وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

شعبة علوم سياسية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثلث الموسومة بـ:

رهانات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

– دراسة تحليلية تقييميه للفترة (2005–2020)–

تخصص :اتصال وتنمية

من إعداد الطالبة:

ملواح مريم

تحت إشراف الأستاذ:

خننو فاتح

أعضاء لجنة المناقشة

فليسي نرجس	استاذ تعليم عالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
خننو فاتح	استاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقررا
بن دادة كلثومة	استاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
ناصر عامر	استاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
سمير عز الدين	استاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	مناقشا
حدار جمال	استاذ تعليم عالي	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الرهانات ذو العلاقة بين التنمية الاقتصادية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال محاولة الربط بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوماتها ووضعها في الجزائر وإسقاطها على بنود ومحاور اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لتحديد الرهانات التي يتم اعتبارها كمعوقات تقف أمام التنمية الاقتصادية في ظل إطار الشراكة.

ولتحقيق ما سبق قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التنمية الاقتصادية من حيث المفاهيم الاصطلاحية والمقومات الأساسية والأنواع ومؤشرات قياسها، في حين تم التطرق في الفصل الثاني لاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتركيز على محور التعاون الاقتصادي، أما في الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لمحاولة تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحديد أهم الرهانات ذات العلاقة باتفاقية الشراكة بإسقاط الجانب النظري على الواقع.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت أهمها في الرهانات الاقتصادية وبالاخص قطاع التجارة الدولية وقطاع الاستثمار ، بالإضافة إلى الرهانات السياسية المتمثلة في الانتقادات الموجهة للجزائر والتي تعتبرها هذه الاخيرة تدخلا في شانها الداخلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، اتفاقيات، الشراكة الاورومتوسطية، الرهانات.

Abstract:

The aim of the study is trying to identify the stakes related to the relationship between economic development and the partnership agreement with the European Union, by trying to link the concept of economic development, its components and its situation in Algeria and as well as projecting that onto the terms and axes of the Euro-Algerian partnership agreement to identify the most important stakes that are considered as obstacles to economic development in The partnership framework remained.

In order to fulfill the objectives of the study, we addressed the topic through three different chapters. In the first chapter, we examined we discussed the of economic development in terms of terminological concepts, basic components, types, and indicators for measuring it, As for the second chapter, we explored the partnership agreement between Algeria and the European Union, focusing on the axis of economic cooperation, while we dedicated the third chapter for a case study, economic development in Algeria and identify the most important bets related to the partnership agreement by projecting the theoretical aspect onto reality.

The study concluded a set of results, perhaps the most important of which, is that the economic stakes, especially the international trade sector and the investment sector, in addition to the political stakes represented by the criticism directed at Algeria, which the latter considers interference in its internal affairs.

Keywords: Economic development, Agreements, Union for the Mediterranean, Challenges.

شكـــــر

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على أن قدر ويسر لنا إتمام هذا العمل وعلى مده لنا وما سخره لنا من صحة ووقت وجهد وتسهيل للصعاب

وكل الشكر والشرف والتقدير للمشرف على هذا العمل الأستاذ "خننو فاتح" على ما قدمه لنا من توجيه وتذليل للعقبات

كما أتقدم بشكري وامتناني للأستاذ "زوبيري رابح"

وكل الشكر وعظيم الاحترام لأساتذة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إهـــــــــداء

إلى احن قلبين واطهر نفسين واعز اسمين وأنقى روحين في الكون إلى سندي ومتكئ وملجئي

إلى أمي وأبي أطال الله عمرهما

﴿رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

إلى جرح قلبي ودمعة عيني وشرود عقلي وجفوة روحي إلى من فارقت روحهم روحي إلى إخوتي عصام، محمد، عبد الرحمان رحمهم الله اسأل رجاءً بعملي هذا على كل من لمسته يداه أو سمع فَحْوَاهُ أو رمقته عيناه أن يجعل بكل حرفا فيه رحمة تتنزل عليكم وصدقة جارية لكم ترفع من منازلكم إلى أن ألقاكم

إلى زهرتي وبهجة حياتي إلى أولادي الذين لم احملهم في بطني إلى أبناء أخي عصام رحمه الله انس وفراس قرة عيني

إلى أختاي وأبنائهن

إلى كل من لم يسعه المقام لذكره

مريم

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	**1**
تمهيـــــــــــد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.....	**3**
المطلب الأول: التعريف الاصطلاحي للتنمية.....	**3**
المطلب الثاني: الأسس النظرية للتنمية الاقتصادية.....	**10**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....	**20**
المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.....	**27**
المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....	**27**
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الزراعية والصناعية.....	**34**
المطلب الثالث: استراتيجيات التجارية والتكنولوجية والاجتماعية.....	**40**
المبحث الثالث: آليات تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.....	**48**
المطلب الأول: آليات تمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية.....	**48**
المطلب الثاني: : آليات تمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية.....	**55**
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية.....	**62**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	**72**
تمهيـــــــــــد	**73**
المبحث الأول نظرة عامة على العلاقات الاورومتوسطية.....	**74**
المطلب الأول: دوافع الشراكة الاورومتوسطية.....	**74**
المطلب الثاني: الشراكة الاورومتوسطية.....	**83**
المطلب الثالث: مسار الشراكة من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط.....	**91**

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية–الأوروبية.....	99
المطلب الأول: نظرة عامة للعلاقات الأوروبية الجزائرية.....	99
المطلب الثاني: من الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقية 1976.....	108
المطلب الثالث: الشراكة الاوروجزائرية من الدوافع إلى التنفيذ.....	118
المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة.....	128
المطلب الأول: مضامين التبادل الحر والاتفاقات الجمركية.....	128
المطلب الثاني: مراجعة إلغاء التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية.....	137
المطلب الثالث: التعاون المالي في إطار الشراكة.....	146
خلاصة الفصل	156
الفصل الثالث: اثر اتفاقية الشراكة على التنمية الاقتصادية ورهانتها	157
تمهيـــــــــد	158
المبحث الأول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	159
المطلب الأول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي..	159
المطلب الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال القطاعات الاقتصادية الرئيسية.....	168
المطلب الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الطاقة والاستثمار.....	178
المطلب الرابع: تقييم التنمية الاقتصادية من البطالة.....	185
المبحث الثاني: الرهانات الاقتصادية في ظل الشراكة.....	189
المطلب الأول: رهانات قطاع التجارة الخارجية في ظل الشراكة.....	189
المطلب الثاني: رهانات القطاع الاستثماري في ظل الشراكة.....	197
المطلب الثالث: الرهانات الاقتصادية لمجال الطاقة في ظل الشراكة.....	205
المطلب الرابع: رهانات القطاع السياحي في ظل الشراكة.....	212
المبحث الثالث: الرهانات السياسية والجيوسياسية في ظل الشراكة.....	220
المطلب الأول: رهان الديمقراطية والحريات بالجزائر.....	220
المطلب الثاني: رهانات الهجرة غير الشرعية والتنقل.....	226
المطلب الثالث: رهانات القضايا السياسية الإقليمية والدولية.....	232
خلاصة الفصل	240
خاتمـــــــــة	241
المراجـــــــع	248
الملاحـــــــق	265

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01–01	مستويات التصنيع في الاقتصاديات المختلفة	38
02–01	مساهمة الصحة في دعم التنمية الاقتصادية	45
01–02	أنشطة التنقيب وإنتاج النفط والغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط	77
01–03	نصيب الفرد من الناتج الزراعي للفترة (2005–2020)	168
02–03	المؤشرات الزراعية للفترة (2005–2020)	169
03–03	القيمة المضافة والكفاءة للصناعة بالنسبة للناتج للفترة (2005–2020)	170
04–03	ميزان مدفوعات السياحة للفترة (2005–2020)	172
05–03	نصيب الفرد من الصادرات للفترة (2005–2020)	177
06–03	نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع الطاقة للفترة (2005–2020)	180
07–03	نصيب الفرد من الطاقة للفترة (2005–2020)	181
08–03	عدد وقيمة الاستثمارات للفترة (2005–2020)	182
09–03	معدل البطالة في الجزائر للفترة (2005–2020)	186
10–03	توزع القوى العاملة في الجزائر للفترة (2005–2020)	188
11–03	المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)	190
12–03	هيكل صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر خلال الفترة (2005–2020)	192
13–03	هيكل واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر خلال الفترة (2005–2020)	193
14–03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005–2020)	199
16–03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005–2020)	200
17–03	المؤشرات الفرعية لمؤشر السفر والسياحة حالة الجزائر خلال الفترة (2007–2019)	201
18–03	اهم موردي الغاز الطبيعي الى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005–2020)	208
19–03	المؤشرات الفرعية لمؤشر السفر والسياحة حالة الجزائر خلال الفترة (2007–2019)	216

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	16
01-02	تطور حركة الملاحة عبر قناة السويس خلال الفترة (1975-2020)	76
02-02	رزنامة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة	96
03-02	برتوكولات اتفاقية التعاون	114
04-02	:تجارة الزراعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال فترة اتفاقية التعاون	116
05-02	طبيعة ونوع السلع ونسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية	130
06-02	نسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية للقائمة الثانية	132
07-02	نسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية للقائمة الثالثة	133
08-02	طبيعة ونوع السلع ونسب التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية	134
09-02	تطور إيرادات الخزينة والإيرادات الجمركية خلال الفترة (2005-2012)	139
10-02	مراجعة بنود التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية من القائمة 2	142
11-02	مراجعة بنود التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية من القائمة 3	143
12-02	إلغاء 25 حصصًا جمركية للمنتجات الزراعية الواردة في البرتوكول 2	144
13-02	إلغاء التفضيلات الجمركية لمنتجين الزراعة الغذائية من الملحق 2 البروتوكول 5	144
14-02	إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول 2	145
15-02	تعديل حصتين جمركيتين للمنتجات الزراعية من البروتوكول 2	145
16-02	الالتزامات والمدفوعات ميدا 1 الجزائر	146
17-02	الالتزامات والمدفوعات ميدا 2 الجزائر	148
18-02	قروض بنك الاستثمار الأوروبي للجزائر خلال الفترة 1996-2010	150
19-02	قائمة العمليات الموقع عليها 2002-2013	151
20-02	قائمة العمليات في اطار صندوق الدعم وصندوق الاستثماني الخاص	152
21-02	التوزيع السنوي لميزانية البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010	153
22-02	التوزيع السنوي لميزانية البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013	153
23-02	ميزانية آلية الجوار الأوروبية (ENI) للجزائر 2014-2020	155
01-03	قيمة ومعدل نمو التضخم للفترة (2005-2020)	159
02-03	الدينار الجزائري امام الدولار الامريكي والاورو الاوروبي للفترة (2005-2020)	160
03-03	قيمة الادخار ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020)	162
04-03	الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020)	163
05-03	نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2020)	165
06-03	الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020)	166
07-03	المؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة للفترة (2005-2020)	173
08-03	حالة الميزان التجاري ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020)	175
09-03	معدلات البطالة والنشاط في الجزائر للفترة (2005-2020)	185

10–03	توزع القوى العاملة في الجزائر للفترة (2005–2020)	188–187
11–03	وضعية الجزائر بمؤشر حرية التجارة خلال الفترة (2005–2020)	195
12–03	الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)	198
13–03	وضعية الجزائر بمؤشر حرية الاستثمار خلال الفترة (2007–2019)	204
14–03	صادرات المنتجات النفطية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)	206–205
15–03	صادرات الغاز الطبيعي الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)	207
16–03	استراد الغاز الطبيعي الى الاتحاد الاوروبي حسب الجهة خلال الفترة (2005–2020)	209
17–03	وضعية الجزائر ضمن مؤشر الطاقة العالمي خلال الفترة (2005–2020)	210
18–03	السياح الجزائريين الوافدين للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)	213–212
19–03	سياح الاتحاد الأوروبي الوافدين الى الجزائر خلال الفترة (2005–2020)	213
20–03	وضعية الجزائر في مؤشر السفر والسياحة خلال الفترة (2007–2019)	215
21–03	طلبات التاشيرات لدخول دول لاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2009–2020)	218
22–03	وضعية الجزائر في مؤشر الديموقراطية خلال الفترة (2006–2020)	221
23–03	وضعية الجزائر في مؤشر حرية الصحافة خلال الفترة (2005–2020)	224
24–03	عدد اكتشافات المهاجرين غير الشرعين المنطلقين من الجزائر خلال الفترة (2010–2020)	228
25–03	المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين خلال الفترة (2008–2020)	231–230
26–03	اقامة الجزائرين الغير قانونية وقررات الاعادة خلال الفترة (2008–2020)	232

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مؤشرات القطاع الزراعي	272
02	مؤشرات القطاع الصناعي	272
03	استهلاك الطاقة حسب المنتج	273
04	استهلاك الطاقة حسب القطاع	274
05	نصيب استهلاك الفرد من الطاقة	275
06	المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي	276
07	هيكل صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر	278
08	هيكل واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر	279

مقدمـــــــــــة

تمـــهـــــــيد

يتم بناء العلاقات الدولية على أساس مجموعة من الأسس تكون بمثابة الدافع وراء تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين دولة ما واخرى او بينها وبين مجموعة من الدول، هذه العناصر التي قد تتكون من التقارب الجغرافي والتاريخي والمصالح المتبادلة في مواجهة التحديات المشتركة.

والجزائر كدولة عربية إسلامية افريقية متوسطية لم تكن بمنءا عن مايحدث في المنطقة منذ القدم بل وكانت دائما إحدى أهم الدول المؤثرة والمتأثرة بالقضايا المتوسطية مهما كانت طبيعة تلك القضايا، ومنذ استقلالها سعت الجزائر لإقامة علاقات دولية في اطار مبادئها وأهدافها الاقتصادية والسياسية، فالجزائر كدولة نامية تهدف الى تحقيق تنمية شاملة في كل القطاعات وهي على يقين انها لن تصل الى التنمية الشاملة الى بتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد هدفت الجزائر لتحقيق متطلبات التطور المستهدف للاقتصاد الجزائري خاصة بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني اقتصاد السوق المفتوح، وجاءت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي لتكون بمثابة إحدى أهم الأدوات المنتظر الاستفادة من مزاياها لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقامت بتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي على غرار دول المنطقة الاخرى لتدخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005 وتشمل جل القطاعات المحركة للاقتصاد كالاستثمار والتجارة والطاقة والصناعة والزراعة بالاضافة الى المجالات الاخرى الغير اقتصادية ولكنها ذو بعد اقتصادي ايضا.

وما ان تم تنفيذ الاتفاقية طالبت الجزائر بمراجعة بنود ومحاور الاتفاقية وبصفة خاصة في جانبها الاقتصادي، وذلك من رؤية تضرر اقتصادها من الاتفاقية وانها تخدم طرفا على حساب الاخر وهو مايتعارض مع مبدا الاتفاقية بخدمة المصالح في اطار العدل والشراكة، فالجزائر كانت تهدف من خلال الاتفاقية الى نقل الخبرات والتكنولوجيا وتحريك القطاعات الراكدة وتطوير القطاعات الاساسية، لكن تحقيق ذلك لم يكن بالمستوى المنتظر.

وعند مقارنة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبين هذا الأخير والدول الشريكة الأخرى في إطار ما يعرف باتفاقيات الشراكة المتوسطية يلاحظ تباطؤ تقدم عمليات الشراكة مع الجزائر مقارنة بالدول

الأخرى ولعل هذا يعود للعديد من الأسباب التي جعلت الطرفين ينتهجان الحذر في تسريع تطبيق بنود الشراكة وبالأخص الجانب الجزائري.

إشكالية الدراسة :

بالرغم من كل الصعوبات والعوائق التي وقفت وتقف امام اتفاقية الشراكة والتي يتم اعتبارها كرهانات لها، إلا أن الطرفين الجزائري والأوروبي يبذلا جهدا متواصلا لتغلب على تلك الصعاب وإيجاد الحلول وهو ما يتم تأكيده من خلال الاجتماعات والمفاوضات الدورية من اجل تحسين وتعديل بنود الاتفاقية، وهذا ما يفهم منه أن الاتفاقية مهمة وأساسية لكلا الجانبين وليست هناك نية للتخلي عنها لكن هناك اتفاق على وجوب استمرارها وفق إطار المصالح المشتركة.

ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

الى اي مدى اثرت اتفاقية الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي على عملية التنمية الاقتصادية والرهانات التي تواجهها؟

ومما لا شك فيه أن هذا التساؤل مطروح بصيغة شاملة وعامة مما يستدعي دراسة وبحث حول مساهمة متغيراته في معالجة المشكلة، وعلى هذا الأساس يندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن تصنيف طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية؟؛
- ما مدى تنفيذ المحور الاقتصادي لاتفاقية الشراكة على ارض الوقع فعليا ؟؛
- ما هي أهم الرهانات التي تواجه اتفاقية الشراكة سواء الحالية او المستقبلية؟؛

فرضيات الدراسة:

يسعى البحث إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، وإستادا لدراسة هذا الموضوع وتحليل المشكلة وتساؤلاتها الفرعية ومعالجتها تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تعتبر العلاقات الدولية البيئة التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الشاملة؛
- نظرا للفروقات الشاسعة بين الاقتصاد الجزائري والاوروبي فان تنفيذ المحور الاقتصادي للاتفاقية يبقى ضعيف نسبيا؛

- تواجه التنمية الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة رهانات حقيقية في قطاعات مختلفة سواء اقتصادية او سياسية او اجتماعية؛

أهمية الدراسة:

منذ عقود يحضى موضوع التنمية الاقتصادية أهمية عظمى خاصة بعدما اثبتت التجارب الناجحة لبعض الدول التي حققت تقدم وتطور اقتصادي من خلال تبنيها إستراتيجية تنموية اقتصادية، لذلك تسعى كل الدول للنهوض باقتصادياتها وذلك بالتركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها لمواكبة التحديات العصرية والمنافسة المتسعة، إضافة لتحقيق اقتصادها الاقتصادي الذي يعتبر كاول خطوة واهمها لتحقيق استقلالها السياسي، كل هذا يتطلب استخدام آليات وتبني استراتيجيات محددة ولعل أبرزها هي تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والذي يكون من الدول التي حققت تنمية اقتصادية الى الدول التي ترغب في تحقيقها، وهذا أهم الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من اتفاقية الشراكة، لذلك تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- تعتبر التنمية الاقتصادية العامل الحاسم بين النجاح والفشل لأي لاقتصاد اي دولة؛
- إن سرعة التغييرات وحجم التحديات التي تطرأ على العالم عامة وعلى منطقة المتوسط خاصة يتطلب إقامة علاقات في إطار الشراكة والمصالح المتبادلة؛
- تهدف الجزائر لبناء اقتصادي تنوعي والتخلي عن الاقتصاد ألريعي من خلال تنوع الاقتصاد والاستفادة من الموارد والإمكانيات المتوفرة وهذا يتطلب فتح المجال للاستثمار الأجنبي وفتح السوق المحلية على الأسواق الدولية؛
- تباطؤ تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتطلب إجراء دراسات حول أسباب هذا التأخير وما الصعوبات التي تواجه الاتفاقية من كلا الطرفين بغية ايجاد الحلول المناسبة؛

أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد الرهانات التي تقف امام تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي لها علاقة مباشرة مع اتفاقية الشراكة باعتبار هذه الأخير اتفاقية اقتصادية والهدف منها تحقيق تنمية اقتصادية.

وهناك أهداف أخرى يسعى البحث إلى تحقيقها تتمثل في الآتي:

- التطرُّق لمفاهيم وخصائص التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها؛
- التركيز على المحور الاقتصادي من اتفاقية الشراكة وتحديد مدى تنفيذه على ارض الواقع فعالا؛

- تسليط الضوء على أهم نقاط عدم التوافق بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خاصة بنود المحور الاقتصادي من الاتفاقية وأسباب مراجعتها؛
- تقييم مدى مساهمة اتفاقية الشراكة في التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ توقعها
- تحديد حجم الرهانات التي تواجه التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تحديد طبيعة هذه الرهانات وألويتها؛

المهج والأدوات المستخدمة:

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف متغير التنمية الاقتصادية وأهدافها ومؤشرات قياسها واستراتيجياتها واتفاقية الشراكة ومحاورها وبنودها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي بهدف التشخيص لدوافع الشراكة وأثار العلاقات التاريخية بين الطرفين على تأسيسها وفقا لتسلسلها التاريخي، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بغية تحليل وتقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر وأثار الشراكة على عليها بصفة كمية مقارنة من خلال الوصف الرقمي لظاهرة التنمية وعلاقتها كميا بالشراكة، وعليه فقد تم الاستعانة بالاساليب التالية:

- المؤشرات القياسية الاقتصادية؛
- المؤشرات الدولية والعالمية؛
- النسب المؤوية والمتوسطات الحسابية ومعدلات النمو والتغير؛
- الجداول والرسوم والأشكال البيانية (منحنيات، أعمدة،...الخ)؛

حدود الدراسة:

من اجل الإحاطة بإشكالية الدراسة، والتطرق لمختلف متغيراتها، كانت حدود الدراسة تتمثل فيما يلي:

الحدود الموضوعية: من اجل توطين المفاهيم ومتغيرات الدراسة، ركزنا على احدث المفاهيم والخصائص التي تم التوصل إليها في كل من التنمية والتنمية الاقتصادية من خلال دمج هذين المتغيرين وربطهما باتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، كما ركزنا أيضا على المحور الاقتصادي من اتفاقية الشراكة كاهم محور في الاتفاقية، وذلك كون أهداف الشراكة تتصل بالمحول الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

الحدود المكانية: بعد تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، قمنا بتحديد المكان الدراسة والذي هو مستصاغ من موضوعها آلا وهو دولة الجزائر

الحدود الزمنية : من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري للدراسة ومن اجل الوصول إلى إحاطة عميقة بموضوع الدراسة، واثبات أو نفي صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بدراسة وتحليل ومتابعة مستمرة لمتغيرات البحث طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى 2020.

الدراسات السابقة:

يحضى موضوع التنمية الاقتصادية باهمية علمية كبيرة كما يحضى موضوع الشراكة الاوروبية الجزائرية باهمية بالغة على المستوى الرسمي إلا انه لوحظ نقص كبير في الدراسات السابقة لهذا الموضوع سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أو حتى على مستوى المجلات، خصوصا ذا تم ربط التنمية الاقتصادية باتفاقيات الشراكة حيث تعتبر نادرة جدا، وفيما يلي سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة من جوانب مختلفة لمتغيرات الدراسة:

– دراسة شواشي فاطمة 2018(اطروحة دكتوراه): دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاستها على التنمية:حاولت هذه الدراسة تقييم الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خاصة فيما يتعلق باثر انشاء منطقة التبادل الحر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة ذلك في التنمية ومن اهم النتائج المتوصل ايها في هذه الدراسة نذكر:

- عدم التكفاء بين اقتصاد الجزائري واقتصاد الاتحاد الاوروبي
- اقامة منطقة التبادل الحر سوف ينتج عنه افلاس العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما سيكون له اثر سلبي على نشطات التنمية.
- بالرغم من اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقناعتها بالدورة الذي تلعبه في التنمية الا انها لم تحضى بالتركيز المناسب في اتفاقية الشراكة.

– دراسة الياس غقال 2017 (اطروحة دكتوراه): تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تطرقت هذه الدراسة الى تقييم اليات التمويل ضمن برامج اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف الى دعم الاقتصاد الجزائري مع

مراعاة الاصلاحات الهيكلية اللازمة لمواجهة الانفتاح التجاري، ومن اهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة نذكر:

- عدم استفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشروط الالتحاق ببامج التمويل ضمن اتفاق الشراكة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- انخفا معدل الاستفادة من البرامج التمويلية المسطرة من طرف الاتحاد الاوروبي نظرا لتاخر الجزائر لتوقيع على اتفاقية الشراكة.

– دراسة ابراهيم يوجلخة 2013(رسالة ماجستير): دراسة تحليلية تقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوربي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية: حاولت هذه الدراسة تقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية، وتحديد انكعاساتها على الاقتصاد الجزائري وذلك بتحليل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر اهمها:

- التباين بين اوزان طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او سياسية ياعتبار ان اقتصاد دول الاتحاد الاوروبي اقطاب صناعية والاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
- الاصالاحات الاقتصادية المعتمدة من الجزائر تصب في مجال التجاوب مع متطلبات اتفاق الشراكة
- تركيز الاتحاد الاوروبي على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل لهذه المنتجات.

– الدراسة الحالية:

من خلال الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، فقد تطرقت هذه الدراسات لموضوع الشراكة من جانب واحد دون تبيين دورها او اثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر بصفة اساسية، أما الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية قامت بالتركيز على الرؤية الاستشرافية لتحقيق التنمية الاقتصادية دون ربطها بعامل استراتيجي كاتفاق الشراكة.

وجاءت دراستنا الحالية بعنوان: "رهانات التنمية الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي"، لتغطية جزء من النقص في البحوث والدراسات وحتى الرسائل والأطروحات الجامعية التي لم يتم سردها في هذا الموضع والتي تناولت موضوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية واتفاق الشراكة الاوروجزائرية، حيث حاولنا من خلال

هذه الدراسة التفصيل في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى إيضاح المحور الاقتصادي من جانب الاتفاقية، وفي الأخير قمنا بعملية تقييم للتنمية الاقتصادية باستخدام المؤشرات الاقتصادية ومن ثم تحديد الرهانات التي تواجع عملية التنمية الاقتصادية ذات العلاقة بصفة مباشرة او غير مباشر باتفاقة الشراكة.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات تمثَّلت فيما يلي:

- تسراع الاحداث وتجددها والتغيرات الخاصة بمتغيرات الدراسة تطلب منا البحث اكثر في الموضوع؛
- خضوع اتفاقية الشراكة لتعديل بعض بنودها الاقتصادية والتي تمس موضوع الدراسة بصفة مباشرة خاصة تعديلات سنة 2012 مما جعلنا نواجه قله المراجع والمصادر؛
- قرار رئيس الجمهورية الجزائرية في اعادة تقييم الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وفق مقاربة "رابح-رابح"، خاصة فيما يتعلق بتطوير المبادلات وضمان علاقات اقتصادية متوازنة، تطلب منا اعادة النظر والبحث والتركيز على معظم العناصر المستجدة، وتعديل هيكل البحث ومضمونه بما يتماشى مع مستجدات الاحداث.
- نقص البيانات وعدم اصدارها في وقتها خاصة البيانات الاقتصادية الجزائرية المعتمدة في الدراسة؛
- قلة المؤسسات والشركات في الجزائر التي تتبنى أنظمة معلومات مالية حديثة بالإضافة إلى عدم اهتمامها بالمخاطر المالية والأزمات؛

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول فصلان نظريان وفصل تطبيقي وخاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان ماهية التنمية الاقتصادية وقد تضمن ثلاثة مباحث: بحيث يتضمن المبحث الأول التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية، إذ تطرقنا في هذا المبحث إلى مفاهيم التنمية الاقتصادية وتطورها وأنواعها وأهميتها بالإضافة إلى مكوناتها، أما المبحث الثاني فقد شمل نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مكانتها ضمن التنمية المستدامة، بينما تم تخصيص المبحث الثالث الى مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تواجهها.

الفصل الثاني: تم تخصيص هذا الفصل لدراسة واقع تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وذلك من خلال ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول مدخل الى اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية والأسباب والدوافع التي أدت الى إقامة هذا النوع من الاتفاقيات، في حين تم التطرق في المبحث الثاني الى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية والتطرق الى مسار العلاقات ما قبل الاتفاقية وبعدها، أمّا في المبحث الثالث تم تخصيصه للتعاون الاقتصادي ضمن اتفاقية الشراكة، بالإضافة إلى التعديلات التي تم ادخالاها على المحور الاقتصادي من الاتفاقية وتشخيص واقع تنفيذه.

الفصل الثالث: فضلنا أن يكون الفصل الثالث من دراستنا هذه متنوعا لذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، فعرضنا في المبحث الأول تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك باستخدام مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للرهانات الاقتصادية التي تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للرهانات السياسية والجيو سياسية التي تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة.

نموذج الدراسة

ومن اجل تبيين طريقة سير الدراسة قدمنا نموذجا يوضح التفاعل بين متغيرات هذه الدراسة مع توضيح مختلف المؤشرات الممثلة لها والمبينة في الشكل التالي:

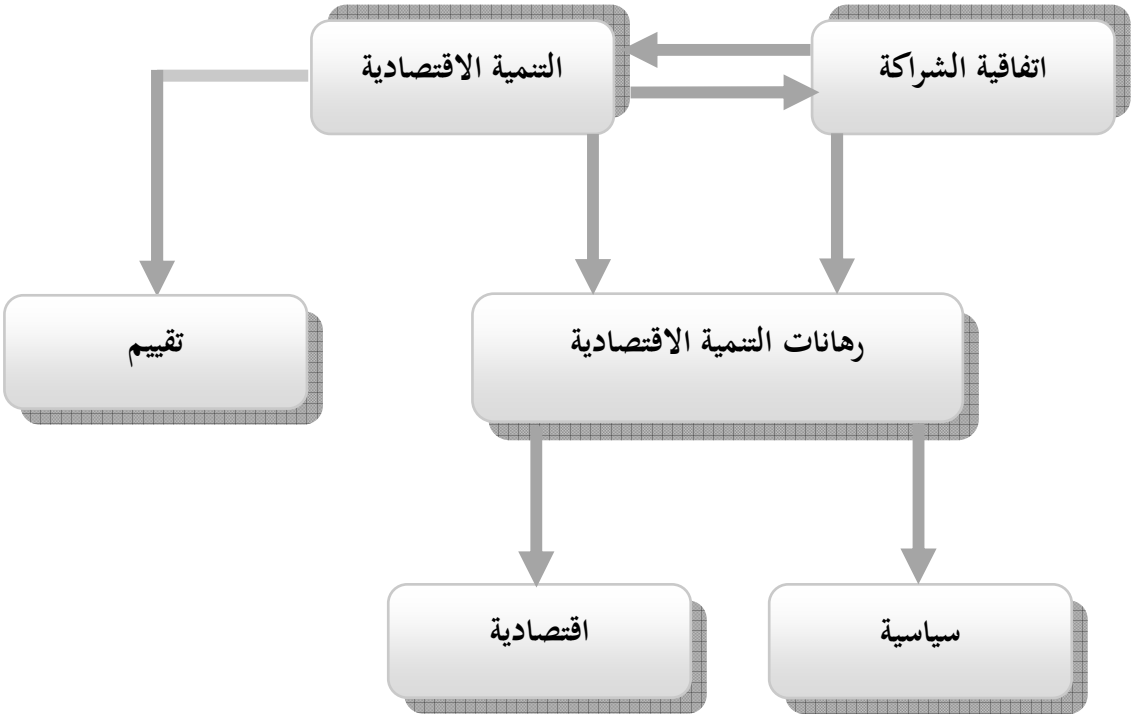

الفصل الأول

تمـــهـــــــيد

التنمية الاقتصادية كعملية اقتصادية تختلف باختلاف الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الا ان جوهرها هو نفسه في اي نظام يتمثل ذلك الجوهر في احداث التغير الايجابي في هياكل الاقتصاد وقطاعاته بمختلف مجالته.

ولتحقبق اهداف التنمية الاقتصادية يتم استخدام وسائل واليات ضمن استراتيجيات اقتصادية بتاطير نظريات علمية والتي على اساسها يتم تقييم مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات قياس ومقارنة ماكان مخطط له مع ماتم تحقيقه فعلا من نشاطات تنموية.

كما تحتاج عمليات التنمية الاقتصادية في المجالات المستهدفة سواء الاقتصادية او الاجتماعية لمحرك ودافع لتلك العمليات يتمثل في المال المخصص لضمان سيرورة تلك الانشطة التنموية والمساهم الاساسي للوصول الى الاهداف المسطرة خلال فترات محددة، لذلك يتم السعي بجهد الى توفير اليات تمويل مختلفة لا ان الحصول على التمويل لا يمثل العائق الوحيد امام عمليات التنمية الاقتصادية بل توجد العديد من المعوقات التي تقف دون تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثالث: اليات تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها؛

المبحث الأول: الاطار النظري للتنمية الاقتصادية

مع بداية القرن التاسع عشر بدأ تنظيم الاقتصاد كعلم متخصص ينظم اوضاع الدول والحياة الاقصادية للافراد، ومع هذا التحول ظهرت العديد من المصطلحات الاقتصادية التي كانت حديثة في مفرداتها ولكن قديمة في مضمونها، فقد مارستها الدول منذ القدم مع عدم اعطائها تعريفا اصطلاحيا علميا دقيقا ومن هذه المصطلحات مايعرف بالتنمية والتنمية الاقتصادية وهذا ماسنحاول التتفصيل فيه في هذطا المبحث

المطلب الأول: التعريف الاصطلاحي للتنمية

منذ القديم حاولت الدول تحسين منظوماتها بتطوير اساليبها وذلك بمحاولة تحقيق القوة باستخدام النزعة التغيرية لامكانيتها ومواردها واعطائها ميزة انفرادية عن غيرها كالتباهي بالبنيان والقصور وتنظيم المجتمع وشق الطرقات وتطوير الصناعات وتسهيل اساليب الحياة وهو مايختصر فيما يعرف بكلمة التنمية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية وتطورها

أولا– مفهوم التنمية:

1– التنمية لغة: في المعاجم اللغوية العربية تجمع على كون كلمة تنمية يراد بها الزيادة والكثرة والمجاوزة في كم الاشياء او كيفها او نوعيتها بشقيها المعنوي والحسي، وقد استخدم العرب فعل نمى واشتقاقاته الذي يراد به الزيادة والكثرة، وقد ورد في الاثر "لا تقطعو نامية خلق الله" وهو يعني النسل لان الخلائق ينمون ويتكاثرون، وقد قال الزمخشري ان نامية الله خلقه وما على الارض نام وصامت فالنامي كالنبات ونحوه والصامتك الحجر[1]، ونمى الشيئ اذا جعله ناميا ونمى النار اي نماها واذكاها، ويقال نمى الحديث الى فلان اي رفعه اليه وعزاه، وتعني ايضا النماء اي الازدياد التدريجي، ويقال نما المال ونما الزرع نموا اي كثر وتراكم[2]، وفي تاج العروس جاءت انّمَا المالَ وغيره وينْمُو نُمُوًا كعُلُوٍ وينْمُو وينْمَى النَّموةَ الزيادة ونما نُمُوًا ارتفع ونما النار ينميها نميا ورفعها واشبع وقودها[3].

والتنمية مشتقة من نما بمعنى زود أو كثر، أشتق لفظ التنمية من كلمة نمى بمعنى الزيادة، يقال نمى ينمي نمي ونمّيا ونباء، زاد وكثر اي الزيادة والاكثار، والارتفاع، وتكون بالكم والنوع، والاصلاح والتعمير فالتنمية

---

[1]. أحمد سلمان المحمدي، **دراسات في قضايا فكرية معاصرة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص15.

[2]. بوجمعة وعلي، **اللغة العربية والتنمية: الميسرات والمعيقات**، اي–ذكتب، لندن، 2018، ص24.

[3]. السيد حميد رمضان، **معجم الجغرافيا للغة العربية**، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1997، ص26.

بالتشديد من نما وهو فعل متعد ومنها قول نميت الحديث أنميه تنمية إذا رفعته أو بلغته على وجه النميمة والافساد. ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبة وذكيتها به[1]

2- التنمية اصطلاحا: لا يوجد لمصطلح التنمية معنى محدد او مفهوم واحد اذ اختلفت المفاهيم والتعاريف فالمفهوم العلمي لمصطلح التنمية يلم بكل الجوانب الحياتية الشاملة، ويهدف لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الانسان، وهذا يعني ان التنمية بالمفهوم العلمي هي عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما انها تنطلق منه، وتعتمد على الطاقات والامكانيات المحلية[2]

تعرف على انها العملية المجتمعية المتوجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي تكون قادرة عل تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي الى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، على المدى المنظور، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافات وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات امنه واستقراره في المدى الطويل[3]

ويعرف جوزيف سنجلتز التنمية على انها عملية تشمل اوجه الحياة في المجتمع كافة ويشارك فيها الجميع، الاسواق والدولة والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات والمؤسسات الربحية وغير الربحية، فالتنمية هي تخطيط للجهود والتنسيق المنظم بين القدرات البشرية والامكانيات المادية لمجتمع ما معين، في اطار علمي يجمع بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تهدف الى رفع مستوى المعيشة وتحسين الحياة الاجتماعية وتوفير وسائل العيش الكريم كالتعليم والصحة بغية الوصول الى مستوى الرفاهية المعيشية.

ثانيا- تطور مفهوم التنمية:

1- جذور التنمية تاريخيا

يرجح العديد من الباحثين ان ظهور مصطلح التنمية كمصطلح مستخدم بصفة علمية يعود الى العلماء والمفكرين الاسلامين، خاصة اثناء النهضة الاسلامية التي شهدتها الدولة العباسية والاندلس اذ مس التطور

[1] .نمري بن سليمان، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، الجزء الأول، مكة، 2009، ص 45.

[2]. معتصم تركي الضلاعين، **الجندر – فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص74.

[3]. عبدالسلام شكركر، **الاعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2019، ص74.

مختلف جوانب الحياة الفكرية والاجتماعية والعلمية مما تولد عنه حضارة انسانية مرموقة مقارنة بالحضارات المختلفة التي كانت موجودة حينها.

وهناك من يرجع مفهوم التنمية إلى مؤلفات عصر التنوير الاسكتلندي في القرن الثامن عشر، وكان التنوير الاسكتلندي بحد ذاته استجابة للتحدي الذي طرحه فلاسفة القرن السابع عشر، مثل توماس هوبز، الذي رأى البشرية على أنها عدوانية، ومنغمسة في ذاتها، ومُعطاة للمتطرفين في الحالة الطبيعية، حيث لا توجد حكومة منظمة، يؤدي هذا إلى منافسة شديدة، "حرب الكل ضد الكل"، للحصول على أكبر ميزة ممكنة. من وجهة النظر هذه، سيكون التحدي الرئيسي للمجتمع هو إقامة نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي[1]

حيث كان التركيز على التنمية التي تحدث من خلال التطور الدائم للمجتمع الانساني على اساس المرور بعدد من المراحل المتتابعة حيث ظهرت خلال هذه الفرتة نظرية دروين عن التطور وانعكسا هذا على التنمية ومع ظهرو المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية كان المجتمع الانساني مزال يبحث عن وسائل لتوزيع الاستهلاك الكبير وتنمية اقتصاديات الدول، وبعد حدوث الافلاس والبطالة اثناء ازمة الكساد الكبير سنة 1929 بدأ الفكر الاقتصادي في محاولة البحث عن وسائل للخروج من الازمة[2].

2- التنمية بعد الحرب العالمية الثانية

وبعد الحرب العالمية الثانية كان هناك نمو ملحوظ واتساع نطاق فرص العمل للاقتصاديين المدربين في جميع أنحاء العالم، ليس فقط في قطاعات سريعة التوسع، ولكن أيضًا في مجموعة كبيرة من المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية شبه حكومية وشبه عامة، وظهرت العديد من المؤسسات والوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبالنظر إلى نجاح خطة مارشال التي رعتها الولايات المتحدة في إعادة إعمار أوروبا، تحول انتباه عدد من الاقتصاديين إلى مشكلة التخلف فبالنسبة لمعظم اقتصاديي التنمية الأوائل هؤلاء، فإن التطور والتقدم في الاقتصادات الغربية قد وفر المخطط الذي سيكون بمثابة نموذج للاقتصادات المتخلفة. أصبح الاقتصاديون يشاركون بشكل مباشر في عمليات إعادة الإعمار والتعافي، وفي السنوات اللاحقة في تنمية الاقتصاد وتحقيق الرفاهية لذا فضلوا بشكل

[1] ABBAS MIRAKHOR , HOSSEIN ASKARI, **Islam and the Path to Human and Economic Development**, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2010, p3.

[2]. حاتم أحمد عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص81.

خاص التصنيع والتدخل الحكومي للحث على النمو الاقتصادي السريع، والذي كان بالنسبة لهم مرادفًا للتنمية الاقتصادية[1].

وخلال ستنيات وسبعينيات القرن العشرين استخدم مصطلح النمو الاقتصادي مما للاشارة الى التنمية مما ادى الى اقتصار هدف التنمية الاقتصادية على تحقيق التغير الكمي في الناتج القومي الاجمالي فحسب، ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوروبية تجاه الديموقراطية، وبذلك تطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فاصبح هناك التنمية الثقافية التي تهدف لرفع المستوى الثقافي في المجتمع، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تسعى الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين اطراف المجتمع[2].

ومع نهاية الثمنينيات ونهاية الحرب الباردة ظهر ما يعرف بالثورة التكنولوجيا الرابعة وشيوع استخدام الانترنت والاتصالات والهواتف النقالة لخصت هذه التطورات فيما يعرف بالعولمة التي دمرت الحدود الاقليمية للدول وهو ماتم التطرق اليه في مؤتمر الارض بريو دي جانيرو 1992 لمفهوم التنمية المستدامة كمفهوم حديث.

3- المفهوم الحديث للتنمية

يعد اصدرا تقرير نادي روما سنة 1972 والموسوم بـ"حدود النمو" الذي كان الهدف منه تقديم نموذج جديد يتنبا بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات تتمثل في: السكان، الغذاء، التصنييع، الموارد الناضبة، التلوث[3]، وبذلك انتقل الحديث عبر ادبيات التنمية الى التركيز على مفهوم جديد والذي اصبح يطلق عليه بالتنمية المستدامة والتي تعرف على انها تلك التنيمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتهم[4]، وبعد ظهور الاثار السلبية على العنصر البشري الناتجة عن سياسات اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي، حدا بالامم المتحدة الى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية، ينظر من خلاله الى الناس كغايات ووسائل اكثر من النظر اليها كوسائل للتنمية فقط، وبدها تم اضافة بعد الاسادامة للتنمية البشرية ليجمع بين محورين من محاور التنمية اي تلبية الاحتياجات الاجيال الحالة باعدل صورة ممكنة

[1] A.W.Bob Coats, **The Development of Economics in Western Europe since 1945**, Routledge, New Fetter Lane, London, 2000, p15.

[2]. عمار عبد الغني، **خرافات التنمية البشرية**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2017، ص 16.

[3]. وليد شتوح، **التحليل الاقتصادي البيئي**، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، 2020، ص78.

[4]. عبد الحافظ الصاوي، **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي: رؤية تنموية**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2012، ص27.

متمثلة في محور التنمية البشرية والمحور الثاني هو عم الاضرار بحاجات الاجيالة اللاحقة متمثل في الاستدامة[1]، وعليه اضحت التنمية وفق هذا المفهوم ليست تحقيق الزياة في حجم الدخل الوطني او الفردي فقط وانما تتضمن عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية، فلمعرفة دليل التنمية البشرية لاي بلد يتطلب الاطلاع على العديد من المعدلات والمؤشرات في مختلف القطاعات الحياتية لمجتمع ذلك البلد مثل معدل العمر المتوقع عند الولادة ونسبة الامية ونسبة الالتحاق بالمدارس ومصادر المياه محسنة او مامونة ونسبة الرضع الذين يولدن دون مستوى الوزن الطبيعي وحصة عدد السكان من الاطباء...الخ[2].

الفرع الثاني: ابعاد التنيمية: وعناصرها وانوعها

اولا– ابعاد التنيمية:

1– ابعاد التنيمية

التنمية مفهوم شامل ذو ابعاد متكاملة لا يمكن ان يحصر في بعد واحد، كما لا يمكن ان يتمحور حول النمو الاقتصادي وتحسين الاحوال البشرية والحريات الاساسية فحسب، فان له ابعاد اشمل، حيث ان التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية والثقافية فهي محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل[3]، ويمكن تحديد اربعة ابعاد متكاملة للتنمية هي كالتالي[4]:

- التنمية كعملية: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الى النمط الاكثر تعقيدا، وهي بذلك تؤكد الاثار الاجتماعية والنفسية على الافراد.
- التنمية كمنهج: حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل وهي بهذا تتضمن معنى العملة مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس التنمية عملية التتابع فهي اذن وسيلة لتحقيق غاية.
- التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الانشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا حد ذاته.
- التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم،

---

[1] ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوضعي**، دار المتنبي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص13.

[2]. وسن عبد الرزاق حسن، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[3]. عبدالسلام بغدادي، **الحريات الأكاديمية والإبداع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص23.

[4]. مدحت محمد أبو النصر، **تنمية الموارد البشرية: مناهج واتجاهات وممارسات**، مرجع سبق ذكره، الروابط العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة، 2009، ص16.

2- العناصر الاساسية:

على ضوء مفاهيم التنمية التي تم التطرق اليها وانواعها المختلفة بمكن تحديد الناصر الاساسية للتنمية كالتالي[1]:

- ان التنمية عملية مجتمعية داخلة ذاتية، لذا فان اية عوامل او قوى خارج المجتمع، الذي تحدث فيه عملية التنمية، تكون مجرد عوامل او قوى مساعدة فقط.
- ان التنمية ليست ذات طريق واحد او اتجاه محدد سلفا، وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها واساليبها، ووفقا للظروف والامكانات المادية والطبيعية المتاحة، ووفقا للكوادر البشرية المؤهلة المتوفرة في المجتمع.
- ان للتنمية اساسان احدهما مادي محسوس وملموس، والاخر فكري معنوي مكنون وينبغي ان يتفاعل هذان الجانبان وان يتكاملان.
- ان التنمية في ذاتها وكينونتها، عملية ابداع وابتكار ومحصلة لجهد بشري جاد ودؤوب ومتواصل تتوفر لها امكانات مادية ومعنوية بعينها، لذا فالتنمية لا يمكن استعارتها من اطراف اخرى او مجتع لااخر.
- ان التنمية في الاساس قضية داخلية لانها تتصل بكيفية ترتيب البيت من الداخل، وفقا للقرارات المتعلقة بكيفية حشد الموارد المتاحة واختيار الاوليات وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة.
- تعمل التنمية على كسر حدة التخلف الذي تعاني منه الدول النامية، بعد ان وجدت هذه الاخيرة نفسها في ذيل الركب الحضاري بعدان حققت استقلالها.

ثانيا- أنواع التنمية:

1- التنمية المستدامة (المتواصلة): ادى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية الى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى بالتنمية المتواصلة او المستمرة او المستدامة، وتهدف الى الاهتمام بالعلاقات المتابدلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، فهي لا تركز على الكم فقط بل على النوع ايضا مثل تحسين توزيع الدخل وتفير فرص العمل والاهتمام بالصحة والتربية والاسكان، وتهدف بشكل رئيسي بتقويم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية[2].

2- التنمية المحلية: تعرف على انها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع والعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، اي تنمية المجتمع باستخدام موارد ذاتيةمن خلال استغلال الامكانيات المحلية المالية

[1]. مجدى عزيز، **رؤى مستقبلية فى تحديث منظومة التعليم**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص96-97.

[2] احمد ابو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الابعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2007، ص80.

والبشرية والموارد الطبيعية والثقافية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل اعانات الدولة والمساعادات التمويلية من اجل خلق استرانيجية هدفها تحقيق الرفاهية للمجتمع[1].

3- التنمية الادارية: هي عبارة عن القدرة المتجددة في بناء وتنمية وتطوير المفاهيم والاتجاهات الحالية والمتطلبات المستقبلية لمواجهة مقتضيات التنمية بهف تامين جميع المقومات الضرورية لقيام مؤسسات ادارات التنمية للعمل بكفاءة وتمكنها من تحقيق الاهداف الانمائية المطلوبة، وبالتالي فان التنمية الادارةي ترتكز على وضع منهج متكامل لها لتوفير المهارات البشرية الضرورية لعملية التنمية[2].

4- التنمية المستقلة التنمية المعتمدة على الذات هي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن، فهي تستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين واطلاق قدراتهم المحبوسة على العطاء والابداع وتحرير قوى الانتاج من القيود المؤسسية والعلاقات الطبقية التي تحول دون انطلاقها وتحرر ادارة المجتمع ككل من الاستغلال ومن الضغوط الخارجية[3]، وتكون اغلب دوافع التنمية المستقلة ايديولوجية غير عملية، حيث انتفى فعل الاستقلال في حضور القابلية للاستعمار التي كانت حاضرة في الحرب الباردة والثنائية القطبية [4].

5- التنمية السياسية: يمعنى انشاء نظام سياسي فعال قادر على التحكم والتعامل مع عوامل وموارد تحقيق التنمية من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يتقوية علاقة الافراد مع النظام السياسي ومؤسساته.

6- التنمية الاجتماعية: هي عملية تطوير الوعي والفهم والاختيارات حول السلوكيات في العلاقات الشخصية المواقف الاجتماعية، من خلال تسهيل التعلم في العلاقات وعبرها، حيث انه عمل تنموي يقوم على معالجة المهام، مما يؤدي الى نضج الاشخاص ويزداد فهمهم ومهاراتهم طالما توفرت فرص التعلم والدعم المناسبين[5]، وقد شدد مؤتمر التنمية الاجتماعية العالمي 1995 على ضرورة تحقيق الترابط وتعميق العلاقة بين حقوق الانسان والحريات مع السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية للدول.

---

[1]. عبد الرحيم رحموني، **القضايا العربية المعاصرة : الرهانات والتحديات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2020، ص301.

[2]. إحسان إبراهيم، **إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص88

[3]. احمد محمود الزنفلي، **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013، ص220.

[4]. ناصر يوسف، **مسالك التنمية المركبة: الأنموذج الياباني والمستقبل العربي**، مركز معرفة الانسان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019، ص85.

[5]. Simon Blake, Julia Bird, Lynne Gerlach, **Promoting Emotional and Social Development in Schools: A Practical Guide**, Paul Chapman Publishing, London, 2007, p123.

7- التنمية الثقافية: اكدت اليونسكو على اهمية الثقافية والدعوة الى الانفتاح على الثقافات فهي تعتبر احد الابعاد الاساسية للتنمية، حيث توصل المجتمع الاوروبي الى نتيجة محددة على ان التنمية الثقافية هي نتيجة للتنمية الاقتصادية بسبب تجانس مجتمعه ويظهر هذا بشكل جلي في المؤتمر الدولي لسياسات الثقافية الذي عقدته اليونسيكو في مدينة البندقية عام 1970 والذي صاغ او تعريف صريح لمصطلح التنمية الثقافية على انها وسيلة لتوسيع واصلاح مفهوم اقتصادي كلي للتنمية[1].

8- التنمية البشرية: اشار البرنامج الانمائي للامم المتحدة الى للتنمية البشرية سنة 1990 على انها عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس وفقا لقدراتهم البشية وتوظيفها احسن توظيف في كل المجالات، حيث دعى التقرير الى ان يعيش المرء حياة طويلة وصحية وحياة خالية من الامراض وتعلم من خلال اكتساب المعرفة ويتمتع بمستوى معيشي لائق من خلال العيش بكرامة، والحرية السياسية المضمونة واحترام الذات[2].

المطلب الثاني: الاسس النظرية للتنمية الاقتصادية

يتمثل الهاجس الاساسي لاي امة في الاستمرار في قدرتها الاقتصادية التي تمنحها تلك الدفعة للبقاء، ووتمثل هذه القدرة في تقوية وتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال سلاسل العمليات المتبعة القائمة على استراتيجية تنموية والتي تعرف عمليا بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها ومقوماتها

أولا- مفهوم التنمية الاقتصادية اصطلاحا وفي الانظمة الاقتصادية العالمية

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تنطوي التنمية الاقتصاية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الانتاج وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة للافراد وبذلك يمكن تعريفها على انها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة[3].

واختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين، وهي تعني التغيير الجذري والهيكلي الشامل لجميع المتغيرات الاقتصادية للمجتمع او الدولة، حيث يتطلب ذلك تحقيق

---

[1]. توفيق البزاز، **بحوث في اللغة و الأدب**،2010، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص74.

[2]. **HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1990, for the United Nations Development Programme (UNDP)**, Oxford University Press, New York, 1990, p10.

[3]. مجموعة من الباحثين، **العولمة والراسمالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مرجع سبق ذمكره، ص 139.

معدلات تنموية سريعة وضخمة ومتراكمة في سلسلة عمليات متتالية ومترابطة، بحيث لا يقصد منها فقط رفع مستويات المعيشة ذات الرفاهيات والكمالية وزيادة دخول حقيقية هي اصلا مرتفعة، انما يقصد بها التركيز على القضاء على مظاهر ومشاكل تدني الاحوال المعيشية والوصول بالدولة محل التنمية الى الدول الاكثر تقدما[1].

2- التنمية في النظام الراس مالي: تعتبر الحرية الفردية من بين اهم دعامات النموذج الراسمالي، الذي يمنح للفرد حرية تك شبه مطلقة، على حساب الجماعة، وتشمل هذه الحرية مختلف ممارسات الحياة وجوانبها، كالثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث يتمتع الفرد في نشاطه ولا تتدخل الدول فيه الا بشكل جزئي عندما يتعلق الامر بالضرائب او الحماية النسبية من المنافسة[2]، وتتمثل وجهة نظر الراس ماليين الى تنمية مجتمع بشري متحضر، صناعي بحت يستفيد من الموارد الطبيعية ويوظفها لخدمته وراحه، وتخفيض معدل الوفيات الى ادنى مستوياته،[3].

3- التنمية في النظام الاشتراكي: من وجهة نظر الفكر الاستراكي تتمثل المشكلة الاقتصادية في العلاقة بين هدف التنمية والقيم الانسانية بوجه عام، اذ ان اهم ما يتميز به هذا النظام هو إنشاء مؤسسات تابعة للدولة، والتي يتم اعتبارها أدوات أساسية لتطوير في الاشتراكية الجديدة من خلال ممارستها، وهذا النمط من التنظيم يتطلب دولة تدعم هذا النضال أيديولوجيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وبالتالي تكون بمثابة القابلة لولادة المجتمع الاشتراكي الجديد[4].

والتنمية في الفكر الاشتراكي تتبنى الغايات التي تهدف المجتمعات النامية لبلوغها نفسها الغايات التي تبنتها الكوزمولوجيا العلمانية، لكن الظروف التاريخية والمجتمعية التي تمر بها البلدان تجعلها تتبنى غايات مرحيلة تتفق مع هذه الظروف، حيث تتمثل هذه الغايات في اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال اقتفاء اثرها على اساس النمط الامثل والارقى ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال امرين هما[5]:

---

[1].الأشوح زينب، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2018، ص95.

[2]. علي عبد الفتاح، **الإعلام الدبلوماسي و السياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019، ص146.

[3]. مرتضى آويني، ترجمة: مسعود فكري، **لتنمية وأسس الحضارة الغربية: التقدم الاقتصادي أم التكامل الثقافي**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2016، ص15.

[4] .Michael Lebowitz, **The Socialist Alternative: Real Human Development**, NYU Press, New York, 2010, p153.

[5]. محمود السماسيري، **فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 2008، ص226.

- ثورة مادية: تتمثل في الزيادة المطردة في الانتاج لضمان عدالة التوزيع، واتاحة فرص العمل للجميع وزيادة الخل القومي.
- ثورة فكرية: مجالها المواطن نفسه وتتمثل في التحول الفكري لدى الجماهير في المثل والقيم والعادات وانماط السلوك المختلفة الى المثل والعادات وانماط السلوك التي تتلاءم مع عملية التنمية

4- التنمية في النظام الإسلامي: التنمية من منظور إسلامي تعني عملية تطوير وتغيير قدر الامكان نحو الاحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الانسان ومهاراته المادية والمعنوية، وتخفيفا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الارض، برعاية اولي الامر ضمن تعاون اقليمي وتكاملي امي بعيدا عن اي نوع من أنواع التبعية[1]، وتعتبر تنمية الإنسان أو الفرد جوهر التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية وليس فقط مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته فإعداد الإنسان الصالح السوي الذي ينظر الى التقدم المادي من منطلق تحقيق مراد الله سبحانه من استخلاف الإنسان في تعمير الأرض[2]، فإعداد الفرد والمجتمع لتقبل التنمية الاقتصادية والمساهمة فيها بفاعلية فضلا على انها جزء من التنمية الاجتماعية واداةمهمة لتحقيق مختلف انواع التنمية سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية...الخ[3].

وبذلك يمكن القول ان النظرية الاسلامية في التنمية ليست وليدة الثورة الصناعية او الفلسفات الغربية، بل جذورها ممتدة ضاربة في اعماق التاريخ، بالاضافة الى انها لم تنظر الى مشكلة التنمية من الزاوية الاقتصادية الصرفة، لان النمط الاسلامي للتنمية يشمل مختلف مجالات الحياة، فينبغي انماء عقلية الفرد المسلم، والارتقاء بجميع مجالات الحياة الانسانية والاجتماعية[4].

---

[1]. عمار عبد الغني، **خرافات التنمية البشرية**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]. حامد محمود مرسى، **الإعجاز الاقتصادي في القرآن والسنة: المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر**، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2011، ص57.

[3]. علاء عباس، **نحو رؤية فلسفية تربوية للقيم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص118.

[4]. الزوهرة الصنهاجي، **المعرفة الكفائية ووظيفتها في البناء الحضاري**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص181.

ثانيا– اهداف ومقومات

1– أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى كل دولة الى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة الى أخرى ويعود ذلك الى ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى اليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حضر أهم هذه الأهداف الأساسية في الاتي :

– زيادة الدخل الوطني : يعد اهم هدف للتنمية الاقتصادية نظرا لكون أي دولة تسعى الى تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، ويحدث ذلك عن طريق امتلاك الدولة لإمكانيات مادية وفنية وتكنولوجية، فكلما كان هناك توافر لرأس المال المادي والبشري كلما أمكن تحقيق نسبة كبيرة من الدخل الوطني[1].

– رفع المستوى المعيشي: ان التنمية الاقتصادية هدفها رفع المستوى المعيشي للإنسان وزيادة دخله فإن الإنسان يشكل محورها الرئيسي، فهو الذي يقوم بها، وهو هدفها في وقت واحد، إن الحالة الاجتماعية العامة قد تكون عاملا مساعدة لأي خطة تنموية في المجال الاقتصادي[2]، وبذلك تهدف الى رفع المسوى المعيشي لحياة الافراد بخلق خدمات عديدة تساهم في نشاطات التنموية بفاعلية كالصحة والتعليم.

– تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدا من الاهداف الاجتماعية لعملية التنمية، اذ تعاني بعض الدول من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض نصيب الفرد، اضافة الى اختلالات في توزيع الدخول والثروات وان عملية الاصلاح التنومي انما هي من وسائل اعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الاوسع في المجتمع[3].

– تعديل التركيب النسبي للاقتصاد(التوسع في الهيكل الانتاجي):يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية لان الاعتماد على قطاع واحد يشكل خطرا على الدولة حيث تحدث التقلبات الاقتصادية التي تنتج عنها تقلبات في الاسعار والانتاج في القطاع المعتمد، مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي[4].

---

[1] عبداللطيف مصطيفي, عبدالرحمان بنسانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، بيروت، ط1،2014،ص 26 .

[2] العطار علي، **التنمية الإقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص106.

[3]. جرار أماني، **منظمات الاعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص26.

[4]. دروع قاسم, عرقان عبد الله، **دور الجيش العربي في التنمية الوطنية الشاملة**،د.ن، 2009، ص55.

2- مقومات التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية من أهم عناصر مقومات التنمية، وذلك بتحقيق النمو الاقتصادي المخطط ومتابعة تنفيذه بدقة من خلال خطط زمنية محددة في أهدافها وتوقيتات تنفيذها تهتم بالمقومات التالية[1]:

❖ **التنمية الإنتاجية:** تشجيع الإنتاج ورفع مستوياته كما وكيفا.. تنويع الإنتاج...زيادة حجم الوحدات الإنتاجية..تجنب الاعتماد على الإنتاج الواحد(السلعة الواحدة)...توفير معدات التخزين الحديثة التي تلائم مختلف أنواع المنتجات والمناخ...توفير الطاقة المناسبة وبأسعار معتدلة..تقدم الأساليب التكنولوجية .

❖ **تنمية القوى البشرية:** والاستغلال الأمثل لها، إشباع الحاجات الجماعية للأفراد تنظيم العملية السكانية..توفير وسائل النقل وطرق المواصلات..زيادة كفاءة العاملين في القطاعات المختلفة.

❖ **تنمية الاقتصاد القومي:** الاستخدام الكفء للموارد القومية إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج..إنشاء وتطوير البنوك وشركات التأمين، الاتحاد والتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد القومي..العمل على زيادة رؤوس الأموال

❖ **تنمية سوق المال:** من خلال تشجيع وتنمية سوق الإصدار والتعامل على الأوراق المالية المصدرة أو الموجودة، وذلك بالنسبة لكل أنواع الأوراق المالية الجائز إصدارها، أو التي يسمح لها بزيادة رؤوس الأموال، والعمل على المحافظة على هذه الأوراق لتوفير أكبر قدر ممكن من السيولة للأوراق المالية، بالإضافة الى تشجيع إيجاد وسطاء الأوراق المالية وتأهليهم هم وغيرهم من المحترفين في العمل ضمن أسواق المال، ومدهم بالتسهيلات التدريبية اللازمة لرفع مستواهم المهني[2].

❖ **تنمية الاستثمار** : بالاعتماد على فتح باب الاستثمار الاجنبي كاداة تمويلية للمشاريع المحلية، بالاضافة الى الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

---

[1]. محمد عبد المنعم شعيب، **الإدارة الصحية و إدارة المستشفيات**، دار النشر للجامعات، مصر القاهرة،ط1،2013، ص 59

[2]. محمد أحمد محمود عمارنة، **رقابة هيئة سوق رأس المال على الشركات المساهمة: دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية**، القاهرة، ط1، 2014، ص234.

الفرع الثاني: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتاصدي والمصطلحات ذات العلاقة

اولا– مفهوم النمو الاقتصادي والفرق التنمية الاقتصادية

1– مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي ولكن اقتصار مفهوم النمو على مظاهره الكمية يحول دون ترتيب اي تغيرات هيكلية في التطور الاقتصادي [1]، وعلى هذا الاساس يعبر عن النمو على انه مجرد الزيادة في الدخل الوطني، ويحسب على اساس الدخل الحقيقي اي الدخل الناتج عن زيادة الانتاج وليس الناتج عن زيادة الاسعار، وذلك لان الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن زيادة الاسعار هي عبارة عن زيادة تضخمية وليست زيادة حقيقية في الدخل الوطني[2].

كما يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة السابقة ويفهم النمو على انه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي اي انه يعبر عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني، ويعرف الناتج على انه قيمة اجمالي السلع من البضائع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة مطروحا منها قيمة السلع التي استهلكت كمستلزمات في العلملية الانتاجية

2– الفرق بين النمو القتصادي والتنمية الاقتصادية:

قد يستخدم اصطلاحا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين، ولكن كثيرا ما يميز بينهما، فيستخدم الأول للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وعلى الأخص الزيادة في الدخل القوم الحقيقي أو متوسط الدخل[3]، لذلك ينبغي التفرقة بين المصطلحين فالنمو الاقتصادي يعبر عن تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية بما يحقق الرفاهية لافراد هذا الاقتصاد،، اما التنميةةة الاقتصادية فيقصد بها اسلوب التوصللل لهذا النمو فهي عملية شاملة متشابكة ومبالبنيان الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم بتطويره[4]، والجدول الموالي سنوضح فيه كل من خصائص التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

[1]. محمود حامد، **الاقتصاد الكلي**، دارحميثرا للنشر والترجمة، عمان، الاردن، 2017، ص193.

[2]. منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، دار الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص14.

[3]. أسعد محمد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،، بيروت، 2009، ص33.

[4]. رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، م، ص

الجدول رقم(01-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من حيث	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
التعريف	زيادة الناتج القومي الاجمالي خلال فترة طويلة، بالاضافة الى زيادة الطاقة الانتاجية	مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع ما يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة.
الاهدف	زيادة الانتاج دون احداث تغيرات سريعة وجذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، كما تكون معدلاته غير محددة ومتذبذبة وفقا لتغير الشروط المحيطة.	زيادة قصدية ارادية في الانتاج، تحدث بنتيجة تدخل الدولة، بالاضافة الى اعادة بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصورة واعية لضمان تحقيق استمرار النمو المدعم ذاتيا
المساهمة في الاقتصاد	• زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجات اقتصادية مع الدول الاخرى. • تامين بيئة استثمارية جتذبة للاستثمارات ابانواعها • تشجيع اقامة المشروعات بكل انواعها خاصة تلك المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة. • تخفيف الفقر والحد من البطالة وتحسين الكفاءة الانتاجية • رفع كفاءة عمل كل من الساسيتين النقدية والمالية	• تحقق معدلات مخططة ومستقرة وع=غالبا ما تكون مرتفعة • تحقيق مطلب انساني في ان يجد الانسان ما يكفيه لعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وامكانياته • تنمية القدرات الفردية حتى يتمكن من استثمار موارد المجتمع • تحقيق التقدم الاقتصادي الذي لا يتحقق الا عن طريقها.
الاليات	• زيادة الناتج الذي يحدث عن طريق مزيد من المدخلات • ادخال تحسينات على مستوى الكفاية الانتاجية.	• احداث التغيرات الهيكلة الفنية التي يتم بها الانتاج • احداث تغيرات في مكونات الناتج وفي اسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج
الاجتماعي	عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية محددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث	تفترض تطويرا فعالا وواعيا، اي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدول
التاثير	الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية او اجتماعية	ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.

المصدر: جمال داود سلمان الديلمي، مرجع سبق ذكره، ص15-16-17

الهدف الرئيسي للبلدان هو التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي، وقد يكون النمو ضروريًا ولكنه غير كافٍ للتنمية، وبالرغم من ذلك تستخدم هاتين المصطلحين بشكل تبادلي، حيث تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي، وقد تشمل هذه التغييرات تحسين الرفاهية المادية، وانخفاض نسبة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي وزيادة مقابلة في نسبة الناتج القومي الإجمالي للصناعة والخدمات، زيادة تعليم ومهارات القوى العاملة، والتطورات التقنية الكبيرة التي نشأت داخل الدولة،

بينما تشير التنمية الاقتصادية الى التنمية على اساس التغييرات في القدرات مثل القدرة على التعلم، أو قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات والتكنولوجيا

ثانيا– المصطلحات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية

1– النهضة الاقتصادية:

لم يتوقف مفهوم النهضة عند معنى واحد، بل تطور مع تطور الفكر والوعي من مجرد الاصلاح الى مفهوم التقدم والتحديث، ليشمل مفهوم الاستقلال الوطني والتحرر والوحدة، وذك باعتبار ان النهضة هبة مجتمعية شاملة ومتعددة الروافد والعناصر والصبح النهوض بخا مرتبطا بشكل قوي بمسالة التحديث فبدونه لا تقوم النهضة[1]، وتعتبر النهضة الاقتصادية حركة انتقالية تنتقل وضع بلد ما من حال ما الى حال اخر، اي تنقل حالة البلد من واقعه المتخلف ومن الدمار والخراب الذي اصاب بناه التحتية الاقتصادية اوالادارية والمؤسسية الى وضع النهوض والتقدم والتطور وواقع جديد في جميع مقومات ودعائم البلد الاقتصادية والمؤسسية[2]، وقد كان القطاع الصناعي هو العامل الأساسي لتحقيق النهضة الاقتصادية عبر كل العصور والانظمة الاقتصادية وقد ركز مالك بن نبي على الانسان كاهم عنصر في عملية التنموية واعتبر الانسان ذز قيمة اقتصادية يعتبر كوسيلة لتطبيق الخطة التنموية من اجل تحقيق النهضة الاقتصادية.

2– الاصلاح الاقتصادي:

إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي هو أحد المفاهيم الأكثر استخدامًا في مجالات السياسة الاقتصادية والتنمية، حيث يعرف بأنه إجراء من قبل الحكومة يستهدف أدوات السياسة الاقتصادية المصممة لإحداث تغييرات في سلوك الوكلاء الاقتصاديين العامين والخاصين بهدف إما تعزيز الطلب المستدام وغير التضخمي الموجه إلى الاقتصاد الوطني أو زيادة استثماراتهم الإنتاجية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي الوطني وخلق فرص العمل[3]، من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية للتعامل مع الظروف الاقتصادية العالمية، وذلك بتنفيذ برنامج شامل يهدف الى تاكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق، وتشجيع المبادرات الخاصة، وتحريح

[1]. هانى رسلان، **سياسات يوليو خمسون عامًا على الثورة**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص112.

[2]. عباس مكي حمزة، **ممكنات تحقيق النهضة الاقتصادية في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط،مجلد1، عدد25، 2017، ص 173. ص ص 171-187.

[3]. Ferdinand Bakoup, **Promoting Economic Reforms in Developing Countries Rethinking Budgetary Aid?**, African Development Bank, Tunisia, 2013, p8.

السايات الاقتصادية والادارية والتنظيمية وتحسين ميزان المدفوعات، والعمل على اعادة التوازن للموازنة العامة للدولة، عن طريق ادخال العديد من الاصلاحات هعلى الهيكل الاقتصادي[1]، وحسب وثيقة الاسكندرية فان الاصلاح الاقتصادي يجب ان يشمل كافة التشريعات والسياسات والاجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لاليات السوق بما يمكنه من الانتعاش والازدهار وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الاقليمية واندماجه في الاقتصاد العالمي.

3- التحديث الاقتصادي:

كان اتجاه التحديث اكثر الاتجاهات تاكيدا لارتباط عملية تنظيم الحياة الاقتصادية بعملية تنظيم الحياة الاجتماعية بحيث يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية تحولا في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية الجديدة محل المؤسسات القديمة لانها تناسب اداء المؤسات الاقتصادية المرتبطة بهملية التنمية المنشودة[2]، حيث يقوم معظم منظري التحديث بالتركيز على الجوانب المختلفة للتحديث (التصنيع، والنمو الاقتصادي، والعقلنة، والتمايز الهيكلي، والتنمية السياسية، والتعبئة الاجتماعية ...الخ) كمصادر تغيير فعال على المستوى الوطني ويعتبرون ان نظريات التحديث هي في الأساس نظريات تحول الدول القومية.

والتحديث الاقتصادي يشير الى بعدين اساسين هما: التنمية الاقتصادية والتوسع الاقتصادي التي تؤدي الى عملية التحول في البنية الاقتصادية بحيث تكتسب مجموعة من السمات والخصائص التي تعبر عن النموذج المثالي للتغير الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة صناعيا وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي[3]:

- استخدام الطاقة العالية والتقنية عالية المستوى في جميع مجالات الانشطة الاقتصادية.
- التفوق والانتشار المسبق لانتاج تصنعي على غيره من انماط الانتاج التقليدية
- ازدياد نسبة استثمار راس المال الى الانتاج الوطني
- ازدياد الانتاجية لكل فرد.
- تفوق وغلبة الانشطة ذات الكثافة في راس المال على الانتشطة ذات الكثافة في العمالة

[1]. على سيد اسماعيل، **الدروس المستفادة من تجارب الاصلاح الاقتصادى: (المعتمدة على صندوق النقد الدولي)**، دار التعليم الجامعى، الاسكندرية، 2019، ص17-18.

[2]. ياسر الخواجة، **دراسات فى الاقتصاد الاسلامى**، نيوبوك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص69-70.

[3]. أحمد زايد، اعتماد علام، **التغير الاجتماعى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص102.

- ازدياد مؤشر المساواة في توزيع الانتاج الوطني الكلي عبر المستويات الاجتماعية المهنية وبين المناطق الجغرافية للمجتمع.

4- التخلف الاقتصادي:

هو حالة من بطء التنمية وما يصاحبها من تدهور في ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع عدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية للافراد المجتمع[1]، كما يشير التخلف الاقتصادي الى انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في ذولة ما وذلك ان المفهوم الشائع للتخلف يوضح ان الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لغالبية سكانها بسبب اوضاع غير ملائمة مثل عدم قدرة الدولة على استخدام مواردها الاستخدام الامثل والكامل، بالاضافة الى زيادة عدد السكان بمعدل اكثر من معدل زيادة الموارد المتاحة[2]، ويرى الاقتصادي "كوزنيتس" ان التخلف يحمل ثلاثة معاني هي كالاتي[3]:

- التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.
- التخلف يعني ضعف الاداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة باكبر الدول تقدما في لحظة معينة.
- التخلف حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الادنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

5- الدول النامية:

في عام 1978 وضع البنك الدولي لأول مرة، نظام تصنيف تحليلي للبلدانبمناسبة إطلاق تقرير التنمية في العالم، الذي كان مرفق بمجموعة من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي قدمت الإحصاءات والتحاليل، وقد قسم التصنيف الاقتصادي الأول في مؤشر التنمية العالمية لعام 1978 البلدان إلى ثلاث فئات: البلدان النامية، والدول الصناعية، والدول المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي[4]، وتطلق بعض المؤسسات المالية

[1]. علاء محمود، **افلات التخلف من قبضتنا**، دار بلاد النهرين، بغداد، 2020، ص438

[2]. امال ايوب، **التخلف خصائصه واسبابه وطرق معالجته**، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مجلد4، عدد1، 2010، ص 314. ص ص314-321.

[3]. منذر محمد راضي، النظم الاقتصادية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[4] Lynge Nielsen, **Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**, IMF Working Paper, February 2011, p11.

والاقتصادية على الدول النامية مصطلحات اخرى كالدول الاقل نموا او الاقتصاديات الناشئة، كما يتم تعرفيها بمفهوم المخالفة للدول المتقدمة بانها الدول التي لم تحقق تقدما في المجال الاقتصادي، وتتسم بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي فيها، بالاضافة الى انخفاض مستويات المعيشية[1]، اذ يعني ذلك الفشل الاقتصادي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن المؤثرات والتوابع الخارجية مما يؤثر على عدم تحقيق تنوع مصادر الدخل وعدم الاستقرار الاقتصادي والاداري،وبصفة عامة تشترك الدول الناميلة في العديد من الخصائص نذكر اهمها:

- انخفاض الدخل الوطني ومعدل نموه وسوؤ توزيعه، وارتفاع معدل النمو الديموغرافي.
- انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية،
- ضعف انتاجية القطاع الخاص وسوء استخدام الموارد الاقتصادية.
- التركيز على للنشاط الزراعي بالوسائل التقليدية وضعف استخدام التقنيات الحديثة.
- ضعف السوق المحلية والاعتماد على السوق الدولية من خلال تصدير المواد الاولية واستراد المنتجات.
- ضعف البنية التحتية من طرق ومراكز ووسائل اتصال وعدم كفايتها .

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

عادة يتم تحديد عمليات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية لفترات زمنية معينة مسبقان على ان يتم تقييم تلك العمليات والحكم عليها بالنجاح او الفشل بعد انتهاء الفترة الزمنية، ومن اجل عملية التقييم يتم استخدام اساليب علمية اقتصادية منطقية وفي الغالب يستخدم مؤشرات اقتصادية تعكس نتائجها من خلال استقرائها وضع وحالة التنمية الاقتصادية في تلك الدولة.

الفرع الأول: المؤشرات ذات العلاقة بالناتج المحلي

أولا– الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية:

1– الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل التي من خلالها يستطيع المستثمرين تقييم الوضع الاقتصادي للدولة وبذلك أخذ قرار الاستثمار أو العزوف عنه لما للناتج المحلي الإجمالي من أهمية خاصة في جلب الاستثمارات

[1]. خالد حسن العشماوي، **الأزمة المالية العالمية: تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الازمة على الاقتصاد المصري**، اطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2017، ص43.

الى الدولة [1]، كما تجدر الاشارة الى وجوب التفريق بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي فالأول يشتمل على كل الانتاج من سلع وخدمات والتي استخدم لإنتاجها عناصر الانتاج المملوكة لمواطنين تلك الدولة الذين يمارسون نشاطهم داخل اوخارج البلد، اما الثاني فيشمل على كل ماتم انتاجه من سلع وخدمات محليا بغض النظر عن عناصر الانتاج المستخدمة سواء كانت مملوكة للموطنين او الأجانب

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به مقدار ما يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الفعاليات الاستثمارية التي تؤجي الى زيادة الدخل القومي وبالتالي الاسهام الفعال في زيادة متوسط نصيب الفرد ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[2]،يعد هذا المقياس من أبرز المؤشرات الواسعة الانتشار التي تعكس متوسط حصة الفرد من الناتج أو الدخل المحلي، وذلك نظرا لسهولة حسابه ويسر استخدامه وإمكانية مقارنته على المستوى المحلي والمستوى الدولي، الا أنه لا يعكس حقيقة توزيع الدخول بين المواطنين، ومن ثم فهو مجرد مؤشر عام استرشادي تقريبي[3]، الا ان هذا استخدام هذا المؤشر لوحده كمقياس غير كافي، حيث تدخل عدة عوامل اخرة لقياس رفاهية الفرد مثل العدالة في توزيع الدخل.

3- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يرى الاقتصادي كلارك أن قياس التنمية يتم من خلال نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني، كلما ازدادت نسبة مساهمة قطاع ما في الناتج الوطني دل على أن الدولة تهتم بذلك القطاع للدفع بالتنمية، حيث أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في إجمالي الناتج المحلي تكمن أهميته في أنه يمكن من معرفةطبيعة النشاط الاقتصادي السائد، فضلا عن التعرف على مدى توافر الأيدي العاملة الماهرة اللازمة للأنشطة الصناعية مثلا، ففي المجتمع الذي يمثل فيه النشاط الزراعي نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي مقارنا بالنشاط الصناعي أو التجارة، من هذا قد يشير الى عدم العمالة الفنية الماهرة واللازمة للمشروعات الصناعية[1]،

---

[1]. مجيد خليل حسين، **مبادئ علم الاقتصاد، دارزهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012، ص 33.

[2]. إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2013، ص119.

[3].محسن محمد صالح، **التقريرالاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، مركزالزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011، ص 338.

[1].سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشروالتوزيع، القاهرة، 2013،ص377.

فمثلا تعكس معرفة مساهمة الصناعة التحويلية درجة التصنيع التي وصلت اليها الدولة، ويعول بصفة اساسية على نتائجها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي عند تقويم التقدم والنمو الصناعي.

ثانيا– نسب الدين العام ووفائض الميزان التجاري الى الناتج الاجمالي

1– نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي:

إن عبء الدين الخارجي من المقاييس المستخدمة للتعرف على درجة الاستقرار الاقتصادي للدول، ويستخدم كمؤشر للقوة والضعف الاقتصاديين، ويحصل العجز الخارجي حينما يتجاوز النقد الخارجي من البلد (المستوردات) النقد الداخلي اليه (الصادرات)[1]، حيث يعرف إجمالي الدين الخارجي على انه مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أومن خلال سلع أوخدمات، واجمالي الدين الخارجي هو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجلي شمل كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما واحدا أو أقل، والفوائد المتأخرة على الديون طويلةالأجل، ويقاس عبء المديونية بحجم الدين الخارجي الى الناتج المحلي أي نسبةالدين الإجمالي للدولة على ناتجها المحلي حيث أن ارتفاع معدل عبء المديونية الخارجية له أثر سلبي على الاستثمار.

ويتمثل التحدي الأكبر للسياسة المالية في القدرة على تحجيم الدين العام الخارجي منسوبا الى الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع الصعوبات التي تواجهها الدولة في تخفيض حجم الإنفاق العام والذي يرتبط عادة بمتطلباتجماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

2– نسبة الفائض في الميزان التجاري الى اجمالي الناتج المحلي:

يحدث الفائض في الميزان التجاري لما يتسع النشاط الاقتصادي في الدولة ويتنوع هيكلها الإنتاجي وتزداد درجة مرونته واتساعه، مما يجعل البلد يوفر الفائض في المنتجات والخدمات، ليصبح متاحا للتصدير، فكل سلعة تنتج حسب وان تبحث عن منافذ (أسواق) والاكتفاء الذاتي في البلد يقلص نسبيا من الاستيراد من العالم

[1]. مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص136.

[2]. صفوت النحاس, ناهد عرنوس، **آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات**، دار دلتا للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 86.

الخارجي، فالفائض الإنتاجي المصدر يزيد قي تحقيق الفوائض في الميزان التجاري[1]، ويبين الميزان التجاري الفائض أن الاقتصاد الوطني يصدر أكثر مما يستورد وبالتالي يستفيد من تدفق رأس المال، ثم أن مقدار الاستثمارات المباشرة الأجنبية دليل أيضا على القدرة التنافسية لموقع الاستثمار الوطني الذي يتميز بجودة عناصر موقع العمل والبنية التحتية الموجودة، وتوفر عناصر الإنتاج وجودتها[2]

الفرع الثاني: المؤشرات اقتصادية اخرى

اولا– مؤشرات الدخل والفقر والبطالة والتضخم

1– متوسط دخل الفرد: يعد متوسط الدخل الفردي ممثلا بمتوسط الداخل (الناتج) للفرد، من أبسط المعايير شيوعا في مجال قياس درجة التقدم النسبي لبلد ما، وهناك اتجاهان لدراسة هذا المقياس: يتمثل الأول في تحديد متوسط دخل الفرد في لحظة، ويهدف الثاني الى تحديد الزيادة في متوسط دخل الفرد عبر مدة زمنية محددة، وهومؤشر شائع لقياس التقدم الاقتصادي والحالة الاقتصادية للدول، لأنه يعد معيارا مهما لقياس مستوى المعيشة والرفاهية اللتين يعشهما المجتمع في أي بلد[3].

كما يستخدم مؤشر متوسط دخل الفرد لقياس القدرة الشرائية للفرد، وفي الحقيقة ان مفهوم الدخل الفردي المتوسط يخفي كثيرا من عيوب التوزيع لأنه لا يظهر التفاوت بين أعلى مستويات الدخل الفردي وأضعفها، ففي كثير من البلدان الفقيرة التي لا يزيد دخلها الفردي المتوسط عن ألف دولار، يتجاوز دخل بعض الأفراد المليار دولار، بينما البعض الاخر لا يفوق نصيبه المائتي دولار[4].

2– مستوى الفقر: لا يقاس مستوى الفقر من خاتا منظور الدخل فقط، فهناك أبعاد أخرى غير التفاوت في الدخل، فقياس نسبة الفقر متعدد الأحجام، وهو يركز على الحرمان من العناصر الضرورية منها تأمين التغذية الجيدة، والخدمات الصحية، أو مياه نظيفة وهناك عدم وجود فرص عمل والحرمان من التعليم.فمستوى الفقر يتحدد من خلال الغذاء الرديء وعدم القدرة على تأمين الكفاية من الطعام، وهناك مؤشرات واضحة تدل

---

[1]. الأخضر أبوعلاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص 229.

[2]. بيرجيتستراكينبروك، مرجع سبق ذكره،ص456.

[3]. سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016،ص 112.

[4]. شكيب بن بديرة الطبلبي، توسعة المرصاد: **مدخل نقدي مختصر لمفاهيم الاقتصاد السياسي**، دار المتوسط الجديد، تونس، 2014، ص 87.

على الفقر من خلال نوعية السكن، والافتقار الى الحاجات الأساسية التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة الاجتماعية[1].

وتعبر ظاهرة الفقر عن حالة الحرمان النسب للفرد كما في المجتمع، والتي تعبر عن مكونين رئيسيين هما الدخل(مستوى المعيشة) والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد أي أن الدخل والاستهلاك عما المكونان الرئيسيات لهذه النظرية، وعليه فان قياس الفقر يتم خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي والاستهلاك الغذائي [2]

ويمثل خط الفقر المستوى الأدنى لمعيشة الأفراد ويتم في ضوئه الاسترشاد أو التمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، ويحتسب خط الفقر بشكل عام استنادا على الدخل أو الاستهلاك، وهناك عدة انواع لخط الفقر فنجدخط الفقر المطلق او النسبي وخط الفقر الاعلى او الادنى بالإضافة الى خط الفقر الوطني والدولي، ويختلف كل نوع من الانواع المذكورة في طريقة قياسه للفقر، وعموما يتم استخدام خط الفقر الوطني الذي يمثل مقياسا للفقر على مستوى البلد وبين التغيرات الجارية عليه وتقييمها فهو يحاول بيان ظروف معيشة الفقراء داخل البلد وفقا للاحتياجات الرئيسية أو الأساسية، ويقاس خط الفقر الوطني بالطرق الاتية[3]:طريقة الاستهلاك المباشر للسعرات الحرارية، طريقة استهلاك الطاقة الغذائية، طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية.

3- مستوى البطالة: لكي نتعرف على حجم مشكلةا لبطالة وأبعادها، فنحن في حاجة إلى قياس معدل البطالة والذي يعرف أنه نسبة الأفراد المتعطلين إلىقوة العمل المتاحة، ويزداد الاهتمام بهذ االمعدل في الدول الصناعية كمؤشر عل ىالأداء الاقتصادي[4]، ويتطلب حساب معدل البطالة حساب نسبة الأفراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل فان حسابه يواجه صعوبات كثيرة منها صعوبات المفاهيم التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية اعلان معدل البطالة[5] ، ويعتبر مؤشر البطالة مؤشرا اقتصاديا ذو دلالة واهمية خاصة لانه يدل على مدى تفشي البطالة بين الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه، وعلى اعتبار ان البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبحالة بحث

[1]. ندا ذيبان، **الدراسات السكانية**، داررسلان للنشروالتوزيع، دمشق، 2019، ص274.

[2]. نعيمالظاهر، **جغرافية الوطن العربي**، داراليازوري العلميه، عمان، الأردن، 2018،ص 319.

[3]. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دورالسياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 61-62.

[4]. طاهر أحمد، احمدالسعودى، **البطالة المشكلة والحل**، المحروسة للنشر، القاهرة، 2008، ص18.

[5]. رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتاثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتابا لاكاديمي، عمان، الاردن، 2015، ص 117

عن عمل بما فيهم من ترك ظيفته او فقدها فانه يمكن تعريف معدل البطالة على انه النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع افراد القوى العاملة في البلد[1]، الا ان مؤشر البطالة بشكله العام لا يعتبر مؤشرا دقيقا عن معدل البطالة وحجمها نظرا لعدم اخذه بانواع البطاله مثل البطالة المقنعة.

4- توزيع القوى العاملة: القوى العاملة هم الذين يشاركون في انتاج السلع والخدمات في المجتمع سواء لسحاب القطاع الخاص أو العمل الحكومي، وسواء كانت مساهمتهم جسمية أو عقلية أو كلاهما معا، كما تتضمن الأفراد القادرين على العمل ولكنهم عاطلون عن العمل لأي سبب[2]، فمن المهم أن نتعرف على القوى العاملة وتوزيعها عبر مختلف القطاعات، أي حجم كل قوة داخل كل قطاع اقتصادي محدد: زراعي، صناعي، خدماتي، تجاري، لأن عملية حصر الموارد التي تشتغل في الجانب الاقتصادي مهم من ناحية توزيع الاستثمارات أو توجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجالات محددة، لتنمية القوى العاملة[3]،

5- مستوى التضخم: ويقاس بارتفاع مؤشر الأسعار الذي يعكس مستوى الأسعار العام على أفضل شكل، ويسمى الارتفاع النسبي المئوي لمؤشر الأسعار في زمن محدد: معدل التضخم (معدل ارتفاع الأسعار، نسبة الغلاء)، ويعطي معدل التضخم معلومات حول خسارة القيمة الشرائية، أو خسارة القيمة النقدية السنوية، ويعطي بذلك القاعدة الإحصائية لمعرفة فيما إذا كان هدف استقرار مستوى الأسعار ممكن التحقيق[4]، وهناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس التضخم وتتضمن[5]:مؤشر أسعار المنتجين، مخفض الناتج القومي الإجمالي، مؤشر أسعار الجملة.... الخ،ويمكن حساب معدل التضخم:

$$\text{معدل التضخم} = \left\{\frac{\text{مستوى اسعار للسنة الحالية} - \text{مستوى اسعار السنة الماضية}}{\text{مستوى اسعار السنة الماضية}}\right\} \times \mathbf{100}$$

ويؤدي ارتفاع معدل التضخم الى انخفاض مستوى معيشة المواطنين وعدم قدرة الكثير منهم على توفير الكثير من الاحتياجات الاساسية، اذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم الى الاضرار باصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة

[1]. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019، ص310.

[2]. صفوان المبيضين، عائض الأكلبي، **التخطيط في الموارد البشرية**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019،ص 71.

[3]. عبد الحليم مهور باشة، **التخطيط الحضري المبادئ والاسس**،داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018،ص 55.

[4]. بيرجيتسترا كينبروك، ترجمة: هاني صالح، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص 182.

[5]. صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010،،ص 43 .

من عمال وموظفين معاشات، حيث ترتفع الاسعار بمعدلات اسرع من معدلات ارتفاع الاجور والرواتب وترتيبا على ذلك فان معدل التضخم المرتفع يعد عاملا مساعدا على زيادة الاختلال في توزيع الدخل.[1]

ثانيا– مؤشرات الحاجات الاساسية ونصيب الفرد من الصادرات واستهلاك الطاقة

1– مؤشر الحاجات الأساسية: يتم التركيز على أهمية إشباع الحاجات الأساسية بوصفها عنصرا أساسا في الوظيفة الاجتماعية للدولة وفي استراتيجيات التنمية، إذ تصنف الحاجات الأساسية الى (مادية وغير مادية وما بعد المادية) بالنسبة الى الحاجات المادية فهي (الغذاء، المأوى، الملبس، الصحة والمياه الصلحة للشرب)، أما الحاجات غير المادية وهي (التعليم، العمل، طرق النقل والمواصلات، الحاجات المتعلقة بالأمن والصرف الصحي) أما بالنسبة الى الحاجات ما بعد المادية وهي (المسائل الجمالية، الإبداعية والروحية)، ومن أجل سياسة تنموية موجهة لإشباع الحاجات الأساسية، يتطلب الأمر وجود معيار علمي وموضوعي تحدد عن طريقه مدى ودرجة اشباع حاجات الإنسان الأساسية[2].

2– نصيب الفرد من الصادرات: يعني تقييم كمية الصادرات من دولة معينة وقسمتها على عدد السكان، ولا شك أن الإنتاج وطبيعته والتقنية ومستواها والاستهلاك في مجتمع ما تنعكس على كمية الصادرات ويتأثر هذا المؤشر بما يعرف بالصادرات غير المنظورة وهي ليست سلعية، كما قد تكون الصادرات مجرد خامات أولية منتجة التي تقوم على استغلالها شركات أجنبية تتقاسم الأرباح مع الدول المصدرة، غير أن نصيب الفرد من الصادرات يعطي مؤشرا على قدرات الشعوب في الإنتاج والابتكار والمنافسة في الأسواق العالمية[3]

3– استهلاك الطاقة: لقد تنامت نظم الطاقة على الأخص مع استمرارالتحضر والتصنيع، فالصناعة الحديثة وصناعات الخدمات، فضلا عن البيئات الحضرية لعالم اليوم، تعول على نحو جوهري على الكهرباء، حيث يرتبط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء ارتباطا وثيقا بالمستوى الاجتماعي والمعيشي للدولة، على نحو ما تم قياسه بمؤشر التنمية البشرية الموضوع بواسطة الأمم المتحدة[4]، وعليه فإن ارتفاع معدل استهلاك الفرد للطاقة يعبر على المستوى المتقدم للتنمية الاقتصادية والعكس، اذ يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا

---

[1]. احمد محمود الزنفلى، مرجع سبق ذكره، ص532

[2]. علي عبد الكريم حسين الجابري، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دارجدلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2012، ص 31،32.

[3]. فؤاد محمد الشريفبن غضبان، **الاقتصاد الحضري**، داراليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019، ص 71،72.

[4]. ماهرعزيز، **القوي النووية والتنمية المستدامة: تعزيز أمن الطاقة المستدمة لمصر**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2009، ص 28.

على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[1].

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تؤطر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي العديد من النظريات العلمية المختلفة التي تختلف في جوهرها من حيث العلاقة بين الاثنين واساليب تحقيق كل منهم، الا ان مجمل هذه النظريات حاولت التوفيق بين استراتيجيات التنمية الاقتصادية بالرغم من اختلافات مفهومها واستراتيجياتها.

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

ان الاختلاف السائد بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والاساليب الواجب اتباعها لتحقيق اهدافها، جعل الباحثين يعددون وجهة نظرهم العلمية حول الاطر التنظيمية والعملية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

الفرع الأول– النظريات قبل الحرب العالمية الاولى

أولا– الفكر الكلاسيكي

1– نظرية ادم سميث(1723–1790): يعد ادم سيميث اول من اسس لنظرية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم العمل الذي يعد نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي الى اعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، وهذا نتيجة للمزايا التي يتيحها تقسيم العمل مما يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم ارتفاع الارباح التي يتم ادخارها بغية اعادة استثمارها مما ينتج عنه تراكم راس المال المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي بدوره يودي الى رفع مستوى المعيشة[2]، ويمكن وصف وجهة نظر النمو الاقتصادي من خلال ثلاث بديهيات تبناها ادم سميث وهي[3]:

- كل الافراد يرغبون في تعظيم الثروة.
- كل الافراد يعرفون افضل من الحكومة ما الذي سيعظم ثروتهم
- الثروة الوطنية هي مجموع الثروة الفردية.

---

[1]. حمزةالجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة. ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2016، ص 122.

[2]. أماني جرار، **منظمات الاعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018،ص82.

[3] .Salim Rashid, **Economic policy for growth : economic development is human development**, Springer Science+Business Media, New York, 2000, p32.

2- نظرية دفيد ريكاردو(1772-1823): تاثر ريكاردو بادم سميث ثم تكلت افكاره محاولا وضع نظرية اقتصادية مستقلة لتخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من الشوائب، وقد ركزت نظريته على الزراعة باعتبارها تشكل اللبنة الاساسية في النشاط الاقتصادي، ومن المبادئ الرئيسية لنظرية ريكاردو انطلاقها من خلال عناصر السكان والذي يكون صغيرا مقارنة بالموارد الطبيعية وهذا يجعل الفرصة المربحة متوفرة، فيقوم المستثمرين بالاستثمار في الزراعة فتزداد ارباحهم، وباتالي تزداد معدلات تراكم راس المال كما ترتفع الاجور، فتؤدي الى زيادة الانتاج ويتزايد الطلب على عنصر العمل فترتفع الاجور، وهذا من شانه زيادة النمو السكاني والمنافسة على استغلال الاراضي الخصبة[1].

3- نظرية روبرت مالتوس (1766-1834): وضع الاقتصادي البريطاني مالتوس نظرية مفادها ان النمو السكاني دائما ما سيتجاوز نمو الموارد الطبيعية خاصة الغذاء، وانه يستحيل ان تتحسن احوال البشرية من دون فرض قيود شديدة على النمو السكاني[2]، حيث أوضح مالتوس ان عدد السكان ينمو بمتوالية هندسية 1،2،4،8 ...مقابل نمو الإنتاج الزراعي بمتوالية عادية 1،2،3،4،5..و أن هذه المفارقة بين النمو بمتتالية هندسية و النمو بمتتالية عددية ستؤدي الى كارثة نظرا الى حتمية حدوث اختلال توازني بين السكان و الغذاء[3]

ثانيا- نظرية شومبيتر و نيلسون وكينزي ونظرية النمو الاقتصادي الأمثل

1- نظرية شومبيتر(1883-1950): تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة، وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لاتوجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لاتوجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ (التدفق النقدي)، فحسب شومبيتر فان النمو الاقتصادي يقوم على المنظم والائتمان المصرفي الذيي وفر الامكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد[4]، و قد حاول شومبيتر في نظريته إثبات ن الابتكار و قوة السوق يمكنهما إعطاء نتائج أفضل من اليد الخفية و المنافسة السعرية، كما أن التغييرات التقنية تؤدي غالبا الى ظهور حالة احتكار مؤقت ينتج عنها تحقيق أرباح غير طبيعية سرعان ما يتم تقليلها نتيجة دخول المنافسين و المقلدين، و تعتبر حالات الاحتكار المؤقت هذه حافزا مهما للشركات لتطوير منتجات و عمليات جديدة، و يقسم شومبيتر الابتكارات الى خمسة أنواع هي[1] :

- تقديم سلعة جديدة

---

[1]. بسام الجرايدة، **توحش الضمير الليبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية** ، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص73.

[2]. توماس بيكيتي ، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2016، ص86.

[3]. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص 49 .

[4]. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشروالتوزيع، القاهرة، 2014، ص190.

[1]. عبد الكريم قندوز، **الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسةالمالية**، E-Kutub Ltd، لندن، ط1، 2017، ص19

- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
- فتح اسواق جديدة لم يدخلها المنتج من قبل.
- فتح مصادر جديدة لتوريد مواد الخام.
- وضع تنظيمي جديد في الصناعة.

2- النظرية الكينزية : ظهرت نظرية الاقتصادي كينز في اواسط الثلاثنيات ابان الازمة الكبرى التي عانت منها الدور الراس مالية، واعتبرت افكاره جديدة من شانها تنشيط الاقتصاديات ولكن ما لبث ان اتضح لاحقا ان كينز لم يكن معنيا بالتنمية بقدر اهتمامه بالنمو القصير المدى الموجه للبلدان المتقدمة اقتصاديا[1]، حيث ركزت نظرية كينز في النمو الاقتصادي اساسا على كيفية تحديد كمستوى الدخل التوازني في الاجل القصير (التحليل الساكن المقارن)، كما انها اهتمت فقط على جانب الطلب الكلي واعتبرت اان النفاق الاستثماري يمكنه ان يؤدي الى زيادة الدخل عن ذريق مضاعف الاستثمار، ولم تتعرض هذه النظرية لحقيقة مفادها ان الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني لان اهتمامه الاساسي انصب على تحليل مشكلة الاستخدام الكامل للموارد[2]، وبصفة عامة يرى كينز ان الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في اي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ومن هذا اعتمد كينز على العناصر التالية[3]:

- الطلب الفعال: فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يجب حدوث زيادة الانفاق سواء على الاستهلاك او الاستثمار
- الكفاية الحدية لراس المال: وتمثل احدج المحددات الرئيسية للاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لراس المال
- سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد
- المضاعف الكينزي: يقوم على افتراض وجود بطالة لا ارادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الانتاجية والسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع راس المال اللازمة لزيادة الانتاج.

3- نظرية النمو الاقتصادي الأمثل: ان نظرية النمو الاقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي Frank Ramsey و طورها اخرون من بعده هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي، فهي ذات بعد نفعي

---

[1]. أيوب أبو دية، **تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين**، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص33

[2]. محمدشاهين، **الاقتصاد الاسلامى المنقذ من الضلال**، دار حميثر اللنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018،ص183.

[3]. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتويع، عمان، الاردن، 2016، ص53.

في عرضها لمنفعة المجتمعات على انها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) و ذاك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الافراد او احد الأجيال[1].

4- نظرية نيلسون : يشخص نيلسون وضع الاقتصاديات المتخلفة و النامية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف، فعند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، و بالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، حيث يؤكد نيلسون أن هناك أربع شروط اجتماعية و تكنولوجية تفضي الى هذا الفخ و هي[2] :

- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي و معدل نمو السكان
- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الزيادة في الدخل
- ندرة الأراضي القابلة للزراعة
- عدم كفاية طرقالإنتاج

الفرع الثاني: النظريات بعد الحرب العالمية الاولى

اولا-نظريات روستو والتدفعة القوية والتوازن

1- نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو(W. W. Rostow)والتي يتم بمقتضاها انتقال أي مجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي ، إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق في مسار النمو، حتى يصل المجتمع إلى مرحلة النضوج وينتهي بمرحلة الاستهلاك الوفير[3]، اي بصفة عامة تعتمد هذه النظرية على مبدأ قيام مستهلكين بحفظ واستثمار ثرواتهم الشخصية لتحسين وضعهم الاقتصادي، تحتاج الصناعة إلى هذا رأسالمال لتنم وثم تولد عائدًا على الاستثمار للمساهمين[1]الا ان الملاحظ تعرض نظرية مراحل النمو لانتقادات شديدة، اذ يستشهد منتقدو روستوب وجهات نظر اقتصادية بسبب انه لا يمكن أن يكون هناك تسلسل حتمي للأحداث الموصوفة على أنها مراحل متعاقبة من النمو اذ ان النمو الاقتصادي هو نتيجة لسياسات اقتصادية معينة تم تبنيها وليس

---

[1]. شهدان عادل الغرباوي، **التنمية المستدامة مابين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 126 .

[2]. عادل رزق، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

[3].كفري مصطفى العبد الله، **عولمة الاقتصاد والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص151.

[1]HL Ahuja, **Development Economics :A Critical Study of EconomicGrowth. Development and Environment**, S. Chand Publishing, New Delhi, 2016, p60-63.

العكس، بالاضافة الى إلىعدم المساواة في توزيعا لموارد حول العالم ونقص رأسالمال للاستثمار في بعض المجالات[1].

2- نظرية الدفعة القوية: تقوم هذه النظرية على أساس دعوة الدول إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث أن القضاء على التخلف لايمكن تحقيقه إلا بدفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية، ويؤكد أن الدفعات الصغيرة حتى وإن كثرت وتوالت لا يمكنها أن تؤدي إلى نتيجة الدفعة القوية أو سلسلة الدفعات القوية، لذلك كان الحل الذي حددهRosenstein- Rodanعبارة عن برنامج استثمار منسق للعديد من الصناعات لضمان مستوى كافٍ من الطلب الكلي لجعل هذه الاستثمارات قابلة للاستمرار والتوسع[2].

حيث تتضمن هذه النظرية أن التخلف الاقتصادي يعني وجود خلل جوهري في مجموعة العناصر التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، و هذا يستلزم دفعة كبيرة من الاستثمارات في قطاعات اقتصادية و صناعية، مما يكفل وضع الدولة على عتبة الانطلاق، بسبب هذه الدفعة القوية للاقتصاد، و بالطبع فان الوفورات المالية ستكون عبر قروض و أموال سائلة موجهة من صناديق ومستثمرين أجانب ، تضخ في الاقتصاد الوطني[3].

ويمكن تلخيص ان الاسلوب المثالي لنظرية الدفعة القوية حسب رودان، هو ذلك الاسلوب المثالي للتنمية، هوذلك الأسلوب الذي يتمشى مع مبدأ تقسيم العمل الدولي بحيث تستفيد الدول النامية و الساعية للتقدم من مزاياه، و هو يبني رأيه هذا على أساس من اعتقاده في إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة بمقادير تكفي لتمويل عملية التنمية، و تتأكد أهمية مبدأ تقسيم العمل الدولي في نموذج رودان إذا عرفنا أنه ينادي بإقامة الصناعات الخفيفة الكثيفة بالنسبة للعمل، أي التي توظف عددا كبيرا من العمال و البعد عن الصناعات الثقيلة بسبب احتياجاتها التحويلية الكبيرة و تعقيداتها الفنية[1]

3- نظرية النمو المتوازن: يتطلب النمو المتوازن توازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، و بين صناعات السلع المالية و الاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة و الزراعة، و نظرية النمو المتوازن قد

---

[1].Kelly Swanson, **AP Human Geography 2017-2018**, Kaplan Publishing, New York,2017,p301.
[2].UNCTAD, **Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion**, United Nations Trade and Development Report, USA, 2018, p110.
[3].مصطفى جمعة، **الإسلام والتنمية المستدامة: تأصيل في ضوء الفقه وأصوله**، مؤسسة شمس للنشر والاعلام، القاهرة، 2017، ص 210 .
[1]. باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ، 2006،ص 51،52 .

تم معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة[1].

عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية الى حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلية، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية و التمويل و المواد الخام، أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فانهم يفضلون الاستمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة[2].

4- نظرية النمو غير المتوازن: حسب نظرية النمو غير المتوازن ان التنمية الاقتصادية تعتمد على المبادئة الفردية و حوافز السوق و هناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية التي يتعين عليها تعبئة أكبر قدر منها على توجيهها إلى أفضل الاستخدامات، و يتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، فعلى البلدان المتخلفة أن تبدأ بالتركيز الإنمائي على المناطق التي تتميز بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع، و أن تنمية هذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى، و مع الوقت تنتشر عجلة النمو الى باقي المناطق في الاقتصاد القومي[3].

ثانيا- نظرية المركز التبعية والتحديث

1-نظرية نمو القطب أو المركز: تساهم نظرية القطب في القاء الضوء على أهمية المدينة في عملية التنمية و التطور الاقتصادي، و تضك هذه النظرية مجموعة مفاهيم ترتبط بالتنمية و التطور الاقتصادي أكثر مما تشكل نظرية متكاملة، اذ تعتبر نظرية نموالقطب أكثر واقعية وتتضمن بعض التطبيقات السلوكية من خلال الأولية لتحديد الموقع، وقد اعترف F.Perrouxأن النمو غير متوازن ويتركز بشكل غير مناسب في نقاط محددة[1]، اذ انه ضمن هذه النظرية يعتمد النو على عوامل مثل وجود ميزة نسبية في المكان سواء اكانت ميزة جغرافيا او اجتماعية او اقتصادية او كلها مجتمعة، ثنم استغلال هه الميزة وكذلك القيام بعلاقات تبادلية بين منطقة

[1]. أماني جرار، مرجع سبق ذكره، ص 92 .

[2]. زياد عبود علوش، **لبنان التنمية: آفاق وتحديات**، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1،2014، ص 40 .

[3]. شادية مندور، **دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان**، العربي للنشروالتوزيع، القاهرة، 2015، ص 49 .

[1]. فؤاد محمد الشريف بن غضبان، **الاقتصاد الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 190.

القطب والجزء المحيط بها، اما من حيث مشكلات النمو الحضري فقد ارتبطت هذه النظرية بالنمو الحضري غير المتوازن الاقائم بين اجوزاء الدولة ككل وكذلك بالبالظواهر الناتجمة عن وجود صناعات رائدة.[1]

2–نظرية التبعية: ظهرت كتعبير عن الواقع الاقتصادي المتردي لواقع أمريكا اللاتينية، وأيضا كرد فعل لنظرية التحديث وفشل تجارب التنمية التي تأسست في ظلها، وتحاول هذه النظريات توصيف حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشها الدول النامية، استنادا إلى الصفات المميزة للهياكل الاقتصادية للدول النامية في ظل نظام من علاقات دولية[2].

وتعد احدى النظريات المعاصرة المهتمة بالتنمية، وتربط التخلف والتنمية بظهور النظام الراس المالي في القرن السادش عشر وانتشرت مع الوقت، لذلك تربط هذه النظرية ان استمرار التننمية في الدول الراس مالية يعتمد على استمرار التخلف في الدول العالم الثالث، ومنه يؤكد رواد هذه النظرية على دور الراسمالية في نهب ثروات العالم الثالث، وعدم تمكن هذه الاخيرة من تحقيق التقدم الذي يؤثر سلبا على الدول الراسمالية[3].

حيث ادعى منظرو التبعية على انها حالة تاريخية تشكل بنية معينة للاقتصاد العالمي بحيث تفضل بعض البلدان على حساب دول أخرى، وأن الكثير من الفقر في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ينبع من الاقتصاد العالمي الرأسمالي الاستغلالي، حيث أصبحت اقتصاديات البلدان الأقل نموا تعتمد على تصدير المواد الخام الرخيصة والسلع الزراعية إلى الدول الصناعية المتقدمة، مع استيراد السلع المصنعة باهظة الثمن في الوقت نفسه منها[4]

3– نظرية التحديث: ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من ادول المحتلة على استقلالها، و شرعت هذه الدول في تحقيق التنمية، فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أحل الحصول على الاستقلالفي العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال الى مرحلة تحقيق الوعود و تجسيد الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، و قد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة[1].

---

[1]. كايد خالد عبد السلام، **جغرافيا المدن**، دار الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص149.

[2]. مندور عمر، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص185.

[3]. حاتم عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة** ، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص46.

[4]. Shannon L. Blanton, Charles W. Kegley, **World Politics: Trend and Transformation, 2016 - 2017**, Cengage Learning, ˈbɒstən, 2016, p46.

[1]. مدحت أبو النصر، **التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 72.

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التحديث كون ان هذه النظرية تتجه الى التركيز على أوجه الحياة الاقتصادية و اهمال أوجه الحياة الاجتماعية و الثقافية، و من المعلوم أن المجتمعات التقليدية عامة الى مقاومة عمليات التحديث لاعتقادهم انها وجه استعماري يستهدف تعميق التبعية، و هذا ما جعل التحديث يتحول الى قيد يربط الناس بحبال الاستهلاك من دون ان ينمي لديهم قيم العمل و الإنتاج، من ناحة ثانية فشل التحديث كذلك فب يناء مؤسسات سياسية تعترف بحقوق المواطنين تؤمن بحقهم في المشاركة في العملية السياسية[1].

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الزراعية والصناعية

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية استهداف كل القطاعات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات تنموية خاصة لهذه القطاعات على حدى واستراتيجيات تكاملية فيما بينها، حتى يساهم كل قطاع بدوره في هذه العملية

الفرع الأول: التنمية الزراعية:

أولا– دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية التنمية الزراعية متداخلان معا، فالتطور التغيير في الزراعة الاقتصاد الزراعي الى الأفضل يدعم التطور التغيير الاقتصادي. تهدف التنمية الزراعية الى زيادة في إجمالي الإنتاج الزراعي، ز رفع مستوى دخل الفرد في القطاع الزراعي، زيادة انتاج الموارد الزراعية التشغيل الكامل للعمل الزراعي، القضاء على ظاهرة البطالة، تطوير الثروة النباتية الحيوانية زيادة انتاجها النهوض بأساليب تسويقها[2].

على مدى العقود الثلاثة الماضية فإنه قد ساد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، الذي يقوم على حتمية غدارة صيانة الموارد الزراعية حمايتها من التدهور، ذلك عن طريق استخدام التطبيق التقني الإدارة المزرعية الجيدة، الإصلاح الإداري، المؤسسات القادرة المؤثرة، ذلك بطريقة تتضمن الحصول علت تحقيق حاجات البشر الغذائية سواء للأجيال الحاضرة المقبلة رفاهيتها عدالة توزيع الفرص الدخول، كذلك كفاءة نظم الإنتاج تقليل وطأة الفقر. تتعزز التنمية الزراعيبة المستدامة بتطوير البنية الاقتصادية من خلال الارتقاء بالانتاجية زيادة

[1] حمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2017، ص97.

[2]. عبد الحي زلوم و اخرون، مراجعة وتقديم خالد الوزني، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مؤسسة عبد الحميد شومان،عمان ، الأردن، ط1، 2008.، ص174 .

الاستثمار في الزراعة وفق نمط قطاعي متوازن بتطوير البنية الاجتماعية الثقافية[1]، وتدعم الفاو البلدان للعمل من أجل تحقيق المزيد من الاستدامة في مجال الزراعة من خلال ما يلي[2]:

- دعم المنتجين في تبني ممارسات أكثر ابتكارا إنتاجية استدامة وقدرة على التكيف مع تغيير المناخ، والتي تزيد الإنتاجية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تشجيع الانتقال الى سياسات زراعية اليات حوكمة مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال سياسات استراتيجيات وبرامج استثمار أفضل والحوار بين القطاعات، وذلك من أجل تعزيز دور الزراعة الغابات ومصايد الأسماك في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.
- جمع تبادل المعارف اللازمة لدعم التحول الى الزراعة المنتجة المستدامة القادرة على التكيف مع تغيير المناخ وتعزيز قدرة المؤسسات تقديم الأدلة لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات جيدة
- تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الصكوك الدولية التي تعزز الزراعة المنتجة ووالمستدامة

ثانيا– استراتيجيات التنمية الزراعية

لتحقيق التنمية الزراعية يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات حيث تتمثل في مجموعة من السياسات الاقتصادية الزراعية هي (السعرية، الاستثمارية، التجارية، الإنتاجية، التسويقية، الائتمانية)، والسياسة الاقتصادية الزراعية بدورها هي إحدى الفروع للسياسة الاقتصادية للدولة، تعرف بانها الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية، تعرف كذلك بأنها مجموعة الإجراءات والأساليب الإنمائية والاصلاحية المعتمدة في القطاع الزراعي التي تحقق أهداف معينة[3]، ومن اهم استراتيجيات التنمية الزراعية المتبعة نجد:

1– استراتيجية التوسع الرأسي : التوسع الرأسي للرقعة الزراعية التي تكمن في تطبيق التقانة الزراعية الحديثة بكافة أنواعها، التي تساعد على تحقيق معدلات سريعة متنامية في الإنتاج الإنتاجية تواكب الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع الغذائية، تشتمل مستلزماتها الأساسية على نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال الهندسة الوراثية في مجال تحسين السلالات الجينات، استنباط أنواع محسنة من النباتات، استخدام الأصناف

[1]. السيد حامد الصعيدي، **الزراعة المستدامة للأراضي الجافة والمروية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2010،ص 10.

[2]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **منظمة الأغذية والزراعة: التحديات والفرص في ظل عالم واحد**،مكتب المنظمة للاتصالات المؤسسية،روما، 2019،ص 25.

[3] .رواء الطويل، **الاقتصاد التركي** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2011، ص180.

المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف الحرارة الملوحة الأمراض، لا تستنزف الثروات المائية، كذلك استخدام أساليب حفظ المحاصيل، سلالات خاصة مستنبطة من الثروة الحيوانية[1].

2- استراتيجية توسع زراعي افقي: زيادة مساحة الرقعة الزراعية باستصلاح الأراضي كتجفيف المستنقعات عمل المدرجات على المنحدرات الجبلية إزالة التملح التلوث من التربة، قطع الغابات لاستغلال أراضيها في الزراعة، توفير مياه الري في المناطق الجافة شبه الجافة، ويؤدي التوسع الأفقي في الزراعة الى هدر كبير في المياه مع فائدة زراعية محدودة، لهذا ينصح بالتوجه الى التوسع العمودي في الزراعة أي العمل على استخدام وسائل الزراعة الحديثة لرفع الإنتاجية[2]

3- الثورة الخضراء :نشأت عن الاستخدام المكثف للأسمدة المعدنية المبيدات الميكنة الزراعية أصناف الهجن المختلفة عالية الإنتاج ما نجم عن ذلك من تلوث صارخ للبيئة انتشار الأمراض الخطيرة مما حدا للعالم الى ان يتجه الى نظام الزراعة المستدامة Sustainable Agriculture هو نظام يهدف الى المحافظة على التربية الزراعية البيئية هو ما بات يطلق عليه الزراعة النظيفة[3]

الفرع الثاني: التنمية الصناعية

اولا- دور التنمية الصناعية في التنمية الاقتصادية

1- علاقة التنمية الصناعية في التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الصناعية تنمية اقتصادية بالنسبة للقطاع الصناعي، فالتنمية الصناعية جزء أساسي من التنمية الاقتصادية، فنجد ان معظم الدراسات تربط السياسة الصناعية على عناصر السياسة العامة أو التدخل الحكومي، فعلى سبيل المثال يعرّف (**جونسون**) السياسة الصناعية على أنها بدء وتنسيق الأنشطة الحكومية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد بأكمله ولصناعات معينة فيه، ويعرفها (**ديتريش**) بأنها تدخلات عامة موجهة على مستوى القطاع أو الشركة[1]، حيث ان التصنيع ضرورة حاسمة للتنمية الاقتصادية ويتطلب

[1] سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية**، دارالشروق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010، ص80.

[2] محمد صادق إسماعيل، **المياة العربية وحروب المستقبل**، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة،2012، ص 184 .

[3] سمير أمين و اخرون، **السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2016،

[1] . Stephen M. Kapunda, **Industrial and Development Economics An African Perspective**, CODESRIA, DAKAR, 2017, p 139.

تصميم وتنفيذ السياسات المناسبة، ويتم استخدام السياسة الصناعية لتغيير هيكل إنتاج الاقتصاد لصالح الصناعة التحويلية من خلال توجيه موارد الميزانية للحكومة وتوجيه رأس المال الخاص والعمالة ورجال الأعمال نحو قطاع التصنيع ويتم تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية، مثلها مثل "السياسات الهيكلية" الأخرى ، من أجل تحسين أداء النمو الاقتصادي على المدى الطويل[1].

تتمتع الصناعة باهمية بالغة في نمو الاقتصاد، اذ يحقق الارتقاء بالمستوى الصناعي في اغلبية ساحقة من الدول المتطورة والاقتصاديات الناشئة بالعالم من خلال التصنيع، مما يحفز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع، فجوهر عملية التنمية الاقتصادية هو عملية التحول من الاقتصاد الزراعي المنخفض المردودية الى الاقتصاد العالي الدخل ما بعد التصنيع، بالاضافة الى ذدلك لا يمكن تخليص الدول النامية من المشاكل التنموية من حيث الاساس الى من خلال فع عملية التصنيع[2]

حسب وجهة نظر روزنشتاين فان عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام عبارة عن محصلة لتغير بنياني للاقتصاد القومي، فهي تقتضي اقامة جهاز انتاجي مرن ومتطور تحتل الصناعة فيه بالضرورة المكانة الاولى في الاقتصاد ومن هنا جاء النظر لعملية التنمية الاقتصادية كونها معبرة عن مفهوم ومضمون عملية التصنيعوالتاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة صناعيا يؤكد ارتباط استمرارية تطور مجتمعاتها بتطور عملية التصنيع[3]

2- مساهمة التنمية الصناعية في التنمية الاقتصادية

تبلورت نظرية الحداثة بعد الحرب العالمية الثانية لتقول ان التنمية الصناعية تسير تبعا لنمط تنموي متناسق، وانها تقود الى بناء هياكل اجتماعية واقتصادية وسياسية واحدة تقريبا في كل الدول التي تعيش التجربة الصناعة، وهو ما يتفق مع استنتاجات ماركس المهمة القائلة بان الدولة الاكثر تقدما من الناحية الصناعية تعطي الا للدول الاقل تصنيعا ونمو صورة حية لمستقبلها المنشود وهذا الاستسنتاج هو في الاصل اساس النظرية حداثة[1].

---

[1] .Murat A. Yülek, **How Nations Succeed Manufacturing, Trade, Industrial Policy, and Economic Development**, Palgrave Macmillan, london, 2018, p8-9

[2] .Liu Wei, New Silk **Road :All the way to the west One Belt One Road Story**, Beijing Book Co, New Jersey, 2017, p82.

[3]. عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد عباس، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص16

[1]. محمد ربيع، **صنع التاريخ نظرية في التاريخ وتطور الحضارات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص 170.

يتضح من تجربة الاقتصاديات المتقدمة والنامية أن نصيب التصنيع من إجمالي الإنتاج في بلد ما يظهر شكل محدب على مدار التنمية الاقتصادية، اذ ينطلق من مستوى منخفض عندما يبدأ التصنيع ويصل إلى الذروة وبعد ذلك يبدأ في السقوط أو التسطح، اما في بعض البلدان النامية يبدأ التصنيع في الانخفاض قبل وصوله إلى مستويات الذروة من حيث الحصة في الإنتاج أو العمالة مقارنة الدول الأخرى كما سوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): مستويات التصنيع في الاقتصاديات المختلفة

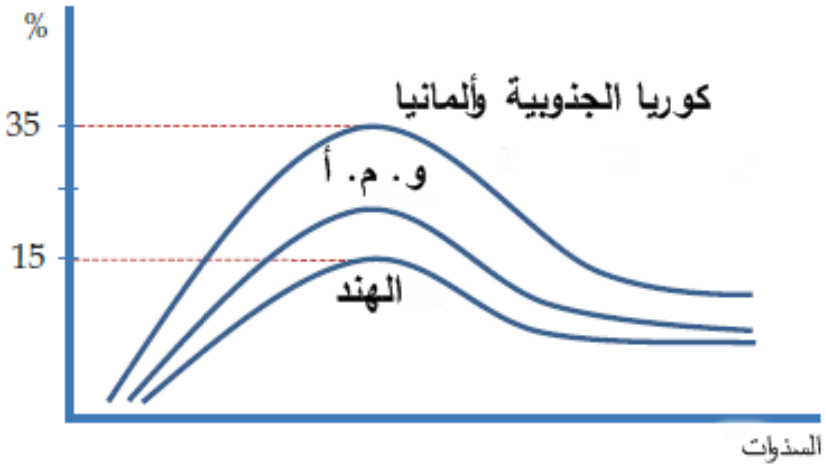

المصدر: Murat A. Yülek p130

في دول مثل ألمانيا أو كوريا الجنوبية ، كانت الذروة أعلى وأطول أمدا من غيرها وفي بلدان مثل الهند كانت الذروة منخفضة وأقصر وهذا ما يفسر تراجع التصنيع المبكر في بعض البلدان النامية، حيث بدأ التصنيع في الانخفاض قبل أن يصل إلى مستويات الذروة المعتادة (من حيث الحصة في الإنتاج أو العمالة) .

وتختلف درجة مساهمة التنمية الصناعية في التنمية الاقتصادية طبقا للعوامل المؤثرة على التنمية الصناعية والتي تختلف من بلد الى اخر فنجد هناك اختلاف كبير بين الاهتمام بالصناعات والقيام بعمليات التنمية الصناعية والتطوير الصناعي في كثير من الشركات والدول والحكومات، فهناك دول تعتمد على سياسات التصدير لما تمتلكه من موارد طبيعية ولا تقوم بتطوير اقتصادياتها وتكتفي بالاستراد للسلع من الدول الخارجية، كما توجد دول اخرى تهتم بالصناعات الخفيفة والبسيطة التي لا تعتمد على التطور التكنولوجي، بينما بعض الدول الاخرى تخاطر بتحمل صناعات حديثة ومتطورة وترغب في المنافسة الدولية[1]

[1]. محمد سرور الحريري، **الإدارة العالمية للمنظمات**، دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2016، ص179.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية

اولا– استراتيجية إحلال الواردات :

يركز تحرير التجارة بين دول العالم المتقدمة تجاهلها الى حد كبير تحرير التجارة على السلع ذات الأهمية الخاصة لدول الجنوب، هذا التجاهل يعود الى أن اغلب الدول النامية كانت تتبع استراتيجية الإحلال محل الواردات، لم تكن مستعدة لتقديم تخفيضات ذات بال على تعريفتها الجمركية ، اذ كانت تفيد من هذه القيود في حماية صناعتها الوطنية أو توفير ايرد للخزانة العامة او ضغط الواردات لمعالجة عجز في ميزان المدفوعات[1]، وقد بدأت استراتيجيات التصنيع لإحلال الواردات في الواقع بدافع الضرورة ، حيث واجهت حكومات البلدان النامية خاصة دول حديثة الاستقلال عجزًا في ميزان المدفوعات ناتجًا عن نقص العملة الصعبة لدفع ثمن الواردات، ، حيث حدث عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض معدلات التبادل التجاري للصادرات الزراعية والمعدنية مقابل أسعار السلع المصنعة، التي شهدت زيادات مطردة[2].

ومن الدوافع الاساسية للدول التي انتهجت هذه الاستراتيجية هو نمو الطلب المحلي، مما فرض قيودًا كبيرة على معدل التصنيع والنمو الاقتصادي بشكل عام، اذ ان البلدان التي طبقتها لديها معدلات نمو اقتصادي أقل من المتوسط بالاضافة الى ان هيكل إنتاجها يتجه نحو الصناعات الثقيلة، وتعتمد أكثر على الصادرات الأولية لتمويل الواردات اللازمة لتنميتها[3]، اذ كان ارتباط هذه الاستراتيجية بأزمة الديون التي اجتاحت أمريكا اللاتينية عام 1983 سببا جزئيا في اكتسابها سمعة سيئة فقد اعتبر أن الأزمة ناتجا ثانويا من نتائجها[4]، كما تهدف لزيادة الإنتاج المحلي من خلال استبدال الواردات بإستراتيجية التصنيع المحلية، لكن ذلك يتطلب جاهزية الصناعات لمحاولة التنافس مع الأسواق الخارجية وكذلك إنتاج السلع المستوردة، حيث تغطي المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية الصناعات الخفيفة والسلع الاستهلاكية وهو النهج الذي اعتمدته الهند، بينما تغطي المرحلة الثانية الصناعات الثقيلة، وهو ماعتمدته الصين على سبيل المثال[1].

---

[1] سهيلحسينالفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**. الجزءالأول، دارالحامدللنشروالتوزيع، عمان 2011، ص240 .

[2] Lindsay Whitfield, and all, **The Politics of AfricanIndustrial Policy: A Comparative Perspective**, Cambridge UniversityPress, Cambridge, 2015, p51.

[3] ParthaDasgupta, Karl-GöranMäler,**TheEnvironment and EmergingDevelopment Issues**, OUP Oxford, Oxford, 2008, p169.

[4] دانيرودريك، ترجمة رحاب صلاح الدين، **معضلة العولمة**، مؤسسة هنداوي للنشر،لندن، 2017، ص 185.

[1] group of authors, PoliticalEconomy, **Crisis and DevelopmentPolitik**, IJOPEC Publication, London, 2011, p127.

ثانيا– استراتيجية الصناعات التصنيعية :

تبنى هذه الاستراتيجية صاحب نظرية أقطاب النمو د. دبرنيس وقد انطلقت هذه النظرية من أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت بنفس الدرجة، لكن يظهر في شكل نقاط أو أقطاب نمو في مناطق محدودة وبكثافات مختلفة معتمدة على التصنيع الصناعات المصنعة[1]، حيث ترتبط فكرة قطب النمو بسيادة الصناعة المهيمنة أو المفتاحية التي تتسم بحجمها الكبير أهميتها المتزايدة بسبب علاقاتها الاقتصادية أو الصناعات الأخرى، اذ يلاحظ أن الصناعة المهيمنة تصبح ذات علاقات مع الصناعات المتأثرة بها، يقصد بها الصناعات التي تتطفل على الصناعة الأم تحصل منها على الخدمات أو السلع نصف المصنعة أو العمالة المدربة، لا شك أن النمو في الصناعة الأم معناه سلسلة من الزيادات في أنشطة أخرى عديدة مثل البنوك التجارة الأنشطة الحكومية الخدمات التعليمية الصحية[2]، وبالتالي تؤدي الى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من اثار دفع الى الأمام الى الخلف، يحدد**د. دبرنيس** هذه الصناعات في الفروع التالية :

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية
- انتاج الطاقة(الصناعات البيتروكيماوية)

المطلب الثالث: استراتيجيات التجارية والتكنولوجية والاجتماعية

لا يقتصر تبني استراتيجيات تنموية فقط على القطاعات الاقتصادية الاساسية التي من بينها التجارة والخدمات بل يجب كذلك ان تتضمن استراتجيات التنموية قطاعات حديثة كالتكنولوجيا والاتصالات بالاضافة الى القطاعات الاجتماعية الحساسة كالصحة والتعليم.

الفرع الأول الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الخارجية

اولا– التجارة الخارجية

1– العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

ان التجارة الخارجية تعد مقياسا لقدرة الاقتصاد الوطني فهي تمثل انعكاسا للطاقة الإنتاجية لأي اقتصاد من خلال قدراته التصديرية، وتنوع تلك الصادرات كونها تشكل الجانب الإيجابي في الميزان التجاري كما أن

[1] فؤاد بن غضبان، **التخطيط والتنمية من منظور جغرافي**، داراليازوري العلمية، عمان، الأردن،2020، ص 150 .

[2] محمود عبدالله الحبي سو فؤاد بنغضبان، **مدخل الى الاقتصاد الحضري**، داراليازوري العلمي، عمان،الأردن، 2021، ص 40،41 .

لنموها تأثيرا واضحا على احداث تغييرات شاملة في بنية الاقتصاد وتحسين قدرته التنافسية[1]، اذ توجد علاقة وثيقة بين النجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه، والاتجاه الطبيعي هو ان يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن مت تستهدف زيادة انتاج السلع، واذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الى الخارج والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا والمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح الى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبة زيادة في حجم التجارة لهذه الدول[2].

يرى مالتس ومل أن نمو التجارة الدولية صمام أمن يؤجل الركود الاقتصادي، وهذا القول ينطبق على أوروبا في القرن التاسع عشر، اما في وقتنا الحاضر فيلاحظ ان التجارة الخارجية لم تعاون الدول المتخلفة على رفع مستوى معيشتها ذلك لأنها شجعت الازدواج الاقتصادي فضلا ان أسعار التبادل تتجه في المدى الطويل في غير صالح الدول المتخلفة التي تتمثل اغلب صادراتها في المواد الأولية والمواد الغذائية[3].

2- استراتيجية تتنمية قطاع التجارة الخارجية في دعم التنيمة الاقتصادية

دعت منظمة التجارة العالمية الى فتح الأسواق أمام الدول والحد من التعريفة الجمركية ووضع القوانين الحمائية لبعض السلع في بعض الدول مساعدة الدول النامية الى غير ذلك من الأهداف التي تقضي في النهاية الى زيادة التعاون التجاري الدولي وما وجدت الدول النامية أمامها الا الدخول في هذه المنظمة والتي تبدو في اطارها النظري لمصلحة الدول النامية. إلا أنها في واقع الأمر تعود بالسلبيات الكبيرة على مكتسبات التنمية في الدول النامية وتضع القيود عليها بدلا من إيجاد تنمية مستدامة كما تم الاتفاق عليه ناهيك عن سلب المواد الأولية من الدول المتقدمة وعدم إيجاد تقدم على أي جانب من جوانب التنمية في الدول النامية[1].

لكي تتقدم التجارة وتسهم بنصيبها في رفد الاقتصاد الوطني بالسلع والأموال لابد من أن يلجأ القائمون على امر التجارة الى توفير طرق النقل والمواصلات كالسواحل والموانئ والطرق المعدة والتغلب على المشكلات النقدية والمصرفية، خاصة اذا كانت التجارة تجارة خارجية، إضافة الى تسهيل انتقال عوامل الإنتاج داخل

[1] عبدالوهاب محمد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2016، ص 209.

[2] رمضان على السيد معروف، **التجارة الإلكترونية فى اليابان ومدى استفادة مصر منها**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012،

[3] بنيامين هيجنز، **التنمية الاقتصادية: المبادئ – المشاكل – السياسات** ، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2020 ، ص 113 .

[1] .عطا الله علي الزبون، **التجارةالخارجية**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص

الدولة الواحدة، وإحداث النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية، وتأمين الحماية الشاملة بعزل الأسواق المحلية عن مضمار المنافسة الأجنبية ، وعقد الاتفاقيات التجارية الثنائية[1].

وفي حين لا يمكن التشكيك في أهمية التبادل التجاري الدولي للتنمية الاقتصادية، إلا أن التجارة الحرة ليست الطريقة المثلى لها والتبادل التجاري يساعد على التنمية الاقتصادية فقط حينما يقوم بلد ما بتوظيف مزيج من الحماية والتجارة المنفتحة، مزيج دائم التغير بما يتلاءم وتغير الاحتياجات والقدرات، التبادل التجاري ببساطة أهم للتنمية الاقتصادية من أن يوكل امره الى اقتصاديي التجارة الحرة[2]، خاصة اذا علمنا ان الأقاليم الكبرى للتبادل التجاري تركزت أغلبها بين الدول المتقدمة، اما الدول النامية فتواجه العديد من المشاكل اهمها[3]:

- ✓ العجز الكبير لأرقام التجارة البينية اذ تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على توازن أرقام وارداتها مع صادراتها، وتعد مشكلة المديونية من أكثر المشاكل التي تواجهها وهي ترتبط بصادرات وواردات هذه الدول
- ✓ اعتماد العديد من الدول على تصدير مادة واحدة مثل تصدير النفط الخام مقابل استيراد كل شيء، وبذلك تصبح هذه الدول(خصوصا النامية) تحت سيطرة أسعار السلع الأخرى مما يعطل تنميتها .
- ✓ تخلف منافذ الاستيراد والتصدير(ومنها الموانئ)، ووسائل النقل المرتبطة بها، وهذا ما يزيد من أسعار المواد المستوردة، ويضع العراقيل أمام التصدير ويزيد تكاليفها.

ثانيا– الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1– العلاقة بين الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية

تقع النظرية الاقتصادية وراء نمو قطاع الخدمات في مجال الانتاجية والطلب، ويعني انه عندما يزيد الدخل يؤدي الى تزايد الطلب على الخدمات اي زيادة مرونة الدخل، اما الانتاجية في قطاع الخدمات تنمو ببطء اكثر من القطاعين الاخرين، اما نمو العمالة هو اكثر سرعة فالجمع بين كل من المؤشرات يؤدي الى النمو القوي في قطاع الخدمات[1]، فقد تغيرت هياكل العمالة مع التقدم التقاني إحلال الالات محل القوى العاملة، ففي الوقت

---

[1]. بطرسالحمارنة، **مواطن المستقبل**، دار الآن ناشرون وموزعون ، عمان، الأردن، 2016 ، ص 103 .

[2].ها–جوونتشانج، ترجمة أحمد شافعي، **السامريون الأشرار** ، دار النشر الكتب خان للنشروالتوزيع ، القاهرة، 2017 ، ص178 .

[3].مجيد ملوك السامرائي، **تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2016 .ص200،199 .

[1]. بوصالح سفيان، بوثلجة عبد الناصر، **دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 2، عدد2، 2016، ص82. ص ص 81-93.

الذي تتناقص فيه العمالة اليدوية على نحو مطرد، تتزايد المهام الإشرافية والإدارية والتنظيمية، ويتسع قطاع الخدمات على نحو مطرد أيضا، وخاصة في البلاد المتقدمة صناعيا[1]، كما أدت ثورة المعلوماتية الى اتساع دور قطاع الخدمات في عملية إعادة الإنتاج وأصبحت الخدمات تحل محل المنتجات، كما أحدثت الثورة العليمة والتكنولوجية تحولا في هياكل الإنتاج في الدول المتقدمة، حيث بدأت هذه الدول بتغيير تطورها الصناعي لصالح الزراعة، في نفس الوقت الذي أدت الى التغيرات البنيوية في قطاع الصناعة، فضلا عن التدهور المستمر في نسب تبادل الخامات الطبيعية مع المنتجات المصنعة[2]

2- استراتيجية تطوير قطاع الخدمات والتكنولوجيا في دعم التنيمة الاقتصادية

ان ارتفاع معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الفئات المحدودة الدخل يؤكد دور ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر حافزا قويا لدى لدى تلك الفئات لنفاذ الى تكنولوجيا المعلومات من اجل تحسين نمط حياتهم وتنمية المجتمع المحيط بهم، لذلك اصبح تطوير قطاع خدمات التكنلوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها وكذلك تطوير تكنولوجيات جديدة ذات صلة، من بين فرص والمكاسب المباشرة التي تنطوي على مجتمع المعلومات والتي تساعد بدورها على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3]، وأثبتت الدراسات وجود صلة بين تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصاد، لذلك اقترحت مجموعة البنك الدولي بمبادرات سياسية ملموسة لتحسين العملية التي تؤثر من خلالها الخدمات الإلكترونية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإلى تسريع أهداف التنمية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إستراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم تحديد الاتجاهات الرئيسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كداعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على النحو التالي[1]:

- أصبحت سياسات النطاق العريض السليمة عاملاً أساسياً لتحقيق نمو أسرع للناتج المحلي الإجمالي.
- قيام العديد من البلدان بتطوير صناعات خدمات تكنولوجيا المعلومات التنافسية، اذ أصبحت هذه الصناعات مصدرًا للنمو وخلق فرص العمل، خاصة للشباب والنساء. ومن ثم فقد أصبحوا محركًا رئيسيًا للنمو وخلق فرص العمل

[1].علي أحمد مدكور، **تطوير المناهج وتنمية التفكير**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ط1، 2015

[2]واءالطويل، مرجع سبق ذكره ،ص 60 .

[3]. رامي عبُود، **المحتوى الرقمي العربي على الانترنت**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص34.

[1] . ESCWA, **Impact of Selected E-Services on Socioeconomic Development in the Arab Region**, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Lebanon, 2013, p52.

- النطاق العريض للأجهزة المحمولة والأجهزة التي تدعم الإنترنت بأسعار معقولة تعمل على إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الإنترنت وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية
- احداق وسائل التواصل ثورة في كيفية تواصل الأشخاص وتعاونهم ومزاولة أعمالهم مع بعضهم البعض. يتم الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي عبر المجتمع للتعاون والعمل الجماعي.
- تكتسب سياسات الحكومة المفتوحة زخمًا لتحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة من أجل حكومة أكثر فعالية، ووضع بوابات بيانات مفتوحة تمكن من الابتكار المحلي.
- مساهمة الحوسبة في تحسين كفاءة وجودة خدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث تتيح الحوسبة السحابية لجميع الجهات الحكومية مشاركة البنية التحتية عبر الإنترنت أو الشبكة الداخلية الحكومية

الفرع الثاني: الصحة والتعليم

أولا– الصحة :

1– العلاقة بين الصحة والتنمية الاقتصادية

يمكن اعتبار أن تقديم وتطوير خدمات الرعاية الصحية يعد أحد المجالات الرئيسية للتنمية البشرية، فلقد أشار تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي بعنوان الاستثمار في الصحة الى أهمية تقديم الخدمات الصحية بالمسبة لحماية التنمية الاقتصادية، حيث تضمن التقرير الإشارة الى أن الحالة الصحية الجديدة انما تساهم بشكل أساسي في النمو الاقتصادي، إذ تعكس الخدمات الصحية نوعية المورد البشري في الوقت الحاضر والمستقبل، والسماح بالاستعانة بهذا المورد البشري في عملية الإنتاج داخلا لمجتمع، حيث تساهم الحالة الصحية الجيدةفي تقليل الفاقد في عملية الإنتاج، والتي يمكن أن تحدث نتيجة لمرض العاملين، حيث تزداد قوة العمال الاصحاء ومقدرتهم على التحمل والتركيزفي مجال العمل والإنتاج، كما تسمح الحالة الصحية الجيدة بالاستفادة من المصادر المتاحة في المجتمع، والتي من الممكن استخدامها في الانفاق على علاجا لأمراض[2]

كما ان الصحة ليست فقط هدفا اجتماعيا وانسانيا وانما هي ايضا استثمار اقتصادي، فالمجتمع الذي يتمتع افراد بمستوى جيد من الصحة الجسدية والعقلية والنفسية اكثر قدرة عللى الانتاج،وهناك امثلة كثيرة لمشاريع صناعية او زراعية فشلت نتيجة وجود وباء، فالعلاقة بين الصحة والتنمية الاقصادية لا يحدها حصر، فكثير من المشاريع الانمائية كالاسكان والسدود وازالة الغابات تنعكس نتائجها على صحة الفرد والمجتمع[3]

[2] هاني خميس، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2011 ، ص 276 .

[3]. زهير احمد السباعي، الرعاية الصحية نظرة مستقبلية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 2013، ص80.

2- مساهمة الصحة في النمية الاقتصادية

تعبر الحالة الصحية لاي مجتمع عن مستويات المعيشة ومستوى الرفاهية وحالة البيئة ونوعية الحياة ومدى صول هذه المجتمعات على الخدمات التعليمية والصحية اللزمة لتحقيق حياة صحية ومنتجة وعمر صحي مديد حيث تؤثر الصحة الجيدة والتغذية الصحية المناسبة تاثيرا عظيما على انتاجية العاملين وبالتالي تنمية الدخل ورفع مستوى المعيشة[1]، وعليه يتم تحديد المستوى الصحي من خلال العوامل الوراثية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لكن صحة الافراد تؤثر أيضًا في المقابل على السياق الاقتصادي، حيث تساهم الصحة في النتائج الاقتصادية (على المستويين الفردي والقطري) بشكل أساسي من خلال أربع ميادين حساسة هي: إنتاجية أعلى، وزيادة المعروض من العمالة، ومهارات أعلى نتيجة لمزيد من التعليم والتدريب ، والمزيد من المدخرات المتاحة[2]، والشكل الموالي يوضح مساهمة الصحة كنظم واستراتيجية في دعم النمية الاقتصادية:

الشكل رقم(01-02): مساهمة الصحة في دعم النمية الاقتصادية

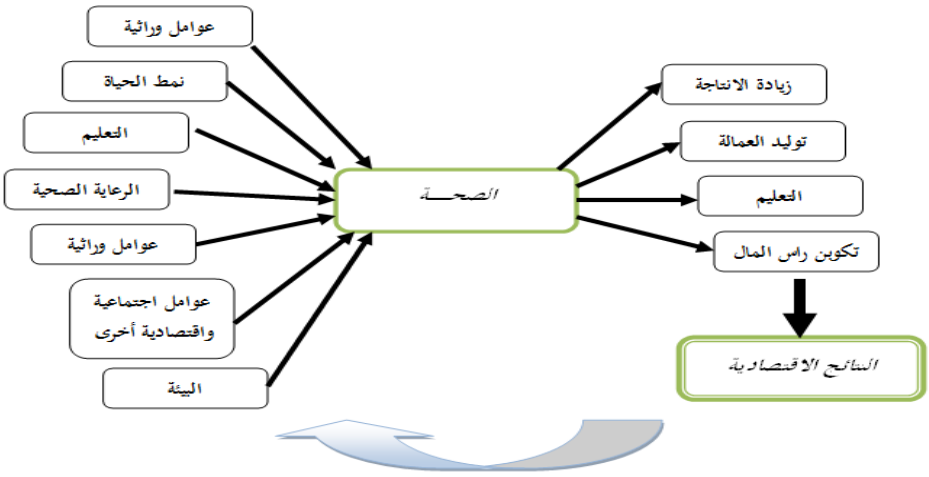

Source. : Regional Office for Europe, op, p72.

من الشكل يمكن استخلاص ان انتاج الافراد الأصحاء يكون أكبر لكل فترة عمل من الافراد غير الاصحاء ، ويمكن زيادة الإنتاجية مباشرة عن طريق تعزيز النشاط البدني والعقلي، كما يؤثر سوء الصحة من خفض الأجور من خلال انخفاض الإنتاجية، وبالتالي انخفاض المعروض من العمالة حيث يتضاءل العائد الاقتصادي من العمل، وتشير نظرية رأس المال البشري إلى أن الأفراد الأكثر تعليمًا هم أكثر إنتاجية (ويحصلون على أرباح

[1]. مهيرة عماد السباعي، **القضايا الأفريقية من المنظور الإعلامي: الأزمات.. المعالجة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص80.

[2] . Regional Office for Europe, **Health and Economic Development in South-Eastern Europe**, Council of Europe Development Bank, Paris, 2006, p71.

أعلى)، ومن المحتمل أن تؤثر صحة الفرد ليس فقط على المستوى الإنتاجي ولكن أيضًا على طريقة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، فمن المرجح أن الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة بأفق زمني أطول، اذ يمكنهم العيش لفترة أطول، لذلك يكون ميلهم للادخار أعلى من ميل الأفراد الذين يعانون من سوء الحالة الصحية، وكذلك تجعلهم أكثر إبداعًا مثلما سيكون الشخص الأكثر صحة أكثر كفاءة في الانتاج، كذلك سيكون هذا الشخص أكثر كفاءة في إنتاج أفكار.

ثانيا– التعليم:

1– العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية

برزت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية منذ زمن ليس بالقريب، من حيث التأكيد على أهمية أن التعليم والتدريب يرفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وزيادة مهارات العامل اليدوية وضرورة النظر الى أهمية التعليم وتخطيطه في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وتهيئة الظروف لها[1]، بل ان المفهوم الجديد للتعليم على مستوى العالم أنه عملية استثمارية، وأصبح التخطيط للتعليم يعتمد على المؤشرات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة طردية، فكلما ازدهر الاقتصاد ازدهر التعليم، لاستفادته من مخرجات نظام التعليم[2]، فنجد مثلا برامج التعليم المفتوح تمتاز بخصائص لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية ، فهي على سبيل المثال تلبي الاحتياجات العاجلة، وتمتاز بأنها عملية ومفيدة، وبأنها قصيرة الأجل في معظم الأحيان، فضلا عما يمكن أن يقوم به التعليم المفتوح مقام التعليم النظامي في الاعداد المهني للشباب التاركين مقاعد الدراسة في وقت مبكر أو اعداد هذه الفئة أثناء الخدمة بإمدادها المهارات العلمية الضرورية في الصناعة[3]، ويمكن توضيح العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والتعليم من خلال النقاط التالية[4] :

- كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية، أمكن زيادة ميزانية التعليم ، مما يساعد على نشره وتحسين مستواه كما زيادة دخل الفرد تزيد من تطلعاته الى مستويات تعليمية أعلى وأرقى.
- العامل الاقتصادي هو الدعامة التي يستند عليها التوسع في التعليم وهو الذي يوفر فرص العمل للأيدي العاملة المتعلمة، وتحسنت مع دلات الأجور ، فبالتالي فهو مصدر أساسي للدخل
- التعليم هو السبيل لإعداد القوى البشرية المتعلمة والمدربة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي

[1].رمضان توفيق عبيد، **الثقافة وأثارها علي التنمية في مواجهة التحديات الت يتواجه العالم الإسلامي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013،

[2].محمد صادق إسماعيل،**إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2014، ص 90.

[3].لخضر بن داده، **التعليم من أجل التغيير** ، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط1، 2017، ص102.

[4].محمد صادق إسماعيل، **إدارةالجودة الشاملة في التعليم**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

- تشكل الأنشطة الاقتصادية قوة ضاغطة في اتجاه الطالب على التعليم

2- التعليم كاستراتيجية داعمة للتنمية الاقتصادية

يسهم تمويل التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في التعليم ، ويعتبر الفريد مرشال أول من أشار بصورة مباشرة الى اعتبار التعليم نوعا من أنواع الاستثمار، وأكد على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأشار الى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر منه، وأن هناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم تكشف مواهبهم وقدراتهم خلال العديد من الدراسات[1]، وفي كل الأحوال فان العملية التعليمية وما ينفق عليها تعتبر استثمار له عائد اقتصادي، ويعتبر تعليم وتدريب الأفراد واستخدامهم كموارد بشرية هو مفتاح التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دراسة قدمها دينسون، أكد فيها أن الاستثمار في التعليم قد ساهم بنحو 23 % في المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي في الستينات، كما أنه قدر بأن أثر التعليم قد كان في حدود 15 % فقط في تلك الفترة، وقد تفاوتت النسبة بين الدول الصناعية والنامية[2].

ومن أبرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين للاهتمام بالتعليم كاستراتجية التنمية الاقتصادية هي الاتي[3]:

- ادراك الدول النامية المتزايد لأهمية التعليم ودوره المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية
- اتجاه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين الى البحث في مدى الجدوى الاقتصادية لتلك النفقات على المجتمع.
- عجز غالبية البلدان في مواجهة أعبائها التعليمية أمام تزايد أعداد الطلاب وظهور الحاجة الى دراسة تكاليف التعليم بهدف الحصول الى مردود أمثل بنفقات أقل.
- أمام تزايد أعداد الطلبة ظهرت الحاجة الى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن اسد نفقات التعليم ومتطلباته وعن أفضل السبل الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والهيئات الخاصة وبين السلطة المركزية

[1] .محمد على عزب، **التعليم الجامع بوقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011، ص 317 .

[2] رافدة الحريري، **اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2013 ، ص

[3] عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد عباس ، **الاقتصادفي ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 ،ص 19-20 .

المبحث الثالث: اليات تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

مما لا شك فيه ان عمليات التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تنطلق او تستمر في تحقيق اهدافها الى بوجود مصادر تمويلية ضخمة وموثوقة يمكن التحكم في تدفقاتها وتوقعهاتها المستقبلية، وان اي خلل في هاته المصادر قد يكون له اثر على سيرورة التنمية الاقتصادية مما يتولد عنه عوائق كثيرة تقف في طريق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: اليات تمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية

ان اي دولة في العالم تلجأ اولا وبصفة اكبر الى المصادر التمويلية الداخلية من اجل تغطية احتياجتها التمويلية لعملياتها المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، وذلك لما له من اثر ايجابي على عدة قطاعات اقتصادية داخلية وسرعة الاستجابة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: التمويل عن طريق الادخارات والتمويل التضخمي

أولا– الادخار:

1– الادخار العائلي : يعتبر الادخار العائلي احد مكونات الادخار المحلي الذي يعبر عنه من خلال الفرق بين الدخل المتاح للافراد والانفاق على الاستهلاك، بمعنى الجزء المدخر من اموال الافراد بعد اقتطاع الضرائب والانفاق على الاستهلاك، ويحظى الادخار العائلي بأهمية كبيرة و اهتمام بالغ في حياة الفرد و المجتمع، الذي يمثل الادخار بالنسبة للفرد وسيلة لمواجهة أحداث المستقبل غير متوقعة و الاحتياط للطوارئ، أما بالنسبة للمجتمع فإن أهمية الادخار تتبلور في الدور الذي يلعبه في عملية النمو و التنمية الشاملة[1]

ويشكل ادخار القطاع العائلي عصب المصادر المحلية لتمويل الاستثمار، سواء الاستثمار العام أو الخاص، فعلى صعيد الاستثمار العام يشكل ادخار القطاع العائلي المصدر الرئيسي لسد عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الأوعية الرئيسية التي يتجمع فيها ذلك الادخار، و على صعيد الاستثمار الخاص، و أخذا في الاعتبار أو ودائع القطاع العائلي تشكل نسبة مهمة من مجموع الودائع لدى الجهاز المصرفي[2].

كما يتأثر حجم الادخار العائلي بالعديد من العوامل أهمها مستوى الدخل حيث تولده النفقات العامة المنتجة ذات الطابع الاستثماري من زيادة في الدخل الوطني، و هو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للافراد. بالإضافة

[1]. بربري محمد امين، **العوامل المؤثرة على الادخار العائلي**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد ،10 جوان ،2013 جامعة الشلف، ص 39. ص ص38-45

[2]. سلوى العنترى، **القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر**، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2005، ص28 .

أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي الى انخفاض تكاليف اشرائها، و هو ما يؤدي الى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالإعانات العائلية و المعاشات و الأجور و المرتبات، و التي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية....الخ تؤدي الى زيادة دخول الأفراد و منه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار[1].

2- الادخارالحكومي: هو الاحتفاظ بالفرق بين فائض الايرادات الحكومية و الانفاق الحكومي على الاستهلاك كاحتياط لمواجهة عجز الموازنة مستقبلا، و يمثل فائض الميزانية العامة الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، فزيادة حصيلة الإيرادات العامة عما يلزم لتغطية النفقات العامة يؤدي الى وجود فائض، و هذا يعد ادخارا اجباريا، أما الأرباح المحجوزة فهي الأرباح التي تقرر المشروعات العامة عدم توزيعها في صورة دخول للأفراد و هذا البند من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول التي يحتل فيها القطاع العام أهمية متزايدة[2]

و يمثل العجز الجاري الذي يساوي الفرق بين النفقات الجارية و الإيرادات الجارية و يطلق عليه العجز الجزئي، و لهذا المقياس أهمية خاصة كونه يبين الجهود الحكومية في تحقيق ادخار عام(حكومي) موجب يستخدم في تمويل مشاريع التنمية أو الانفاق الاستثماري العام، فإذا كان هناك فائض جاري، فهذا يعني وجود ادخار حكومي موجب، أما اذا كان هناك عجز جاري فالعجز[3].

3- ادخارالجماعي: هو عبارة عن الاقتطاعات الجماعية التلقائية والاجبارية بحكم القانون المطبق مثل التامينات الاجتماعية، ويمكن التعبير عنه من خلال المؤسسات التي تتولى إدارة استثمارات الافراد وتقوم هيئة الأسواق المالية بالعمل على الرقابة على هذه الأنواع من الادخار وأهمها مايتعلق بشركات إدارة المحافظ المالية[4]

كما تعتبر اشتراكات المعاشات التقاعدية وسيلة مهمة للادخار الجماعي للتقاعد من خلال صناديق التقاعد التي يمكن اعتبارها كشركات لإدارة المدخرات الجماعية ويختلف دور صناديق التقاعد في النظام المالي باختلاف البلدان، حيث نجد صناديق التقاعد مثل الدنمارك وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة لديها أصول معاشات كبيرة بالنسبة إلى الناتج الإجمالي في هاته البلدان تقوم بادرات المدخرات الجماعية وتحويلها نحو الاستثمار[5].

---

[1]. دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دارحميثرا للنشر والترجمة ، القاهرة،ط1، 2018، ص85.

[2].رائد محمد عبد ربه، **الاقتصاد السياسي** ، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1،2013، ص165.

[3].محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية**، مركز الكتاب الأكلديمي، عمان،الاردن، 2020، ص437.

[4].محمد عمارنة، **رقابة هيئة سوق رأسالمال على الشركات المساهمة**، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة ، 2014، ص133.

[5].Dennis Campbell, **International Securities Law and Regulation**, Yorkhill Law, London, 2009, p111.

ثانيا– مدخرات قطاع الاعمال والتمويل التضخمي

1– –مدخرات قطاع الاعمال : وهي عبارة عن مدخرات الوحدات الإنتاجية ووحدات النشاط الصناعي والتجاري والزراعي سواء كانت تابعة للقطاع العام او القطاع الخاص، ويغلب على هذه الودائع صفة الارتباط بالمناخ العام المحيط بجو الاستثمار، والحالة الاقتصادية السائدة (كساد أو رواج) أو (تضخم أم انكماش)[1]، وفيما بلي سنتطرق الى مدخرات قطاع الأعمال الخاص والقطاع العام على كل حدى:

1–1 مدخرات قطاع الاعمال الخاص: تنحصر الادخارات في هذا الطاع على الايرادات التي حققتها المنظمات والمؤسسات كارباح نتيجة نشاطها بعد طرح الارباح الموزعة والضرائب، وتسعى العديد من السياسات الى تدعيم قدرة المستثمر في قطاع الاعمال المحلي والأجنبي على تكوين المدخرات، وتحفيز ميله للاستثمار بما يؤدي الى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي من خلال زيادة العرض الإجمالي لعوامل الإنتاج وزيادة الإنتاج المحلي، ويمكن حصر أهم السياسيات المالية والنقدية في هذا الصدد[2]:

1- تخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الأعمال الخاص

2- تقديم تسييرات جمركية ملموسة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج وتعظيم معدلات العائد على الاستثمار

3- الغاء الرقابة والتدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك اليات السوق تحدد هذه الأسعار، وتدعيم دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بالتوسع في عمليات الخوصصة.

1–2 مدخرات قطاع الاعمال العام: تتمثل الادخارات في هذا القطاع على الايرادات التي حققتها المنظمات والمؤسسات العامة، حيث تحول عادة بالكامل الى توظيفات جديدة، وتشير التجارب الحديثة للدول الناشئة الى أهمية دور القطاع العام في تسريع وتائر التنمية، وتدل إحصاءات البنك الدولي على ان الدول الناشئة التي تبنت سياسات رأسمالية حققت معدلات نمواقتصادي اعلى مما حققته سياسات غيرها من الدول، ويمكن توجيه مدخرات القطاع العام الى حيث تكون الحاجة الى التوظيف اشد، والحاجة لا يقررها المردود المادي بل حاجة المجتمع، من حيث إيجاد فرص عمل أو تعزيز البحث والتطوير، وتؤسس لصناعات[3].

---

[1]. وصفي عبد الرحمن أحمد النعسة، **التسويق المصرفي**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2011، ص212.

[2]. زيد كامل الشيب، **المالية لدولية**، دارالياروري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2020، ص 157–158.

[3]. مجموعة مؤلفين، **إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص101.

وبإمكان مؤسسات القطاع العام التي يشكل العديد منها احتكارات عامة، أن تعيد توزيع الأعباء والمنافع الاقتصادية بين القطاعات(كأن توظف بعض أرباح قطاع الصناعة في الزراعة أو الخدمات والعكس صحيح) أو بين الاستهلاك والتوظيف عبر التحكم بأسعار المنتوجات وبذلك يعطي توزيع الفوائض مرونة كبيرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما كانت قوانين تنظيم القطاع العام تحول دون أن يكون رأس مال المؤسسات العامة موضوعا للتداول، إضافة الى تفاقم مشكلة المديونية واحتمالات تزايدها قائما بسبب نقص الموارد التمويلية لمقابلة أعباء الديون، وكذلك لمواجهة العجز المتزايد.

2- التمويل التضخمي (التمويل بالعجز): يعرف التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري الى التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق خلق النقود أو ائتمان فتقوم بزيادة وسائل الدفع والائتمان بهدف سد الفجوة التي تظهر في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وفي ميزانية الحكومة. وبالتالي فان الشكلين الذين يمكن أن يستخدم فيهما التمويل بالعجز هما إصدار عملة جديدة والاقتراض من الجهاز المصرفي، والهدف الأساسي منهما هو الإسراع بالتنمية فارضا تضحيات عاجلة من أجل رفاهية آجلة[1]، الا ان أثر التمويل التضخمي يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فاثار الزيادة في الطلب الكلي على سلع الاستهلاك تنقسم بين الإنتاج والأسعار تبعا لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما زادت مرونة الجهاز الإنتاجي أدى ذلك الى ارتفاع الزيادة في الإنتاج وانخفاض الزيادة في الأسعار وكلما قلت مرونة الجهاز الإنتاجي أدى الى انخفاض الزيادة في الإنتاج وارتفاع الزيادة في الأسعار[2]، وباختصار يمكن ان يقوم التمويل التضخمي يساهم في تسريع معدلات نمو الاقتصاد بالاضافة الى توزيع تكاليف التنمية بين الحاضر والمستقبل.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والقروض العامة

1- التمويل عن طريق البنوك والبنك المركزي:

1-1 التمويل عن طريق البنوك: في العصر الحديث ارتفع دور البنوك في المساهمة بتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وشهد العمل المصرفي تحولات جذرية وتغيرات كبيرة في الوسائل وطرق التعامل مع العملاء والمنتجات والخدمات المقدمة إليهم، مما يتطلب إيلاء أهمية كبيرة إلى تنظيم العمليات المصرفية وتطويرها لكي تساهم في

[1]. محمد بن بوزيان, عبداللطيف مصيطفى، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع، بيروت،، ط1 2015، ص152.

[2]. أحمد عرفة أحمد يوسف، **الدعم الاقتصادى حقيقته وأنواعة** دار التعليم الجامعي، مصر. الإسكندرية، 2020، ص142،143.

رفع كفاءة البنوك، وبالتالي المساهمة في حماية النظام المالي والمؤسسات المالية، والعمل على استقرار النظام المالي والنقدي وتنظيم عمليات تحويل الأموال من القطاعات والشرائح ذات الدخل الفائض إلى القطاعات ذات الدخل المنخفض، وتحسين عمليات الدفع وتداول الأموال وحماية العملاء ومنع التعثر المصرفي والإفلاس[1].

وتؤدي البنوك دورها الحيوي في تمويل التنمية الاقتصادية وتخفيف الاعتماد الحكومي، حيث يتمثل دورها الأساسي في ما يتعلق بانتقال الأموال من المدخرين الى المستثمرين وتقديم الخدمات الائتمانية والاستثمارية التي تساعد على تمويل ودعم المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية[2]، ومن أبرز هذه الأدوار قيامها بعملية الوساطة وحشد المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار الكلي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ويمكن القول أن البنوك من الناحية العملية تقوم بدورين رئيسيين، يتمثل الأول في عملية جذب التمويل، والثاني في عملية[3].

2-1 التمويل عن طريق البنك المركزي: يعتبر موضوع دور البنوك المركزية في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر الموضوعات جدلا بين الاقتصاديين، فمنهم من يرى دوره الهام في تمويل التنمية الاقتصادية، بينما يرى البعض الاخر أن البنوك المركزية يجب أن لا تقوم بهذا الدور بالنسبة للآراء المؤيدة لقيام البنك المركزي بتمويل التنمية الاقتصادية، فإنها ترى أنه من أهم الوظائف الرئيسية للمصارف المركزية هي قيام الأخيرة بتمويل التنمية الاقتصادية وذلك واضح من قوانين البنوك المركزية في معظم الدول النامية[4].

وبما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الأساسية في معظم بلدان العالم فان مهمة تمويل عملية التنمية الاقتصادية تقع على عاتقه بما يملكه من سلطات على معظم مؤسسات الجهاز المصرفي، ومسؤولية كبيرة في إدارة النشاط النقدي الذي يكون ضروريا لتمويل النشاط السلعي أو الخدمي وذلك من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية من قبل البنك المركزي نفسه للأنشطة الصناعية والزراعية بشروط ميسرة قد تمتنع المصارف التجارية عن منحها، وكذلك العمل على دعم وانشاء المؤسسات المالية والمصرفية التي تكون مهمتها جذب المدخرات الفائضة لتكون مصادر لاستثمارات منتجة، كذلك اشتراك البنوك المركزية في بعض الهيئات والمؤسسات الائتمانية التي يكون هدف نشاطها هو تمويل التنمية الاقتصادية [5]

---

[1] .طه محمد، **الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية**، دارالتعليم الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2020، ص12،11 .

[2] عبدالعزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دارالساقي، لبنان، بيروت، 2011، ص

[3] . مجموعة مؤلفون، **الاستثمار في الأردن: فرص وآفاق**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، عمان، ط1، 2002، ص 209-210.

[4] .يسرا لسامرائي، زكريا الدوري، **البنوك المركزيةوالسياسات النقدية**، دارالياز وري العلمية، الأردن، عمان، 2006، ص123.

[5] . صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل و تطبيقات**، مرجه سبق ذكره. ص64.

كما تجدر الإشارة الى المزايا الناجمة عن تدخل البنك المركزي في عملية تحصيل الشيكات، إذ تتم تسوية مستحقات البنوك دفتريا دون حاجة الى نقل النقود بما قد يجعل سرعة تحويل مستحقات البنك الى نقدية، يمكن استثمارها وتحقيق عائد من ورائها، وهو ما يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة، الامر الذي يسهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية[1].

ثانيا– التمويل عن طريق الاسواق المالية والقروض العامة الداخلية:

1– التمويل عن طريق الاسواق المالية: تحتاج عمليات التنمية الى رؤوس أموال كبيرة قد لا تتوفر لدى الدولة، وفي هذه الحالة بدلا من التجاء الدولة الى عمليات الاقتراض الخارجي التي غالبا مت يترتب عليها أعباء كبيرة تثقل كاهل الدولة بالديون وما قد يترتب على هذه الديون من عواقب غير محمود عقباها تقوم بطرح مشاريعها التنموية في الأسواق المالية وبواسطة هذه الأسواق تستطيع تمويل عملياتها التنموية ويكون ذلك باشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع بواسطة طرح أسهم هذه المشاريع في الأسواق المالية للاكتتاب فيها. كما تساعد السوق المالي على منح القروض بشروط مناسبة وبتكاليف قليلة بمقارنتها بالقروض من البنوك الدولية أو القروض الخارجية[2].

وتعمل الأسواق المالية على تعبئة المدخرات من أجل تمويل التنمية الاقتصادية حيث توفر هذه الأسواق مناخا جاذبا لزيادة وتعبئة ادخار أفراد المجتمع، حيث يتمكن صغار المدخرين وكذلك كبار المدخرين من شراء الأدوات والأوراق المالية المختلفة كالأسهم والسندات ونحوها وذلك من حصيلة الادخار الذين يمتلكونه. والتي يتم تداولها، وتعتبر بذلك وسائل لتدفق الموارد من وحدات الفائض(المدخرين)الى وحدات العجز(المستثمرين). حيث يتم توظيف هذه الموارد في الاستثمارات المختلفة العامة والخاصة متوسطة وطويلة الأجل، وهو الامر الذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام[3].

وتتمثل الوظيفة التمويلية للأسواق المالية في توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات والاستثمارات المختلفة، وذلك من خلال قيام أسواق المال بدور الوسيط بين فئات الفائض الادخاري المحلي أو الخارجي(أفراد،

[1]. محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2012، ص 92.

[2]. شقيري نوري موسى، **الاسواق المالية و اليات التدوال**، دارالكتابالثقافي، الأردن، عمان، 2017، ص16،17 .

[3] .محمدأحمدالأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،الاردن، 2020، ص 154 .

مؤسسات، حكومات) الذين يطلبون المال للمشروعات والاستثمارات أو للإنفاق العام[1]، وعليه يمكن ابراز أهمية الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية[2]:

- تعد الأسواق الأولية أحد الاليات الهامة في تجميع المدخرات وتحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة الى قطاعات ذات العجز المالي، وضمان تدفق.
- توجيه المدخرات في مسارها الصحيح الى المشروعات تكوينا أو تطويرا أو توسعا
- عنصر جذب الأموال لإنشاء الشركات المساهمة، فليس أمام الشركات التي تريد أن تتوسع أو تعمل على تطوير نفسها إلا سوق النقد وسوق رأس المال، وتحديدا السوق الأولية.
- المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية، حيث رافق بروز الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة زيادة لجوء الحكومات الى الاقتراض العام من الجمهور.

2- القروض العامة الداخلية: القرض العام هو عقد بمقتضاه يقرض أحد الافراد أو البنوك مبلغا من المال للدولة أو لشخص معنوي اخر من أشخاص القانون العام مقابل تعهدها بفائدة سنوية محددة[3]. وتنقسم القروض العامة الى عدة أنواع حسب معيار تصنيفها ومصدرها أهمها القروض العام الداخلية، وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم، وتكون للدولة الأولوية أو السلطة التامة في تحديد شروط هذه القروض ومدتها وكيفية تسديدها، ففي هذا النوع من القروض تكون قدرة الدولة وطاقتها على الاقتراض الداخلي تفوق قدرتها على الاقتراض الخارجي لأنها صاحبة السلطة داخليا وتستعمل الدولة هذا النوع من القروض في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية لغرض زيادة الإنتاج القومي والادخار الوطني، اذ تقوم الدولة بذلك عن طريق دعوة الأفراد الى الاكتتاب العام[4]

تقوم بعض الدول بالاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض، خاصة صندوق التأمين الحكومي، وهذه العمليات لا تتم طواعية واختيارا من جانب هذه الهيئات فهي تستثمر في سندات حكومية تنفيذا لقوانينها التي تتطلب ذلك أو تنفيذا للأوامر الصادرة إليها من الوزراء المختصين، والاقتراض في هذه الحالة يتم بسعر فائدة يقل كثيرا عن سعر الفائدة السائد على العمليات المماثلة في السوق النقدية

[1].شريط صلاح الدين، **اصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، دارحميثر اللنشر والترجمة، مصر، القاهرة، 2018، ص30 .

[2].احمد السعد، **الأسواق المالية المعاصرة**، دارالكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2012،ص 35.

[3] .خالد خليفة، **دليل إبرام العقود الإدارية في القانون الجزائري الجديد**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017، ص126 .

[4].إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشروالتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص266 .

والمالية[1]، ومما يجدر الاشارة اليه انه كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من اصداراتها العامة لأذون الخزانة وسنداتها، كلما كان ذلك دافعا الى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع بالبنوك[2].

إلا أن القرض الداخلي يتضمن عبئا حقيقيا مباشرا أو نفعا حقيقيا مباشرا، ويتوقف ذلك على طبيعة عمليات تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب الى حملة السندات(الدائنين)، أي على ما لهذه العمليات من أثر في زيادة رقعة التفاوت أو الإقلال من التفاوت في توزيع الدخول، فالمسألة إذن تتوقف على كيفية توزيع عبء الضرائب من جهة وكيفية توزيع ملكية السندات العامة من جهة أخرى بين مختلف أفراد المجتمع[3].

المطلب الثاني: اليات تمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية

لا يمكن الاعتماد على المصادر التمويلية الداخلية لعملية التنمية الاقتصادية كمصدر تمويلي وحيد ليس فقط لعدم كفايتها وانما كذلك لتنويع المصادر التمويلية لما يحققه هذا التنويع من اهداف تخدم التنمية الاقتصادية كنقل الخبرات والتكنولوجيا، بالاضافة للجوء الى المساعادات المتوفرة.

الفرع الأول: المساعادات والقروض الخارجية

أولا– المساعادات والقروض الخارجية

1– المساعدات الخارجية: إن اغلب الدول الفقيرة لا تستطيع أن تبني تجاربها الاقتصادية دون مساعدات خارجية، وهذا يحتم واجبات على الدول الغنية كجزء من المجتمع الدولي، وقد عالج القانون الدولي مسألة المساعدات وفقا لما جاء في مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في العام 1964 حيث طلب التزام تقديم المساعدات مع مراعاة مبادئ معينة تلزم مراعاتها ومضمونها ألا يجوز تقديم المساعدات بموجب شروط تؤدي الى خرق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية[4].

ويقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التي تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك في شكل قرض أو شكل منحة، وفي الواقع فإن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة

[1] .علاء إبراهيم عبد المعطي، **أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة**، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع، مصر، 2016، ص79 .

[2] .احلام بوعبدلي، سياسات **ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دارالجنان للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2015،ص49 .

[3] .عبدالمنعم فوزي، **فلسفة الفكر المالي**، وكالة الصحافة العربية، مصر،2018، ص97.

[4] .محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دارغيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،ط1، 2016، ص158 .

تلعب دورا مؤثرا في تنمية وتطوير الاقتصاد، وتلجأ الدول النامية عادة إلى الاستعانة بالمساعدات الأجنبية نظرا لما لندرة الموارد المالية والتي تكون في أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية[1].

وهناك مدرستان في نظرتيهما للجدوى من الاعتماد على الدعم الخارجي، الأولى تنظر إلى المساعدات الخارجية في إطار إيجابي، فتعتمد على ما يسمى (نظرية المكمل)، حيث تقوم الجهة الأجنبية المساعدة أو المانحة بحسب هذه النظرية، بسد العجز الذي تعرفه البلدان النامية في الموارد، أما المدرسة الثانية فتنظر إلى الجهة المانحة نظرة سلبية، و تستند الى (نظرية البديل) في تعليل مواقفها، فبسبب هذه المنح والمساعدات، تخف أعباء الموارد الداخلية، ويجري التأثير على الادخار المحلي، وينتهي الأمر بالحكومة الى انعدام الكفاءة الاقتصادية[2].

2- القروض الخارجية: تلجأ عادة الدول صاحبة الحاجة لتمويل بعض نشاطاتها الى المصادر الخارجية للحصول على القروض مقابل الالتزام بسداد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه وفق الشروط التي تتفق عليها الأطراف المدنية و الدائنة، ولا يتغير هنا شكل الملكية حيث تبقى الملكية محلية ووطنية بالنسبة للأصول ولا علاقة للمؤسسات المالية إلا بتحصيل أصل القرض و وفوائده[3].

وتعد القروض الخارجية إحدى وسائل الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وعادة تأخذ هذه القروض اشكالا متنوعة، فقد تكون قروضا خارجية خاصة تقوم بتقديمها الشركات أو الهيئات الأجنبية الخاصة أو كبار الموردين من الأفراد لغرض توريد سلع وخدمات للبلد المقترض، أما الشكل الثاني فيتمثل بالقروض من المصارف التجارية الأجنبية الخاصة، كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز الموسمي في حصيلة النقد الأجنبي[4].

بالإضافة الى القرض العام الخارجي الذي تتحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الدول الأجنبية، أو من الهيئات الخارجية. و تلجأ الدولة الى القروض العامة الخارجية في الحالات التي تكون القروض الداخلية غير كافية لتمويل احتياجاتها، وفي الحالات الاستثنائية مثل الأزمات الاقتصادية أو الحروب[5].

---

[1]. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة** ، دار غيداء للنشروالتوزيع،الأردن،عمان، 2020، ص271 .

[2] .مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوبا لصحراء** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 143.

[3].علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2010، ص212 .

[4] .رنا محمد راضي، **دور الإدارة في منح الإجازة الاستثمارية وإلغائها**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2016، ص34 .

[5].دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دارحميثرا للنشر والترجمة ، القاهرة، 2018، ص129 .

ثانيا– المؤسسات المالية الدولية:

المؤسسة الدولية أنشأت أو صدر ميثاق حولها من طرف دولتين أو أكثر، ومن ثم فهي تخضع للقانون الدولي، تتشكل هيئة المشاركون فيها أو المالكون من حكومات وطنية، و قد أسست أشهر المؤسسات المالية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية للمساعدة في إعمار اوربا وتوفير الاليات للتعاون الدولي[1]، وفيما يلي سوف نتطرق الى أهم وأكبر المؤسسات المالية في العالم والتي تعتمد برامج تخص تمويل التنمية الاقتصادية:

1– البنك الدولي: يأتي البنك الدولي من بين أهم المؤسسات الدولية التي ترعى وتمول التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف، ويضم البنك الدولي أربع مجموعات من الوكالات المتخصصة في مختلف ميادين نشاطاته الاقتصادية الدولية، حيث تأتي مصادر تمويل نشاطات الوكالات التابعة للمركز الدولي من حصيلة مساهمات الدول الأعضاء في البنك و عددهم الان 180 دولة و كذلك من الفوائد المتحصلة عن القروض التي تقدمها للدول المتلقية لها ويقوم البنك الدولي بتمويل التنيمة الاقتصادية من خلال مؤسساته المتعددة والتي سنتقتصر على ذكر اهم المؤسسات المساهمة في تمويل التنمية:

1–**البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)**: أنشئ البنك الدولي للإنشاء و التعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، وهو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، وبإعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

2– مؤسسةالتمويلالدولية (IFC): و هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية، و تعمل هذه المؤسسة، عضو مجموعة البنك الدولي على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام وتحسين حياة الأشخاص من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص في البلدان النامية. وتحقق مؤسسة التمويل الدولية هذا من خلال خلق أسواق جديدة و تعبئة مستثمرين اخرين وتبادل الخبرات، حيث تساعد المؤسسة البلدان على تنمية القطاع الخاص بها بطرق شتى أهمها:

[1] .أحمد منصور و اخرون، تحرير عبد المولى اسماعيل، **الإتجار في العطش** ، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2018، ص31.

- الاستثمار في الشركات بالقروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون والضمانات
- تعبئة رأس المال من المقترضين و المستثمرين الاخرين من خلال المشاركة في تقديم
- إسداء المشورة لمؤسسات الأعمال والحكومات لتشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار

3- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):هي جزء من البنك الدولي معني بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا، و تهدف هذه المؤسسة التي تم انشاؤها في عام 1960 الى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وذلك من خلال تقديم قروض(اعتمادات) ومنح لبرامج تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، وتخفيض عدم المساواة، وتحسين أوضاع الناس المعيشية.[1]

وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بإقراض الأموال بشروط ميسرة، ويعني هذا أن سعر الفائدة على الاعتمادات إما يكون صفر أو سعر منخفض جدا مع أجل سداد يمتد على فترة ما بين 25 سنة و 40 سنة شاملا فترة سماح مدتها 5-10 سنوات، كما تقدم هذه منحا للبلدان التي تتعرض لمخاطر ارتفاع أعباء الديون، وإضافة الى القروض الميسرة و المنح، تقدم المؤسسة مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون، و ذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و مبادرة تخفيض الديون متعددة الاطراف

4-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)هي عضو في مجموعة البنك الدولي تتمثل مهمها في تعزيز الاستثمار عبر الحدود في البلدان النامية من خلال توفير الضمانات (التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين، حيث تحمي ضمانات الاستثمارات من المخاطر غيرالتجارية ويمكن أن تساعد المستثمرين في الوصول إلى مصادر التمويل بشروط وأحكام مالية محسنة كما تقوم بتزويد العملاء بمعرفة واسعة بالأسواق الناشئة وأفضل الممارسات الدولية في الإدارة البيئية والاجتماعية[2].

5- صندوق النقد الدولي: بعد تردي الأوضاع الاقتصادية و التجارية والمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانهيار نظام قاعدة الذهب تمت المصادقة على انشاء صندوق النقد الدولي في عام 1944، وذلك من أجل إعادة ترتيب أوضاع النقد على الصعيد العالمي وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، وتخفيض القيود على

[1] مجموعة البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، اطلع عليه يوم: 2020/08/28 متوفر على: http://www5.albankaldawli.org/ida/what-is-ida.html

[2] World Bank Group, , viewed: 28/08/2020, Online at :https://www.miga.org/about-us

الصرف الأجنبي، وزيادة المدفوعات المتعددة الأطراف، لتنمية حركة التبادل التجاري الدولي وعلاج تشوهات موازين المدفوعات من خلال توفير السيولة المالية الدولية[1]، و من بين الأهداف الأساسية نذكر:

1- استقرار الأوضاع النقدية العالمية وتعزيز التعاون النقدي بما يكفل الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
2- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها ونموها وتسهيل مجرى التحول للتجارة العالمية.
3- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: الاستثمارالأجنبي:

اولا- الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى انتاج سلع و خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته، أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد يسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي[2]، كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه تلك التدفقات الدولية لرأس المال التي تنشأ من دولة أم، و تتجسد في دولة مضيفة في شكل استثمارات مباشرة، أو في شكل استثمارات غير مباشرة، يسعى من ورائها كل طرف إلى تحقيق أهداف متعددة[3]، وتمتاز الاستثمارات الأجنبية بما يلي[4]:

✓ الجانب المالي: حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية من الدول الرأسمالية المتقدمة(دول الفائض) إلى الأقطار النامية(دول عجز) يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.
✓ الجانب التنموي: أي هي الوسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الأقطار النامية كالالات، المعدات، الطاقة والمعرفة التكنولوجية، إضافة الى الجوانب الثقافية للأعمال وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهي جميعا تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يوفر هذا الاستثمار التدفقات

[1] .عليإبراهيمالخضر، **إدارة الأعمال الدولية**،مرجع سبق ذكره، ص 104،105 .
[2]. دريد كامل آلشبيب، **الإستثمار والتحليل الإستثماري**، داراليازوري العلمية للنشرو التوزيع، عمان، 2009، ص 14.
[3].عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012، ص16.
[4]. مصطفى كافي، **إدارة الأعمال الدولية** ، دار الأكاديميون، للنشر و التوزيع، الأردن،عمان، 2017، ص107،108 .

الرأسمالية طويلة الأجل لذلك تسعى الدول النامية الحصول على رؤوس الأموال عن طريقه ، حلا لمشكلاتها التنموية وأن الأساس التمويلي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على المصادر الأتية[1]:

- رأس المال الممتلك والأرباح غير الموزعة
- القروض من الشركة الأم لفروعها

فالاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل، وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس، وتدعيم المشاريع الحرة والمبادرات الفردية، ولأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية[2]، و للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال يتم تحديدها على أساس معايير كل شكل ومن أهم هذه الأشكال التي تساهم في عمليات تمويل التنمية الاقتصادية نجد :

✓ الاستثمار المشترك: يمثل هذا الشكل اشتراكا أكثر التزاما في التوسع الدولي، فالاستثمار المشترك هو تعاون بين منظمتين أو اكثر على الاستثمار بإنتاج و/ أو بناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الأسواق الخارجية، إذ يشارك كل منهم في مخاطر جهود التوسع، فإذا تمت المشاركة مع منظمة أجنبية فإن المنظمة المحلية ستكسب التزام المنظمة الأجنبية بمهاراتها وقدرتها للوصول للسوق[3]

✓ الاستثمارات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي: هي أكثر الأنواع تفضيلا لدى شركات الجنسيات وفي بعض الأحيان ترفض الدول المضيفة هذا الشكل من التملك الكامل للمستثمر الأجنبي رغبة في الاستفادة بمزايا الاستثمار المشترك والخوف من سيادة حالة احتكار المستثمر الأجنبي[4] بالرغم من أن هذا النوع يزيد من تدفقات النقد رأس المال الأجنبي للدول المضيفة.

كما تجدر الإشارة أن الشركات متعددة الجنسيات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهه أساسا الى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية إلزام كل شركة تابعة بأن

[1] .سليمان عمر الهادي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي**، دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، ط1، 2009، ص 61 .

[2] . كولين مويرز، ترجمة معين الامام، **الإمبرياليون الجدد: إيديولوجيات الإمبراطورية**، العبيكان للنشر، السعودية، ط1، 2008، ص367.

[3] .سعدون حمود الربيعاوي, حسين وليد عباس، **إدارةالتسويق**، دارغيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2005، ص 428 .

[4] سامح عبد المطلب عامر، **إدارةا لأعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2013، ص 341 .

توفر محليا أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي غيرها [1].

ثانيا– الاستثمارالاجنبي غير المباشر:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الاستثمار في الأوراق المالية، ويقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها، عندما تقوم بإصدار أوراق مالية" أسهم و سندات وغيرها" في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرين أجانب " أفراد أو مؤسسات" بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية[2].

وقد عرفه البنك الدولي بأنه استثمار الأجانب في أسواق رأس المال المحلية، دون قيام المستثمرين بتوفير التقنية والخدمات كما يحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر، و بمعنى اخر هو تملك أشخاص غير مقيمين لأسهم وسندات منشأة وطنية، حكومية أم خاصة، دون أن يكون للمستثمرين حق الرقابة على هذه المنشآت[3].

حيث يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت أسهم "حقوق ملكية" أو سندات " حقوق دين ". وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها[4]، و تتخذ الاستثمارات غير المباشرة عدة أشكال أهمها[5]:

- ✓ شراء السندات الدولية وشهادات الإيداع المصرفية الدولية المقومة بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع في سوق العملات الدولية.
- ✓ شراء سندات الدين العام أو الخاص.
- ✓ شراء القيم المنقولة
- ✓ شراء الذهب والمعادن النفيسة

[1]. صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 ، ص114.

[2] .أحمد عبداللاه المراغي، **الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016،ص 14.

[3] .فهد خليل زايد، **فن إدارة الأزمات الاقتصادية**، دار يافا للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2013، ص28 .

[4]. نشأت إبراهيم، **قوة التخطيط الاستراتيجي**، صرح للنشروالتوزيع ، القاهرة، ط1، 2018ص 33.

[5] .عقيل زغير، **المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي**، دار الفكر والقانون للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2015، ص 41.

- ✓ قروض للحكومات الأجنبية.

و عليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يساهم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية من خلال[1]:

1. القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والأفراد: ويقصد بذلك القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة أو الأفراد من كبار المصدرين وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات للدولة المقترضة، أو تلك التي يمكن الحصول عليها من البنوك التجارية الأجنبية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي.
2. الاستثمار في حافظة الأوراق المالية: عن طريق إصدار السندات في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة وذلك بأن تقوم الدولة التي ترغب في الاقتراض بطرح سندات ذات قيمة معينة وسعر فائدة معين وتستهلك بعد حلول أجل محدد لكي يكتتب فيها المستثمرون الأفراد والشركات والهيئات الخاصة في الدول المتقدمة، وعندما يحل أجل السند تلتزم الدولة المصدرة له بالوفاء بقيمته.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية:

ان التنمية الاقتصادية كمجموعة من العلميات المترابطة والمتداخلة بين مجموعة من المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية يجعل اي قطاع يتاثر ويؤثر على القطاعات الاخرى، وهو ما ينتج عنه عوائق تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية في حالة ضعف او هشاشة احد القطاعات

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

أولا– ضعف القطاعات الاقتصادية

1– ضعف القطاع الزراعي: يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي الكثير من احتياجات التنمية الاقتصادية منها الموارد النقدية و العملة الصعبة من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية و التي بدورها تحتاج الى تمويل كافي[2]، حيث أن معظم الدول النامية تعاني من عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتنمية و تطوير قطاعاتها الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، وتتصف هذه الدول بأنها فقيرة في رأس المال بسبب انخفاض مستوى الدخول الفردية، و انفاق معظم هذه الدخول في الاستهلاك، و بالتالي نقص الادخارات و من ثم انخفاض

[1].علي شهاب أحمد الصبّاحي، **الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق**، دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، ط1، 2019، ص 42،45 .

[2].بنسانية عبد الرحمان، مصطيفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره،ص 148

حجم الاستثمار في الأدوات الإنتاجية التي من شأنها أن تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي[1]، كما توجد العديد من العوامل التي تؤثر على ضعف القطاع الزراعي والتي يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- ضعف القاعدة الإنتاجية لمستلزمات الإنتاج و محدودية الأراضي المتاحة للنشاط الزراعي
- ضعف المستوى النوعي و الكمي للتكنولوجيا في المجال الزراعي و ضعفالتقنيات الحديثة فيه
- ضعف البحث والتطوير في المجال الزراعي والمجالات المرتبطة بها.
- التغير المستمر في السياسات الزراعية وعدم الالتزام بقانون الزراعة
- تدني دخول الزراعيين وضعف قدراتهم المالية والاعتماد على القروض والمساعدات للمشاريع التنموية
- ضعف إجراءات تعديل التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسات الزراعية لمواجهة التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية
- ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي، نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة، وعدم ملاءمة الظروف المناخية وعدم استقرارها إضافة الى ضعف الربحية والمردودات المالية للاستثمارات الزراعية، الشيء الذي يؤدي الى توجيه الاهتمام الى القطاعات الاقتصادية بدرجة أكبر من القطاع الزراعي.

2- ضعف القطاع الصناعي: تركز الدول النامية على بعض الصناعات الخفيفة التقليدية التي تتصف بانخفاض راس مالها وعدم تطلبها ليد عاملة عالية المستوى من التاهيل والكفاءة كصناعة النسيج والمواد الغذائية في حين تعتبر الصناعات الثقيلة والاساسية صعبة الممارسة وضعيفة نظرا لمتطلباتها الضخمة المتطورة بالرغم من الموارد التي يمكن انت تحققها في هذه الدول وهذا من شانه ان يشكل عائق امام التنمية الاقتصادية،كما تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل جزءا كبيرا ومهما من القطاع الصناعي الخاص، مشاكل في التمويل تجبرها في كثير من الأحيان على الإفلاس والخروج من السوق. والصناعات المتوسطة والصغيرة هي الأرضية التي تنبت فيها وتخرج منها صناعات ناجحة ورجال أعمال وصناعة يقودون حركة التصنيع المستقبلية[3].

3- هشاشة القطاع الخاص: يعد القطاع الخاص من العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية وذلك كما هو معلوم يعتبر الشريان الرئيسي في استقطاب الأيدي العاملة، ولما

[1]. محمد عي حزام المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها علىالقطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012،ص 133

[2]. أكرم كرمول، **تطورالقطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 69

[3]. عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي، بيروت، 2012، ص 19.

يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله لقيام بهذا العمل الاقتصادي، حيث ان تعاظم الانتاجية يرتبط بشكل متين بالاستثمارات الخاصة بالإضافة الى تناغم القطاع الخاص مع السياسات الاقتصادية للدول في دعم اقتصاد السوق، وتأثيره الايجابي للاستثمار في القطاع الخاص على واقع التنمية الاقتصادية اذ يساهم في زيادة التوظيف والانتاجية وارتفاع مستوى انفاق الأسر على الصحة والإسكان والتعليم ومستوى الدخل[1]

ثانيا– قلة الموارد الأولية وضعف التنمية الاقليمية والاستثمار الاجنبي:

1– قلة الموارد الأولية : عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها ، وبالتالي عدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة ممكنة مما يعني أن منتجات الصناعات تكون أعلى كلفة نسبيا وبالغالب يؤثر على مدى تنافسيتها واستمراريتها[2]، ويتجه بعض المفكرين الى ان النمو السكاني المفرط والغير منظم يشكل يعتبر تنموي للمجتمع وذلك باعتبار انه لا يمكن تحقيق التوازن بين حجم نمو السكان وحجم الاعمال التنموية، حيث يعد النمو السكاني عاملا معوقا للتنمية الاقتصادية، فبغض النظر عن السبب المبدئي للنمو الاقتصادي فان هدا النمو لن ينعكس في شكل تنمية الا اذا تم التحكم في النمو السكاني، فالزيادة في السكان سوف تعمي أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء والمأوى والكساء ونفقات التعليم، واذ لم يتزايد الدخل القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهة هذه الأعباء فان مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن[3].

ومن الجدير بالتنويه أن الزيادة السكانية لا تمثل عائقا للتنمية الاقتصادية فحسب وانما يمكن ان يكون نقصانها كذلك عائقا من خلال نقص الايادي العاملة وتدني مستوى المعيشة ومستوى الإنتاجية.

2– ضعف راسالمال البشري: يعتبر رأس المال البشري أحد أهم الموارد الاقتصادية للمنظمات، والتي تساهم في العملية الإنتاجية من جانبين، الجانب الأول كمنظم لاستخدام عوامل الإنتاج الأخرى ، وكمساهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية من جهة أخرى[4]، فقد وجدت دول نامية كثيرة بعد تجارب طويلة ومريرة، أن ما كان ينقصها لإقامة تنمية اقتصادية حقيقة ليس الآلات ورأس المال المادي، انما الكوادر البشرية المؤهلة ، فقد اقترضت هذه البلدان أموال كثيرة من الخارج لإقامة المصانع ومشروعات البنية الأساسية، لكنها اكتشفت ان

[1]. أسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، عمان، 2016، ص 25.

[2]. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض2010، ص 39 .

[3]. فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**، دارغيداء للنشروالتوزيع،عمان،الأردن، 2010،ص 165.

[4]. عائشة شتاتحة، **الأولوية التيبحتلها رأسالمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، دارالياروري العلمية للنشروالتوزيع، الأردن، عمان، 2019،ص 58 .

هذه المشروعات غير مجدية، لأن الانسان القادر على ادارتها وتطويرها لم يتم اعداده بالشكل المطلوب [1]، اذن فالتنمية البشرية هي الضمان الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالنجاح الذي حققته معظم الدول الصناعية رغم التفاوت الكبير في قواعد المصادر الاقتصادية التي تملكها والسياسات والأنظمة الاقتصادية التي تنتهجها يصعب تفسيره في ضوء أي نظرية أخرى غير نظرية التنمية البشرية المستدامة، وبالمقابل يمكن تفسير أن فشل معظم الدول النامية في الوصول الى التنمية راجع الى التركيز على بناء راس المال العيني الذي كان يأتي في الأغلب على حساب رأس المال البشري[2].

3 – ضعف التنمية الإقليمية : يمكن تفصيل مشاكل التنمية الاقتصادية في اطارها الإقليمي الى[3]:

- تنمية كافة أقاليم الدولة وخاصة الأقاليم المتخلفة وتحديث الزراعة في الأقاليم الريفية المتخلفة.
- خلق شبكة من الطرق والمواصلات على درجة عالية من الكفاءة
- مشاكل الأداء الوظيفي الإنتاجي الفعال للهيكل المكاني ككل وأجزائه
- اللامساواة بين المشاريع التنموية الممنوحة للاقاليم حسب اولويتها وحاجاتها.

4– ضعف الاستثمار الأجنبي : تعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية من العلاقات الوطيدة في الفكر الاقتصادي، وقد استعانت معظم دول برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشاتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصاد الوطني، وللاستثمارات الأجنبية دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة اذ ما أحسنت هذه الدول اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب، فالاستثمار يمكن أن يردم فجوة الموارد والإمكانيات غير المتوفرة في الدول المستقبلة[4]، ولجذب الاستثمار الاجنبي يجب توفير بعض المتطلبات ومنح بعض الامتيازات التي تشكل مناخ استثماري ملائم وجذاب، والتي منها تسهيل الاجراءات الاداريةوتاهيل اليد العاملة وعدم توفير هذه المتطلبات يشكل عائق امام الاستفادة من الاستثمار كدافع لعملية التنمية الاقتصادية.

---

[1]. خضير بنسعود الخضير، **علم الاجتماع الصناعي**، شركة العبيكان ، الرياض، 2020،ص 343.

[2] .عدون حمود جثير الربيعاوي, **حسين وليد حسين عباس، رأسالمال الفكري**، دارغيداءللنشروالتوزيع،عمان،الاردن، 2015، 92 .

[3]. سيد محمد عبد المقصود، **اسس ومبادئ التخطيط الاقتصادى الاقليمى والعمرانى**، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 2018،ص 60،61.

[4].عدنان داود محمدالعذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010 ،ص22 .

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والتقنية والادارية والسياسية

اولا– المعوقات الاجتماعية

1– البطالة : تؤثر البطالة تأثيرا سلبيا مباشرا على الحالة الاقتصادية للعاطلين، حيث تنخفض دخولهم في حالة وجود تأمين بطالة وقد يصل الى الصفر في حالة عدم وجود ذلك التأمين، وفي هذه الحالة سيتجهون الى انفاق ما سبق ادخاره في الفترات السابقة، وهذا الانخفاض في الدخليؤدي الى انخفاض مستوى الانفاق وعدم وجود ادخار مما يؤثر على اقتصاد الدولة ككل وتحدث حالة ركود اقتصادي مصحوبا ببطالة يطلق عليه الركود التضخمي والذي ينعكس سلبيا على انخفاض معدل الاستثمار وتأخر معدلات التنمية الاقتصادية[1]

ان انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف أداء الاقتصاد القومي لأنه يعكس العديد من أوجه القصور والخلل في جهازه الإنتاجي، وتكتسب مشكلة خطورتها من الاعتبارات التالية [2]:

- يتميز عنصر العمل عن باقي عناصر الإنتاج الأخرى بأنه يعتبر وسيلة الإنتاج والغاية منه في نفس الوقت ، لأن البطالة تمثل اهدار موارد المجتمع من جهة، كما تعد مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي، في اشباع احتياجات وتحقيق مستوى مرتفع لرفاهية مواطنيه من جهة أخرى
- بالمقارنة بالإنتاجية المادية للآلات وعمرها الإنتاجي مع عنصر رأس المال البشري يتبين أن الآلات اذا تركت عاطلة لا تتناقص، بينما رأس المال البشري تتدهور انتاجيته ويقل عمره الإنتاجي .
- إعادة توزيع الدخل بين المواطنين عن طريق القضاء على البطالة من خلال خلق فرص عمل العاطلين والذي يعد من اكثر الوسائل فعالية والهدف النهائي للتنمية

2– الفقر : تعمل التنمية الاقتصادية على أعاد توزيع الدخل لصالح الفقراء ، قد يتحقق ذلك في بعض الدول في ظل النمو الاقتصادي ولكن كثير من الدول التي تحقق معدلات مرتفعة للنمو، قد يحدث من ذلك زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي، الا أن معظم تلك الزيادة تستفيد منها الطبقة الغنية، أما في حالة التنمية

[1]. عادل رزق، مرجع سبق ذكره، ص 110 .

[2] .طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، **البطالة " مفهومها – أسبابها– خصائصها" اتجاهات عربية و عالمية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017، ص 53 .

الاقتصادية يصاحب النمو إعادة في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة [1] ، ، وبموجب تلك النظرية فان الدولة الفقيرة تقع محصورة داخل حلقات سببية دائرية محكمة الانغلاق وصعبة الكسر والتفكك، حيث تتكون تلك الحلقات من مشاكل اقتصادية وسلبيات يمثل كل منها نتيجة لحدوث أسباب قبلها، وسببيا – في نفس الوقت– لحدوث أسباب وعراقيل تليها، وتسير تلك الحلقات الممثلة لعراقيل التنمية[2].

ثانيا– المعوثات التكنولوجيا والادارية والسياسية

1– ضعف التكنولوجيا : ان التطورات التكنولوجية وقطاع الاتصالات غيرت في المشهد الصناعي والقوة العاملة، فاستعمال تكنولوجيات رقمية حديثة في الإدارة والتصنيع والتوزيع والخدمات أدى الى رفع مستوى الإنتاج وزيادة نسبة المنتج في الساعة الواحدة ، كذلك فتحت التكنولوجيات الحديثة مجالات جديدة واستحدثت وظائف متنوعة كما رعفت مستوى أداء صناعات أخرى[3].

ويثبت تاريخ التنمية الاقتصادية أن الابتكار التكنولوجي يعد منبع منافسة المؤسسات، كما يعد أساس الارتقاء بجودة التنمية الاقتصادية. فمع مطلع نصف الثاني من القرن ال19، أصبح الابتكار التكنولوجي القائم على الأساس العلمي المنبع الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبدخول القرن 21، جعلت نهضة الاقتصاد المعرفي دور الابتكار التكنولوجي في دفع التنمية الاقتصادية أكثر وضوحا، ويمكن القول في الأساس ان الابتكار التكنولوجي يعد وسيلة قوة دافعة مهمة لدفع تعديل الهيكل الاقتصادي، وتسريع التحول في طرق التنمية الاقتصادية، كما بعد كذلك علامة مهمة لقياس جودة التنمية الاقتصادية[4]

2– المعوقات الإدارية: تعاني أغلب الدول النامية من ناحية التخلف الإداري ، والذي يعتبر مسألة وجود فجوة بين قدرة الأداء المطلوب والمنجز وزيادة التكاليف والتأخير في التنفيذ، هذا كله مؤشرات واضحة وأدلة قاطعة على ضعف كفاءة أداء الأجهزة الحكومية وضعف إدارة التنمية في اغلبية الدول النامية [5]، بالإضافة الى عجز الأجهزة والأساليب الإدارية التقليدية الموجودة في القطاع العام عن مواجهة التحديات التنموية وضعف

[1] شادية سعود يكمالمندور، **التجارة الخارجية اليابانية**، دارالعربي للنشر، القاهرة، 2015، ص 38.

[2] .زينب صالح الاشوح، مرجع سبق ذكره، ص 131 .

[3] .عصام الدين مصطفى صالح، **اقتصاديات تكنولوجيا المعلومات والإعلان الإلكتروني في عصر العولمة في المجتمعات العربية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2020،ص 15.

[4] . شيو جانغيونغ، ياوخويتشين، ترجمة: مروة السيد،مراجعة: حسانين حسين، **التنمية الاقتصادية في الصين: الأقاليم الغربية نموذجا**، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2017 ، ص 301.

[5] أحمد دودين، **أساسيات التنمية الادارية والاقتصادية في العالم العربي**، دارالأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، 2014،ص38 .

قدرات القطاع الخاص في الدول النامية وحاجته لخدمات البنية التحتية والتي تقع ضمن مسؤوليات الدولة وأجهزتها، وتشمل هذه الخدمات الاتصالات والطرق والمياه والكهرباء والنقل وغيرها، حيث أن هذه الخدمات تمثل وظائف تقليدية لأجهزة الإدارة العامة نظرا لضعف قدرات القطاع الخاص أو عدم حافزية مثل هذه النشاطات الخدمية للمؤسسات الخاصة[1].

وتعد المحاباة كأحد العوامل المؤثرة في أداء العمل والتي تعوق الأجهزة الإدارية وتعوق العمل، كنتيجة حتمية لأنظمة ينتشر فيها نظام يخدم ميولها وأهدافها، والتي قد تؤدي بدورها الى اصطباغ الأنظمة الإدارية بالضعف الخلقي، مما يساهم في انخفاض كفاءة أداء العمل في الأجهزة الإدارية من تنفيذ البرامج وأداء الخدمات والوفاء بمتطلبات الجمهور، مما ينتج عنه انتشار الرشوة، وعدم المسؤولية والإهمال والاتجار بالوظيفة العامة وتدني أداء العمل على حساب الوظيفة العامة او المصلحة العامة[2].

كما ان للفساد الإداري والمالي تأثيرا كبيرا في التنمية بكل أبعادها فهو يعد أكبر معوق لها، على الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على حجة أن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول اليها بالطرق القانونية، فهو يعمل(من وجهة نظرهم) على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعة[3].

3- المعوقات السياسية

3-1 الفساد السياسي: يعتبر الفساد كمعوق للتنمية الاقتصادية أيضا للرفع من كلفتها، كما يعتبر عائق أمام الاستثمار حيث يفرض على المستثمرين ضريبة إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية وذات كلفة عالية جدا، وهذا الامر يغري بالاتجاه نحو الأعمال التي تدر ربحا سريعا دون النظر الى ما يسببه ذلك من ضرر لمعدل النمو الاقتصادي.ومن أهم العناصر السلبية للفساد على التنمية الاقتصادية ما يلي[4]:

أ. يسبب الفساد المزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل

---

[1] نائل العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1،2010،ص 17.

[2] وليد خلف الله محمد دياب، **أخلاقيات ممارسات العلاقات العامة**، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع ،عمان، الأردن،2019 ، ص 107 .

[3] شمري هاشم، **الفساد الإداري والمالي وآثارها لاقتصادية والاجتماعية**، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان،الأردن،2011،ص 84.

4. سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي،لبنان بيروت،ط1،2009 ، ص23

ب. انخفاض الايرادات العامة وزيادة النفقات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التهرب من دفع الضريبة ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع

ت. يتدخل الفساد في تركيب النفقات العامة ويزيدها، فيتوجه المسؤولون الى المشاريع العملاقة والى شراء أسلحة عالية الكلفة، ولا شك أن تلك المشاريع تحمل خزينة الدولة قسما كبيرا من ايراداتها.

ث. يسبب الفساد الارتباك في تخصيص الموارد، من خلال انخفاض قدرة الدولة على على فرض الرقابة والفشل في ادارة السوق

غالبا ما يلجأ أصحاب السلطة الرسمية الى التحكم في المناصب المكلفة بتسيير الموارد الاقتصادية والمالية للدولة، حيث تكون الأرباح خيالية في هذا النوع من المناصب، التي يكون إمكان الربح عن طريق الفساد فيها كبير جدا، حيث يجري التحكم في السوق عبر سياسات اقتصادية معينة تنتجها البيروقراطية وتعتمدها ضمن سياسة عليا تخدم توجه النخبة الحاكمة، لكن المشكلة الاضافية التي يمكن أن تعترض هذه السياسات هي عندما لا يكون الهدف تنمية البلد وجلب الاستثمار والاستعمال الرشيد للمساعدات بل توجيه ذلك كله لخدمة المصالح الخاصة لأصحاب السلطة.كما يمكن أن تضاعف الإجراءات الحكومية الفساد عبر الحد من الحرية الاقتصادية التي تعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية من خلال المجالات التالية[1]:

- الحد من المنافسة في السوق من خلال قوانين معينة يدفع القوى المتصارعة الى استعمال الفساد والرشوة خاصة لاقتناص معلومات أكثر تفيدها في صراعها في السوق
- انتشار السوق الموازية بسبب إجراءات التقييد والتحكم في نشاطات المقاولات الخاصة في ظل عدم توافر فرص أخرى، إضافة الى دفع الرشاوي لتسهيل الإجراءات
- عدم وضوح القوانين في مجال حقوق الملكية وحماية العقودتقلل حوافز دخول السوق الوطنيوتدفع البيروقراطيين للفساد.
- ثقل الإجراءات الحكومية على عمليات التصدير والاستيراد ، إضافة الى التلاعب بالقوانين من طرف بعض المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والضغط على متعاملين واعفاء اخرين، هذا النوع من الفساد يدر أرباحا كبيرة .

[1]. خواص مصطفى، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص207 و211.

ان الفساد على وجه الإجمال يؤخر ويشوه التنمية الاقتصادية، اذ يمكن للعمليات الفاسدة من خلال الإشارات التي ترسلها والحوافز التي تمنحها، أن تحدث اثارا في مناحي الاقتصاد كلها أو النظام السياسي، فالرشى التي تؤدي الى منح العقود العامة الى عارضين غير أكفاء تكافئ عدم الكفاءة و لا تشجع الشركات الكفأة على الدخول الى اقتصاد البلد[1]

3-2 **الاستقرار السياسي**: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار علاقة متكاملة ومترابطة، حيث أن الأداء الاقتصادي الضعيف من المرجح أن يثير صراعات وإعادة التوزيع الثروات، كذلك فإن النمو القوي قد يزعزع استقرار الاقتصاد، ولكن بالرغم من ذلك فإن الاقتصاديين يعتبرون عدم الاستقرار السياسي مشكلة خطيرة تضر بالأداء الاقتصادي[2]، فلا شك أن الاستقرار السياسي للدولة يخلق مناخ امن لعوامل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال رواج الأدوات المالية والاقتصادية للدولة، فالاستقرار السياسي يعني بيئة صالحة للاستثمار الأجنبي[3].

وتتميز الدول المتخلفة بشكل خاص من عدم استقرار للسياسات وتزايد العنف السياسي والانظمة العسكرية الحاكمة، وهو ما يعرض اسواقها لفدان الثقة من المستثمرين المحلين او الاجانب لخوفهم من التغيرات الناتجة عن تغير السياسات المفاجئة.

[1].جونستون مايكل، ترجمة: نايف الياسين، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص54-55.

[2] ..Zgheib Philippe, **Impacts of PoliticalInstability on Economics in the MENA Region**, IGI Global, Pennsylvania, USA, 2019, p20-21

[3]. علاء النجار حسانين أحمد، **دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة دراسة تطبيقية حول أثر أداء البورصه المصرية على الاقتصاد في الفترة من 2011 حتى 2016**، دارالتعليم الجامعى للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2018، ص 86 .

خلاصة الفصل

يعتبر مصطلح التنمية مصطلح شامل يتفرع ويتشعب معناه حسب انواعه استخداماته واهدافه واستراتيجياته وسياساته واختلاف وجهات النظر حول اسقاطه العملي بمعناه العلمي، الا ان الاتفاق قائم اجمالا حول عدم تحقق المعنى الشامل للتنمية دون تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعمل على احداث التغيرات الايجابية لمختلف القطاعات وتطويرها وتحديثها.

وتهدف التنمية الاقتصادية خاصة الى الرفع من المستوى المعيشي وزيادة الدخل والعدالة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع ولتحقيق ذلك يجب الاعتماد على استراتيجيات عملية تمس المقومات الاقتصادية للمجالات والقطاعات المراد تنميتها ضمن خطط مستقبلية محددة، فلا يمكن تنمية قطاع دون اخر نظرا للتكامل والترابط بين القطاعات كما لا يمكن منح الاهتمام للقطاعات الرئيسية واهمال الثانوية فعملية التنمية الاقتصادية تستوجب المشي بانتظام وبنفس الخطوات ومسايرة التحديث والتطوير لكل القطاعات والمجالات بنفس التوقيت ونفس الجهد.

ومن اجل معرفة مدى تحقيق اهداف التنمية ومستوها المحقق يتم تقييم ذلك من خلال عملية القياس للقطاعات التي استهدفتها النشاطات التنموية واستخدامها كمؤشرات اقتصادية عامة وخاصة والحكم على مدى النتائج المحققة طيلة فترة عمليات التنمية الاقتصادية، الا ان هذا الحكم يكون عاما نسبيا والاجدر هو قياس كل قطاع بصفة معمقة والتطرق لكل عنصر من العناصر المكونة له.

كما تواجه نتائج تقييم وقياس عمليات التنمية الاقتصادية احتمالان يتمثلان بالنجاح او الفشل للاستراتيجية المتبعة لتنمية الاقتصادية، وبناءا على احدى النتيجتين المحققة سواء بصفة كلية او نسبية لتفسيرهما يتم تحديد الصعوبات والمعوقات التي حالت او كانت سبب في تحقيق نتائج ايجابية او سلبية.

الفصل الثاني

تمـــهـــــــيد

يعتبر الاتحاد الاوروبي كتكتل اقتصادي لقارة اوروبا احد اهم وانجح التكتلات التي شهدها العالم، نظرا لما حققه من نجاحات على عدة مستويات، ومع تصاعد المنافسة الدولية على بسط النفوذ الاقتصادي والسياسي على دول البحر المتوسط عمل الاتحاد الاوروبي على بناء وتعميق علاقته الخارجية مع دول المنطقة في اطار سياسته الخارجية الموحدة.

والجزائر كدولة عربية متوسطية افريقية ذو موقع استراتيجي متميز ومساحة شاسعة تزخر بموارد طبيعية كبيرة كانت منذ القدم محل اطماع بين الحظرات الاوروبية، ما تولد عنه استعمار فرنسا الاوروبية لها وبعد حصولها على الاستقلال اصبحت تسعى لتطوير علاقتها مع الجانب الاوروبي في اطار المصالح التبادلية بناءا على القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ومنذ مؤتمر برشلونة 1995 بدأ التاسيس للشراكة الاوروبية الجزائرية على غرار الدول المتوسطية الاخرى، لتوقع الجزائر على الاتفاقية في 2002 بعد جولات متتالية من المفاوضات لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005 على ان يتم تطبيق محاور الاتفاقية بصفة تدريجية الى الوصول للتطبيق التام.

كما تضمنت الاتفاقية تسعة فصول تناولت مختلف المجالات والقضايا، لكن بالاساس تم التركيز على الجانب الاقتصادي وذلك بهدف تحقيق الجزائر للتنمية الاقتصادية المسطرة والتي تعد اتفاقية الشراكة احدى ادواتها المساعدة نظرا لما خطط له من اهداف ممكن الاستفادة منها.

وبغية تحليل ماسبق تحليلا مفصلا، ارتئينا تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرة عامة على العلاقات الاورومتوسطية؛
- المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية–الاوروبية؛
- المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي في اطار الشراكة؛

المبحث الأول: نظرة عامة على العلاقات الاورومتوسطية

تعتبر منطقة المتوسط من اهم المناطق منذ القدم حيث تواجدت بها اقدم الحضارات البشرية المعروفة وصولا الى الوقت الحاضر اذ لم تقل اهميتها او يتقلص دورها العالمي، هذه الاهمية تولد عنها متطلبات جديدة وتنظيمات حديثة واستراتيجيات مغايرة تمثلت احدها فيما عرف باتفاقيات الشراكة

المطلب الاول: دوافع الشراكة الاورومتوسطية

تعتبر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها حوض البحر المتوسط فرضت نفسها دافعا قويا لتاطير العلاقات فيما بين الدول المنتمية اليه في ثوب عصري يتماشى مع المتطلبات والرهانات المتجددة في ظل صعود قوى تنافسية عظمى من اقصى الشرق والغرب على المنطقة.

الفرع الاول: الاهمية التاريخية والاقتصادية والجيوسياسية والجغرافية لحوض البحر المتوسط

الفرع الاول: الاهمية الإستراتيجية للبحر الابيض المتوسط

اولا– الأهمية التاريخية والجغرافية

1– الأهمية التاريخية: عرف البحر المتوسط بعدة اسماء خلال مسيرة التاريخ الامساني فعلى سبيل المثال اطلق عليه في العهد القديم اسم البحر الكبير، وكان الرومان يسمونه "ميرنوسترم" اي بحرنا واطلق عليه الاتراك "اكيدنز" التي تعني البحر الابيض وسماه بعض الجغرافيين المسلمين البحر الاسلامي والبحر الروماني واحيانا البحر الشامي[1]، والاشهر ان تسميته جاءت من كونه يقع وسط الارض فالارض تحيط به من كل جانب، لذلك يعتبر احد الطرق البحرية التجارية الرئيسية في العالم منذ اقدم العصور[2]، فمنذ فجر تاريخ البشرية كان هناك العديد من السكان بمختلف أجناسهم في جميع أنحاء البحر المتوسط، اذ كان الحوض مفترق طرق ونقطة التقاء للبشر، فقد شهد العصر الحجري الحديث العديد من الموجات التاريخية للهجرة البشرية، معظمها من الشرق والجنوب، والتي أضافت خصائصها البيولوجية والثقافية إلى الخصائص السابقة مما كون ما يشبه الفسيفساء من الشعوب، وقد جعل هذا المتوسط منطقة رفهاية وازدهار[3].

---

[1]. سامي بن عبدالله المغلوث، **أطلس الفتوحات الإسلامية**، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص216.

[2]. إيناس خليفة خليفة، **موسوعة البحار والمحيطات**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص82.

[3] . Jacques Blondel, and others**, The Mediterranean Region: Biological Diversity in Space and Time**, Oxford University Press, Oxford, Second Edition, 2010, p202-205.

وقد كان هناك صراع بين الرومان والقرطاجيين على سيادة المتوسط انتهت بانتزاع الرومان للسيادة في اكبر معركتين بحريتين وقتها وهما ميلاي" سنة 206 ومعركة اكنوموس سنة 256 واسس الرمان بعدها اسطولا بحريا مستديما وكانت معظم اتصالتهم مع الاقطار الاجنبية تتم عن طريق المتوسط وبذلك اصبحت روما مركزا نشطا لتجارة البحر المتوسط في العالم القديم[1]،كما وسع الفينيقيون واليونانيون مناطق نفوذهم من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أيبيريا في الألفية الأولى قبل الميلاد وبعد قيام دولة الاندلس في اسبانيا اصبحت معظم المسالك التجارية من والى الموانئ الاندلسية تتكل على الطرق البحرية حيث كان التجار المسلمون وجنوب اوروبا يجعلون طريقهم الى الاندلس بحرا حيث كان البحارة يفضلون ان تبقى مراكبهم ملازمة للشاطئ.

2- الأهمية الجغرافية: يقصد بحوض البحر المتوسط الدول المحيطة بساحل البحر الابيض المتوسط وهي جول عربية واوروبية مواجهة بعضها البعض على طرفي البحر فهو يضم اضافة الى الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط كلا من اطاليا واسبانيا وفرنسا والبرتغال واليونان وغيرها من الدول المطلة عليه[2]، وتبلغ مساحته حوالي 2.5 مليون كم[2]، ويبلغ مداه حوالي 3700 كم في خط الطول و1600 كم في خط العرض ويبلغ متوسط عمقه 1500 م، كما يبلغ عرض مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي 14.5 كيلومترًا فقط وعمق أقل من 300 متر عند أضعف عتبة، حيث يلعب هذا المضيق دورًا حاسمًا في بيئة البحر الأبيض المتوسط هذه الخصائص المورفولوجية تجعل البحر الأبيض المتوسط مصدرًا كبيرًا للرطوبة وخزانًا حراريًا ذو سعة كبيرة لمناطق الأرض المحيطة به، فالبحر الابيض المتوسط يتميز بجغرافيته الحادة والمتعددة ووجود أحواض وخلجان وجزر وشبه جزيرة مميزة[3]

ثانيا- الأهمية الاقتصادية:

1- اهمية البحر الابيض في النقل :يعتبر المتوسط ممرا مائيا وتجاريا رئيسيا اذ يمثل حلقة اتصال بين جنوب اوروبا وشمال افريقيا وغرب اسيا اضافة الى انه يربط ما بين دول المحيط الهندي والخليج العربي وبحر العرب بالمحيط الاطلسي، كما انه يتصل بمجموعة من البحار كبحر ايجه وبحر مرمرة والبحر الاسود[4]، وبعد افتتاح قناة السويس سنة 1869 اصبحت اهم طريق ملاحي عالمي بين الشرق والغرب فقد اختصرت المسافة بين الشرق

[1]. عبد اللطيف أحمد علي، **التاريخ الروماني**، دار النهضة العربية، بيروت، 2011، ص12.

[2]. محسن الحيدري، **الشرق اوسطية اقتصاديا وسياسيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص90.

[3] . Piero Lionello, **The Climate of the Mediterranean Region From the Past to the Future**, London, 2012, p42.

[4]. نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2018، ص 105.

الاقصى والغرب الاوروبي، اذ كانت البواخر تقطع المسافة عبر طريق الرجاء الصالح في 60 يوم، اما عبر القناة فانها تحتاج فقط الى 37 يوم، وقد زادت اهميتها الجيو استراتيجية بعد اكتشاف البترولل في الخليج العربي وعند اغلاقها سنة 1967 اختلى الاقتصاد العالمي واقتصاد اوروبا خاصة.

الجدول رقم (02-01): تطور حركة الملاحة عبر قناة السويس خلال الفترة (1975-2020)

السنة	1975	1985	1995	2005	2015	2019	2020
عدد السفن	5579	19791	15051	18224	17483	18880	19311
الحمولة الصافية (الف طن)	50441	352579	360372	671951	998652	1207087	1223515

المصدر: هيئة قناة السويس، **احصاءيات حركة الملاحة في قناة السويس**، ادارة التخطيط والبحوث والدراسات، مصر، 2019، ص2.

2- الاهمية الزراعية: يُعرف حوض المتوسط بانه نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي ويعتبر تنوع الاحياء النباتية فيه مذهلا بوجود حوالي 15000 الى 25000 نوع من هذه الاحياء النباتية، 60% منها فريدة خاصة بالمنطقة وتقدر الاحياء مستوطنة الحيوانية في الحوض المتوسط بحوالي ثلث الانواع الموجودة فيه[1]، وتمثل ما نسبته 14% فقط من مساحة 850 مليون هكتار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مناسبة للإنتاج الزراعي، حيث تغطي الأراضي الجافة 32% من الأراضي في أوروبا الجنوبية و68 % في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث التربة هشّة والجفاف مستشرٍ، ومع ذلك تعتبر هذه الأراضي مهمة لإنتاج الأغذية الأساسية على غرار الحبوب والخضار والحمضيات والزيتون والعنب[2]، حيث تنتج منطقة البحر المتوسط شتى انواع الاغذية الرئيسية فمثلا تنتشر اشجار الزيتون بالملايين في اسبانيا وايطاليا واليونان وهؤلاء ينتجون ثلاثة ارباع الانتاج العالمي من زيت الزيتون، كذلك تنتشر زراعة الزيتون في تونس والجزائر وتركيا وسوريا والبرتغال وكلها من اهم البلدان المصدرة للزيتون[3]، والى الجنوب الشرقي من المتوسط تمتد السهول الساحلية التي تطل على البحر الابيض المتوسط وبحري ايجه ومرمرة وتعد من المناطق المهمة في انتاج المحاصيل الزراعية التجارية[4].

---

[1]. التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، **ورقة الموقف لمكتب MIO-ECSDE حول التوع البيولوجي في البحر المتوسط**، مكتب معلومات البحر المتوسط، اثينا، 2012، ص4.

[2]. الغذاء المستدام والزراعة، **تشجيع الإدارة المستدامة للأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، تم الاطلاع، 2020/06/25، متوفر على: https://www.fao.org/sustainability/success-stories/detail/ar/c/1301083/

[3]. و. ج. مور، **ثروة العالم**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، 2018، ص82.

[4]. عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس**، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص84.

3- الاهمية النفطية: تتسم معظم اقتصاديات دول جنوب المتوسط بين الاقتصاد المعاشي والتبادلي الى حد ما، في حين ان اقتصاديات ليبيا والجزائر ومصر تمثل الاقتصاد التبادلي، فقد دفعت الثورة النفطية والتطور الصناعي باقتصاديات هذه الدول اذ خيم النشاط النفطي عليها خاصة في ليبيا والجزائر واصبح النفط هو المحرك الرئيسي لها كما تعتبر سوريا ولبنان كمنافذ تصدير النفط العراقي والسعودي[1].

ومن المعلوم الثروة النفطية في جنوب حوض المتوسط مثل الجزائر وليبيا واضافة الى ذلك فقد اعلنت دائرة المسح الجيولوجي الامريكية في افريل 2010 ان الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط يحوي احتياطيا متوسطا غير مكتشف من النفط، يقدر بنحو 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج تقنيا مع أقصى احتمال قد يصل الى 3.7 مليار برميل، اما فيما يخص الغاز فاشار التقرير الى ان الاحتياطي المتوسط القابل للاستخراج تقنيا هو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز وقد يصل الى 227 تريليون قدم مكعب[2]، وقد تسارعت عمليات التنقيب عن الهيدروكربونات البحرية في منطقة البحر المتوسط بشكل واضح في السنوات الأخيرة، لدرجة أنها امتدت إلى ما يقرب من نصف الحوض في افريل 2015 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-01): أنشطة التنقيب وانتاج النفط والغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط

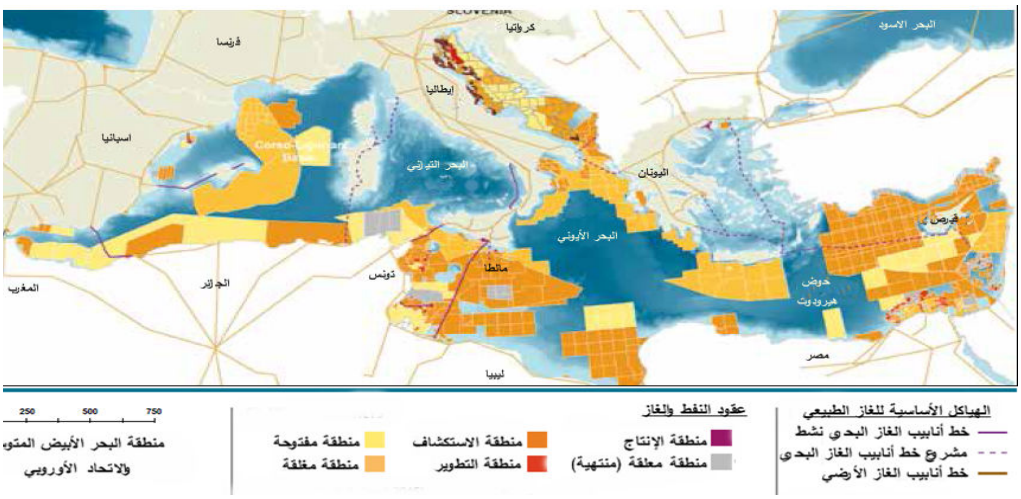

source: Catherine Piante, Denis Ody, **Blue Growth in the Mediterranean Sea: the Challenge of Good Environmental Status**, WWF Mediterranean Marine Initiative, Rome, 2015, p24.

[1]. السماك محمد أزهر سعيد، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 362.

[2]. مجموعة مؤلفين، **االغاز القارّي اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص52.

4- الاهمية السياحية: اذا نظرنا الى الضفة الشمالية من المتوسط نجد اهم حوض سياحي في العالم وهو اوروبا التي تضم اهم الدول السياحية في العالم ومعضمها تطل على البحر المتوسط مثل فرنسا اسبانيا وايطاليا وتركيا، اما في الضفة الجنوبية نجد المغرب وتونس ومصر وهي اهم الدول العربية والاسلامية في مجال السياحة اذ تستقبل عددا كبيرا من السياح خاصة الاوروبين لتشكل بذلك امتداد للحوض السياحي المتوسطي[1].

وتعتبر السياحة احدى اهم النشاطات الاقتصادية لدول حوض المتوسط اذ نجد دول المتوسط تجذب ما يقارب 60% من اجمالي السياحة العالمية السنوية، وتشير التوقعات الى ارتفاع معدلات السياح في البحر المتوسط ليصل الى 250 ملوين سائح سنة 2025.

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الاورومتوسطية

اولا- الدوافع الاقتصادية والامنية:

1- الامن الاوروبي:

نص اعلان روما 1990 على ان هذا المسار يهدف الى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول بهدف تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك وذلك للمساهمة في ايجاد حلول للمسائل السياسة والامنية ذات المصلحة المشتركة، اذ كانت الخلفية الاوروبية لعمل المجموعة تنطلق من هاجس الامن الاوروبي حين ان اوروبا المتوسطية، خصوصا اسبانيا وفرنسا وايطاليا، لن تحل مشاكلها المتعلقة بالهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط الا من خلال توثيق العلاقات مع الدول المغاربية[2]

وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح وقاعا للاوربيين التفكير جديا في شكل بنيتهم الامنية الجديدة وكل ما يتعلق بالسياسة الامنية الاوروبية، لا سيما بعد التوقيع على معاهدة ماستربخت في فيفري 1992، والتي نصت على ايجاد اطار امني ودفاعي لاوروبا الموحدة وذلك في الفصل الخامس عندما او كلت الى اتحاد اوروبا الغربية باعداد وتنفيذ القرارات والافعال المتعلقة بالوحدة الاوروبية[3]، حيث اعلن وزير الدفاع الالماني الاسبق روي فولجر خلال ندوة ميونيخ في 4 فيفيري 1995 ان كل النزاعات الجهوية المنتشرة في جوء من عالمنا ليست

[1]. فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2018، ص 204.

[2]. محمد بوبوش، **التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص178.

[3]. عادل البديوي، **الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص437.

بعيدة عن حدودنا، والتهديد بامكانية انتقال هذه النزاعات الى مناطق اخرى قائم دائما، لهذا السبب سيكون من الخطا الاستراتيجي ان يرتكز اهتمامنا بالنزاعات على الجانب الشرقي فقط من اوروبا بينما نهمل العلاقة التي تربط هذه النزاعات بمحيطها سواء في اوروبا الشرقية او في المنطقة المتوسطية، بل يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار كل التهديدات وكل الاحامالات التهديد في المتوسط، وبذلك ربطت دول الاتحاد الاوروبي الامن الاوروبي بالامن المتوسطي والسبب في ذلك ان التهديدات الامنية والمشكلات التي تفاقمت في الحوض المتوسطي منذ بداية التسعينيات يمكن لها ان تمتد تداعيتها الامنية الى الدول الاوروبية[1].

ويبرز البعد الثقافي المدرج في اتفاقية الشراكة تحت تاثير محددات اوروبية واقليمية وعالمية، ترتبط برؤية النخب الرسمية والقيادات الاوروبية الوطنية والجماعية للتغير الذي اصاب مصادر تهديد الامن الاوروبي وسبل مواجهته، خاصة مع تزايد مصادر تهديد ذات الطبيعة الثقافية والحضارية كما اهتم قادة الاتحاد الاوروبي بسبل جديدة لمواجهة هذه التهديدات نظرا لما لها من تاثير مباشر على الامن الاوروبي من ناحية ولتاثيراتها على نطاقات التعاون الاوروبي المتوسطي من ناحية اخرى فخاصة في المجال الاقتصادي والسياسي[2].

ذلك أن الهاجس الأمني لدى الأوروبيين من التأثير الخطير للأصولية الإسلامية باعتبارها مصدر التطرف والإرهاب دفع الدول الأوروبية إلى فرض قيود مشددة على دخول مواطني الجنوب المتوسطي إليها، وجعلت حدودها شبه مغلقة في وجه[3]، حيث اسست الحرب الافغانية والثورة الايرانية لوقائع جديدة في العالم الاسلامي وفي العالم العربي تحديدا اذ برزت التنظيمات الاسلامية الجهادية في الكثير من البلدان لا سيما في سوريا ومصر والجزائر وفلسطين وهي دول متوسطية مؤثرة على الامن الاوروبي، وكان هذا البروز للاسلام السياسي مؤثرا على افكار وايديولوجيات شغلت العالم ومن ذلك اصبح الاسلام في اوروبا مسالة اشكالية[4]

2- التوسع الاوروبي وتحقيق التكامل:

اوروبا بعد الحرب الباردة اسست لما يعرف بالمشاركة المتوسطية باتفاق اعضاء الاتحاد الاوروبي المتوسطين والشماليين على توسيعه اتجاه شرق اوروبا، وتم التوصل بالاجماع حول التعامل مع التحديات الامنية القادمة[5]،

[1]. محمد على حوات، **عرب وأمريكا من الشرق اوسطى الى الشرق الاوسط الكبير**، مكتبة مديولي، القاهرة، 2006، ص14.

[2]. نادية محمود مصطفى، **التاريخ والعلاقات الدولية: منظور حضاري مقارن**. الجزء الثاني، دار البشير للنشر، القاهرة، 2015، ص488.

[3]. طايع محمد سالمان، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

[4]. خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص42.

[5]. فراس عباس فاضل البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011، ص28.

حيث انعكس هذا الحدث في شكل تعاظم حركة الانفتاح الغربي على الشرق الاوروبي مع تخطي الحدود بين الاثنين، وبخاصة مع انهيار جدار برلين الذي ادى بدوره الى تنامي التطلع داخل النظام التكاملي الاوروبي الى مزيد من التوسع في الاسواق الشرقية[1]، حيت اتسمت نهاية الثمانينيات وبداية التسعسنيات بانها مرحلة التوسع للاتحاد ورغبته في تهدئة منطقة البحر المتوسط من خلال تحديث راسمالي اوروبي وعدم تنفيذه لوعده بتقارب اجتماعي وسياسي من خلال نمو اقتصادي مدرج في برنامج توسيع وتعميق متزامنين للاتحاد الاوربي، ومع انضمام مزيد من الدول للاتحاد وضرورة التقشف في مركز غرب اوروبا والوعي المتزايد بمخاطرة اسواق راس المال لم يعد هناك مجال يذكر للدعم من الخارج ولا حتى على المستوى الصنادق المالية الهيكلية[2]، وهذا مادفع هذه الدول للتفكير في خلق فضاء اقتصادي قادر على استعاب فائض الانتاج الاوروبي وازامه بمعاهدت واتفاقيات تفرض عليه ان يكون مرتبطا بالحوض الشمالي للبحر المتوسط بحيث تصبح المنافسة الامركية او الاسيوية ضعيفة جدا بشكل يجعل دخولها الى الاسواق المتوسطية يتم من البوابة الاوروبية، حيث يؤكد الاوروبين ان الاتحاد الاوروبي هو الممول الرئيسي لحوض جنوب المتوسط وان حضوره السياسي لا يتوافق مع حجم التمويلات في الدور الذي تلعبه في تنمية اقتصاديات هذه المنطقة لذلك يجب ان يتناسب حضورهم السياسي مع حجمهم التمويلي الكبير[3]

كما ان الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول صاحبتها لهفة شديدة للاستحواذ على الاسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الدول حرجا في السعي الى الاستحواذ على الفراغ الذي خلقه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي فانهيار الاتحاد السوفيتي واختفائه من خارطة العالم الاستراتيجية انهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب في مجال التسلح لتبدا حربا اخرى من جديد قصد السيطرة على اسواق المنطقة المتوسطة والشرق اوسطية، وفي هذا السياق استغلت المجموعة الاوروبية ضعف الدول النامية وتدهور اوضاعها، من خلال طرح مشروعها عن طريق الشراكة مع دول البحر المتوسط ومنها دول شمال افريقيا وهو ما سمي بمشروع الشراكة الاورومتوسطية[4].

---

[1]. مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص170.

[2]. فولفجانج شتريك، ترجمة: علاء عادل، **شراء الوقت: الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديموقراطية**، دار صفصافة، القاهرة، 2017، ص164.

[3]. هيفاء عبد الرحمن، ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردنن 2010، ص 395.

[4]. صبحية بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 309.

ثانيا– الدوافع السياسية وتغير العلاقات الدولية:

1– دور فعال جديد: اصبحت الدول الاوروبية لا تملك القدرة او التاثير الحاسم اللذان تتمتع بهما الولايات المتحدةللضغط على الاطراف المعنية بجمعهم على مائدة المفاوضات وقد بدا بالفعل هذا التهميش مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 عندما تم اعطاء الاتحاد الاوروبي دورا هامشيا لغيابه في فعاليات المؤتمر بل ان هذا الدور انعدم تماما في المباحثات الثنائية التي تلت المؤتمر وتمت دعوته فقط للمشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف[1]، وبذلك تم تهميش الدور الاوربي واقتصاره على المتابعة عن بعد لمجريات عملية السلام وحضور المؤتمرات والقاءات دون دور يذكر، واتى هذا الموقف من الإدارة الامركية لتاكيد على هيمنتها على العالم كقطب احادي وتفردها في السياسية الدولية رغم مطالبة الاطراف العربية بمشاركة الجانب الاوروبي.[2]

وهذا ما ولد شعور لدى الاوروبين بتراجع مكانتهم الدولية وبذا التفكير من قبلهم في ضرورة عودة تمركزهم خاصة في الشرق الاوسط لذلك سارعت الاتحاد الاوربي لتفعيل السوق المشتركة وبذلك تكون قوةاقتصادية كبيرة قادرة على ان تشكل مرحلة متقدمة في ادارة العلاقات الدولية على الصعيد العالمي وتاكيد وجودها السياسي والاقتصادي ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية في اعادة التوازن الدولي والاقليمي وخصوصا في المننطقة العربية[3]، بالاضافة الى استعادة الدور الاوروبي في مجالة الحيوي في الضفة الجنوبية للمتوسط اذ ترى اوروبا ان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تمثل مجالها الحيوي، في الوقت الذي تراجع فيه هذا النفوذ لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية، ولهذا كانت تريد استعادة دورها في الشرق الاوسط وابراز دورها الفعال في تقرير مستقبل المنطقة عن طريق فتح اسواق جديدة لها في المنطقة لتقوية اقتصاديتها امام المنافسة الامريكية، ولجعلها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية تتيح لها ان تصبح احد اقطاب النظام الدولي[4]

2– تصاعد الدور الامريكي: في بداية عقد التسعينيات حين انهار الاتحاد السوفياتي، ساعد ذلك في فهم خلفية وطبيعة التراتيبة للعلاقة التحالفية على ضفتي المتوسط، حيث بقيت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين تلعب دور الشقيق الاكبر في العلاقة مع الاتحاد الاوروبي واوروبا، وتحدد عناصرها الرئيسية وتوجهاتها

[1]. زياد شفقان الضرابعة، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص104

[2]. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص395.

[3]. أنس الراهب، **السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئة عام من الاحتلال**، دار الفارابي للنشر والتوزي، بيروت، 2017ن ص70-71.

[4]. عمر كامل حسن، **النظام الاقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص100.

واستراتيجياتها، هذا ما ولد لاوروبا شعورا بضرورة التبيعية الى ذلك الشقيق، وهو ما اصبح يوضح فروقات السياسة الاوروبية الخارجية عن نظيرتها الامريكية، بالرغم من ان السياق العام للسياستين يبقى واحد لكن الاختلاف في التفاصيل فقط[1].

وبعد تفرد الولايات المتحدة الامريكية بزعامة النظام العالمي وجد الاتحاد الاوروبي نفسه الاحق بهذه المنطقة من امريكا خصوصا بعد توسع الاتحاد في القارة الاوروبية، وهذا بحكم التقارب الجغرافي والرجعية الاستعمارية، كما ان الهجرة التي تلعب دورا بارزا في نمو واقتصاده واستقراره اتية في الاساس من الضفة الجنوبية وبالتالي فالمنطقة هي عمق استراتيجي للاتحاد الاوروبي[2]، فافي حلف شمال الاطلسي تعد السياسة الامنية مسؤولية رئيسية للحلف، وهذا ما جعل التوجهات والسياسات الامنية الامركية طاغية على السياسات الغربية ازاء اغلب الصراعات والازمات الاقليمية، حيث استطاعت الولايات المحدة الامركية احتواء الدور الاوروبي في الخليج وتحجيمه وهو مانعكس بالرفض من طرف بعض الدول الاوروبية في التورط في السياسات الامريكية في الخليج العربي، فعندما ارتفعت حدة التهديدات الامريكية لدول الخليج عقب قرار حظر النفط سنة 1973 اذ وصلت التهديدات لحد التلويح بالتدخل العسكري بحجة حماية المصالح النفطية، ابدت معظم الدول الاوروبية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي قلقها المتزايد من تلك التلميحات ورفضها لفكرة التدخل العسكري[3].

3- **تغير النظام العالمي**: شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدران برلين 1989 اذ برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديموقراطية، الحرية وحقوق الانسان تحاول ان تفرض نفسها بوسائل وادوات مختلفة كاستخدام المؤسسات المالية الدولية والحصار والمقاطعة الاقتصادية[4]، وقد كانت هناك شكوك من الجانب الاوربي لقدرة امريكا في مواجهة الاخطار الاستراتيجة في النظام العاملي الجديد وحدها خاصة مع ظهور قوى اخرى كروسيا والصين والهند والبرزيل بصفة اللاعبين الرئيسين لكن اوروبا الموحدة جعلها تؤمن بانها قادرة على القيام بدور شريك حقيقي مع اعترافها بقيادة الولايات المتحدة الامركية[5]

---

[1]. خالد الحروب، **هشاشة الإيديولوجيا: جبروت السياسة**، دار الساقي، بيروت، 2014، ص42.

[2]. إدريس بوسكين، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص41.

[3]. تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، دار رسلان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص259.

[4]. أحمد مشعان نجم، **مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، دار امجد للنشر والتويزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2017، ص134

[5]. يوشكا فيشر، ترجمة: هاني الصالح، **عودة التاريخ : العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب**، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2009، ص194 بتصرف

المطلب الثاني: الشراكة الاوورومتوسطية

لقد نظمت العلاقات الدولية بين ضفاف المتوسط منذ القدم في اطار مايعرف بالاتفاقيات الثنائية، الا ان التحديات الحديثة التي جهها حوض البحر الابيض جعل تلك الاتفاقيات غير كافية، مما استدى التفكير الى الانتقال لنوع اخر من الاتفقايات يسمى بالتفاقية الشراكة.

الفرع الاول: نشاة ومفهوم الشراكة الاوورومتوسطية

اولا– نشأة الشراكة الاوورومتوسطية

كانت اتفاقية روما عام 1957 التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد نظمت العلاقات الاقتصادية بين المجموعة وبين غيرها من الدول من خلال اتفاقيات مشاركة، وذلك بشكل خاص مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها بالمجموعة حيث تبين ذلك من خلال بعض المواد التي وردت في اتفاق روما والتي تتعلق بصفة مباشرة بدول جنوب المتوسط العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر والمغرب وتونس وذلك بسبب علاقاتها التاريخية والاستعمارية والقرب الجغرافي خاصة مع فرنسا واسبانيا وايطاليا[1]، ولكن بالرغم من ذلك لم تقدم معاهدة روما اتجاهات واضحة حول كيفية تطور العلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط حيث ساعدت هذه السياسة على تجنب تقديم التزامات جوهرية في مواجهة مطالب الحكومات المتوسطية لبناء علاقات رسمية مع المجموعة الاوروبية، وهذا مانتج عنه مزيج من اتفاقيات الشراكة مع اليونان ومالطا وتركيا، والترتيبات التجارية التفضيلية الخاصة مع المستعمرات الفرنسية السابقة في شمال إفريقيا وسلسلة من الاتفاقيات التجارية مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى[2]، وقد شهد النصف الاول من التسعينيات تحركات من جانب الدول الراسمالية الكبرى لاعادة تنسيق العلاقات الدولية، وقادة الولايات المتحدة الامريكية جهودا لارساء قواعد نظام عالمي جديد كما توجهت دول الاتحاد الاورويبي نحو اعادة تقييم سياستها مع دول الجوار ، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قيمة المجلس الاوروبي بلشبونة جوان 1992 الذي تضمن التاكيد على ان الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتسط تماما كالشرق الاوسط تشكل مناطق يرتبط بها الاتحاد الاوروبي[3]، وفي قمة كورفو جوان 1994 انتقل لعلاقات الاتحاد الاوروبي مع منطقة حوض المتوسط الى مرتبة متقدمة في

---

[1]. محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998، ص 235.

[2]. Karim Knio, **The European Union's Mediterranean Policy: Model or Muddle?: A New Institutionalist Perspective**, Palgrave Macmillan, London, 2013, p41.

[3].الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 4، عدد5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص37.

جدول اهتمامت الاتحتاد الاوروبي، حيث طرحت فكرة الشراكة الاورومتوسطية، والتي تقوم على مفهوم جديد يضفي بعدا اكثر تعقيديا يتجاوز التعاون التجاري الذي حكم العلاقات الاورولية المتوسطية من قبل، للوصول الى بناء فضاء اوروبي متوسطي تكون الخطوة الاولى اليه بناء منطقة للتبادل الحر[1]، ثم جاءت قمة " إسن "بالمانيا في ديسمبر 1994 والذي تم في بيانه توضيح ان منطقة البحر الابيض المتوسط تمثل منطقة ذات اولوية واهمية استراتيجية للاتحاد الاوروبي وابداء هذا الاخير استعداده لدعم دول المنطقة في جهودها لتحويل التدرجي الى منطقة سلام واستقارا وازدهار وتعاون بالاضافة الى ضرورة تقوية العلاقات التجارية وتطوير الاتفاقيات بما يتماشى مع رغبته في اقامة شراكة اورومتوسطية[2].

وقد أتي مشروع الشراكة الأورومتوسطية، نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاثة توجهات محورية للاتحاد الأوروبي[3]:

- المحور الألماني: والذي يصب اهتمامه في مهمة تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصادية وسياسية في جوارها الشرقي.
- المحور البريطاني: المتشبث بالتعاون الاطلسي، وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الامنية الا المصالح الاستراتيجية الاساسية لحلف الاطلسي.
- المحور المتوسطي: المتمثل في الدول المتوسطية الاربعة وهي فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان، والذي حقق انتصارا على المحاور السابقة من خلال دفعه الاتحاد الاوروبي لتبني سياسة افنصادية.

ثانيا– مفهوم الشراكة الاورومتوسطية

1– انطلاق الشراكة ومؤتمر برشلونة 1995

تم عقد الندوة الاورومتوسطية في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995 لوضع الركائز الاساسية لسياسة المتوسطية الجديدة، وكذلك لتحديد الاطار الجغرافي السياسي المتوسطي وقد شارك في المؤتمر سبعة وعشرين دولة مطلة على حوض المتوسط منها خمسة عشر دولة المشكلة للاتحاد الاوربي وثماني دول عربية وتركيا وقبرص ومالطا واسرائيل، كما شاركت مورتينيا وجامعة الدول العربية والاتحاد المغربي بصفة ضيف خاص في حين رفضبت ليبا المشاركة، وقد نتج عن هذا الؤتمر ما يعرف ياسم اعلان برشلونة.

---

[1]. بخوش مصطفى، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص96.

[2]..Essen European Council, **Reproduced from the Bulletin of the European Communities**, No 12/1994, EUROPEAN COUNCIL, Brussels ,1994, p13.

[3]. محمد مصطفى كمال، فؤاد نمرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص209.

حيث يعتبر إعلان برشلونة المشترك بمثابة استراتيجية عالمية ضمن إطار دائم متعدد الأطراف حيث تبنى الاطار العام للاتفاقيات الأورومتوسطية التي تُنشئ شراكة مع الاتحاد الاوروبي والتي تم ربطها بالفعل باتفاقيات شراكة تهدف إلى إنشاء اتحاد جمركي، اذ تُظهر الاتفاقيات أوجه تشابه في طبيعتها ومحتواها في الواقع، كما نجد نفس الأسس المتبعة في الاتفاقيات الأوروبية التي تنشئ شراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية واتفاقيات الاستقرار والعضوية المبرمة مع دول غرب البلقان باستثناء واحد الاتفاقية المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية [1].

اما من وجهة نظر الدول العربية المشاركة في مؤتمر برشلونة فاينظر الى الشراكة الاوروبية المتوسطية، والمعروفة بمشروع برشلونة كفرصة لاعادة صياغة علاقة اوروبا مع العالم العربي، وكاساس للحورا الحضاري الاوروبي المتوسطي ويمكن النظر الى الشراكة انها دلالة على الاختلاف المنهج الاوروبي حيال العالم العربي مقارنة مع ذلك المنهج المتبع في الولايات المتحدة مما يعطي املا بان اوروبا ارض خصبة لتحسين صورة العرب[2].

من المنطقي التمييز بين إسرائيل وتركيا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط الثمانية الأخرى حيث تشترك هذه البلدان الثمانية في عدد من الأشياء فهي على مستوى مماثل من التنمية الاقتصادية، وتشترك في تحديات إصلاح مماثلة، بينما تركيا لديها بالفعل اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي ومعترف بها كمرشح للانضمام وإسرائيل هي الدولة الوحيدة ذات الدخل المرتفع في المنطقة[3].

2- الفرق بين اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية واتفاقيات التعاون:

تختلف اتفاقيات الشراكة الاوربية المتوسطية عن افاقيات الشراكة والتعاون في الستنيات والسبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، فنجد من السمات الأساسية لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية التفاوض على اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتسعة من شركائه المتوسطيين، كما تختلف أحكام اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي تحكم العلاقات الثنائية من شريك متوسطي إلى آخر. مع تضمين المزيد من مجالات وميادين التعاون، وبالرغم من ذلك فإن كل الاتفاقيات لديها جوانب معينة مشتركة مثل (الحوار السياسي والتجارة والاحكام الاقتصادية والتعاون المالي والاجتماعي والثقافي)، ومن أجل تنفيذ اتفاقيات الشراكة، تم إنشاء مؤسستين مشتركتين هما: مجلس الشراكة (مستوى الوزاري) ولجنة الشراكة (مستوى كبار

[1] Abdelkhaleq Berramdane, **Le partenariat euro-méditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de l'Union européenne**, Éditions Karthala, Paris , 2005, p18.

[2]. مختار السنوسي، **الإعلام الدولي : الأسس والمفاهيم**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص99.

[3] .International Transport Forum, **17th International ITF/OECD Symposium on Transport Economics and Policy: Transport Sector Contribution and Policy Challenges**, OECD Publishing, Paris, 2008, p224.

المسؤولين)، ونظرًا لأن الاتفاقات من النوع المختلط يجب بعد التوقيع عليها أن تخضع لعملية تصديق مطولة من قبل البرلمانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء[1].

وتتسم الشراكة الاورومتوسطية اتفاقيات التعاون التي تعقد في نطاقها بانها اطار شامل للتعاون المتعدد الاطراف وتعد هذه الاتفاقيات ادوات رئيسسة لتطبيق الشراكة من اجل مواجهة التحديات التي تفرض نفسها على هذه الدول، وتتطلب اتفاقية الشراكة من الفريق المتوسطي اجراء اصلاحات اقتصادية وتحرير التجارة الخارجية بما ينسجم مع مبدأ السوق ويتكيف معه واعادة النظر في السياسة النقدية ورفع مستوى المصارف وانشاء اسواق مالية والبورصات، بالاضافة الى الانضمام الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي[2].

ومع ذلك لا يقدم مؤتمر برشلونة أي إطار عمل محدد للتفاوض، لكنه يضع لنفسه هدفًا يتمثل في وضع اللمسات الأخيرة على إعلان مبدأ يتناول معظم مقترحات اللجنة، ويحدد عددًا معينًا من الأهداف المشتركة. الاستقرار الداخلي والخارجي ورسم ملامح الشراكة الأورومتوسطية لعام 2010.[3]

الفرع الثاني: اهداف الشراكة الاورومتوسطية ومحاورها ومسارها

اولا– اهداف الشراكة الاورومتوسطية

1– اهداف الاتحاد الاوربي:

يعتبر مشروع الشراكة الاورو متوسطية مشروع للشراكة الاستراتيجية بين دول حوض المتوسط من اوروبا وشمال افريقيا، اذ كان من بين ابرز النقاط التي اردتها الدول الغربية هو تنمية دولة القانون والديموقراطية وفي البلدان العربية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية واحترام التنوع والتعددية السياسية وعدم استخدام العنف وهذه اهداف تبتغي من ورائها ضمان لمصالحها الاستراتيجية واهمها نفوذها ومصادر الطاقة كالنذ والغاز[4] وكانت أهداف الشراكة المعلنة للاتحاد الاوروبي[5]:

- بناء منطقة الرخاء المشترك من خلال الشراكة الاقتصادية والمالية والتاسيس التدرجي لمنطقة تجارة حرة.

---

[1] .European Commission, **Euro-Mediterranean Association Agreements: the Partnership is moving forward**, MEMO/04/275, Brussels, 26 November 2004.

[2] علي محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص174.

[3] Bichara Khade, **LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN** VU DU SUD, Paris, 2001, p20.

[4] . عباس رفعت، **السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2002**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2017، ص309.

[5] . مجموعة مؤلفين، **دور القطاع الخاصّ في مسار التّنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص112.

- ردم الفجوة بين شعوب المنطقتين من خلال بناء شراكة ثقافية واجتماعية وانسانية تشجع التفاهم بين حضارات الجهتين والتبادل بين مؤسسات المجتمع المدني

واضافة الى الاهداف المعلنة سعى الاتحاد الاوربي الى تحقيق مجموعة من الاهداف لم يعلن عنها اهمها:

- توفير سوق اوسع لصادراته، وزيادة نفوذ الدول لتشمل دول البحر الابيض المتوسط
- مقاومة ومحاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط اليه
- محاولة اوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولابيات المتحجة الامنريكية التي انفردت بقيادة العالم وبمشروعخا الشرق الاوسطي الذي لا يراعي المصالح الاوروبية

اما اعلان برشلونة فقد وضع ثلاثة اهداف رئيسية مشتركة هي نفسها محاور الشراكة[1]:

- تحديد المنطقة المشتركة للسلامة والاستقرار وذلك من خلال تعزيز الحوار السياسي والامني
- بناء منطقة مشتلركة للازدهار الاقتصادي وذلك من خلال الشراكة المالية والاقتصادية ومن خلال البناء التدرجي لمنطقة التجارة الحرة
- التقارب بين الشعوب اجتماعيا وثقافيا والشراكة الانسانية التي تهدف لزيادية الوعي والفهم بين الثقافات ولتبادل القيم الاجتماعية والمدنية.

2- اهداف دول الجنوب:

ساد الاعقاد لدى الدول المتوسطية الفاعلة انها تستفيد من الشراكة على الصعيد الاقتصادي نظرا لحجم الاسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية، فدول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى انه يمكن لها ان تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها ان تحقق العديد من الاهداف اهمها[2]:

- فتح الأسواق الأوروبية امام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الاتحاد الاوروبي
- الحصول على مساعادات وقروض انمائية لتمويل مشاريعها الى جانب تدفق رؤوس الاموال الاجنبي خاصة الاوروبية منها
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الاوروبية جنوب المتوسط.

[1]. زياد حمد القطارنة، **إدارة الكوارث**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 216

[2]. أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، **التكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة**، ادار الأكاديميون للنشر ، عمان، الاردن، 2019، ص170

- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الدول الجنوبية مصبل البطالة والفقر واحتواء الشباب الذي بدا يعرف ميولا اخرى لا تخدم الكطبقة السياسية.
- زيادة وتتيرة اللتنمييية الاقتصاادية والاجتماعية من خلال المساعادات التقنية والمالية المقدمة ممن الاتتحاد الاوروبييي لمختللف اللقطاعات الاقتصادية الرئيسية

ثانيا– محاور الشراكة الاوورومتوسطية:

قد ارست عملية برشلونة التي اطلق عليها الاوورومتوسطية، علاقة ثلاثية الابعاد تركزت اولا على اقامة الصلة الراسية بين الشمال والجنوب عن طريق عقد اتفاقيات اشراكية، واقامة الصلة الافقية بين الجنوب والجنوب عن طريق اتفاقيات للتجارة الحرة بين دول جنوب وشرق المتوسط ومن ثم المرحلة القثالثة قيمام منطقة التجارة الحروة الاوروبية–المتوسطية، حيث امتدادها نحو شرق ووسط اوروبا[1].

1– الشراكة السياسية والأمنية: إقامة منطقة مشتركة السلام والاستقرار

اعرب المشاركون في مؤتمر برشلونة عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي مصير مشترك ويتعهدون بتعزيزه وتقويته بكل الوسائل المتاحة لهم، وتحقيقا لهذه الغاية وافقوا على إجراء حوار سياسي معزز على فترات منتظمة، على أساس مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وإعادة التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مسائل الاستقرار الداخلي والخارجي[2]، وتهدف الشراكة السياسية والامنية الى جعل منطقة جنوب المتوسط منطقة استقرار اقليمي عبر حوار سياسي منتظم بين المشاركين ويستند الى العديد من المبادئ اهمها[3]:

- ❖ العمل وفق ميثاق الامم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان
- ❖ تطوير حكم القانون والديموقراطية في انظمتهم السياسة مع الاعتراف ضمن هذا الاطار بحق كل منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي وتطويره بحري
- ❖ الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتهم الدفاعية المشروعة، وفي نفس الوقت يعيدون تأكيد عزمهم على تحقيق نفس الدرجة من الأمن والثقة المتبادلة بأقل مستويات ممكنة من القوات والأسلحة والالتزام باتفاقية الأسلحة التقليدية.

---

[1]. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص91-92.

[2] .**Déclaration de Barcelone et programme de travail**, Office des publications officielles des Communauté européennes, Bulletin de l'Union européenne. Novembr5e, n° 11, Luxembourg, 1995, p3

[3]. عمر كامل حسن، **الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي**، دار رسلان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص75.

- ❖ تعزيز الظروف التي من شأنها تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.
- ❖ تبني أي تدابير لبناء الثقة والأمن يمكن اتخاذها بين الأطراف بهدف إنشاء "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط"، بما في ذلك الاحتمال طويل الأمد لإقامة اتفاقية أوروبية متوسطية تعزيز التعاون في مجال منع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما من خلال التصديق على الاتفقات الدولية التي انضمت إليها وتطبيقها
- ❖ العمل معا ضد توسع وتنويع الجريمة المنظمة ومكافحة آفة المخدرات من جميع جوانبها

2- الشراكة الاقتصادية والمالية: خلق منطقة ازدهار مشترك

اكد المشاركون على الأهمية والآمال التي يعلقونها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة بهدف تحقيق هدفهم المتمثل في خلق منطقة ازدهار والرخاء المشترك، وأقر الشركاء بالصعوبات التي يمكن أن تخلقها مسألة الديون للتنمية الاقتصادية لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. واتفقا في ضوء أهمية العلاقات بينهما على مواصلة الحوار من أجل تحقيق التقدم، وموتجهة هذه التحديات المشتركة لتحقيق الاهداف طويلة الاجل التي تتمثل فيما يلي[1]:

- ❖ تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- ❖ تحسين الظروف المعيشية لسكانها وزيادة مستوى التشغيل وتقليص فجوة التنمية في المنطقة الأورومتوسطية.
- ❖ تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

والملاحظ ان اعلان برشلونة شدد على اهمية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائم والمتوازن في تحقيق هدف بناء منطقة رفاهية مشتركة، ويمكن تحديد مكونات هذه الشراكة على النحوالتالي[2]:

- اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اوروبا والدول المتوسطية بشكل تدرجي حتى عام 2010.
- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستمر يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والاحياء المائية والمصائد والتنمية الريفية
- ايجاد مناخ مواتي للاستثمار الاجنبي المباشر والتعاون بين الشركات
- تطوير البنية التحتية والاتصالات وخاصة النقل والمعلومات والخدمات والسياحة

[1] . Déclaration de Barcelone et programme de travail, Op. cit, p4

[2]. محمد شاهين، **التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، عمان، الاردن، 2018، ص122.

- تنمية امكانات البحث والتاهيل العلمي والفني وخاصة في العلوم والتقنية والاحصاء والطاقة والتخطيط
- تنفيذ التعاون الاقتصادي المناسب والعمل المنسق في المجالات ذات الصلة.
- الزيادة كبيرة في المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه. والتي يجب قبل كل شيء تشجيع التنمية المحلية المستدامة وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين المحليين

3- الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية، وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية".

من الحقائق المتصلة بالخصائص الثقافية والاجتماعية والانسانية لمنطقة الاورو_متوسطي انتماء شعوب هذا المنطقة الى ثقافات مختلفة لم يكن التفاعل بينها دائما تفاعلا ايجابيا، بل ان هذه المنطقة كانت مليئة بالصراعات على مدى قرون عديدة، وكان العنصر الثقافي ولاالاجتماعي عاملا رئيسيا في اشتعال هذه الصراعات الامر الذي ادى الى تراكم ميراث قوي من الصور السلبية المتبادلة والتي مازالت قائمة تؤثر على امكانية بناء علاقات تعاون وثيقة بين دول جنوبي وشمالي المتوسط[1]، ولذلك اكد اعلان برشلونة على ان تقاليد الثقافة والحضارة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادلات على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي أمر أساسي وعامل في التقريب بين شعوبهم وتعزيز التفاهم بينهم وتحسين تصورهم لبعضهم البعض[2]، وتتناول الشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية ما يلي[3]:

- ❖ العمل المشترك لضمان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان، وتطوير دور وسائل الإعلام.
- ❖ ودعم تنمية الموارد البشرية، وتسهيل التبادل البشري.
- ❖ تحسين الصحة والرفاهية، وتحفيز التنمية الاجتماعية، وتعزيز المجتمع المدني والتبادلات بين الشباب.
- ❖ تنظيم الهجرة والمهاجرين وتعهد الدول الاعضاء باعادة استقبال رعاياها المقمين بصورة غير شرعية..
- ❖ العمل المشترك لتعزيز التعاون مع الشركاء في الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية،
- ❖ العمل المشترك لقمع الآفات الاجتماعية، وهي الهجرة غير القانونية والإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد، التي ترتبط بنفس القدر بالتغيير المجتمعي.

[1]. عبد الله تركماني، **العرب وحوار الثقافات في عالم متغير**، إي-كتب، لندن، 2011، ص110.

[2] . Déclaration de Barcelone et programme de travail, Op. cit, p6

[3] . Arab Society in Revolt: The West's Mediterranean Challenge Cesare Merlini, Olivier Roy, Arab Society in Revolt: The West's Mediterranean Challenge, Brookings Institution Press,Washington, 2013, p182.

المطلب الثالث: مسار الشراكة من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط

مرت اتفاقيات الشراكة بمشورات ومفاوضات ثنائية وجماعية ثم الى الاتفاق والتوقيع وبعدها التنفيذ والتطبيق، وفي كثير من الاتفاقيات اضطرت الاطراف الى ادخال تعديلات بصفة مستمرة ومع التحديات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية والسياسية المشهودة تم العمل على تطوير تلك الاتفاقيات

الفرع الاول: مؤتمرات واجتماعات الشراكة من برشلونة 1995 الى برشلونة 2005

اولا– مؤتمرات الفترة 1996–2000:

1– مؤتمر مالطا1996: شهد عام 1996 نشاطا ملحوظا على صعيد الاجتماعات واللقاءات التي تتم في القطاعات الاقنصادية والتجارية التي شملتها بنود الشق الاقتصادي من اعلان برشولنة، بحيث انعقد حوالي ثلاثين اجتماعا منها المؤتمر الثاني للشراكة الاوروبية المتوسطية المنعقد في فاليتا عاصمة مالطا يومي 13-16 افريل 1997، وحضر المؤتمر وزراء خارجية الدول السبع والعشرين الاطراف في الشراكة الاوروبية المتوسطية، وذلك من اجل تقييم ماانجزته هذه المبادرة منذ انطلاقها في نوفمبر 1995 والوقوف على المشاكل التي تواجه برنامج المساعادات الاوروبية وخطة التاهيل المؤسسات الصناعية[1].

وقد طغت الاجواء السلبية على هذا المؤتمر وذلك بعد محاولة الاوروبين تحقيق فصل بين عملية التسوية بين العرب واسرائل والشراكة الاوروبية ولكن بالرغم من ذلك توصل الى نتائج محددة في مجالات التعاون التجارية والشراكة مع بعض الدول المتوسطية[2]، وعلى الرغم من حالة عدم اليقين بشأن الوضع السياسي والأمني في المنطقة، شدد المشاركون في مؤتمر مالطا على ضرورة إنشاء شراكة كاملة، مبنية على التنمية المتوازنة للشراكة من خلال التنفيذ التدريجي لجميع الفصول الثلاثة من إعلان برشلونة وبرنامج العمل، وكذلك الطبيعة التكميلية والمتداعمة للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، شرط ان تتحقق هذه العملية في ظل التنسيق بين الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[3].

---

[1]. فاطمة الزهراء خبازى، النظام النقدي الدولي، ص 173

[2]. محمد على حوات، العرب وأمريكا، مؤجع سبق ذكره، ص72.

[3] . European Commission, **SECOND EURO MEDITERRANEAN MINISTERIAL CONFERENCE**, MALTA, 15 and 16 April 1997, 10 June 1997, p4.

2- مؤتمر باليرمو 1998: لم ياخذ مؤتمر باليرمو الذي انعقد يومي 03 و04 جوان 1998 الصيغة الرسمية مثل المؤتمرات السابقة وانما كان بمثابة لقاء لاثبات واظهار النوايا الحسنة للمشاركين مؤتمر يناقش عملية الشراكة المتوسطة وتم مناقشة النقاط التالية:

- التاكيد على التزام كل الاطراف بالشراكة التي يعلق عليها جميع الشركاء أهمية قصوى.
- مراجعة النتائج الجوهرية التي تم تحقيقها فعلا منذ مؤتمر برشلونة.
- تحديد الأسباب التي جعلت التقدم في بعض المجالات أقل اعتدالاً وبطئا من مجالات أخرى.
- وضع برنامج العمل من أجل مؤتمر وزاري أوروبي متوسطي ثالث في شتوتغارت في أبريل 1999.

3- مؤتمر شتوتغارت 1999: انعقد مؤتمر شتوتغارت يومي 15 و16 افريل سنة 1999، وقد خيم على الجو العام قبله نوع من التوتر بسبب ازمة كوسوفو وتعطل عملية السلام في الشرق الاوسط، ويعتبر هذا المؤتمر الأورومتوسطي الثالث، والذي هدف إلى تعزيز روح عملية برشلونة وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشركاء وإعطاء دفعة سياسية قوية للشراكة، كما تم مناقشة الاساليب التمويلة الجديدة المقترحة لمنطقة الاورومتوسطية في سياق الافاق المالية للفترة 2000-2006، كما تم عرض تعديل برنامج ميدا والذي اطلق عليه برنامج ميدا 2، بالاضافة الى تقيم المفاوضات مع مصر وامكانية التوقيع مع المغرب واسرائيل[1].

4- مؤتمر مارسيليا 2000: اكد هذا المؤتمر على ان عدم الاستقرار في جنوب المتوسط والاختلالات الواضحة بين تكامل السوق في الشال والجنوب تشكل عوائق رئيسية امام الشراكة الاورومتوسطية حيث دعاى الى ابرام اتفاقيات الشراكة باقصى سرعة ممكنة بالاضافة الى ايجاد مبادارات جديدة لمساعدة دول جنوب المتوسط على الاندماج السريع في الاسواق الاوروبية مع ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ الاصلاحات التشريعية والادارية، وخلال هذا المؤتمر ظهرت بوضوح الاختلافات في الرؤى بين الجانبين العربي والاوربي وتحدثت اوروبا لاول مرة عن الفصل بين عملية التعاون الاورومتوسطي وبين عملية السبا لم في الشرق الاوسط وهو ماعتبره الجانب العربي خروجا عن مضامين اعلان برشلونة[2]. حيث ومع بدء الانتفاضة الثانية أثبت الاتحاد الأوروبي عجزه في مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأورومتوسطي في مرسيليا، اذ رفض السوريون اللبنانيين الحضور،

[1] للمزيد انظر COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, THIRD EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF FOREIGN MINISTERS (STUTTGART, 15-16 APRIL 1999), COMMISSION WORKING DOCUMENT, Brussels,, 1999.

[2]. سعيد اللاوندي، مرجع سبق ذكره، ص78

واصبح جليا أن الشرق الأوسط يقضي على عملية برشلونة، وخلص وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى قبول التفوق الأمريكي في البحث عن السلام، مما أدى فعليًا إلى استبعاد أي سلام أوروبي مستقل[1].

ثانيا– مؤتمرات الفترة 2001–2005:

1– مؤتمر بروكسل 2001: انعقد مؤتمر الخامس للشراكة المتوسطية بمدينة بروكسل يومي 05-06 نوفمبر 2001 في ظروف استثنائية للغاية شهدها العالم اهمها هجمات الارهابية 11 سيبمتبر في الولايات المتحدة الامريكة وانسداد طريق المفاوضات بين الفلسطينين واسرائيلماجعل نتائج هذا المؤتمر تتمحور في مجملها على[2]:

- الادانة الكاملة للإرهاب في كل العالم واعتبار هذه الأعمال بمثابة هجوم على المجتمع الدولي، ضد جميع أعضائه وجميع الأديان والثقافات ، ورفض أي مساواة بين الإرهاب والعالم العربي والإسلامي.
- تثمين توقيع اتفاقية الشراكة مع مصر في 26 يونيو 2001، والتقدم المحرز في مفاوضات مع سوريا والحث على استكمال المفوضات بسرعة مع كل من لبنان والجزائر قبل نهاية العام.
- إطلاق برنامج إنشاء المنطقة الاقتصادية الأورومتوسطية بهدف تسهيل تقريب الإطار الإداري والتنظيمي للأسواق الأورومتوسطية على أساس الخبرة في السوق الموحدة
- الاسراع في تنفيذ برنامج ميدا2 تحسين التنسيق في الموقع بفضل الآليات الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ومع المانحين الدوليين ، وإنشاء مكتب EuropeAid، وبدء اللامركزية في التنفيذ
- تبني اتفاقية أكادير الصادر في ماي [*]2001، والذي أعلن عن إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب وتونس ومصر والأردن، باعتبارها عنصراً إيجابياً للغاية، وأكد الاتحاد الأوروبي دعمه السياسي للعملية واستعداده لتقديمها المساعدة التقنية على أساس خبرتها الخاصة لتنفيذ هذه العملية.

2– مؤتمر فالنسيا 2002: انعقد هذا المؤتمر في مدينة فالنسيا يوم 22 و23 افريل سنة 2002 واتفق الوزراء المجتمعون من خلاله على وضع خطة عمل بشان الحوار السياسي المعزز وزيادة تطوير التعاون

[1] Ben Tonra, Eilís Ward, **Ireland in International Affairs: Interests, Institutions and Identities**, Institute of Public Administration, Dublin, 2002, p190.

[2] .European Commission, **Euro-Mediterranean Conference of Ministers for Foreign Affairs** (Brussels, 5 and 6 November 2001) Presidency Conclusions, Brussels, 2001.

[*]. هي اتفاقية بين الاردن وتونس ومصر والمغرب تهدف الى انشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان الموقعهة على هذه الاتفايقية، وقد دعم الاتحاد الاوربي هذه المبادرة سياسيا وتخصيص لها 4ملاين يورو في اطار برنامج ميدا، بحيث اعتبرها امكانية جديدة وجذابة للمستثمرين الاوروبين في المنطقة، للمزيد انظر: رشا مصطفى عوض، اتفاقية اغادير: نحو بيئة اعمال افضل، مركز المعلومات واتخاذ القارا، مجلس الوزراء المصري، 2001.

الاقتصادي والتجاري والمالي والتاكيد من جديد على الابعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية[3]، حيث ركز هذا المؤتمر على محاور الشراكة المعلنة في مؤتمر برشلونة، خاصة المحور الاقتصادي اذ اشار المؤتمر إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية بحلول الموعد المستهدف عام 2010، وفي هذا السياق شدد على أهمية استكمال شبكة اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية من خلال اتمام المفاوضات مع سوريا، وتسريع عمليات التصديق وتنفيذ الاتفاقيات، وشهد المؤتمر كذلك حفل توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، واعلان موعد التوقيع الاتفاقية مع لبنان ودخول افقاية الشراكة مع الأردن في الأول من جوان[4].

3- مؤتمر كريت 2003: تم عقد اجتماع لوزراء الخارجية الأورومتوسطي في مدينة كريت يومي 26 و27 ماي 2003، وقد هدف الى تقييم عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، ودور الشراكة الأورومتوسطية في تخفيف التوترات بعد حرب العراق وسياق مواجهة الهجمات الإرهابية في المنطقة وعدم اليقين فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.، بالاضافة الى تحليل العمليات التي تمت منذ اجتماع فالنسيا. اعتماد المبادئ التوجيهية لحوار الثقافات والحضارات، عرض لأهم أهداف وأنشطة المؤسسة الأورو-متوسطية[5].

4- مؤتمر دبلن 2004: انعقد اجتماع دبلن كتأكيد مجدد لالتزام الشركاء المستمر بعملية برشلونة. وأكد أهمية الشراكة والملكية المشتركة كعناصر أساسية للعملية، عقد الاجتماع على خلفية عدد من المبادرات المتعلقة ببلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها.واقترح الاتحاد إدراج شركاء متوسطيين في سياسة الجوار، وقد أكد المجتمعون تمسكهم والتزامهم بعملية برشلونة كإطار رئيسي لمجموعة متماسكة من العلاقات المتميزة داخل الجوار الأورومتوسطي، كما أقر الاجتماع أيضًا بإمكانية سياسة الجوار الأوروبية للبناء على عملية برشلونة وتعزيزها على أساس خطط العمل المتفق عليها بشكل مشترك، بالإضافة إلى الفرص والمزايا المقدمة للبلدان المتوسطية الشريكة من خلال هذه السياسة[6]

5- مؤتمر لاهاي 2004: انعقد الاجتماع الأورومتوسطي لوزراء الخارجية في لاهاي، في الفترة من 29 إلى 30 نوفمبر 2004، في وقت تزداد فيه المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، وقد أكد الوزراء أن

---

[3]. طايع محمد سالمان، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص379.

[4] PRESIDENCY CONCLUSIONS, **Vth EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF FOREIGN MINISTERS** (Valencia, 22-23 April 2002), European Commission, Valencia, 23 April 2002.

[5] .The Euro-Mediterranean **Partnership, Balance of the Euro-Mediterranean Partnership**, Panorama: the Mediterranean Year

[6] **Euro-Mediterranean Mid-Term meeting of Ministers of Foreign Affairs Dublin**, 5-6 may 2004, EU Council press release, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION , Brussels, 6 May 2004, p3-4.

عملية برشلونة، المعززة بسياسة الجوار الأوروبية، هي المبادرة الرئيسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيون بشكل مشترك، حيت تم اعتبار عملية برشلونة، التي تعززها سياسة الجوار الأوروبية، هي الأداة المركزية للشراكة والحوار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتي بدورها ستؤدي إلى تحقيق أهداف الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتولدة من داخل المجتمعات المعنية وكذلك المنصوص عليها في الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط[1].

6- مؤتمر لوكسمبورغ 2005: سمح المؤتمر الأورو-متوسطي السابع لوزراء الخارجية في لوكسمبورغ بتقييم ما تم تحقيقه منذ مؤتمر برشلونة ومناقشة المبادئ التوجيهية العامة لمستقبل الشراكة الأورو-متوسطية، وبالتالي تمهيد الطريق للاجتماع الاستثنائي رفيع المستوى الذي سيعقد في برشلونة في 27-28 نوفمبر للاحتفال بالذكرى العاشرة للشراكة وتحديد مجموعة من الإجراءات للمستقبل.[2]

7- مؤتمر برشلونة 2005: تم عقد هذا المؤتمر في الذكرى السنوية العاشرة للقمة الأوروبية المتوسطية في برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 2005، وخلاله تم وضع برنامج يهدف إلى تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها الشركاء في الذكرى العاشرة للقمة الأورو-متوسطية وفقًا لإعلان برشلونة لعام 1995، وقد تم تصميم خطة العمل هذه لتوفير الأساس للتعاون الأورومتوسطي للسنوات الخمس القادمة، كما يهدف إلى تحقيق نتائج يكون لها تأثير إيجابي على جميع الشركاء في المنطقة، وبالتالي زيادة وضوح الشراكة، من خلال دعم تنفيذ اتفاقيات الشراكة وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية من خلال المساعدة الفنية والمالية المقدمة من خلال برنامج ميدا، وآلية الجوار والشراكة الأوروبية المستقبلية ، والمساهمات الثنائية من الدول الأعضاء،[3]، وبانعقاد هذا المؤتمر تم رفع الستار على توقيع الاتفقايات المبرمة بين الاطراف، التي اخذت وقت اكثر مما كان مبرمج لها اخرها توقيع الاتفاقية مع سوريا والجدول الموالي يوضح مسار المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات وتواريخ تنفيذها:

[1] . **Presidency conclusions for the euro-mediterranean meeting of ministers of foreign affairs**, the hague, 29-30 november 2004, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 30 November 2004, p2

[2] **AGREED CONCLUSIONS FOR THE 7th EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF MINISTERS OF FOREIGN AFFAIRS, LUXEMBOURG**, 30-31 MAY 2005, Brussels, 31 May 2005, p2.

[3] . **10th ANNIVERSARY EURO-MEDITERRANEAN SUMMIT Barcelona**, 27 and 28 November 2005, FIVE YEAR WORK PROGRAMME, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 28 November 2005, p2

الجدول رقم (02-02): رزنامة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والدول الشريكة

البلد	عنوان الاتفاقية	اختتام المفاوضات	توقيع الاتفاقية	التنفيذ
تونس	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
اسرائيل	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	سبيتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	اتفاقية الشراكة المؤقتة في انتظار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	افريل 1997	نوفمبر 1997	جوان 2002
مصر	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	جوان 1999	جوان 2001	جوان 2004
لبنان	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – الاتفاقية المؤقتة للتنفيذ المبكر لإجراءات التجارة	جانفي 2002	جوان 2002	افريل 2006
الجزائر	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	افريل 2002	ديسمبر 2001	سبيتمبر 2005
سوريا	اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	اكتوبر 2004	اكتوبر 2004	-
تركيا	اتفاقية إنشاء المرحلة المحددة للاتحاد الجمركي	-	1995/03/06	1995/12/31

المصدر: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، متوفر على:
https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/euro-mediterranean-association-agreements.html

الفرع الثاني: مؤتمرات واجتماعات الشراكة التقيمية والتاسيسة للاتحاد من اجل المتوسط

اولا- مؤتمر تامبيري ومؤتمر لشبونة

1- مؤتمر تامبيري 2006: استعرض المشاركون في المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخماسي لعملية برشلونة الذي تم تبنيه في نوفمبر 2005، ووضع مبادئ توجيهية للعمل خلال العام المقبل، كما تم التركيز على الوضع في الشرق الأوسط. والحوار بين الثقافات، وسياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي وأدوات التمويل ذات الصلة، وقضايا التمويل وأساليب العمل المتعلقة بالشراكة الأورو-متوسطية،[1].

2- مؤتمر لشبونة 2007: تم عقد هذا المؤتمر يومي 5 و6 نوفمبر 2007 في لشبونة، وأتاح هذا الاجتماع فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز خلال عام 2007 في تنفيذ برنامج تامبيري المستمد من برنامج العمل لمدة 5 سنوات الذي تم اعتماده في برشلونة عام 2005، وللاتفاق على أولويات العام المقبل، مع التاكيد بمواصلة

[1] . Tampere Conclusions,**8th Euro-Mediterranean Conference of Ministers of Foreign Affairs** (Tampere, 27-28 November 2006), COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 30 November 2006, p.1

الجهود لتحقيق أهداف إعلان برشلونة، بالاضافة الى تاكيد أهمية سياسة الجوار الأوروبية، التي تساهم في تعزيز واستكمال عملية برشلونة من خلال تنفيذ اتفاقيات الشراكة الثنائية وخطط العمل وفقًا للأولويات المتفق عليها والعمل معا لتعزيز سياسة الجوار الأوروبية من خلال التشاور بشأن جميع المبادرات الجديدة بهدف تعزيز التعاون في المنطقة الأورومتوسطية[1].

ثانيا– مؤتمر بارس ومارسليا 2008 الاتحاد من الجل المتوسط

هو مشروع قدمه ساركوزي في حملته للانتخابات الرئاسية الفرنسية في جوان 2007، ويضم دول الاتحاد الاوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط وفي 13 جويلة 2008 عقد المؤتمر الاول لقمة الاتحاد من اجل المتوسط في باريس بمشاركة 44دولة وعدد من المنظمات الدولية والاقليمية وقد حضره اكثر من 42 زعيما لدول وحكومات للتدليل عن اهمية المبادرة، وتقوم فكرة الاتحاد على ربط شمال المتوسط بجنوبه على اساس المساواة ودعم عملية السلام الفلسطينية الاسرائلية وتحسين التفاهم بين الثقافات والتأسيس لمشاريع اقليمية[2].

فالاتحاد من أجل المتوسط سوف يبني على المكتسبات ويعزز الإنجازات والعناصر الناجحة لعملية برشلونة. يظل إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات تعاونه سارية، وستظل فصوله الثلاثة الخاصة بالتعاون (الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، والحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي) محورية في العلاقات الأورو–متوسطية. برنامج العمل الخماسي الذي اعتمدته الذكرى السنوية العاشرة للقمة الأوروبية المتوسطية التي عقدت في برشلونة عام 2005 (بما في ذلك الفصل الرابع من التعاون بشأن "الهجرة والتكامل الاجتماعي والعدالة والأمن") التقدم والفوائد الاقتصادية لإنشاء منطقة تجارة حرة عميقة في منطقة يوروميد بحلول عام 2010 وما بعده، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده[3].

ومن اهم هذا لاتحاد المعلن عنها العمل على رفع التنمية دول الجنوب وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وكذا التبادل الثقافي وحوار الحضرات، اما عن الاهداف الحقيقية فانها لا تخرج عن المصالح طبعا، وهي تشمل اساس اعادة بعث اوروبا ممثلة في فرنسا لهيمنتها الشاملة على دول جنوب المتوسط شمال افريقيا بما فيها منطقة

[1] **Agreed Conclusions of the 9th Euro-Mediterranean Meeting of Ministers of Foreign Affairs**, Lisbon, 5-6 November 2007, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 06 November 2007, p1-4.

[2]. رائد مصباح أبو داير، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 – 2001)**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013، ص239.

[3] .**Joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean**, Paris, 13 July 2008, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 15 July 2008

الساحل في ظل المنافسة الشديدة التي تلقاها من امريكا والصين وتركيا، بالاضافة الى تطبيع العلاقات بين الدول العربية مع اسرائي وعزل تركيا عن الاتحاد الاوروبي ومحاربة الهجرة والارهاب[1]

من خلال ما سبق يمكن القول ان اهداف الاتحاد من اجل المتوسط هي نفسها اهداف الشراكة الاوروبية المتوسطية، ولكن بعد فشل الاخيرة حاول الاوروبين احيائها بثوب وشكل جديدن، وان هذا الاتحاد يسعى لتحقيق المصالح الاوروبية فقط والا بماذا يفسر ان تكون جميع الدول الاوروبية الاعضاء في هذا الاتحاد الاوروبي مشاركة في الاتحاد من اجل المتوسط على الرغم من انها ليست دولا مطلة على البحر المتوسط[2]

وتقوم الفكرة عل ان المتوسط يقع في وسط منطقة كبيرة، والمنطقة الخالية من المشاكل من شانها ان تعزز موقع اوروبا في العالم وتسمح للاوربين بتادية دور اكبر في دفع قضية السلام في الشرق الاوسط، حيث ان هدف الاتحاد من اجل المتاوسط سياسي، الا ان الحوافز الاقتصادية لا يمكنها الانتظار الى حل النزاعات قبل اطلاق المشاريع، بل ان الاتحاد يامل بان تساهم المشاريع في حل النزاعات السياسية[3]

[1]. إدريس بو سكين، أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، ص42.

[2]. رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات شرق الاوسط، عمان، الاردن، 2010، ص78.

[3]. محسن الحيدري، **الشرق اوسطية اقتصاديا وسياسيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص42.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية–الاوروبية

الجزائر بعمقها التاريخي وموقعها الجغرافي ومكانتها السياسية الاقليمية والدولية جعلت منها طرفا مؤثرا لدول الاوروبية خاصة بعد استقلالها والمنهج السياسي الذي تبنته والقدرة النفطية المكتشفة حينها، مما ولد اقتناع لدى الاوروبين بضرورة كسب الجزائر كشريك سياسي واقتصادي وهو مانتج عنه العديد من الاتفاقيات الثنائية وصولا الى اتفاق الشراكة.

المطلب الاول: نظرة عامة للعلاقات الاوروبية الجزائرية

اعتبرت الجزائر ارض اوروبية تابعة لفرنسا الاستعمارية الى حين استقلالها عنها الذي كان متاخرا مقارنة بدول شمال افريقيا الاخرى، لكن بالرغم من ذلك فقد تمكنت الجزائر من بناء علاقات اوروبية بصفتها دولة مستقلة بشكل اسرع وامتن.

الفرع الاول العلاقات الاوروبية الجزائرية في اطار السياسات المتوسطية

اولا– السياسة المتوسطية الجزئية 1957–1972 اتسمت هذه السياسة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة من جانب الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المتوسطية، حيث تمثلت في اتفاقيات انتساب وتنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية، وبالنسبة للدول العربية المتوسطية جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية خالية من المساعدات المالية، ومنه يتضح أن هدف هذه السياسة كان سياسيا ولكن تحقيقه كان باستخدام أدوات اقتصادية[1]، أما بالنسبة للجزائر التي كانت تكافح من اجل استقلالها في هذه المرحلة فقد كانت تعامل كمنطقة فرنسية حتى 1962،حيث أن الجزائر كانت جزءًا من المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأصلية، ليس بالطبع "كعضو" ولكن "كإقليم" تابع لفرنسا، وراهن العديد من مؤيدي الوحدة الأوروبية على اعتبار الجزائر كجزء من المجموعة بحجة أنها ستساهم في صد التمرد من المستعمرات، ولا سيما في الجزائر، وتم اعتبار ذلك كأفضل طريقة للاحتفاظ بهذا الرباط الوثيق هو جعلهم جزءًا من مخطط الاندماج الجديد. وقيل إن الاعتماد المتبادل هو مصير أفضل بكثير من الاستقلال، حتى لو كان هذا الترابط من وجهة نظر أوروبية غير متكافئ[2]، وبعد استقلال الجزائر مثلت هذه الفترة التي عرفت بفترة انهاء الاستعمار تحولًا عميقًا في المنطقة ذات أهمية كبيرة،

[1]. السلموني سعاد إبراهيم، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 288-289.

[2] . Kalypso Nicolaïdis,Berny Sèbe, **Gabrielle Maas Southern Barbarians? A Post-colonial Critique of EUniversalism**, Echoes of Empire- Memory, Bloomsbury Publishing, London, 2014, p 289.

خاصة لدولة الجزائر التي انتقلت من كونها جزءًا قانونيًا من السوق المشتركة إلى بلد ثالث مما اسس لاعادة النظر في إجراءات وسياسات الاتحاد الأوروبي مع دول البحر الأبيض المتوسط[1].

فشلت هذه السياسات في بناء مواقف اوروبية تثبت النفوذ الاوروبي خاصة في المنطقة العربية بشكل فاعل مقارنة بغيرها من السياسات الاخرى، وذلك بسبب اقتصارها على الجانب الاقتصادي وهو الجانب الذي اعطته اوروبا اولوية كبرى في علاقتها الدولية بصفة عامة وخاصة مع الدول العربية، اذ يلاحظ تعدد المحاولات السياسية الفرنسية في احياء دور اوروبا عن طريق دور فرنسا بشكل منفرد[2]

ثانيا– السياسة المتوسطية الشاملة 1972–1990 : تم الإعلان عن السياسة المتوسطية الشاملة في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في باريس في 19–20 أكتوبر 1972، وكان من المفترض أن تكون سياسة البحر المتوسط الشاملة بمثابة استجابة للحاجة إلى سياسة عالمية أو شاملة تجاه منطقة البحر المتوسط، حيث كان من المقرر أن تكون سياسة البحر الأبيض المتوسط الشاملة نهجًا أكثر منهجية وتماسكًا[3]، اين اهتمت الجماعة الأوروبية منذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول الحوض المتوسط لأسباب تاريخية وجيواستراتيجية، إذ اقترحت الدول الأوروبية الحفاظ على الإرث الاستعماري بابتكار نوع جديد من العلاقات مع الضفة الجنوبية وذلك لتغطية حاجاتها لأعمار أوروبا[4].

اما موقف الجزائر اتجاه هذه السياسة فقد أعربت السلطات الجزائرية عن رغبتها لبدء التفاوض على اتفاقية شاملة سنة 1963 لكن المفاوضات لم تنطلق فعليا حتى سنة 1972، ويعود السبب في ذلك كون دول المجموعة الاوروبية هدفت الى الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالتجارة مع الجزائر بعد استقلالها حيث استمرت المنتجات الجزائرية في الاستفادة من الدخول المعفى من الرسوم إلى السوق الفرنسية، بالاضافة الى منحها معاملة "الدولة الثالثة" من خلال إيطاليا من عام 1968، وفي ألمانيا ودول البنلوكس، اذ مُنحت الجزائر التخفيضات الجمركية التي كانت قائمة بين الدول الست قبل عام 1962، وابتداء من 10 جانفي 1973 تم الغاء اي معاملة تفضيلية مع الجزائر، وخلال بداية الثمانينيات لوحظ تراجع في العلاقات الثنائية بين الاتحاد

---

[1] .Francesca Ippolito, Seline Trevisanut, **Migration in the Mediterranean: Mechanisms of International Cooperation**, Cambridge University Press, Cambridge, 2015, p48.

[2]. فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص84.

[3] . Francesca Ippolito, Seline Trevisanut, OP. cit, p49.

[4]. رحموني عبد الرحيم، وآخرون، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2019، ص121.

الاوروبي والجزائر ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة ومحاولة الجزائر الاعتماد على نفسها وبناء اقتصاد وطني متمكن مما ادى الى جعل الجزائر تتخلى جزئيا عن المساعادات الخارجية التي كانت تتلقها من المجموعة الاوروبية الا ان ذلك لم يدم طويلا حيث انهارت اسعار النفط سنة 1986 مع انخفاض قيمة الدولار وهذا دفع بالاسراع الى اعادة بناء العلاقات الاوروبية الجزائرية بجدية.

لم تف السياسة المتوسطية الشاملة بوعودها وظلت التجارة دافعها، ولم تحفز استثمارات اوروبية حيث كان 1% فقط من الاستثمارات الاوربية جرى توجيهها الى منطقة المتوسط الجنوبية ولم تساهم في كسر فجوة الرخاء الاقتصادي بين ساحلي المتوسط ولم تعزز التكامل الاقليمي في الجنوب[1]، اذ مرت هذه السياسة بمراحل تأزم وجمود وخاصة خلال الثمانينيات على النحو الذي دفعها الى الاعداد لانطلاقة مشروع اوروبا 1992، والتي انعكست ايضا على تطور السياسة المتوسطية وكان من اهم المؤثرات ايضا مدى قدرة الجماعة على وضع قواعد موحدة او مشتركة على الاقل لتعاملها مع كل الدول المتوسطية في اطار سياسة شاملة ومتوازنة[2].

ثالثا– السياسة المتوسطية المتجدّدة 1990–1995: ان الاحداث التي المت باساحة الدويلة مثل توحد المانيا ومؤشرات سقوط الاتحاد السوفيتي وماكانت تشهده الدول العربية من تغيرات، ادى بالاتحاد الاوروبي الى التفكير جديا في تغير سياسته المتوسطية خاصة وان العديد من الاتفاقيات التعاون الثنائية مع دول جنوب المتوسط كانت على وشك الانتهاء لذلك بدا الاعداد الى سياسة متوسطية جديدة التي بدات معالمها تتبلو من خلال اصدار اللجنة الاوروبية في ديسمبر 1989 للوثيقة المساة "اعادة توجيه الساسة المتوسطية للجماعة: مشروعات للفترة مابين عام 1992-1996" والتي ركزت بالاساس على توسيع نطاق التبادل التجاري والتمويل وادخلت مجالات وقطاعات جديدة للتعاون[3]، كما ساهمت المقاربة الشاملة في تعزيز التجارة الأوروبية بحوض الجنوبي للمتوسط، وتابعت الدول الأعضاء سعيها لتحقيق مصالحها، وردا على منتقديها خرجت الهيئة الأوروبية بسياسة جديدة تبناها المجلس الأوروبي في معاهدة روما الثانية في ديسمبر 1990 عرفت باسم السياسة المتوسطية المتجدّدة[4]، وقد تبنت هذه السياسة صياغة صيغ جديدة للتعاون في اتفاقية تستند إلى

---

[1]. مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص92.

[2]. شربيني وفاء سعد، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991–2003**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14-15 يناير 2004، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005، ص 77.

[3]. لمياء محمد جودة، **اثر سياسات الشراكة الاوروبية العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك من 1957 الى 2014**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مجلد 3، عدد5،2018 ص 133-134، ص ص 119-156.

[4]. مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص53.

السياسات التجارية، مع إدخال التعاون المالي والسياسي في نفس الوقت [1]، وقد اتفقت المجموعة في عام 1990 على سياسة متوسطية جديدة تقوم على ست سمات رئيسية[2]:

1. دعم التعديل الهيكلي في اقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط.
2. تشجيع الاستثمار الخاص من قبل الشركات الأوروبية في المنطقة.
3. زيادة المساعدة المالية من الدول الأعضاء والجماعة للمنطقة.
4. الحفاظ على (وتحسين قدر الإمكان) وصول منتجات البحر الأبيض المتوسط إلى أسواق المجتمع.
5. التشاور مع دول البحر الأبيض المتوسط حول التقدم نحو سوق واحدة في المجتمع وآثارها الأوسع.
6. تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي مع المنطقة بطريقة رسمية.

ان الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي كانت مشروطة بالوفاء ببعض الالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان والمعايير الديموقراطية، ومع انطلاق السياسة المتوسطية المتجددة شهدت الجزائر تحولا سياسيا واقتصاديا كبيرا اذ انتصرت الجبهة الاسلامية للانقاذ في انتخابات 26 ديسمبر 1991، مما دفع الجيش الجزائري بالغاء الانتخابات والسيطرة على الحكم في 11 جانفي 1992، هذه الاحداث ادت الى احداث تناقض في موقف دول الاتحاد الاوروبي من الصراع الجزائري مما اثر على الامور التجارية حيث ايدت بعض الدول مثل المملكة المتحدة تعليق جميع المساعادات المنوحة للجزائر، في حين عارضت اسيانيا وايطاليا وفرنسا الموقف البريطاني[3].

الفرع الثاني: العلاقات الأوروبية الجزائرية ضمن المنظمات الأوربية والدولية

اولا– العلاقات الأوروبية الجزائرية ضمن المنضمات الأوربية

1– منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: تعود أصول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أوائل السبعينيات، عندما تم إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) ليكون بمثابة منتدى متعدد الأطراف للحوار والتفاوض بين الشرق والغرب، حيث توصل المؤتمر، إلى اتفاق الذي عرف بوثيقة هلسنكي، والتي تم التوقيع عليها في 1 اوت 1975، وتضمنت هذه الوثيقة عددًا من الالتزامات الرئيسية بشأن قضايا السياسة العسكرية

[1]. Celia de Anca, **Beyond Tribalism: Managing Identities in a Diverse World**, Palgrave Macmillan, London, 2012, p239.
[2]. RUSSELL K ING, and others , **The mediterranean Environment and Society**, Routledge taylor & francis group, London, 2014, p160.
[3]. José Manuel, Muñoz Puigcerve, A**lgeria: Determining Vectors of its Relationship with the European Union. Updating the Center-Periphery Relationship in the Mediterranean Region**, UNISCI Journal, Complutense University of Madrid, Madrid, Vol 17, Nº 50, 2019, p91. pp 87-110.

والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان[1]، وهذه الالتزامات تشكل ابعاد لنهج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث يتمثل[2] :

1. البعد العسكري: السعي إلى تعزيز الانفتاح والشفافية والتعاون بشكل أكبر، وتشمل مجالات العمل إصلاح قطاع الأمن والتخزين والتدمير الآمنين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية.

2. البعد الاقتصادي والبيئي: باعتبارها عوامل رئيسية في بناء الأمن، وتساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الحكم الرشيد، ومعالجة الفساد وزيادة الوعي البيئي والإدارة السليمة للنفايات البيئية

3. البعد الانساني: تمثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية أساس المجتمعات المستقرة، وتساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدول المشاركة فيها على بناء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وضمان احترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام وحقوق الأشخاص الأقليات وسيادة القانون والتسامح وعدم التمييز.

وبالنسبة للجزائر فقد تمت دعوتها للمشاركة في المناقشات في إطار عملية هلسنكي عام 1975، وفي سنة 1994 قررت قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست منح وضع الشريك المتوسطي للتعاون (PMPC)، من خلال حوار محدد إلى البلدان الواقعة على الساحل الجنوبي للمتوسط. ومنذ ذلك الحين، حصلت ست دول غير أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك الجزائر[3]، فمن وجهة نظر الجزائر فإن الطبيعة الإستراتيجية للعلاقة الأورومتوسطية تدعو إلى الحفاظ على البعد الأورومتوسطي وتعزيزه، ويتجلى ذلك في التقدم الذي تم إحرازه في في إطار الشراكة المتوسطية، والذي يدل على استعداد الشركاء لاتخاذ خطوة نوعية إلى الأمام في التعاون الأورومتوسطي، على أساس مفهوم الأمن غير القابل للتجزئة[4].

2- الحوار المتوسطي 1994 تم اطلاق الحورا المتوسطي ما بين حلف شمال الاطلسي وسبع دول لا تنتمي الى الحلف وهي: الجزائر ومصر، المغرب، الاردن، تونس، موريتانيا، واسرائيل، في سبتمبر 1994 وذلك بهدف تاسيس علاقات جديدة وجيدة وتفاهم افضل في دول البحر المتوسطبغية تحقيق الامن والاستقرار الاقلمي[5]، اذ يعتبرالحوار المتوسطي (MD) منتدى شراكة يهدف إلى المساهمة في الأمن والاستقرار في دول الجوار المتوسطي

[1]. Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe, https://www.osce.org/history
[2]. What is the OSCE, **Organization for Security andCo-operation in Europe**, OSCE Documentation Centre, Vienna, p3.
[3].**L'Algérie et le Partenariat Méditerranéen de l'OSCE**, Ambassade d'Algérie en Autriche, http://www.algerische-botschaft.at/OSCE.htm#
[4]. Abdelaziz Belkhadem, **Intervention du Chef de la délégation algérienne**, Sommet de l'OSCE, Astana, 1-2 Décembre 2010.
[5]. نعيم الأشهب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص7.

وشمال إفريقيا لحلف الناتو، وتعزيز العلاقات الجيدة وكذلك التفاهم بين الدول المشاركة ودول الناتو، وعلى هذا الاساس يقوم الحوار المتوسكطي على المبادئ التالية[1]:

- عدم التمييز: أسس التعاون والنقاش مع الناتو واحدة لجميع الشركاء .
- التمايز الذاتي: يتيح الحوار اختيار نهج يتلاءم مع الاحتياجات المحددة لكل شريك.
- المشاركة ذات الاتجاهين: MD هي مبادرة ذات اتجاهين، يسعى فيها الحلف إلى الحصول على مساهمات من الشركاء لضمان نجاح الحوار، من خلال عملية مشاورات منتظمة، وحيث يشارك الشركاء احتياجاتهم وأهدافهم في الناتو .
- عدم ضرائب: للشركاء حرية اختيار وتيرة ومدى تعاونهم مع الناتو.
- التنوع: يحترم MD ويأخذ في الاعتبار السياق الإقليمي والثقافي والسياسي الخاص بكل دولة شريكة
- التكامل: تكمل مبادرة الناتو مبادرات المنظمات الدولية الأخرى في المنطقة.

وقد كان لحاق الجزائر الى الحوار المتوسطي متاخرا مقارنة بالمغرب وتونس وموريتانيا التي التحقت بها سنة 1994، الا ان هذا التاخر لم يمنع الجوائر من اجراراء عدة اتصالات سابقة الناتو التي كان من ابرز مظاهرا زيارة قائد اركان الحلف الضفة الجنوبية من التوسط سنة 1998، حين وجه دعوة رسمية الى الجزائر(8 مارس 2000) لحور ندوة الحلف ببرشلونة في سبتمبر 1998 وقد عزز انضمام الجزائر لهذا الحوار علاقات التعاون بين الجزائر والحلف القائم على التعاون الدولي لمكافحة الارهاب[2]، ولعل اهم الاسباب الظاهرية التي اخرت الجزائر عن الانضمام الى هذا الحوار هو موجة العنف السياسي التي كانت تشهدها الجزائر انذاك، الا ان الجزائر لم تتردد في قبول الدعوة الت، وعملت منذ ذلك الوقت على ترسيخ الحوار والمضي به الى مكانة قد يتم من خلالها ارتباطها بالمنظمة الاطلسية باتفاقيات امنية، وبذلك اصبحت الجزائر البلد الثالث الذي يوقع على اطار للاتفاق الامني مع الحلف الاطلسي في جانفي 2003، بعد اسرائيل والاردن[3].

---

[1]. Le Dialogue méditerranéen, Organisation du traité de l'Atlantique nord, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52927.htm

[2]. منصور لخضاري، **السياسة الامنية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]. عياد محمد سمير، **الحوار المتوسطي لحلف الشمال الاطلسي**، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 3، عدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012، ص186-187، ص ص 178-189.

ثانيا– العلاقات الأوروبية الجزائرية ضمن المنظمات الدولية

1– الحوار العربي الأوروبي 1973–1989: ساهمت حرب اكتوبر 1973 وازمة النفط الاولى 1973 في اطلاق ما يعرف بالحوار الاوروبي العربي، حيث كانت بالاساس مبادرة عربية تجسدت في اعلان قمة الجزائر يوم 28 نوفمبر 1973 باقتراح اجراء حوار مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية، وعلى اثر ذلك تم تقديم الاقتراح الى الاقمية الاوروبية المنعقدة في كوبنهاغن في 10–14 ديسمبر 1973 لينطلق الحوار فعليا على المستوى الوزاري في باريسس في 30 جوان 1974 وتبنته رسميا القمة العربية في الرباط يوكم 28 اكتوبر 1974[1].

وقد كان الهدف الاوروبي واضحا وجليا من قبول وترحيب بهذا الحوار حيث تمثل الهدف الاساسي منه استمرارية توريد النفط وباسعار معقولة ومنتظمة لعدم تكرار ازمة النفط التي تسببت بها الدول العربية، في حين كانت اهداف هذا الحوار بالنسبة للجانب العربي[2]

1– الاهداف السياسية:

- اقناع المجموعة الاوروبية بتايد القضايا العربية
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تقرير المصير والعودة واقامة دولته.
- اعتبار البحر الابيض بحيرة سلام وتطهيرها من المرثرات الاجنبية

2– الاهداف الاقتصادية:

- تشجيع الصناعات المعتمدة على المواد الاولية في الوطن العرلبي
- الاستفادة من الخبرات الاوروبية لتطوير الصناعات العربية
- تسهيل تسويق المنتجات المتفق عليها من الجانبين

3– الاهداف المالية

- البحث عن افضل الطرق لتشجيع الاستثمار على اساس المعاملة بالمثل
- تبادل المعلومات بشان فرص الاستثمار
- الاسيتفادة من الخبرات الاوروبية في المجالات المالية والمصرفية
- تشجيع التعامل بين المؤسسات المالية في مجالات التنمية الاقتصادية

[1]. مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2]. الطاهر المهدي بن عريفة، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011، ص341.

وقد اعترضت مسيرة الحوار بعض الصعوبات اذ انه مع نهاية السبيعنيات طرات معطيات سياسية واقتصادية جديدة على الساحة العربية ابرزها توقيع معاهدة كامب ديفيد، واندلاع الحرب العراقية الايرانية وغزو اسرائيل للبنان وتصدع التضامن العربي بالاضافة الى عدم توفر توازن سياسي واقتصادي بين الطرفين، واتضح ذلك في الموقف السلبي الذي تبنته الجماعة الاوروبية عند فشل الدورة الخامسة للجنة العامة للحوار العربي الاوربي في اثينا ديسمبر 1983 وعدم التمكن من اصدرا بيان مشترك بسبب تعنت الموقف الاوروبي في المجال السياسي[1]، وعلى اثر كل ذلك توقف الحوار وتعطلت الاجهزة التي تم انشاءها من اجله خاصة بعدما حاولت اوروبا استعمال حق النقض ضد مشاركة العراق وليبيا في اجتماعات فنية مطبع 1992 وهو مار رفضته حينذاك جامعة الدول العربية[2]

2- مجموعة 5+5: تم إنشاؤها في أكتوبر 1990 بروما، تحت اسم "حوار 5 + 5" أو "منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط" كأول منتدى لتعزيز التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وفي جانفي 2001، أعاد وزراء خارجية مجموعة 5 + 5 تنشيط الحوار السياسي في لشبونة. ارتفع مستوى الحوار إلى أعلى مستوى خلال قمة "5 + 5" لرؤساء الدول والحكومات التي عقدت بتونس في 5-6 ديسمبر 2003، وتتمتع المجموعة بطابع غير رسمي وتساهم في تكامل أكبر في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث بدأت في الأصل بموجب نموذج الشؤون الخارجية (روما1990 والجزائر1991) ثم امتدت إلى أشكال مختلفة: الداخلية (1995)، النقل (1995)، الهجرة (2002)، الدفاع (2004)[3]، كما يعمل حوار 5 + 5 كمنتدى شبه إقليمي للدول العشر في غرب البحر الأبيض المتوسط التي شاركت فيه منذ إنشائه، اذ تعتبر واحدة من أولى المبادرات المثمرة بين دول البحر الأبيض المتوسط ومقدمة للهياكل التي تم إنشاؤها خلال عملية برشلونة منذ عام 1995[4]، وقد اسست هذه المجموعة كاطار لتنسيق جهود التعاون الامني بين الدول الغربية لضفتي المتوسط حيث تضم من ناحية الشمال والجنوب، حيث تعمل هذه المجموعة على تنسيق مختلف اوجه التعاون والتحديات الامنية اساسا مسالة مكافحة الارهاب ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة[5].

---

[1]. نجم الدين عبد الله حمودي، **العلاقات البينية العربية والدولية**، د. ن، 2007، ص 502-503.

[2]. مجموعة مؤلفين، **النظام العربي والعولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ض 228

[3] **. Ministère des Affaires étrangères, de l'Union européenne et de la Coopération, Autres processus** : Dialogue 5+5 et Foromed, http://www.exteriores.gob.es/Portal/fr/PoliticaExteriorCooperacion/Mediterraneo/Paginas/OtrosProcesos.asp

[4] **. medthink5+5**, Le Dialogue 5+5, https://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/#dialogue

[5]. منصور لخضاري، **السياسات الامنية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 78

وبالنسبة للجزائر فانها لا تستبعد جميع أشكال التعاون وتلتقي بشكل خاص لمشروع التعاون في غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث تشارك في حوار 5 + 5، منذ انطلاقه مع التردد في البداية ثم قررت الانخراط بنشاط في هذا الحوار، ولا سيما من خلال المشاركة في قمة تونس (5-6 ديسمبر 2003) واستضافة العديد من المؤتمرات الوزارية. وترى أن هذا الحوار يشكل سياسة جوار جيدة وأنه يمكن أن يساهم في مقاربة أفضل للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي[1]، الا ان ما يصعب عمل المجموعة بشكل ايجابي حسب وجهة نظر الجزائر يكمن في علاقات هذه الاخيرة مع فرنسا واساسا بسبب دعم فرنسا للموقف المغربي تجاه الصحراء الغربية، ناهيك عن بعض المواقف الفرنسية السلبية مثل تسجيل الجزائر على قائمة البلدان المعرضة لخطر النقل الجوي[2]

3- **سياسة الجوار الاوروبية:** تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية لإعطاء دفعة جديدة للتعاون مع جيران الاتحاد الأوروبي بعد التوسيع الذي شهده هذا الاخير، من اجل إثراء العلاقات مع الدول الشريكة بالاعتماد على الخبرة المكتسبة في دعم عملية الانتقال السياسي والاقتصادي، وكذلك التنمية الاقتصادية والتحديث في الدول الأعضاء الجديدة، حيث يجب أن تعزز سياسة الجوار الأوروبية مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز تسوية النزاعات الإقليمية، بالاضافة الى مساعدة أهداف الاتحاد في مجال العدل والشؤون الداخلية، ولا سيما في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال وجميع أشكال الاتجار، وكذلك فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالهجرة[3]، ويظل الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الاوروبية هو ضمان تهيئة بيئية امنة ومستقرة ومزدهرة في الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الاوروبي، مع ترقية التعاون السياسي والاقتصادي والتجاربي والامني والثقافي مع دول الجوار، وهي بذلك الاشتراك في كل شيئ الا الانظمام الى مؤسسات الاتحاد الاوروبي[4]، وفيما يتعلق بدول البحر المتوسط، ستساهم هذه سياسة في تحقيق أهداف الشراكة الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. يجب أن يعتمد تنفيذ الشراكة الإستراتيجية لدول البحر الأبيض المتوسط على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية. سيتم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية نفسها من خلال عملية برشلونة واتفاقيات الشراكة مع كل دولة شريك باستثناء تركيا[5].

---

[1] . James Crawford, and others, **The International Legal Order: Current Needs and Possible Responses**, Brill Nijhoff Publishers, Boston 2017, p 444.

[2] . Création Simon Gléonec, **Maroc-Algérie: analyses croisées d'un voisinage hostile**, Editions Karthala, Paris, 2011, p191.

[3] .COMMUNICATION FROM THE COMMISSION, **European Neighbourhood Policy**, STRATEGY PAPER, COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, Brussels, 2004, p5.

[4]. بلجيلالي ايمن، عبد الحليم غازلي، **سياسة الجوار الاوروبية: الفرص والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 8 عدد 01، جانعة الجزائر 03، 2020 ص311. ص ص305-331.

[5] COMMUNICATION FROM THE COMMISSION, OP. cit p7.

كانت الجزائر قد صادقت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي قبل انطلاق السياسة الاوربية للجوار الا ان اتفاق الشراكة كان لا يزال لم يدخل حيز التنفيذ، لذلك اعتمدت الجزائر موقف التحفظ تجاه سياسات الجوار لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه موقف انتظر وراقب وهو موقف معتاد من الجزائر اتجاه السياسات الاوروبية ما يعتبر ضمنيا رفضا لهذه السياسة، اذ يمكن ارجاع مبررات هذا الرفض حسب "لويس مارتينيز" الى ما يلي[1]:

- شعور الجزائر بان الاتحاد الاوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها لمنظمة العامية للتجارة
- شعور الجزائر بان الاتحاد الاوروبي بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطية للاتحاد الاوروبي والمبني على التخوف من هيمنة هذا الاخير على قراراتها
- امكانيات الجزائر الطاقوية التي تسمح لها بمقاومة السياسات الاوربية التي تسوق نفسها عبر اعانات مالية لا تراها الجزائر مغرية.

ورغم الرفض الصريح للجزائر بعدم رغبتها للانظمام في هذه السياسة اصر الاتحاد الاوربي على الاحتفاظ بالجزائر ضمن الدول المعنية بهذه السياسة ومنحها مزيد من الوقت، وبعد الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011 'الثورات العربية' اطلق الاتحاد الاوربي سياسة الجوار المجددة في 25 ماي 2011، وعلى اثر ذلك خصص المفوض الاوربي زيارة الى الى الجزائر في نفس الشهر، وبعد ان دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الاوربي لسياسة الجوار المجددة على جرانه افصحت الجزائر عن امكانية انضمامها من خلال الدخول في محادثات استكشافية مع الاتحاد الاوربي حول سياسة الجوار[2]

المطلب الثاني: من الاتفاقيات الثنائية الى اتفاقية 1976

سبق مؤتمر برشلونة عقد الجزائر مع دول المجموعة الاوروبية والدول الاوروبية الاخرى سواء المنتمية للاتحاد او خارجه عدة اتفاقيات وبرتوكلات ثنائية منذ استقلالها ولم تقتصر هذه الاتفاقيات على مجال محدد بعينه فقد تناولت القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنقل والاستثمار.

الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية:

[1]. سليمة بن حسين، **مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الاوربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، عدد 03، جامعة الواد، 2018، ص 196-197.ص ص 192-207

[2]. تمغارت اسمهان، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09،جامعة ورقلة، الجزائر جوان 2013،، ص 327-328 بتصرف ص ص 323-329.

اولا– الاتفاقيات الثنائية مع دول ضمن المجموعة الأوروبية

1– اتفاق التعاون المالي بين الجزائر والمانيا الاتحادية: تم توقيع اتفاق التعاون المالي بين الجزائر والمانيا الاتحادية يوم 19 ديسمبر 1972 بالجزائر، حيث بموجب هذا الاتفاق تقدم حكومة المانيا الاتحادية التسهيلات اللازمة للبنك الجزائري للتنمية في الجزائر ومؤسسات مالية ألمانية، ليمكنه عقد قروض بمبلغ سبعون مليون مارك الماني وذلك لتمويل المشاريع المختارة بالاتفاق المشترك، تبعا لنتائجهما بالنسبة لتنمية الاقتصاد الجزائري، اذ تمنح القروض لمدة 30سنة ابتداء من تاريخ توقيع تعاقدات القروض بمعدل فائدة 2[1] %

2– البرتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا:تم برمجة البرتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا 1982 على المدى المتوسط والطويل بهدف انجاز مشاريع وبرامج شاملة تستفيد من إجراءات تتعلق بالتتبع التكنولوجي والمهني والتجاري والتسييري وكذلك من الضمانات والتمويل ونقل التقنيات التي من شانها ان تضمن نجاح هذه المشاريع، حيث ينبغي ان يساهم هذا التعاون في تقييم الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية وتسهيل إدماج المواد الصناعية الجزائرية في المبادلات الدولية وخاصة في السوق الأوروبية المشتركة، كما شمل تطبيق هذا الاتفاق الميادين الاقتصادية التالية[2]: السكن والأشغال العمومية ومواد البناء، والري واستصلاح الأراضي والمجال الزراعي والغذائي والصيد، السكك الحديدية والطيران، مواد التجهيز، والإعلام الآلي والمواصلات اللاسلكية، والطاقات الجديدة والنووية.

كما عقدت الجزائر اتفاقية مع فرنسا في 22 ديسمبر 1966 في المجال المالي متعلقة بالادخار وذلك بهدف تحويل دفاتر صندوق الادخار الصادرة في الجزائر قبل 15 ماي 1966 الى دفاتر صندوق الادخار الفرنسي العادي أو إلى دفاتر الصندوق الوطني للادخار والاحتياط او بتسديد جزء من مبالغ هذه الدفاتر او مجموعها[3]

3– اتفاق تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي:

في 24 افريل 1991 وقعت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، حيث ركزت هذه الاتفاقية على ترقية الاستثمارات وذلك من خلال تشجيع

---

[1]. **مرسوم رقم 73–34 مؤرخ في 25 محرم عام 1393 الموفق 28 فيفري 1973 المتعلق باتفاق التعاون المالي بين الجزائر والمانيا الاتحادية**، الجريدة الرسمية، السنة العاشرة، العدد 24، 23 مارس 1973، الجزائر، ص 383–384.

[2]. **مرسوم رقم 82–259 مؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموفق 07 اوت 1982 المتضمن المصادقة على البروتكول الخاص بالتعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 32، 10 اوت 1982، الجزائر، ص 1567–1570.

[3]. **مرسوم رقم 67–46 مؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1386 الموفق 17 مارس 1967 المتضمن نشر الاتفاقية المبرمة بين فرنسا والجزائر والمتعلقة بمصلحة الادخار**، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 25، 24 مارس 1967، الجزائر، ص 346

كل طرف للاستثمارات المقامة على اقليمه من قبل مستثمري الطرف الاخر، اذ نصت الاتفاقية على تسهيل الاجراءات من اجل ترقية الاستثمارات كمنح التراخيص وابرام وتنفيذ عقود الاجازة واتفاقيات المساعدة التجارية والادارية والتقنية، بالاضافة الى حماية هذه الاستثمرات سواء المباشرة او غير المباشرة وحصولها على معاملة منصفة وعادلة[1].

4- اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجزائر وبلجيكا ولكوسمبورغ: عقدت الجزائر اتفاقية تعاون اقتصادي بين بلجيكا ودوقية اللوكسامبورغ الكبرى في 28 افريل 1983 حيث هدفت هذه الاتفاقية الى ما يلي[2]:

- ادراج اعمال التعاون ضمن اولويات واهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالاتفاقية
- تنمية الامكانيات الاقتصادية الخاصة بكل طرف قصد توسيع وتنويع مبادلاتنهنا وتمكين الجزائر من التحكم في التكنولوجيات
- تعزيز تنمية اجهزة الانتاج ولا سيما في القطاعات التالية: الصناعة، الفلاحة، الزراعة الغذائية والصيد البحري، الطاقة والمناجم، النقل والمواصلات، والهندسة والخدمات.
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التعاون وبين المؤسسات ودول الموقعة على الاتفاقية.

5- الاتفاق ترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر وايطاليا: وقعت الجزائر اتفاق مع ايطاليا حول ترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات في 18 ماي 1991، حيث نصت الاتفاقية على تشجيع وترقية الاستثمارات في إطار تشريعاتها وأحكام هذا الاتفاق وذلك بمنح المستثمرين للدولة المتعاقدة الاخرى معاملة لا تقل امتيازا عن تلك الممنوحة لموطنين ومستثمرين الدولة، مع استفادة استثمارات الدولة الاخرى بالحماية والامن التامين والكاملين، ودون وضع عراقيل قانونية او فعلية، بالاضافة الى منع تدابير نزع الملكية والتاميم والحجز بطريقة مباشرة او غير مباشرة[3].

---

[1]. **مرسوم رقم 91-345 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1412 الموفق 5 اكتوبر 1991 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات**، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 46، 6 اكتوبر 1991، الجزائر، ص 1776.

[2]. **مرسوم رقم 88-117 مؤرخ في 29 شوال عام 1408 الموفق 14 جوان 1988 المتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجزائر وبلجيكا ولكوسمبورغ**، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 24، 15 جزان 1988، الجزائر، ص 934.

[3]. **مرسوم رقم 91-346 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1412 الموفق 5 اكتوبر 1991 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وايطاليا والمتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات**، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 46، 6 اكتوبر 1991، الجزائر، ص 1981-1982.

ثانيا– الاتفاقيات الثنائية مع دول خارج المجموعة الاوروبية

1– الاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين الجزائر واليونان: وقعت الجزائر اتفاقية تعاون اقتصادي وعلمي وتقني مع اليونان في 13 ماي 1982 وذلك بهدف تنمية التعاون الاقتصادي بين الطرفين من خلال توسيع التعاون بين الشركات والهيئات والمؤسسات الاقتصادية خاصة في المجال التجاري والصناعي والسياحي والنقل والملاحة والصيد البحري والبناء، ونصت الاتفاقية على وجوب التزام الطرفين بـ[1]:

- ابرام اتفاقيات خاصة في مختلف الميادين الاقتصادية
- التعاون في دراسة واعداد وانجاز مشاريع صناعية وزراعية او منشات قاعدية.
- تنظيم دورات تكوينية وتربصات لتحسين المستوى للعمال والتقنين في المؤسسات الصناعية والزراعية
- نقل التكنولوجيا وتبادل التقنيات المختصة والوثائق المتعلقة بها

2– اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر والبرتغال: عقدت الجزائر اتفاق تعاون اقتصادي وتقني مع البرتغال في 15 ماي 1981 وذلك بهدف اقامة تعاون اقتصادي وتقني يسمح باستخدام الامكانيات التي تساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي للبلدين، وذلك من خلال تسهيل اقامة وتوسيع التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والهيئات الجزائرية والبرتغالية في مختلف الميادين خاصة الصناعية والفلاحية والنقل والصيد البحري[2]

3– اتفاق التعاون التجاري بين الجزائر وسويسرا: في 12 سبتمبر 1963 هدف هذا الاتفاق الى تنمية التجارة بين البلدين، اذ تم الاتفاق على منح افضل معاملة ممكنة في منح تصاريح الاستراد والتصدير، كما تم منحت سويسرا امتيازات للمنتجات الجزائرية ضمن نظام تحرير التجارة للواردات السويسرية والتي شملت المنتجات الناشئة في الجزائر والمبينة في القائمة "أ" من هذا الاتفاق[3].

4– الاتفاق التجاري بين الجزائر والمانيا الديمقوراطية 1967: دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ منذ تاريخ توقيعه ولمدة سنة يعتبر بعدها مجددا كل مرة ضمنيا ولنفيس المدة مادام احد الطرفين لم يفسخ الاتفاق، كان الهدف الاساسي من هذه الاتفاقسية التاسيس لمعاملة تفضلية التجارية لتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين

---

[1]. **مرسوم رقم 82–442 مؤرخ في 25 صفر عام 1409 الموفق 11 ديسمبر 1982 المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين الجزائر واليونان**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 51، 11 ديسمبر 1982، الجزائر، ص 1276.

[2]. **مرسوم رقم 83–512 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1403 الموفق 27 اوت 1983 المتضمن المصادقة على اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر والبرتغال**، الجريدة الرسمية، السنة العشرون، العدد 36، 30 اوت 1983، الجزائر، ص 2158–2159.

[3] .**Décret n° 63-353 du 12 septembre1963 portant accord commercial algéro** - suisse du 5 juillet 1963/ JORADP N° 067 du 17-09-1963, Algérie, p951-952.

وذلك من خلال منح رخص الايتراد والتصدير بنفس الشروط للطرفين، وقد تضمنت هذه الاتفاقية قائمتان للسلع الملحق "أ" المتضمن للمنتجات التي تصدرها المانيا الديموقراطية الى الجزائر والملحق "ب" المتضمن صادرات الجزائر نحو المانيا الديموقراطية، اذ اتفق الطرفين على افاء الروسوم الجمركية للسلع على النحو الاتي[1]:

5- اتفاق التعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر واسبانيا: عقدت الجزائر اتفاق التعاون الاقتصادي والمالي مع اسبانيا وتم التوقيع عليه في مدريد بتاريخ 28 جوان 1972، حسث جاء هذا الاتفاق بعية تجسيد رغبة الطرفين في تنمية التعاون الاقتصادي بينهما ومن اجل تدعيم العلاقات الاقتصادية قدمت الحكومة الاسبانية الى الحكومة الجزائرية قرضا بمبلغ 2578 مليون بفائدة بسيطة قدرها 4.5% سنويا ابتداء من تاريخ الاستعمال والذي هو موجها اساس لسد حاجات الاجهزة والدراسا والمشاريع شرط الاتفاق المشترك[2]، كما تم عقد اتفاق تعاون اقتصادي مع اسبانيا1985 هدف الى تحسين وتدعيم الامكانيات الاقتصادية لكل من البلدين وخاصة على مستوى الوسائل في ميادين التصميم والانتاج والانجاز، كما هدف الاتفاق الى التنويع الاقتصادي والتنمية الديناميكية ونقل التكنولوجيا والتحكم بهان بالاضافة الى تطوير الاولويات الاقتصادية وتسهيل انشاء شركات ذات طابع مختلط بين الوكلاء الاقتصادين للبلدين، كما تضمن هذا الاتفاق شق مالي على المديين المتوسط والبعيد من اجل تحسين شروط التمويل التي من شانها تسهيل تنمية التعاون الاقتصادي[3].

الفرع الثاني: اتفاقية التعاون:

أولا- خلفية وأهداف الاتفاقية ومكوناتها:

1- خلفية وأهداف الاتفاقية: كانت الجزائر بمثابة المثال الكلاسيكي لسياسة المجموعة الاوربية ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كان يطلق على الجزائر بالجزائر الفرنسية، باعتبارها امتدادًا لفرنسا وبالتالي تم إدراجها في معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي سنة 1963 بعد استقلالها بعام واحد طالبت الجزائر من الاتحاد الاوروبي اجراء مفاوضات بشان الاتفاقيات، وقد واجهت المحادثات بين المفوضية الأوروبية والجزائر

[1]. **مرسوم رقم 67-34 مؤرخ في 28 شوال عام 1386 الموفق 8 فيفري 1967 المتعلق بالاتفاق التجاري بين الجزائر والمانيا الديموقراطية**، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 13، 10فيفيري 1967، الجزائر، ص194-197.

[2]. **امر رقم 72-56 مؤرخ في 10 رمضان عام 1392 الموفق 18 اكتوبر 1972 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق التعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر واسبانيا**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة، العدد 90، 10 نوفمبر 1972، الجزائر، ص 1461-1462.

[3]. **مرسوم رقم 85-271 مؤرخ في 29 صفر عام 1406 الموفق 12 نوفمبر 1985 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي بين الجزائر واسبانيا**، الجريدة الرسمية، السنة الثانية والعشرون، العدد 47، 13 نوفمبر 1985، الجزائر، ص 1711-1713.

مجموعة من المشاكل، اهمها العلاقة الخاصة بين فرنسا والجزائر والمشاكل التنافسية التي قد تطرحها العديد من الصادرات الزراعية المغاربية مثل الزيتون وزيت الزيتون خاصة من جانب المنتجين الإيطاليين، وبعد سلسلة من المفاوضات تم توقيع بالجزائر العاصمة على ان تدخل حيز التنفيذ في 01نوفمبر 1978، والتي تضمنت بعض الامتيازات التجارية، وشكلت بذلك أسس الاتفاقيات الفرعية[1].

تهدف اتفاقيات التعاون الثلاثة المبرمة فيما بين الاتحاد الأوروبي وتونس والجزائر والمغرب على التوالي في مجملها الى تحقيق تعاون واسع النطاق يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي الثلاثة وتعزيز العلاقات بين هذه البلدان من جهة ودول المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، اما فيما يخص الاتفاقية الخاصة بالجزائر، ولا سيما في مجال التجارة فان دول المجموعة الاوربية ترى أن الاتفاقية تمثل التطبيع، على مستوى المجتمعات للطرفين نظرا للعلاقات الخاصة التي كانت قائمة بين الجزائر والدول الأعضاء حيث تشكل الاتفاقية ركيزة أساسية للتعاون بين الدول الاوروبية والنامية، ومع ذلك يظل تحرير التجارة هو الهدف من الاتفاقية على المدى الطويل[2]، وقد دعت الجزائر دول الاعضاء الى الالتزام بالطريقة التي يمكن أن تسرع من تمنيتها حتى يتمكنوا من العمل كشركاء وقادرين على حل مشاكلهم، وتمحورت اهداف هذا الاتفاق فيما يلي[3]:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الاوروبية وضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية المشتركة .
- تسريع عملية نمو التجارة الجزائرية.

2- مضامين الاتفاقية:تتضمن ثلاثة مستويات من التعاون تمثلت في ما يلي:

1- مستوى التعاون **التجاري**: تنص الاتفاقية على حرية الوصول إلى سوق الاتحاد للمنتجات غير الزراعية التي تصدرها الجزائر بالإضافة إلى الامتيازات الجمركية للصادرات الزراعية الرئيسية لهذا البلد[4] والتي سميت بالترتيبات الخاصة بالجزائر والتي يمكن تفسيرها من خلال صادرات النبيذ الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي[5]:

- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى مجموعة نبيذ المائدة .

---

[1] . **Carolyn Rhodes, The European Union in the World Community**, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1998, p132.

[2] **ACCORD ENTRE LA Communauté économique européenne et l'Algérie**, Rapport du Groupe de travail, Communauté économique européenne, Brussels , 31 octobre 1977, p4.

[3] . غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الاوروجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 13 و14 نوفمبر 2006، ص87.

[4] . EU-ALGERIA RELATIONS, MEMO/95/128, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_95_128

[5] . Commission of the European Communities, **Cooperation Agreements Between the EEC and the Maghreb Countries**, Directorate-General for Information, Brussels,1982, p7.

- حصة سنوية معفاة من الرسوم الجمركية للنبيذ الذي يرجع منشأه في مناطق محددة[1]

اما فيما يخص الفواكه الحمضية التي كانت تمثل حوالي 12% من مجوع الصادرات الزراعية الجزائرية نحو المجموعة الأوربية فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 80% شريطة الالتزام بالأسعار المرجعية.

2- مستوى التعاون الاقتصادي والمالي: تنص الاتفاقية على تعاون اقتصادي ومالي وفني، وتم تحديد الوسائل المالية المتوخاة لدعم الإجراءات المستقبلية في أربعة بروتوكولات مالية بهدف تمويل المشاريع والبرامج المختلفة من خلالها مدتها خمس سنوات خلال الفترة 1976-1995 ويتم ذلك عبر قروض بنك الاستثمار الاوربي، والجدول ادناه يوضح ميزانية كل برتوكول:

الجدول رقم (02-03): برتوكولات اتفاقية التعاون(مليون يورو)

البروتكول	الفترة	بنك الاستثمار الأوروبي	ميزانية المجموعة الاوروبية	المجموع
01	**1981-1976**	70	44	114
02	**1986-1981**	107	44	151
03	**1990-1986**	183	56	239
04	**1999-1990**	280	70	350

source: EU-ALGERIA RELATIONS , Disponible sur :
https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie_fr?s=82

وتم توزيع المبالغ المالية المخصصة للجزائر ضمن هذه البرتوكولات إلى مساعدات مالية وقروض خاصة مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وكانت المساعدات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية في إطار البرتوكولات تمول عن طريق ما يلي[2]:

- ✓ الإعانات المالية: تتمثل هذه الإعانات في تقديم المبالغ المالية وهي غير قابلة للتسديد، تم منحها للجزائر قصد دعم برامج التعاون العلمي والتكوين المهني وبرامج التنمية الريفية والتعديل الهيكلي للاقتصاد بالإضافة إلى الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل رؤوس اموال المخاطرة.
- ✓ القروض الخاصة: تقدم هذه القروض من طرف المجموعة الاوروبية وتحت ادارة البنك الاوروبي للاستثمار بمعدلات فائدة ميسرة في حدود1% ومدة تسديدها قد تصل الى 40سنة

[1].*. عين بسام، البويرة، المدية، معسكر، تلمسان، تسالة المرجة. الظهرة، زكار

[2]. شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 24.

خلال فترة البروتوكول المالي الأول، ركز دعم الميزانية على مشاريع التدريب (التي تشمل الزراعة وصيد الأسماك)، ودمج المعدات ذات الصلة وكذلك التعاون العلمي ؛ تركزت مساعدات بنك الاستثمار الأوروبي على البنية التحتية الثقيلة في قطاعي الطاقة والنقل. في البروتوكول الثاني، استمر التدريب في لعب دور مهم، لا سيما في دعم التغييرات في السياسة الاقتصادية التي تهدف بشكل خاص إلى اللامركزية: تدريب المديرين التنفيذيين على تنفيذها (خاصة في المجالات الصناعية). والتجاري).

3- على المستوى الاجتماعي (العمالة):في مجال القوى العاملة تمثل الهدف الرئيسي للاتفاقية هو ضمان معاملة العمال الجزائريين العاملين في في الاتحاد الأوروبي بما يعادل المعاملة الممنوحة لعمال المجتمع في مسائل الأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي.

ثانيا- تقييم الاتفاقية

1- على المستوى التجاري:خلال السنوات الأولى من الاستقلال ورثت الجزائر القطاع الزراعي ومقوماته ومساهمته في الاقتصاد التي تمثل أكثر من 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، اذ كانت توظف أكثر من نصف 55 % من السكان العاملين ووكانت الصدرت أكثر من 1.1 مليار دينار سنويًا، وهو ما يمثل ثلث 33% من إجمالي صادرات الدولة. غطت هذه الصادرات الواردات الغذائية مايقرب0.7 مليار دينار في السنة، وبعد رحيل السكان الأوروبيين، الذين مثلوا ربع 25.3% من سكان الحضر وركزوا ما يقرب من 80٪ من الدخل النقد حدث انكماش الطلب المحلي[1].

وبعد اصدار الحكومة الجزائرية لقانون الاملاك الشاغرة في 5 جويلة 1964 أصبحت معظم أملاك المعمرين ملكاً للدولة الجزائرية، ومُنحت لشاغلي هذه الأملاك من الجزائريين عقود ملكية، وعليه يمكن تفسير هدف الامتيازات والتفضيلات الممنوحة للمنتجات الجزائرية من طرف الحكومة الايطالية والفرنسية حينها فقط كالية لحماية المستمعمرين وبعد الخروج النهائي للمعمرين رفضت ايطاليا تجديد التفضيلات سنة 1970

فمثلا فيما يخص المنتجات الزراعية المصنعة استفادت الجزائر من الغاء العنصر الثابت المتعلق بالجزء المصنع من المنتج والابقاء على العنصر المتغير المتمثل في الجزء الزراعي ولكن الجزائر لم تستغل هذا الاجراء ولم تستفيد من ميزاته لانها غير مصدرة للمنتجات الزراعية المصنعة مثل السكريات والعجائن الغذائية ...الخ، اما الامتيازات

[1]. Bessaoud O., **L'agriculture en Algérie : de l'autoges tion à l'ajus tement (196 3 - 1992)**, Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes(CIHEAM), Paris, 1994, p91. pp 89-103

الممنوحة لبعض المنتجات الزراعية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية ما بين 20% الى 100% والملاحظ ان هذه السلع والمنتجات تنتج في دول المجموعة الاوروبية وبالتالي هدفت هذه الامتيازات الى حماية المنتجات الاوروبية من خلال[1]:

- احترام تدابير السياسة الزراعية المشتركة باحترام الاسعار المرجعية للمجموعة للخضر والفواكه
- وضع جدول زمني للاستراد، يعطي الحق في التخفيضات التعريفية
- وضع تدابير للحماية في حالة الاخلا بالسوق

الجدول رقم (02-04):تجارة الزراعة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال فترة اتفاقية التعاون

السنوات	1971	1975	1978	1980	1981	1982	1983
واردات زراعية	641.04	3284.6	4526.01	2986.6	2725	2612.38	2730
صادرات زراعية	66.27	209.1	184.1	172.02	45.28	33.34	9.30
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
واردات زراعية	2547.3	2928.5	2567	2226	2592	3433.3	3045
صادرات زراعية	25.21	78.28	32.4	45.13	45.82	60.69	79.06
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	-
واردات زراعية	2211.02	2260	2467.5	2439.3	3601.9	2938.7	-
صادرات زراعية	92.39	99.79	102.42	110.72	117.74	158.7	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للزراعة والديوان الوطني للاحصاءات

من الجدول اعلاه نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات الزراعية وارتفاع الواردات الزراعية للجزائر مع دول المجموعة الاوروبية بعد الاتفاقية ويعود ذلك الى كون المنتجات الجزائرية لم يكن بمقدورها المنافسة في السوق الاوروبية نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج في الجزائر خاصة بعد انضمان اليونان سنة 1981 والبرتغال واسبانيا سنة 1986 الى الاتحاد وهذه الدول تعتبر دول زراعية متمرسة وهو ما اثر سلبا على الصادرات الزراعية للجزائر اتجاه دول الاتحاد، ولعل ارتفاع الواردات الزراعية الجزائرية ناتج كذلك عن انخفاض تكاليف استراد المنتجات الزراعية الاوروبية وجودتها مقارنة بتكاليف انتاجها في الجزائر، وبالرغم من الايجابيات المتضمنة لهذه الاتفاقية الى انها كانت تخدم المصالح الاوربية اكثر من الجزائرية حتى ولو بدا ظاهرا من الامتيازات المنوحة انها في صالح

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم اثر اتفاقيات الشراكة العربية الاوروبية على الزراعة العربية**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1999، ص 54-55.

الجزائر لكن ما حدث كان عكس ذلك والدليل على سبيل المثال منح تخفيضات جمركية للصناعات الزراعية والجزائر لم تكن معنية به كونها كانت من الدول النامية وقطاع هذا الصناعة ضعيف فيها وعدم امتلاكها التكنولوجيا والموارد البشرية الكافية لذلك، ومن اهم الصعوبات التي واجهت الجزائر في هذه الاتفاقية [1]:

- تكاليف التاكيد على رسالة القرض كانت كبيرة
- تباطؤ في الاجراءات الجمركية بسبب التشريعات الجزائرية وجمود في الاجراءات البنكية.
- حواجز تعريفية وغير تعريفية من الجانب الاوروبي في وجه الصادرات الجزائرية
- نظام الحصص حول بعض السلع مع تحديد برنامج زمني لها
- الخسارة في سعر الصرف المالي بسبب تذبذب سعر الدينار الجزائري حيث اختلت برامج الاستيراد
- اتجاه سعر السلع المدعومة من طرف الاتحاد الاوروبي الى تزايد بسبب تذبذب المخزون الاوروبي
- ارتفاع اسعار الشحن، ومشكلة المقاييس والتعليب من حيث تباينها وتخلفها في الجانب الجزائري

2- على المستوى المالي: بلغ مستوى الالتزام بالبروتوكولات المالية الثلاثة الأولى 86% ومستوى الالتزام بالبروتوكول الرابع 67%، كان مستوى المدفوعات 51% للبروتوكولات الثلاثة الأولى و32% للبروتوكول الرابع، كما ارتفعت حصة بنك الاستثمار الأوروبي في الإجمالي من 61% في البروتوكول الأول إلى 71% في الثاني و83% في الرابع، تمكن البنك من الالتزام بنسبة 100% من الأموال المنصوص عليها في البروتوكولين الأولين، و78% في حالة 3 و64% في حالة 4 لم يتم تنفيذ عمليات رأس المال المخاطر في البروتوكول الرابع[2].

وحصلت الجزائر باستثناء البروتوكولات المالية، على (575 م/ إيكو) لتمويل خط أنابيب الغاز الجزائر إسبانيا (200 م/ إيكو) والطريق السريع شرق غرب (171 م/ إيكو)، كما وقع بنك الاستثمار الأوروبي قرضًا بقيمة (100 م/ إيكو) مع شركة SONATTRACH لتوسيع مرافق إنتاج الغاز في مجمع Rhour de Nousنن وبالرغم من حجم التمويل المرصود للجزائر الا انها لم تستغل ذلك بشكل كامل خاصة في البرتوكول الثالث والرابع* ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها:

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم اثر اتفاقيات الشراكة العربية الاوروبية على الزراعة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

[2]. CONSEIL DE COOPERATION CEE-ALGERIE, MEMO/89/33, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/MEMO_89_33

*. تعطل تنفيذ العمليات المالية بموجب البروتوكولين 3 و4 بسبب تدهور الوضع في الجزائر منذ عام 1992، وكان لهذا الوضع تأثير سلبي على تطوير العمليات الجارية، مما منع إطلاق العديد من المشاريع المعتمدة بالفعل وعرقلة برمجة التدخلات الجديدة.

- اغلب المشروعات المقدمة لم تكن مدروسة بشكل جيد وغير ناضجة حين تم تسجيلها في البرتوكول
- بعض المشاريع ليست لها طابع الاولية وقد سجل في باب المنح
- عدم الاطلاع بالاجراءات والطرق التي تشترطها المجموعة الاوروبية في العامل مع المشاريع
- عدم مطابقة مشاريع الانجاز وخاصة الاعلانات الفنية مع التشريعات الجزائرية .

المطلب الثالث: الشراكة الاوروجزائرية من الدوافع الى التنفيذ

لقد سبق توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي مسار طويل من المفاوضات والاجتماعات والنقاشات للاتفاق على محاور وبنود الاتفاقية بالشكل الذي يخدم المصالح المتبادلة بين الطرفين، باعتبار ان لكل طرف دوافعه الخاصة لعقد الشراكة واهدافه المرجوة منها.

الفرع الاول: أهداف ودوافع الشراكة

اولا– الاهداف والاهمية المشتركة من عقد الاتفاقية

1– أهداف المستركة هذه الاتفاقية هي:

يمكن تلخيص الاهداف المشتركة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في النقاط التالية:

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف، مما يسمح بتطوير العلاقات الوثيقة والتعاون في جميع المجالات التي يرونها ذات صلة بهذا الحوار.
- تعزيز التجارة وتوسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة بين الطرفين وتهيئة الظروف للتحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال.
- تسهيل التبادل البشري، ولا سيما في سياق الإجراءات الإدارية.
- تشجيع اندماج البلدان المغاربية من خلال تعزيز التجارة والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبينها وبين المجموعة والدول الأعضاء فيها.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي

وعليه من خلال الاهداف المذكروة في الاتفاقية والتي تعكس الاهداف المعلنة المتفق عليها من كلا الطرفين يمكن حصر طبيعة هذه الاهداف في مجاليين رئيسين هما كما يلي:

الاهداف السياسية: البحث عن قوة سياسية وحليف استراتيجي فالنسبة للاوربين محاولة قطع الطريق على الولايات المتحدة الامريكية لبسط نفوذها على المنطقة وبالنسبة للجزائر ايجاد حليف يمكن الاعتماد عليه خاصة بعد سقوط الحليف التقليدي المتمثل في الاتحاد السوفيتي

الاهداف الاقتصادية: يهدف كل طرف لايجاد اسواق جديدة وكبيرة خاصة بعد توسع الاتحاد الاوروبي ودخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق والطموح لانشاء الاتحاد المغرب العربي.

بالاضافة الى ماسبق اكدت المادة الثانية من الاتفاقية على وجوب احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصدر إلهام للسياسات المحلية والدولية للأطراف ويشكل عنصرًا أساسيًا في هذه الاتفاقية.

2- الأهمية المشتركة الشراكة الاوروجزائرية:

يمكن ابراز اهمية اتفاق الشراكة الاوروجزائرية من خلال وجهة نظر كل طرف كما يلي[1]:

2-1 من وجهة نظر المجموعة الاووربية:

- توسيع نفوذها العالمي في اطار التنافس مع القوى الكبرى الاه=خرى=، خاصةى الولايات المتحدة الامرميكة التي بسطت نفوذها على الشرق الاوسط
- توسيع نطاق السوق منتجاتها للاستفادة من المزايا الحجم الكبيرة
- التحكم والحد من الهجرة الغير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط خاصة وان الجزائر تعد من اهم مراكز انطلاق المهاجرين الغير شرعيين

2-2 من وجهة نظر الجزائر:

- تحسين مستوى اليد العاملة
- اعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وانتاجيته والرفع في حجم العمالة في الدول النامية
- التحويل التكنولوجي الى الجزائر بما يمكنها من التحكم في تكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الاسواق الخارجية.

[1]. غراب رظيقة، سجاد نادية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ثانيا– اهداف ودوافع كل طرف

1– اهداف ودوافع الجزائر لعقد الشراكة: بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة والبطالة وجمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتاخرها عن الركب سواء من ناحية التنظيم او التسيير او التكنولوجية المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الاجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين كلها كانت وراء رغبتها في توقيع التفاق الشراكة مع الاتحاد الاووربي[1].

وشهدت الجزائر مشاكل اقتصادية ناتجة عن الأزمة النفطية 1986 خاصة أن 97 % من الصادرات الجزائرية تتمثل في المحروقات، حيث أدت هذه الأزمة إلى انخفاض المداخيل بشكل كبير ومؤثر، فمن 13 مليار دولار سنة 85 إلى 8,5 مليار دولار سنة 86[2]، مما ادى لاختلال الاستقرار الكلي وعجز الموازنة العامة، وارتفاع المديونية التي بلغت نحو 23.8 مليار دولار في سنة 1989 واصبحت بذلك الجزائر تعاني من تفاقم عجز الحساب الجاري وميزان المدفوعات وارتفعت معدلات البطالة لنحو 20% خلال الفترة 1989 و1993، بالاضافة الى فشل المؤسسات العمومية التي أصبحت تشكل عبئا ماليا على الدولة[3] ،وفيما يلي يمكن حصر اهم دوافع الجزائر لعقد اتفاقية الشركة في النقاط التالية[4]:

- طموح الجزائر في التوصل الى شروط تجارية مع الاتحاد الاوروبي من اجل تنمية صادراتها والدخول الى اسواق دول الاتحاد الاروبي، عن طريق الغاء العوائق تعريفية وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من التشدد الاوروبي فيما يخص المعايير والموصفات التقنية الواجب توفرها للدخول الى السوق الاوروبية
- يمكن ان يساهم اتفاق الشراكة في اضافؤء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، ليتم توظيفها اقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
- تحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الاوروبية وتحسين كفاءة قطاع الانتاج وذلك كون الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للجزائر

---

[1]. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو–متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزوائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، جامعة الشلف، الجزائر، مجاد 1، عدد1، 2004، ص54. ص51-66.

[2]. دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص129.

[3]. طاهر كنعان، **الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، مرجع سبق ذكره، ص102.

[4]. ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، رشسالة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص165-166.

- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برامجها الاصلاحية الاقتصادية والاستفادة من المساعادات المالية التي تمنحهتا اطراف الشراكة
- يمكن ان يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الاوروبية المباشرة.

2- دوافع واهداف اوروبا: قرر المجلس الأوروبي، أثناء اجتماعه في كورفو في يونيو1994، تحقيق الاستقرار في العلاقات بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط التي سرعان ما أصبحت منطقة ذات أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي، تم التركيز على الأمور المتعلقة بالطاقة والهجرة والتجارة وذات الأهمية الخاصة – الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حتى أن المجلس يتوقع تجارة حرة في المنتجات الزراعية بحلول عام 2010، شريطة أن تقوم دول البحر الأبيض المتوسط بتثبيت اقتصادات السوق الحرة[1]، والجزائر باعتبارها دولة متوسطية وقريبة من اوروبا جغرافيا وتاريخا سيكون لها دور كبير ومهم في تحقيق الطموح الاوروبي

حيث تمثل دول شمال افريقيا ومنها الدول المغاربية منطقة ذات اهمية كبرى لموقعا من جهة ولسوقها الواسعة من جهة اخرى ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الاتحاد الاوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب ان ترقى من اتفقيات التعاون الى اتفاقيات الشراكة[2]، والجزائر باعتبار موقعها وكبر مساحتها مقارنة مع دول المنطقة وكثافتها السكانية الكبيرة تعتبر سوق كبير بالنسبة للمنتجات الاوروبية وهو ما تعكسه حجم المبادلات التجارية بين الطرفين

3- اهداف الشراكة الاوروبية الجزائرية: ان الشراكة الاورجزائرية من وجهة نظر الاتحاد تهدف الى اهداف ذات ابعاد استراتيجية يمكن ايجازها في[3]:

❖ **تصريف المنتجات الاوروبية:** انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي، نجد هذه الاخيرة تشكل الشريك الاول في اطار المبادلات التجارية، وعليه فان مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية وامكانية توسيع نفوذها في المنطقة، اذ ان فتح الحدود الجغرافية، ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر ويحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة تعد السياسة التسويقية لدول الاتحاد الاوروبي احد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة عل

[1] Jurgen Brauer, Keith Hartley, **The Economics of Regional Security: NATO, the Mediterranean and Southern Africa**, Harwood academic publishers, 2013, p181.

[2]. محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقلامية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوسيع، عمان، الارن،2016، 113.

[3]. ابراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص166.

الاسواق، ذلك ان ا مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الاسواق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلة في اسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية ويعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للاوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار،

❖ **التخوف من تاثير الارهاب على مصالح اوروبا:** شن الإرهابيون هجمات في فرنسا وأداروا شبكات لجمع الأموال وتهريب الأسلحة، في هذا الجهد، تم تحديد خلايا إرهابية جزائرية مرتبطة بإيران وأفغانستان والبوسنة في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة[1]، وقد تم استنكار هذا التهديد علنًا في مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي في نوفمبر 1995، وتم منحه صفة عدو وفي قمة شرم الشيخ النضال ضد "الإرهاب الإسلامي" هو القاسم المشترك الدول مع اشارة الى دعم جهود الجزائر في القضاء عليه[2]

أوروبا لها مصالح أمنية ونفطية في شمال إفريقيا، وذلك ما يولد تخوف من امتداد مشاكل الأمن الشمال الأفريقي إلى أوروبا على شكل اضطرابات في مجتمعات المهاجرين. في عام 1995، بدا أن العديد من التفجيرات الإرهابية في فرنسا مرتبطة بالجزائري حرب اهلية. ومن الناحية الاقتصادية، تهتم الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات بالاستثمار في شمال إفريقيا حيث تبلغ تكاليف العمالة ربع مثيلاتها في أوروبا،كما ان أمن الجنوب كان كذلك متأثرة بأوروبا. لقد دعمت دول الاتحاد الاوروبي النظام العسكري في الجزائر الذي قمع الأصولية الإسلامية. أنشئ في عام 1993، سرب البحرية الفرنسية الألمانية، وعلى وجه الخصوص القوات البحرية الفرنسية والإسبانية والإيطالية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط (EUROMARFOR)، سيكون لها تأثير أمني على منطقة البحر الأبيض المتوسط[3] .

❖ **التحكم في الهجرة الغير الشرعية:** وخاصة ان التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، وفي ظل حرية الحركة بالنسبة للعمالة داخل دول الاتحاد الاوروبي تدفع هذه الميزة الى المزيد من الطلب على اليد العاملة مما يؤدي الى بالاشخاص الذي لا تتوافر فهم الشروط لدخول الدول الاوروبيةقانونيا الى دخولها سرا.

[1] . Eytan Fisch, **Algeria: Between Democracy and Terrorism**, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algeria-between-democracy-and-terrorism
[2] . Luis Martínez,**Translated by: Jonathan Derrick, The Algerian Civil War 1990-1998**, C. Hurst & Co Publishers, London, 2000, p231.
[3] Marjorie Lister, The European Union and the South, p75.

الفرع الثاني: مسار المفاوضات ومحاور الشراكة

أولا– المفاوضات وعقد الاتفاقية

تطورت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية تعاون منذ عام 1976، وأعربت السلطات الجزائرية في عام 1995 عن عزمها بدء مفاوضات بهدف إبرام اتفاقية شراكة، وفي 1996، تبنت المفوضية مسودة توصية للمجلس تسمح لها بالتفاوض على اتفاقية شراكة أورومتوسطية مع الجزائر، وأشار المجلس الأوروبي المنعقد في مدريد يومي في 15 و16 ديسمبر 1995 في استنتاجاته حول سياسة الاتحاد المتوسطي وبشأن إلى رغبة الجزائر في إبرام اتفاق شراكة جديد مع الاتحاد ودعا المفوضية لتقديم مسودة المبادئ التوجيهية للتفاوض مع الجزائر[1]، وقد أسست الجزائر لجنة مختصة مهمتها التفاوض مع الاتحاد الاوروبي، التي بدأت فعليا في بروكسل يوم 4 مارس 1997، وتم عرض الجزائر مطالبها، حيث حددت هذه المطالب على النحو التالي[2]:

- الانفتاح التدرجي على الاقتصاد الاوروبي وذلك تماشيا مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري
- العمل على توسيع مجال التعاون وعدم اقتصاره على المحال التجاري.
- رفض الغاء الحماية الصناعية والغاء الحواجز الجمركية بالصيغة المتبناة في مؤتمر برشلونة
- التاكيد من عدم التكافؤ في اقتصاديات الشمال والجنوب وحجم وهيكل المبادلات التجارية .

تزامنت الجولة الثانية من مفاوضات الشراكة مع مواصلة مفاوضات مشروع الشراة الاورومتوسطية في مالطا يومي 22-23 افريل 1997كامتداد للجولة الاولى واتسمت هذه الجولة بالحذر من الطرفين حول النقاط الاساسية التي لم يتم الاتفاق عليها، حيث تشبثت الجزائر بضرورة رفع الرسوم الجبائية كاهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية، خصوصا في غياب الاستثمارات الحقيقة، بمعنى مطالبة ضمنية للاتحاد لتوسيع استثمارته في الجزائر، بينما رفض الاتحاد الاوروبي هذا الموقف واعتبر تخفيض الرسوم شرط اساسي لفتح الاسواق امام التجارة الخارجية، بينما ترى الجزائر ان رفع الرسوم من شانه حماية انتاجها المحلي من السلع المستوردة[3].

[1] BENCHADLI Nacer, **LES RELATIONS COMMERCIALES ENTRE L'UNION EUROPEENNE ET L'ALGERIE ASPECTS JURIDIQUES ET INSTITUTIONNELS** , Memoire de Magister , Universite d'oran, 2007, p114.

[2] . Nachida M'hamsadji-Bouzidi, **5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne**, enag éditions , Algérie, 1998, p113.

[3]. العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (1956–2013)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص208.

ثم تم عقد الجولة الثالثة من المفاوضات يومي 27 و28 ماي 1997 لكن سرعان ما توقفت المفاوضات وذلك لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين فالجزائر التي بقت متشبثة بمطالبها منذ الجولة الاولى خاصة بمراعاة خصائص اقتصادها الوطني كونه اقتصاد ريعي بينما الاقتصاديات الاوربية متنوعة وهذا ما ولد لدى الجزائر تخوفات بشان المبادلات التجارية، وعلاوة على ذلك فان الجزائر في تلك الفترة كانت تشهد حرب داخلية وغير مستقرة امنيا وكان التخوف التسرع في عقد اي اتفاققد يستخدم مستقبلا كذريعة للتدخل الخارجي، وفي 17 افريل سنة 2000 تم استئناف المفاوضات مقابل وضع الحكومة الجزائرية لشرطين تمثلا فيما يلي[1]:

- تأجيل عملية التفكيك الجمركي الى ما بعد 2002 بهدف حماية المنتوج الوطني
- مراعاة خصوصية القطاع الزراعي خاصة وانها كانت فترة اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري

وفي 12 و13 فيفري 2001 تم التطرق ف الى المسائل المنية والقضائية وحرية التنقل الاشخاص وكذا المسائل المتعلقة بالغاء التعرفات الجمركية، ليتم بعدها عقد جولة اخرى في 15 و16 مارس 2001 تم فيييها دراسة الجانب المتعلللق بحركة روس الاموال، اما الجولة المنعقدة من في نفس السنة ييومي 03 و55 ماي فقد تم تخصيصها لمنشة ملف الزراعة والخدمات، وتم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ 12 افريل 2002 حيث لاتنحصر هذه الاتفاقية على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري،تعاون اقتصادي ومالي،تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005[2]

وأشار بعض المراقبين إلى أن التزام السلطات الجزائرية بإبرام هذا الاتفاق قبل 31 ديسمبر / كانون الأول 2001 يعاقب ممثلي الجزائر في مفاوضاتهم مع نظرائهم الأوروبيين. من وجهة نظرهم، فإن الإبرام الفوري لهذه الاتفاقية لم يكن أكثر من شكل من أشكال التسويق السياسي .18 ومع ذلك، يُعتقد أن مرحلة انتقالية مدتها 12 عامًا قبل إنشاء التجارة الحرة بين الجانبين (الجزائر والاتحاد الأوروبي) وتفكيك التعريفات الجمركية. كافية تمامًا لترقية وتحديث قطاع التصنيع – وهو شرط أساسي لنجاح مثل هذه الاتفاقية.

[1]. شواشي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]. اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، *https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association*

كما أن المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مقارنة مع جيرانها المتوسطين لم يكن راجعا فقط إلى الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر بل وكذلك إلى الاختلاف في الأسلوب المنتهج في المفاوضات حيث أن الوفد الجزائري رافع حجة الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في[1] :

- كون الجزائر بلدا ذات إمكانيات وقاعدة صناعية هامة متكونة من مركبات ومصانع غير مستغلة كما ينبغي، أي أن القدرات الإنتاجية الكامنة للنسيج الصناعي الجزائري هامة.
- كون الجزائر مستورد هام للموارد الزراعية ومن اكبر مستوردي للسلع الصناعية الجاهزة .
- كون قيمة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج المواد الطاقوية معدومة

ثانيا– محاور الشراكة الاوروجزائرية:

❖ **الفصل الاول:** تضمن الحوار السياسي من خلال المواد 03 و04 و05 حيث يقوم مبدأ الحوار السياسي والامني بين اطراف الشراكة بشكل متواصل بهدف تحقيق الامن والاستقرار لمنذقة البحر المتوسط، حيث ان هذه المواد تؤطر العلاقات السياسية ضمن اتفاقية الشركة من خلال الاهتمام بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك مع التاكيد عى اجراء حوار لمناقشة هاته القاضيا في اجال منتظمة وكلما اقتضت الحاجة على مستويات مختلفة وهو ماجاء في المادة الخامسة بحيث ينشأ الحوار السياسي على فترات منتظمة، وعند الضرورة:

أ– على المستوى الوزاري وخاصة في إطار مجلس الشراكة

ب– على مستوى كبار المسؤولين الذين يمثلون الجزائر ورئاسة المجلس والمفوضية .

ت– جميع القنوات الدبلوماسية بما في ذلك الإحاطات الدورية والمشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية والاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين .

ث– عند الاقتضاء، بأي وسيلة أخرى من شأنها أن تسهم في توطيد الحوار وزيادة فعاليته

❖ **الفصل الثاني:** تضمن حرية تنقل السلع من خلال المادة 06 الى المادة 29 نصت هذه المواد على العمل تدريجيا لانشاء منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية قدرت بـ 12 سنة ابتداء من تاريخ تنفيذ الاتفاقية كاقصى حد، كما تم الاتفاق على تحرير المبادلات التجارية من المنتجات الصناعية والزراعية والصيد البحري وتخفيض الرسوم الجمركية وبما يتماشى مع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف الأخرى بشأن التجارة في السلع المرفقة بالاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

[1]. ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 الى 2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، البليدة، الجزائر، عدد 15، 2018، ص 35. ص ص 31-48.

❖ **الفصل الثالث**: تضمن تجارة والخدمات من خلال المادة 30 الى المادة 37 وتتمثل هذه الخدمات في الخدمات العابرة للحدود والتمثيل التجاري والاقامة المؤقتة للاشخاص الطبيعين والنقل، ويمنح الاتحاد الاوروبي نظام تفصيلي بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الممولون الاوروبيين وذلك بتطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

❖ **الفصل الرابع**: المدفوعات ورؤوس الاموال والمنافسة واحكام اقتاصدية اخرى: والتي تم التطرق اليها من خلال المواد 38 الى المادة 46، حيث نص هذا الفصل على ضمان الطرفين لنقل رؤوس الاموال ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، اذ يلتزم الطرفان بترخيص المدفوعات المتعلقة بالصفقات من خلال عملة قابلة للتحويل، مع ابقاء حريةوضع بعض الاجراءات لتقيد الصفقات في حالة وجود مشاكل او صعوبات في ميزان المدفوعات.

❖ **الفصل الخامس**: وتضمن التعاون الاقتصادي، من المادة 47 الى المادة 66 حيث يكون التعاون الاقتصادي من خلال ضمان المصالح المشتركة للطرفين وفق اتفاق الشراقة والمبادئ المعلنة وفقها، كما يهدف هذا التعاون الى العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال دعم الاصلاحات الاقتصادية وتقليل التكلفة الاجتماعية الناتجة عن تحرير المبادلات التجارية.

❖ **الفصل السادس**: من المادة 67 الى المادة 78 تناول هذا الفصل التعاون الاجتماعي والثقافي حيث تناول في شقه الاجتماعي مسالة حماية العمال الجزائريين المقمين في الدول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى الهجرة غير الشرعية وضرورة عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، وكذلك ترقية دور المراة الاجتماعي والثقافي، اضافة الى ترقية التبادل والتعاون الثقافي وكذلك تحسين القطاع التربوي والتعليمي والتكويني.

❖ **الفصل السابع**: التعاون المالي من المادة 79 الى المادة 81 من أجل دعم أهداف هذا الاتفاق، سوف تتلقى الجزائر التعاون المالي وفقا للإجراءات المناسبة والموارد المالية المناسبة.روينطبق التعاون المالي على ما يلي:

- تسهيل الإصلاحات المصممة لتحديث الاقتصاد، بما في ذلك التنمية الريفية.
- الارتقاء بالبنية التحتية الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار الخاص وأنشطة خلق فرص العمل.
- تعويض الآثار التي تلحق بالاقتصاد الجزائري من جراء الإدخال التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.
- الإجراءات المصاحبة للسياسات المنفذة في القطاعات الاجتماعية.

❖ **الفصل الثامن:** التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية من المادة 82 الى المادة 91 تطرقت مواد هذا الفصل الى التعاون في المجال القانوني بهدف تعزيز بناء المؤسسات وسيادة القانون وسير العدالة وذلك بهدف تسهيل تنقل الاشخاص والحد من الهجرة الغير الشرعية ومكافحة الجريمة المنظمة والارهاب.

❖ **الفصل التاسع:** الأحكام المؤسساتية العامة والختامية من المادة 92 الى المادة 110 يهدف هذا الفصل الاخير من الاتفاقية الى هيكلة الاتفاقية ضمن مؤسسات رسمية يتم انشاءها بشكل مشترك خاصة فيما يتعلق بانشاء مجلس الشراكة الذي يتولى تنفيذ بنود الاتفاقية والعمل على السير الحسن لكافة الاجراءات المتعلقة بها وحل المشاكل وتسهيل العقبات، ويتراس مجلس الشراكة عضو من الاتحاد الاووربي وعضو من الحكومة الجزائرية، بالاضافة الى انشاء لجنة الشركة لتسيير الاتفاق.

المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي في اطار الشراكة

مما لا شك فيه ان الدافع الاساسي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية كان دافعا اقتصادي بالدرجة الاولى بالرغم من تضمن الاتفاقية محاور اخرى ، الا ان الجانب الاقتصادي هو الاهم وهو مدل عليه المحور الاقتصادي في الاتفاقية اذ يلاحظ انه اكثر العناصر التي تم التركيز عليها سواء في المفاوضات او في البنود.

المطلب الاول: مضامين التبادل الحر والاتفاقات الجمركية

كانت انشاء وتحديد منطقة التبادل التجاري الحر وتحديد التعريفات الجمركية للسلع والمنتجات بين الطرفين ان اول ماتم التطرق اليه في المحور الاقتصادي ضمن الاتفاقية وهو المحور الذي تطلب الكثير من الوقت والمفاوضات والاجتماعات نظرا لحساسيته واهميته في انجاح اتفاقية الشراكة.

الفرع الاول: مبادئ منطقة التبادل الحر وخصائصها

اولا– مبادئ منطقة التبادل الحر

على المستوى الاقتصادي فإن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من دول المتوسط يشكل الهدف الرئيسي للاتفاقية، ومن المقرر إجراء تبادل متكامل مماثل للمنتجات الصناعية والزراعية، مع إلغاء حواجز التعريفات الأوروبية وفترة انتقالية مدتها 12 عامًا لبلدان المتوسط الثالثة للوصول الى التحرير الكامل[1].

[1] . SALAH BACHTA Mohamed, GHERSI Gérard, **Agriculture et alimentation en Méditerranée. Les défis de la mondialisation**, KARTHALA Editions, Paris, 2004, p23

وقد نصت المادة 06 من الاتفاقية على انشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر بصفة تدريجة وعلى مدى فترة انتقالية تستمر لمدة أقصاها اثني عشر عامًا تبدأ من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الى سنة 2017، على ان تخضع هذه المنطقة لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف الأخرى بشأن التجارة في السلع المرفقة بالاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث ان منطقة التبادل التجاري الحر ضمن اتفاقية الشراكة تقوم على المبادئ التالية[1]:

- مبدا المعاملة بالمثل: بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الاوروبي الذي كان يسمح بدخولها الى اسواقه بكل حرية ومن دون اجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك.
- مبدا التدرج: بمعنى ان هذه المنطقة يتم اقاماتها بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد اكثر لعملية الانظمام التي تكون سنة 2017.
- مبدا المرونة والتكيف: سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بامكانية تغيير جدول او رزنامة التفكيك التعرفي الخاص بالمنتجات المصنعة واحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقاليةبعد الاتفاق في حالة ما اذا تسببت عملية التفكيك الجمركي اضرار كبيرة على احد بالقطاعات الاقتصادية

ثانيا– خصائص منطقة التبادل الحر:

تتميز منطقة التبادل الحر المراد انشاءها بين الجزائر والاتحاد الاوروبي باربع خاصيات هي[2]:

- منطقة للتبادل الحر بين دولة تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي ولا يتميز بخاصية التنوع ومجموعة من الدول تكاد تكون في ارقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي
- ان حجم وفاعلية الاقتصاد الاوروبي من شانه ان يوفر للاقتصاديات المتوسيطية بما فيها الجزائري امكانية تجاوز مشكلتي نقص رؤوس الاموال وضيق السوق الداخلية
- هي منطقة تطبق سياسة الحماية البينية المتفاوتة يضاف اليها سياسة اوروبا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية والتي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة والتي تحد بصفة عامة من صادرات دول حوض المتوسط غير الاوروبية من المنتوجات الزراعية

[1]. براق محمد، ميسوني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة**، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يزمي 13-14 نوفمبر 2006، ص13.

[2]. رقيبة سليمة، **الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة ام نقمة**، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يزمي 13-14 نوفمبر 2006،ص 168.

- منطقة للتبادل الحر بين الاقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة

الفرع الثاني: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية والزراعية

اولا– المنتجات الصناعية:

بشكل عام فان اتفاقية الشراكة في المجال الاقتصادي تقوم على اساس الغاء التقيدات الكمية والاجراءات ذات الاثر المكافئ على الصادرات والوردات في المبادلات التجارية بين الطرفين مع بدء سريان الاتفاق، وبعد تنفيذ الاتفاق لا يمكن تطبيق اي قيد جديد من قبل اي الطرفين كما لا يمكن تطبيق اي حق جمركيجديد او رسم ذو اثر مكافئ على الصادرات والواردات بين الطرفين، ولا يمكن رفع ماهو مطبق اثناء بدء سريان الاتفاق[1] كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02–05):طبيعة ونوع السلع ونسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية

المرجع	الملحق 2 القائمة المشار إليها في المادة 9 الفقرة 1		الملحق 3 القائمة المشار إليها في المادة 9 الفقرة 2		المنتجات المشار إليها في المادة 9 الفقرة 3 وليست موجودة في الملحقين 2 و3	
عدد المنتجات	2034		1095		1858	
توزيعات سعر الرسم او الحق الأساسي	معدل جمركي	%من 2034	معدل جمركي	%من 1095	معدل جمركي	%من 1858
	%0	4.77	%5	73.61	%0	0.27
	%5	17.45	%15	20.55	%5	3.33
	%15	77.68	%30	5.84	%15	6.35
	%30	0.09			%30	90.04
فترة التفكيك	فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ		5 سنوات بدا 1 سبتمبر 2007		10 سنوات اعتبارًا من 1 سبتمبر 2007	
معدل التخفيض	الإعفاء التام		تخفيض 20% من DD الأساس للسنة الأولى من التفكيك (2007/09/01)		تخفيض10% من DD الأساس للسنة الأولى من التفكيك (2007/09/01)	
المجموع الفرعي	4987					

Source: Infos Douane, La Direction Générale des Douanes, Juillet 2007, P6.

بالنسبة للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية، تتعلق المنتجات الاصلية للطرفين والخاصة بالفصول 25 الى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الاوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق رقم

[1]. زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص56.

1، اذ تم الاتفاق على اعفاء جميع المنتجات الجزائرية المستوردة من طرف دول الاتحاد من جميع الريوم الجمركية وعدم تقيدها كميا او اي اجراء له اثر مكافئ[1]، اما فيما يخص المنتجات الصناعية الاوروبية الواردة الى الجزائر فقد تم تصنيفها في ثلاث قوائم مختلفة من حيث طبيعة ونوع السلع ورزنامة التكيك الجمركي الى غاية اطلاق منطقة التبادل الحر، ويتم قبول المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي، اعتمادًا على ما إذا كانت صناعية أو زراعية، في الجزائر وفقًا للشروط التفضيلية الموضوعة[2]، حيث تمثلت القوائم التفكيك الجمركي كالاتي:

1- القائمة الاولى: تضمن 2034 بند تعريفي جمركي والمشكلة اساس من المواد الاولية والمعدات، والتي طبق عليها تفكيكا جمركيا فوريا اي بمعدل رسوم جمركية بنسبة 0٪ ابتداء من 1 سبتمبر 2005، بمعنى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وجميع القيود الكمية[3].

2- القائمة الثانية: تتضمن 1095 بند تعريفي جمركي، والمشكلة من المواد النصف مصنعة والمواد الكاملة التصنيع، والتي يتم الغاء الرسوم الجمركية بصفة تدريجية ابتداء من السة الثالثة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتم تمديد عملية تفكيكها لسيع سنوات مع سنتين من التاجيل لتصل الى 0% سنة 2012، وتحتوي هذه القائمة اساس على المواد الاولية الصناعية ومنتجات التجهيز وقطع الغيار ذات المنشا الاوروبي، حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المطبق على استيراد هذه المنتجات إلى الجزائر تدريجياً اعتباراً من السنة الثانية بعد تنفيذ الاتفاقية حيز، على مدى فترة تمتد لأكثر من 5 سنوات[4]:

- بعد مرور عامين من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل واجب ورسم إلى 80% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد ثلاث سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل واجب ورسم إلى 70% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد أربع سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل واجب ورسم إلى 60% من الرسوم الأساسية ؛

[1] ANNEXE 1, **Liste des produits agricoles et produits agricoles transformés relevant des chapitres 25 à 97 du tarif douanier**, visés aux articles 7 et 14 de l'accord d'association.

[2] . **GUIDE DES AVANTAGES FISCAUX**, DIRECTION GENERALE DES DOUANES, CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATION ET DE LA DOCUMENTATION, 2008, p2.

[3] . Ministère du Commerce et de la Promotion des Exportations, **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne**, Avantages accordés aux produits originaires de la communauté, 2005.

[4] .ANNEXE 3, **Liste des produits industriels originaires de la communauté importés en Algérie visés à l'article** 9, paragraphe 2 de l'accord d'association.

- بعد خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل واجب ورسم إلى 40% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد ست سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل واجب ورسم إلى 20% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد سبع سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، تُلغى الرسوم المتبقية.

بحيث يكون التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقًا للجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06):نسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية للقائمة الثانية

معدل الرسوم الجمركية	تعريفة الرسوم الجمركية التفضيلية						
	سنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	%تخفيض	%80	%70	%60	%40	%20	%0
%5		%4	%3.5	%3	%2	%1	%0
%15		%12	%10.5	%9	%6	%3	%0
%30		%24	%21	%18	%12	%6	%0

Source: GUIDE DES AVANTAGES FISCAUX, OP CIT, p3.

3- القائمة الثالثة: وتضم المنتجات والسلع والمشكلة من المواد الكاملة التصنيع التي تعتبرها الجزائر حساسة بمعنى المنتجات الاوروبية الصناعية التي تنتجها الجزائر على ارضها محليا، وتضمنت هذه القائمة لـ 1860 بند تعريفي جمركي، على ان يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لتصل الى نسبة 0% سنة 2017،، وفقًا للجدول الزمني المنصوص عليه في المادة 9 (2).

تُلغى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد هذه المنتجات إلى الجزائر تدريجياً من السنة الثانية بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، على مدى 5 سنوات، وفقاً للجدول الزمني التالي:

- بعد عامين (2) من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 90 %من الرسوم الأساسية ؛
- بعد ثلاث (3) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 80% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد أربع (4) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 70% من الرسوم الأساسية ؛

- بعد خمس (5) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 60% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد ست (6) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 50% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد (7) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 40% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد (8) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 30% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد (9) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 20% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد (10) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 10% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد (11) سنة من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسم وكل ضريبة إلى 5% من الرسوم الأساسية ؛
- بعد 12 سنة من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، تُلغى الرسوم المتبقية

الجدول رقم (02-07):نسب التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية للقائمة الثالثة

معدل الرسوم الجمركية	تعريفة الرسوم الجمركية التفضيلية										
	سنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	%تخفيض	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%5
%5		%4.5	%4	%3.5	%3	%2.5	%2	%1.5	%1	%0.5	%0.2
%15		%13.5	%12	%10.5	%9	%7.5	%6	%4.5	%3	%1.5	%0.7
%30		%27	%24	%21	%18	%15	%12	%9	%6	%3	%1.5

Source: GUIDE DES AVANTAGES FISCAUX, OP CIT, p.4

ثانيا– المنتجات الزراعية: نصت المادة 13 من الاتفاقية على العمل تدريجياً من اجل زيادة زيادة تحرير التجارة المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة التي تهم الطرفين. قائمة المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تقع ضمن الفصول من 25 إلى 97 من التعريفة الجمركية المشار إليها في المادتين 7 و14 من اتفاقية المشاركة.

لا تتأثر هذه المنتجات بجدول التخفيضات في الرسوم الجمركية المخطط لها على المنتجات الصناعية، فهي تتأثر بالأحكام المحجوزة للمنتجات الزراعية المنصوص عليها في البروتوكول رقم 1 وتلك المخصصة للمنتجات الزراعية المصنعة المنصوص عليها في البروتوكول رقم 5[1]: ، حيث تستفيد المنتجات من الامتيازات التالية[2]:

- الدخول معفاة من الرسوم الجمركية.
- الوصول مع تخفيض جزئي للرسوم الجمركية.
- وصول معفى من الرسوم الجمركية مع حصص تعريفية أو كميات مرجعية.
- الحصول معفى من الرسوم الجمركية ولكن مع رسوم محددة للمنتجات الزراعية المصنعة.

الجدول رقم (02–08):طبيعة ونوع السلع ونسب التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية

المرجع	البروتوكول 2، المادة 14 الفقرة 2		البروتوكول 2، المادة 14 الفقرة 4		البروتوكول 5 الملحق 2 المادة 14 الفقرة 5		
عدد المنتجات	116		97		50		الباقي 15
توزيعات سعر الرسم او الحق الأساسي	معدل جمركي	%من 116	معدل جمركي	%من 97	معدل جمركي	%من 50	
	%5	34.48	%5	3.09	%5	4	
	%15	14.65	%15	0	%15	40	
	%30	50.86	%30	96.90	%30	56	
فترة التفكيك	امتيازات التعريفة الجمركية مع قيود الحصص لمعظم المنتجات		امتيازات التعريفة الجمركية دون قيود الحصص		امتيازات التعريفة الجمركية مع قيود الحصص لبعض المنتجات		منتجات لم يتم تفكيكها بعد
معدل التخفيض	%20،%50 و%100		%25 و%100		%20،%50، 30%، %100		التفاوض على الامتيازات اعتبارًا من عام 2010
المجموع الفرعي	915						

Source: Infos Douane, op ct, P6

[1] **ANNEXE 1:** Liste des produits agricoles et produits agricoles transformés relevant des chapitres 25 à 97 du tarif douanier, visés aux articles 7 et 14 de l'accord d'association.
[2] KHELADI Mokhtar, **L'Accord d'association Algérie-UE : un bilan-critique**, p4

1- المنتجات الزراعية

1-1 الورادات الزراعية الجزائرية من الاتحاد الاوروبي:

تم تعيين المنتجات الزراعية ذات المنشا الاوروبي والممثلة في المنتجات التي تستوردها الجزائر من دول الاتحاد في البرتوكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية، وتحديد التخفيضات في الرسوم الجمركية وحصص التعريفة التفضيلية على الواردات إلى الجزائر من المنتجات الزراعية التي منشؤها الاتحاد المدرجة في هذا البروتوكول[1]، حيث تضمن 75 بندا تعريفيا، وتتمثل اساسا في القمح وزيت المائدة والبذور الزراعية والحليب ومشتقاته والسكر، حيث استفادت هذه المنتجات من اعفاءات تتراوح بين 20% الى 50% من الرسوم والحقوق الجمركية الاساسية، الا انه تم اخضاع 63 بند تعريفي من اصل 75 بندا الى حصص تعريفة بكميات محددة بالأطنان عند الاستراد وفي حالة تم تجاوز هذه الكميات المحددة تطبق على الكمية الزائدة الرسوم الجمركية الجزائرية

1-2 الصادرات الزراعية الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي

تضمن الملحق رقم 1 من البرتوكول رقم 1، 158 بندا تعريفي من اعفاء الرسوم الجمركية منها 117 بند تعريفي يتم اعفاءه من الحقوق الجمركية والتعريفات المسقفة بالكميات، بينما يخضع 26 بندا الى الاعفاء الجمركي مع تحديد الحصص التعريفية، بالاضافة الى 15 بندا يخضع الى الكميات المرجعية بالأطنان، والتي لا تعتبر قيود حصص ويمكن تجاوزها[2].

2- الصيد البحري

2-1 واردات الصيد البحري الجزائرية من الاتحاد الاوروبي:

تخضع المنتجات السمكية التي منشؤها المجموعة المدرجة في البروتوكول رقم 4 بشأن الاستيراد إلى الجزائر للترتيبات المنصوص عليها في هذا البروتوكول المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر لمنتجات الصيد البحري التي منشأها المجموعة والمشار إليها في المادة 14، الفقرة 4 من الاتفاقية، حيث ضمت القائمة 73 بندا من

[1] **PROTOCOLE N° 2**, Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles originaires de la Communauté

[2] . **ANNEXE 1, PROTOCOLE n° 1** : Relatif au régime applicable aux importations dans la Communauté des produits agricoles originaires d'Algérie

المنتجات التي تخضع لمعدل تعريفة يتراوح بين 5% و30% على ان يتم تطبيق معدل تخفيض الحقوق الجمركية بين 25% الى 100%[1]

2-2 صادرات الصيد البحري الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي:

تضمن البروتوكول رقم 3 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد منتجات الصيد البحري التي يكون منشؤها الجزائر إلى المجموعة 20 بندا تعريفيا مع الإعفاء الفوري من الرسوم الجمركية[2].

3- المنتجات الزراعية المحولة (المصنعة)

البروتوكول رقم 5 تركز على تجارة المنتجات الزراعية المصنعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. لها ملحقان:

البروتكول 5 المتعلق بالمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والمشار إليها في المادة 14، الفقرة 5 من الاتفاقية، وينقسم هذا البروتوكول إلى ملحقين

3-1 واردات المنتجات الزراعية المحولة الجزائرية من الاتحاد الأوربي

يغطي الملحق 2 الحقوق التفضيلية الممنوحة من الجزائر للمنتجات الزراعية المصنعة التي منشؤها الاتحاد الأوروبي، بحث تسري التخفيضات في الرسوم الجمركية بهذا الملحق اعتبارًا من 1 سبتمبر 2005، تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وتضمن هذا الملحق قائمتين هما[3]:

- القائمة الاولى: تضمنت هذه القائمة الامتيازات الفورية التي يشتملها التخفيض الجمركي الكلي او النسبي لـ 167 بندا تعريفيا، منها 59 بند تعريفي تخضع لتخفيضض جمركي جزئي التي كانت تخضع لرسوم جمريكية من 15% الى 30% بحيث طبقت عليها نسبة تخفيضات من 20% و25% الى 30% و14 بندا تعريفيا يتم تطبيق عليها كمية مرجعية وهي: نبيذ الشعير بحصة 224000 طن، مستحضرات غذائية بحصة 2000طن، الخميرة الحية بحصة 3000 طن.

[1] . **PROTOCOLE N°4**, Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits de la pêche originaires de la Communauté

[2] **PROTOCOLE N°3**, Relatif au régime applicable à l'importation dans la Communauté des produits de la pêche originaires d'Algérie

[3] . **PROTOCOLE n°5**, ANNEXE 2, Porte sur les droits préférentiels accordés par l'Algérie aux produits originaires de l'UE

- القائمة الثانية: تضمنت الامتيازات المؤجلة والمشار اليها في المادة 15 من الاتفاقية، وقد ضمت هذه القائمة 161 بند تعريفي يتم تطبيق عليها تخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

3-2 صادرات المنتجات الزراعية المحولة الجزائرية الى الاتحاد الأوربي

يغطي الملحق 1 الحقوق التفضيلية الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية المصنعة التي منشؤها الجزائر، حيث تضمن هذا الملحق التخفيضات في الرسوم الجمركية من خلال ثلاث قوائم الثلاث اعتبارًا من 1 سبتمبر 2005، اي تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وكانت كل قائمة تتضمن ما يلي[1]:

- القائمة الاولى: تضمنت 229 بندا تعريفيا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية.
- القائمة الثانية: تضمن 16 بنا تعريفيا موزعة على 3 منتجات من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية ولكن في حدود الحصص الكمية السنوية وهي: العجائن الغذائية بحصة 2000 طن، الكسكس بحصة 2000طن، والمستحضرات المتكونة من الحليب المخمر بحصة 1500 طن.
- القائمة الثالثة: تضمن 207 بندا تعريفيا من المنتجات الزراعية المصنعة المعفاة من الرسوم الجمركية ولكنها تخضع لنظام الحماية الجمركية من طرف الجماعة الاوروبية (الرسوم الخاصة)

المطلب الثاني: مراجعة إلغاء التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية

يعد حوالي ثماني سنوات من دخول اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية لم تتوفق الجزائر في الاستفادة التي كانت مرجوة من الاتفاقية مفي محورها الاقتصادي وبالاخص التبادل التجاري مما جعلها وبناء على الحق الممنوح لها بمراجعة بعض بنود الاتفاقية عند الحاجة بمراجعة التعريفات الجمركية للمنتجات الصناعية والزراعية.

الفرع الاول: اهداف وادوافع التعديل الجمركي للمنتجات الصناعية والزراعية

اولا- الأساس التنظيمي للتعديل واهدافه

1 بالنسبة للمنتجات الصناعية: حسب ما نصت عليه المادة 11 تقوم الجزائر بإبلاغ لجنة المشاركة بأي إجراء استثنائي تعتزم تبنيه، وبناءً على طلب المجموعة، يتم تنظيم المشاورات حول هذا الإجراء، وعن الإجراءات والقطاعات التي تستهدفها قبل تنفيذها، وفي حالة تبني مثل هذه الإجراءات، يجب على الجزائر أن

[1] .**PROTOCOLE n°5**, ANNEXE 1, Droits préférentiels accordés par l'UE aux produits originaires d'Algérie

تقدم للجنة المشاركة الجدول الزمني لإلغاء الرسوم الجمركية المنصوص عليها في هذه المادة. ويمكن للجنة الاتحاد أن تقرر جدول زمني مختلف[1].

كما اشترطت المادة 11 على ان مراجعة جدول التفكيك للتعريفة الجمركية يخص مجموعة المواد التي لا تتجاوز صادراتها نسبة 15% من الصادرات الأوروبية نحو الجزائر مع عدم تخطي الحق الجمركي المستعاد نسبة 25%.

2. بالنسبة للمنتجات الزراعية: نصت المادة 16 من الاتفاقية انه في حالة وضع لوائح محددة نتيجة لتنفيذ السياسات الزراعية أو لتعديل لوائح حالية أو في حالة تعديل أو تطوير الأحكام المتعلقة بتنفيذ سياسات زراعية، فإنه يجوز للجماعة وللجزائر تعديل النظام المنصوص عليه في هذه الاتفاقية، للمنتجات التي تشملها، كما يجب على الطرف الذي يقوم بإجراء هذا التغيير إبلاغ لجنة الشراكة به، بناءً على طلب الطرف الآخر، تجتمع لجنة الشراكة لتأخذ في الاعتبار حسب الاقتضاء،ومصالح هذا الطرف[2].

3. أهداف المراجعة: خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة في 15 يونيو 2010، أبلغت الجزائر الاتحاد الأوروبي بنيتها مراجعة إلغاء التعريفة الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 وقدمت طلبًا رسميًا في 13 سبتمبر 2010. هذا القرار من قبل الجزائر، الناتجة عن تقييم آثار الاتفاقية بعد خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ، كانت مدفوعة بالرغبة في إعادة توازن هيكل التجارة غير الهيدروكربونية، مع مراعاة الوضع الاقتصادي للعديد من القطاعات الصناعية في الجزائر. واتفق الطرفان على بدء المشاورات حول شروط تنفيذ هذه الإجراءات الاستثنائية وبشأن القطاعات المعنية بهدف تحديد حل تفاوضي[3].

يمكن القول ان اهداف هذه المراجعة والتعديلات كان هدفها ما يلي:

- تأجيل إلغاء التعريفة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
- منح مزيد من الوقت للسياسات القطاعية وخاصة في استراتيجية تنمية وتطوير الشركات الجزائرية
- محاولة التوصل إلى اتفاق متوازن بين الطرفين
- تأجيل إنشاء منطقة التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية حتى عام 2020

[1]. المادة 11 من الاتفاقة، ص5

[2]. الفقرة 1 و2، المادة 16 من الاتفاقية، ص 6

[3] DÉCISION DU CONSEIL **sur la position de l'Union européenne au sein du Comité d'association UE-Algérie concernant la mise en œuvre des dispositions concernant les produits industriels prévues aux articles 9 et 11 de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la Communauté européenne et ses Etats membres, d'une part, et la République algérienne démocratique et populaire**, COMMISSION EUROPÉENNE, Bruxelles, le 28.11.2012, p1.

- منح فترة إضافية للشركات الجزائرية للاستعداد للمنافسة المتزايدة من طرف الشركات الاوروبية التي ستبدأ مع إنشاء منطقة التجارة الحرة
- الحد من حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية مقارنة بالحصة المتدنية للجزائر في السوق الاوروبية
- المساعدة على إنقاذ الخزانة العامة بإيرادات إضافية من الرسوم الجمركية
- حماية المنتجات الصناعية وعلى وجه الخصوص صناعات الحديد والصلب والمنسوجات والإلكترونيات والسيارات بالاضافة الى حماية بعض الصناعات المحلية الناشئة
- محاولة جذب الاستثمارات الاوربية للجزائر

ثانيا– دوافع واسباب المراجعة

1– تراجع الايرادات: إن إلغاء التعريفة الجمركية المطبق مع الاتحاد الأوروبي تسبب في خسارة الجزائر 2.5 مليار دولار من الابرادات بين 2005 و2009، ووفقًا لمحاكاة تم تطويرها لتقييم الأثر المالي لتنفيذ اتفاقية الشراكة، كانت الجزائر ستخسر 8.5 مليار دولار بين عامي 2010 و2017 إذا تم الإبقاء على الجدول الزمني لإلغاء التعريفة[1]، والجدول الموالي يوضح تطور ايرادات الخزينة والجمركية كالاتي:

الجدول رقم (02–09): تطور إيرادات الخزينة والإيرادات الجمركية خلال الفترة (2005–2012) الوحدة: مليار دينار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات اجمالية	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3
ايرادات جمركية	143.8	107.7	133.6	153.2	169.1	179.2	222.4	338.2
% من إجمالي الايرادات	4.66	2.95	3.62	2.95	4.6	4.07	3.84	5.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري من 2005-2013

يلاحظ من الجدول اعلاه الارتفاع العام لايرادات الخزينة بمختلف مصادر الايراد المعتمدة، ماعدا الانخفاض سنة 2009، وبالرغم من ذلك تم تسجيل انخفاض الايرادات الجمركية في السنة الاولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ورغم ارتفاعها في السنوات اللاحقة فقد اتسمت نسبتها الى الإيرادات الإجمالية بالتذبذب المستمر خلال الفترة 2005-2012 حيث سجلت ادنى نسب مساهمة خلال السنوات الثلاث الاولى من تنفيذ الاتفاقية وهو ماساهم بشكل كبير في انخفاض الإيرادات العامة.

[1] .M. Allaoua**, Le nouveau schéma du démantèlement tarifaire Algérie-UE**, ministère du Commerce algérien, 2012.

2- عدم تكافؤ المبادلات التجارية: كان لوتيرة التفكيك الجمركي نتيجتها في تعزيز تواجد الاتحاد الاوربي في السوق الجزائرية ولكن دون الوصول الى تحقيق سياسة شراكة فعالة، التي تعتبر احدى الاهداف المرجوة من هذه الاتفاقية، وبالتالي فقد اصبح هذا التفكيك الجمركي عائقا فعليا على تطبيق بعض سياسات التنمية للمؤسسة الجزائرية[1]، حيث اتصفت الواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي بالارتفاع المستمر والمنتظم مع ثبات نسبة مساهمة هذه الوارادات في اجمالي الواردات الجزائرية بمتوسط 52% منذ 2005 الى 2012، في حين كانت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الاوربي متذبذبة بين ارتفاع طفيف وانخفاض مع انخفاض مساهمتها في اجمالي الصادرات الجزائرية خاصة في السنتين الاوليتن من تنفيذ الاتفاقية، وهذا يدل ان التفكيك الجمركي خدم المصالح الاوربية اكثر من الجزائرية.

3- تطبيق السياسة الزراعية والتجديد الريفي: من بين اهم دوافع اعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية هي تطبيق السياسة الزراعية والتجديد الريفي، حيث شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزراة الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2009، وكان اساسها تحقيق توافق وطني حول مسالة الامن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الانتاج وترجمة القدرات الكبيرة البلاد[2].

وتم تنظيم هذه السياسة ضمن قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008 وبالنظر في مواد هذا القانون لا سيما المواد الاولى والثانية التي نصت على تشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة الفلاحة على الخصوص وضع اطار تشريعي يضمن ان يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا مستداما، ومواصلة تنفيذ مبذا دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة[3]، عليه كان لزاما على الدولة اتخاذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها انجاح هذه السياسة المستحدثة بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة وهو ما تطلب اعادة النظر في تفكيك التعريفة الجمركية خاصة للمنتجات الزراعية.

---

[1]. كلمة وزير التجارة، **يوم تحسيسي واعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي**، وزارة التجارة، الجزائر، 2012.

[2]. بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي والرفي وانعكاسها على القاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 16، العدد 01،2006، ص418. ص ص 417-430

[3]. **قانون رقم 08-16 مؤرخ في اول شعبان سنة 1429 الموافق 3 اوت سنة 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والاربعون، العدد 46، الموافق 10 اوت سنة 2008، ص 5 و6.

4- انخفاض الدينار مقابل اليورو: مع بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة شهد الدينار الجزائري انهيار مفاجئ مقابل اليورو استمرت العملة الوطنية في الانخفاض مقابل العملة الأوروبية الموحدة، حيث اثر صعود اليورو مقابل الدينار أثر على القوة الشرائية للجزائريين مما جعل الزيادات المتعددة والهامة في الرواتب الممنوحة لموظفين في السنوات الأخيرة غير فعالة[1]،بحيث كانت العملة الوطنية مقابل الدولار مستقرة، وبما ان المعاملات مع الاتحاد الاوروبي تتم باليورو فإن أسعار المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي لم تتوقف عن الارتفاع

الفرع الثاني: مضامين ونتائج المراجعة الجمركية للمنتجات

اولا- منتجات صناعية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، فإن الطلب الجزائري الخاضع لمراجعة جدول إلغاء التعريفة يغطي 1058 بندًا تعريفة منشؤها الاتحاد الأوروبي، وقدرت قيمتها بنحو 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2009، حيث تغطي المنتجات التي تعتبر حساسة من حيث الإنتاج والوظائف والاستثمار، وسيتم تنفيذ خطة إلغاء التعريفة الجديدة اعتبارًا من 1 سبتمبر 2012[2].

1- المنتجات الصناعية في القائمة 2 من اتفاقية الشراكة: تم مراجعة 267 بندا تعريفيا من القائمة 2 موزعة على مستويين هما[3]:

1-1 يستفيد 82 بندًا فرعيًا للتعريفات الواردة في الملحق II-A (القائمة 2 المستوى 1) من بين المنتجات المحددة في الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية الشراكة والتي تعتبر حساسة للغاية من إعادة الجزئية للرسوم الجمركية وفترة إضافية 4 سنوات لتنخفض إلى 0٪ في 2016 بدلاً من 2012،

2-1 يستفيد 185 بندًا من بنود التعريفة الجمركية من تجميد التعرفة لفترة إضافية مدتها سنتان وفترة إضافية 4 سنوات قبل أن تكون بنسبة 0٪ (2016 بدلاً من 2012)، حيث خصت المنتجات المعنية بالمادة 9 الفقرة 2 من اتفاقية الشراكة، والتي تظهر في الملحق II-B (القائمة 2 المستوى 2)[4]

---

[1]. Faiza Meraghni**, Accord d'association Algérie-UE, LE DÉMANTÈLEMENT TARIFAIRE: OPPORTUNITÉS OU MENACES**, Business-magazine, N° 08, Novembre et Décembre 2014, p22.

[2] MINISTERE DU COMMERCE,**Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**, Ministère du Commerce-DG Douanes, Algérie, 2012, p

[3] DÉCISION DU CONSEIL, **sur la position de l'Union européenne au sein du Comité d'association UE-Algérie concernant la mise en œuvre des dispositions concernant les produits industriels prévues aux articles 9 et 11 de l'accord euro-méditerranéen**, COMMISSION EUROPÉENNE, Bruxelles, le 28.11.2012, p 7.

[4] للمزيد انظر: **Nouveau schéma de démantèlement des mesures exceptionnelles (1058 sous-positions tarifaires)**, Ministère du Commerce

الجدول رقم (02-10):مراجعة بنود التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية من القائمة 2

بنود التعريفة الجمركية	عدد البنود	الرسوم المطبقة	2012	2013	2014	2015	2016
82	09	30	23	18	12	6	0
	73	15	12	10	7	3.5	0
185	185	5	3	3	2	1	0

MINISTERE DU COMMERCE Op. cit,, p

حيث سوف تستفيد من إعادة الرسوم الجمركية الجزئية بنسبة 23٪ للمنتجات الخاضعة لرسوم أساسية بنسبة 30٪، و12٪ للمنتجات الخاضعة لرسوم أساسية بنسبة 15٪. الجدول الزمني لتفكيك هذا الإجراء، والذي تم إنشاؤه وفقًا لأحكام المادة 11 من اتفاقية الشراكة، سيتم العمل به من 1 سبتمبر 2012 إلى 1 سبتمبر 2016 المنتجات الرئيسية: المحركات الكهربائية – المحولات الكهربائية – مجموعات المولدات – البطاريات والمنتجات المماثلة – سخانات المياه بالغاز – مراكز الهاتف والتبديل – الكابلات الكهربائية العارية والمعزولة – كابلات الهاتف وكابلات الألياف الضوئية – السيارات وقطع الغيار[1].

ستخضع القائمة الثانية للمنتجات المعنية بالمادة 9 الفقرة 2 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي تغطي 185 بندًا فرعيًا للتعريفة وتظهر في الملحق II-B (القائمة 2 المستوى 2) من هذا القرار، للإبقاء على الرسوم الجمركية التفضيلية الممنوحة للاتحاد الأوروبي في عام 2010، أي 3٪ في 2012 و2013، مع تخفيض خطي للسنوات التالية، قبل أن تصل إلى 0٪ في 1 سبتمبر 2016

2- منتجات من القائمة 3 لاتفاقية الشراكة: فيما يتعلق بالمنتجات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 9، 2-1 تستفيد القائمة الثالثة من المنتجات المتعلقة بـ 174 بندًا فرعيًا للتعريفة للمنتجات التي تعتبر حساسة للغاية من الرسوم الجمركية المستعادة جزئيًا والواردة في الملحق II-C (القائمة 3، المستوى 1) من هذا القرار، من إعادة الرسوم الجمركية جزئيًا وفترة 3 سنوات إضافية (2020 بدلاً من 2017) وكانت التعديلات[2]:

- 23٪ للمنتجات الخاضعة لرسوم أساسية بنسبة 30٪ ؛
- 12٪ للمنتجات الخاضعة لرسوم أساسية 15٪.
- منح مهلة اضافية مقدرة بـ 3سنوات اي 2020 بدلا 2017

[1] **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**, op ct , p

[2] DÉCISION DU CONSEIL, **sur la position de l'Union européenne au sein du Comité d'association UE-Algérie concernant la mise en œuvre des dispositions concernant les produits industriels prévues aux articles 9 et 11 de l'accord euro-méditerranéen**, op ct, p8.

2-2 يستفيد 617 بندا تعريفيا من تجميد التعريفة لفترة إضافية من 2012 إلى 2015 و3 سنوات إضافية قبل أن يتم تفكيكها بالكامل بنسبة 0٪ (2020 بدلاً من 2017)، ويخص هذا التجميد المنتجات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 9 والواردة في الملحق II-D (القائمة 3 المستوى 2) من هذا القرار

- تعليق نسبة 21% للمواد المطبق عليها نسبة 30%
- تعليق نسبة 10.5% للمواد المطبق عليها نسبة 15%
- تعليق نسبة 3.5% للمواد المطبق عليها نسبة 5% 2012-2015
- مهلة اضافية مقدرة بـ 3 سنوات قبل الالغاء الكلي سنة 2020 بدل 2010

الجدول رقم (02-11):مراجعة بنود التعريفة الجمركية للمنتجات الصناعية من القائمة 3

بنود التعريفة	عدد البنود	الرسوم المطبقة %	14-12	15-12	2015	2016	2017	2018	2019	2020
174	163	12/30	23	-	21	19.2	14.4	9.6	4.8	0
	11	6/15	12	-	11	10.4	7.8	5.2	2.6	0
617	575	12/30	-	21	-	16.8	12.6	8.4	4.2	0
	21	6/15	-	10.5	-	8.4	6.3	4.2	2.1	0
	21	2/5	-	3.5	-	2.8	2.1	1.4	0.7	0

source: MINISTERE DU COMMERCE, Op. cit,

سيتم الاحتفاظ بقائمة رابعة من المنتجات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة 9 المتعلقة بـ 617 من البنود الفرعية للتعريفات الواردة في الملحق II-D (القائمة 3 المستوى 2) من هذا القرار. الرسوم الجمركية التفضيلية الممنوحة للاتحاد الأوروبي في 2010 وذلك خلال الفترة من 1 سبتمبر 2012 إلى 31 أغسطس 2016، مع تخفيض خطي من 1 سبتمبر 2016 لتصل إلى معدل 0٪ في 1 سبتمبر 2020.

ثانيا- المنتجات الزراعية: حيث اتفق الطرفان على حذف عشرين من البروتوكول 2 لاتفاقية الارتباط: خمسة عناوين فرعية تفضيلية للمنتجات الزراعية، وفي البروتوكول رقم 5 لاتفاقية الشراكة، من اثنين من البنود الفرعية للمنتجات الزراعية المصنعة لصادرات الاتحاد إلى الجزائر. كما اتفق الطرفان على تعويض الاتحاد عن الأثر المماثل من حيث فقدان الرسوم الجمركية لمشغلي الاتحاد من خلال زيادة بندين فرعيين للتعريفة

التفضيلية للمنتجات الزراعية: الحيوانات، وحيوانات الأبقار الحية، وحيوانات التربية الأصيلة، والقمح الشائع بخلاف البذور[1].

1- إلغاء 25 حصصًا جمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي: ألغيت الجزائر في 1 أكتوبر 2012 الحصص التفضيلية الممنوحة للاتحاد في البروتوكول 2 فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التالية:

الجدول رقم (02-12):إلغاء 25 حصصًا جمركية للمنتجات الزراعية الواردة في البرتوكول 2

تصنيفات المنتجات	عدد المنتجات	الرسوم الجمركية المطبقة(%)	تخفيض الرسوم الجمركية (%)	حصص التعريفة التفضيلية (طن)
فراخ الطيور والدواجن	4	5	100	20
البقوليات (بازيلاء حمص عدس...)	9	5	100	3000
الحمضيات (برتقال، ليمون...)	5	30	20	100
رقائق حبيبية والبطاطس	1	30	20	100
شعير غير المطحون	1	30	100	1500
نشاء الذرة	1	30	20	1000
البازيلاء المحفوظة غير المجمدة	1	30	100	200
نبات الهليون	1	30	100	500
خلطات خضروات ومحضرات الأغذية مثل بدائل البن	2	30	20	200

source: DECISION No 1/2018, op ct, p 143-144.

2- إلغاء التفضيلات الجمركية لمنتجين من المنتجات الزراعية الغذائية ممنوحين للاتحاد الأوروبي

ألغيت الجزائر في 1 أكتوبر 2012 الحصص التفضيلية الممنوحة للاتحاد في الملحق 2 من البروتوكول 5 لاتفاقية الشراكة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة التالية:

الجدول رقم (02-13):إلغاء التفضيلات الجمركية لمنتجين الزراعة الغذائية من الملحق 2 البروتوكول 5

تصنيفات المنتجات	عدد المنتجات	الرسوم الجمركية المطبقة(%)	تخفيض الرسوم الجمركية (%)	حصص التعريفة التفضيلية (طن)
بوظة	1	30	20	-
الدكسترين والنشويات والنشويات المعدلة الأخرى	1	15	100	-

source: DECISION No 1/2018, Op. cit, p 144.

[1] .**DECISION No 1/2018 OF THE EU-ALGERIA ASSOCIATION COMMITTEE of 27 December 2018**, Official Journal of the European Union, L 16/141, 18/1/2019, p143 .

2- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي،

أعادت الجزائر الحصص التفضيلية الممنوحة للاتحاد في البروتوكول 2 لاتفاقية الشراكة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية أدناه بالكامل في 1 أكتوبر 2012:

الجدول رقم (02-14):إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الواردة في البروتوكول 2

تصنيفات المنتجات	الرسوم الجمركية المطبقة(%)	تخفيض الرسوم الجمركية (%)	حصص التعريفة التفضيلية (طن)
الابقار الحلوب والعجول واخرى	5/5/30	100	5000
الجبن ومشتقاته	30/30	100	800
الشعير غير البذرة	15	50	200000
المارجرين باستثناء المارجرين السائل	30/30	100	2000
قصب السكر أو البنجر والسكروز النقي كيميائياً	30	100	150000

source: DECISION No 1/2018, Op. cit,p144-145

3- تعديل حصتين جمركيتين للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي

تم استبدال الحصص التفضيلية الممنوحة للاتحاد في البروتوكول 2 لاتفاقية الشراكة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية أدناه بالجزائر بالأحكام التالية في 1 أكتوبر 2012:

الجدول رقم (02-15):تعديل حصتين جمركيتين للمنتجات الزراعية من البروتوكول 2

تصنيفات المنتجات	عدد المنتجات	الرسوم الجمركية المطبقة(%)	تخفيض الرسوم الجمركية (%)	حصص التعريفة التفضيلية (طن)
حيوانات حية (الأبقار) وحيوانات تربية سلالات أصيلة	1	5	100	4950
القمح الصلب غير البذرة	1	5	100	403000

source: DECISION No 1/2018, Op. cit,p144

المطلب الثالث: التعاون المالي في اطار الشراكة

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوروبية العديد من البنود الخاصة بالتعاون المالي في اطار التعاون الاقتصادي، ولم تخرج برامج التعاون المالي الخاص بالشراكة مع الجزائر عن البرامج المسطرة لمختلف اتفاقيات الشراكة الاخرى.

الفرع الاول: التعاون المالي إطار برنامج ميدا

1- برنامج ميدا1 (1995-1999):

1-1 تعريف البرنامج ميدا 1 الجزائر:ركز على تنمية القطاع الخاص والتوازن الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. حيث تلقت 6.5٪ فقط من الأموال المخصصة ضمن هذا البرنامج مقابل 16% للبلدان الأخرى المستفيدة منه حيث كان متوسط الالتزامات السنوية بموجب MEDA I 33مليون يورو، وكان معدل تسليم المساعدات منخفضًا بسبب الوضع الأمني ، وانخفاض قدرة الاستيعاب الإداري والتأخير في الإصلاحات الاقتصادية[1]، وكان حجم المدفوعات والالتزامات لبرنامج ميدا 1 للجزائر:

الجدول رقم (02-16): الالتزامات والمدفوعات ميدا 1 الجزائر

السنوات	التزامات	المدفوعات	نسبة م من ا%
1997	41	-	0
1998	95	30	31.6
1999	28	0.2	0.7
مجموع	164	30.2	18.4

source: INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT ,Op. cit, P19.

1-2 البرامج الممولة في إطار ميدا 1 (1995-1999)

1-2-1 برنامج دعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات - 1998) PME I): تم اطلاق هذا البرنامج سنة 1998، بميزانية قدرها 57 مليون يورو اي ما يقارب 4.5 مليار دينار جزائري وقد تم انشاء عدة اليات ل ضمان تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، بالاضافة الى تقديم دعم مؤسسيً لوزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات اليدوية لتنفيذ استراتيجياتها. على ان ينتهي هذا

[1]. **INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT, ALGERIE DOCUMENT DE STRATÉGIE**, PROGRAMME INDICATIF NATIONAL 2007 - 2013, p16.

البرنامج في 2007/12/31، فمن أجل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة بذل الاتحاد الأوروبي جهدًا ملحوظًا، من خلال التمويل عبر هذا البرنامج والتي كانت اهدافه[1]:

- توعية القطاع بفوائد الارتقاء بمجموعة رائدة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ودعمها في هذه العملية؛
- دعم بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما من خلال إنشاء صناديق ضمان(صندوق ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI) بالاضافة الى تطوير فروع للوكالة الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز مؤسسات الجودة مثل تلك المسؤولة عن الاعتماد والتوحيد القياسي.

1-2-2 دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة (1998): قدم هذا البرنامج الدعم لعملية خصخصة الشركات العامة الكبرى التي قررتها الحكومة الجزائرية، بمبلغ 38 مليون يورو (حوالي 3.6 مليار دينار)، واستهدف هذا البرنامج بشكل خاص مساعدة وتعزيز الإطار المؤسسي: المساعدة القانونية، والإشراف على عمليات التصفية، والتحضير لخصخصة الشركات الكبرى وتدريب مسؤولي الوزارة[2].

1-2-3 تحديث القطاع المالي (1999): كان الهدف من من هذا البرنامج تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المالي الجزائري وقدرته على دعم تنمية الشركات الخاصة، بميزانية قدرها 23 مليون يورو، حيث قدم البرنامج دعمًا كبيرًا للبنوك العامة الجزائرية الستة وهيئاتها الإشرافية في العديد من القطاعات، لا سيما فيما يتعلق بتحديث أنظمة المعلومات، أو المقاصة عن بعد للشيكات، أو إدارة النقد أو دعم تحديث البنوك الجزائرية، كما اهتم بقطاع التأمين من خلال المساهمة في إنعاش قطاع "السيارات" وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للمخاطر وتحسين تغطية مخاطر الكوارث الطبيعية.

1-2-4 دعم جمعيات التنمية الجزائرية (1999) : تم منح 5 ملايين يورو (480 مليون دج)، وهدف هذا البرنامج إلى التعزيز التنظيمي والوظيفي لجمعيات وشبكات الحركة النقابية الجزائرية. أنشئت بعد اعتماد قوانين 1987 و1990، وهذه الجمعيات والشبكات مجزأة وموزعة بشكل غير متساوي على الإقليم.

[1] . **Supplément 50e ANNIVERSAIRE DE L'INDÉPENDANCE**, Service européen pour l'action extérieure, Bruxelles, 2012, p14.
[2] . **Union Européenne- Algérie 30 ans de coapératian**, Délégation de l'Union européenne, 2010, p33

2- برنامج ميدا 2 (2000-2006):

2-1 تعريف البرنامج ميدا 2 الجزائر: ركز البرنامج على التحضير لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ والبرامج المخططة التي تتناول موضوعات جديدة مثل الحكم الرشيد (إصلاح العدالة، ودعم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، والاقتصاد الإداري). كانت مجالات التدخل المختارة هي: دعم التحول الاقتصادي (تيسير التجارة، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة / المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة، تنويع الاقتصاد) و"التوازن الاجتماعي والاقتصادي (القرب الريفي، الصحة، أعلى التعليم والعدالة والعمالة). زاد متوسط الالتزامات السنوية في إطار MEDA II بشكل كبير، حيث ارتفع إلى 48.4 مليون يورو، مقارنة MEDA 1[1]، والجدول الموالي يوضح حجم المدفوعات والالتزامات لبرنامج ميدا 1 الموجه للجزائر:

الجدول رقم (02-17): الالتزامات والمدفوعات ميدا 2 الجزائر

السنوات	التزامات	مدفوعات	نسبة م من ا%
2000	30.2	0.4	1.3
2001	60	5.5	9
2002	50	11	22
2003	41.6	15.8	38
2004	51	42	82.4
2005	40	39.4	98.5
2006	66	-	-
المجموع	338.8	114.1	-

source: INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT,Op. cit, P19

2-2 البرامج الممولة في إطار ميدا 2 (2000-2006)

2-2-1 توطيد إصلاح خدمات الاتصالات والبريد وتطوير مجتمع المعلومات (2000): هدف الى إصلاح قطاعي البريد والاتصالات وتطوير مجتمع المعلومات الذي تنفذه الوزارة من أجل زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد والاتصالات والبريد، استمرت أربع سنوات وبلغت قيمتها 17 مليون يورو وقدمت مساعدة فنية مباشرة لمختلف الكيانات التي تم إنشاؤها بعد تفكيك الاحتكار العام في هذا القطاع[2].

[1] . **INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT**, Op. cit, p16.

[2] **Union Européenne- Algérie 30 ans de coapératian** ,Op. cit, p35.

2-2-2 دعم تحديث الشرطة الجزائرية (2000): كان الهدف من هذا البرنامج هو دعم التدريب المهني لضباط الأمن الوطني الجزائريين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الفردية في ممارسة وظائفهم. واستفادت من غلاف مالي قدره 8.3 مليون يورو (554 مليون دينار جزائري) واستغرقت أربع سنوات. مكّن هذا البرنامج على وجه الخصوص من دعم وضع استراتيجية اتصالات داخلية وخارجية لأجهزة الشرطة، وإنشاء المعهد الوطني لبحوث الطب الشرعي، وتجهيز مختبرات الطب الشرعي (في العاصمة ووهران وقسنطينة) بالإضافة إلى تدريب ضباط الشرطة في مجال الطب الشرعي وتنظيم ندوات توعية حول حقوق الإنسان.

2-2-3 دعم تطوير التدريب المهني (2001): تم منح هذا البرنامج 45 مليون أورو (حوالي 4 مليار دينار جزائري)، ويهدف إلى زيادة قدرة نظام التدريب والتعليم المهني الجزائري (SFEP) على تلبية احتياجات الأفراد والشركات،كما تضمن تكييف نظام التعليم والتدريب المهني مع اقتصاد السوق ومع طلب المشغلين الاقتصاديين من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، على المستوى المؤسسي، يهدف البرنامج

2-2-4 التنمية المحلية: استهدف ميدا 2 في مجال التنمية المحلية، من خلال إطلاق برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر وعمل آخر لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات في الشمال الغربين حيث تم تركيز التعاون في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز المبادرات المحلية ودعم إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية الخاصة والجماعية (الإسكان وتشييد البنية التحتية الأساسية ...إلخ)، بالإضافة إلى ذلك تم تقديم دعم كبير في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية، وإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية وتدريب المسؤولين الإقليميين.

ثانيا- التعاون المالي في إطار بنك الاستثمار الأوروبي

1- طبيعة تمويل بنك الاستثمار الأوروبي للجزائر: منذ 1980 حتى 2013، منح بنك الاستثمار الأوروبي ما يقرب من 2.243 مليار يورو في شكل قروض، بما في ذلك ما يقرب من 60 مليون يورو من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي وتركز نشاط البنك بشكل أساسي على عمليات القطاع العام، ولا سيما قطاع المحروقات والطاقة، والنقل، وحماية البيئة، والمياه وإعادة بناء البنية التحتية العامة بعد الكوارث الطبيعية[1]، والجدول الموالي يظهر نوع القروض والقطاعات الموجهة إليها في الجزائر من طرف بنك الاستثمار الأوروبي:

[1] . Menouer Boughedaoui, **Algérie Rapport D'étude Analyse des sources existantes de financement au service de l'efficacité énergétique et des énergies renouvelables dans les communes**, Human Dynamics public sector consulting, Vienne, 2012, p22.

الجدول رقم (02-18): قروض بنك الاستثمار الأوروبي للجزائر خلال الفترة 1996-2010(الوحدة: مليون يورو)

القرض / السنوات	نوع القروض		القطاع				المجموع
	خاصة	عامة	الطاقة	اتصالات	إدارة المياه	صناعة	
1996-2000	620	3	370	170	30	53	623
2001	225	-	-	-	225	-	225
2002	221	6	-	165	-	62	227
2003	230	-	-	-	230	-	230
2004	13	-	-	-	-	13	13
2005	-	10	10	-	-	-	10
2006	-	-	-	-	-	-	-
2007	-	3		-	-	3	3
2008-2009	-	-	-	-	-	-	-
2010	500	-	500	-	-	-	500
المجموع	1809	22	880	335	485	131	1831

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Reports The EIB Group Projects financed and 2000-2010 statistics for the years

قام البنك بتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، لا سيما في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والصناعة،كما ساهم في إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المساكن الاجتماعية التي دمرت أو تضررت بشدة بسبب فيضانات الجزائر في عام 2000 وزلزال ماي 2003، ومنذ عام 2005 يتدخل بنك الاستثمار الأوروبي حصريًا لصالح القطاع الخاص، ولا سيما من خلال عمليات الأسهم الخاصة من خلال إنشاء منتجات مالية محددة (صناديق الأسهم الخاصة، وشركات التأجير)، كما يساهم البنك في تنمية القطاع الخاص في الجزائر ويحسن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل[1].

2- المشاريع الممولة عن طريق صندوق الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP):يمثل قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي لدخل الاقتصاد الجزائري، غير أن الدولة تقوم بتنفيذ برنامج الإنفاق العام بهدف تنويع نسيجها الاقتصادي وخلق فرص العمل، لا سيما من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تنمية القطاع الخاص وتقوية القطاعين المصرفي والمالي، وفي هذا الإطار يتم تنفيذ إجراءات فيميب والتي تهدف إلى دعم انتقال الجزائر إلى اقتصاد مفتوح وتنافسي، والجدول الموالي يوضح العمليات:

[1]. **Les financements de la FEMIP en Algérie**, EIB Graphic Team , Op. cit, 2010, p2

الجدول رقم (02-19): قائمة العمليات الموقع عليها 2002-2013 (الوحدة: مليون يورو)

السنوات	اسم المشروع	القيمة	عام او خاص	طبيعة العملية	القطاع
2002	**الشركة الجزائرية للاسمنت**	66	خاص	قرض-راسمال السهمي الخاص	الصناعة
2003	**التعمير بعد الزلزال**	46	عام	قرض	نقل والبنية التحتية
2004	**الشركة الجزائرية للاسمنت المرحلة 2**	12.5	خاص	قرض	الصناعة
2005	**مشروع التأجير التمويلي بالمغرب العربي**	10	خاص	راسمال السهمي الخاص	القطاع المالي
2006	**-**	-	-	-	-
2007	**الشركة الجزائرية للعصائر**	2	خاص	راس المال السهمي الخاص	القطاع المالي
2008	**-**	-	-	-	-
2009	**-**	-	-	-	-
2010	**خط انابيب ميدغاز**	500	خاص	قرض	الطاقة

المصدر: من اعداد الطالبة Rapports annuel (2002-2010) de la FEMIP - European Investment Bank

استحوض مشروع مدغاز على أكبر قرض منحه بنك الاستثمار الأوروبي لدعم قطاع الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بقيمة 500 مليون يورو لبناء وتشغيل خط أنابيب الغاز للمياه العميقة بين ساحل بني ساف في الجزائر ومدينة ألمرية في إسبانيا، حيث تم تمويله في إطار آلية الشراكة الأورومتوسطية الثانية، كما تتيح هذه العملية للجزائر زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد المسجل في الدول الأوروبية.

وفي عام 2012، وافق بنك الاستثمار الأوروبي على تخصيص 20 مليون يورو لـ"صندوق منطقة البحر الأبيض المتوسط 2"[1]، بمبلغ إجمالي قدره 120 مليون يورو، ويستهدف الجزائر بشكل خاص. الهدف من الصندوق هو دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على رأس المال لتوسيع أنشطتها، ودخول أسواق جديدة وأو تمويل عمليات الاستحواذ، والتي لديها أيضًا القدرة على أن تصبح رائدة على نطاق واسع.

3- المساعدات الفنية لصندوق الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية: يستهدف فيميب أشكالًا أخرى من التعاون مع الجزائر، مثل المساعدة الفنية لدعم تنفيذ المشاريع أو الدراسات الإقليمية المختلفة التي تتناول المشاكل التي تواجهها البلدان المتوسطية الشريكة، يجب أن تتماشى القطاعات التي يستهدفها هذا التعاون مع الأولويات الملموسة للاتحاد من أجل المتوسط. مقل تطوير المحاور العلمية وموارد الطاقة المتجددة[2].

[1]. صندوق منطقة البحر الأبيض المتوسط 2 "**Fons Mediterrània Capital II** "هو صندوق أسهم خاص من النوع العام يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة التوسع بالمغرب أو الجزائر أو تونس، للمزيد انظر: https://www.mcapitalp.com/

[2]. **Les financements de la FEMIP en Algérie**, EIB Graphic Team, Luxembourg, N 8, 2013, p2.

الجدول رقم (02-20): قائمة العمليات في اطار صندوق الدعم وصندوق الاستئماني الخاص (الوحدة: ألف يورو)

السنة	عملية المساعدة الفنية	مروج المشروع	القيمة
2004	انشاء شركة راس المال ووجود BEI في فريق توجيه الشركة	سوناطراك	50
	وحدة تنفيذ المشروع	الوكالة الوطنية للطرق السريعة	851
	التعمير بعد الزلزال-وحدة تنفيذ المشروع	وزارة المالية	1373
	التعمير بعد الزلزال-دعم وكالات الرقابة الفنية	وزارة المالية	570
2005	الوكالة الوطنية الجزارية للطرق السريعة- وحدة ادارة المشروع	الوكالة الوطنية للطرق السريعة	2996
	اعادة تحديد خطة ادارة النفايات الصلبة والدعم الفني التدريب	وزارة البيئة	149
	دراسة حصول الشركات الصغيرة على اشكال الاستدامة للتمويل الخارجي*	وزارة المالية	195
2006	تنفيذ خطة ادارة النفايات الصلبة	وزارة البيئة	137
	التمويل بالغ الصغر في الجزائر والمغرب وتونس- تحديد الادوات المناسبة	وزارة المالية	147

المصدر: من اعداد الطالبة Rapports annuel (2002-2010) de la FEMIP - European Investment Bank

الفرع الثاني: التعاون المالي في إطار الآداة الأوروبية للجوار وآلية الجوار الأوروبية

أولا- الأداة الأوروبية للجوار (ENPI): الجزائر هي الدولة المغاربية الوحيدة التي رفضت رسميًا أن تكون جزءًا من سياسة الجوار الأوروبية ومع ذلك فقد تمكنت من الاستفادة من المساعدة المالية من ENPI دون وجود خطة عمل خاصة بها[1]، وتحدد خطة العمل المجتمعية 2007-2013 ثمانية مجالات مؤهلة للحصول على الدعم ، وذلك من خلال برنامجين هما:

1- البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010: تم تطوير خطة التنفيذ الوطنية 2007-2010 بالتنسيق مع السلطات الجزائرية وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وتركز خطة التنفيذ الوطنية المعنية على المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية: إصلاح العدالة؛ النمو الاقتصادي والعمالة؛ وتعزيز الخدمات العامة الأساسية، وقد تضمنت خطة التنفيذ الوطنية 2007-2010، التي حصلت على غلاف مالي قدره 220 مليون يورو، المشاريع الثمانية (08) [2]، كما تخضع خطة التنفيذ الوطنية لمراجعة منتصف المدة في عام

*. موّل صندوق الائتمان فيميب دراسة حول الوصول إلى التمويل للشركات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، وتقترح هذه الدراسة بشكل خاص إنشاء مؤسسة مالية مخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما اكدت على تطوير المنتجات المالية لتحسين رأس مال الشركات.

[1] .Krauss Stefan, **ANALYSIS OF THE NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME (2011 – 2013) OF ALGERIA**, European Parliament, Belgium, 2010, p1.

[2]. **Coopération Financière**, ambassade de la république algérienne démocratique et populaire à Bruxelles, http://algerian-embassy.be/cooperation-financiere/

2008، والتي يمكن أن تؤدي إلى إدخال برامج جديدة وإعادة تخصيص الميزانيات، بناءا على التجارب والتطورات في الجزائر [1]،وتم توزيع الميزانية كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-21):التوزيع السنوي لميزانية البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010(الوحدة: مليون يورو)

السنوات	المشاريع	المبالغ	إعادة التخصيص
2007	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	40	-
	دعم تحديث نظام السجون-العدالة	17	-
2008	تنويع الاقتصاد	25	17.5-
	دعم تحديث قطاع الصحة	30	15-
2009	دعم قطاع التشغيل	24	14.1-
	دعم قطاع التعليم العالي	30	21.5-
2010	دعم قطاع الموارد المائية	30	-
	دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة	24	-

من اعداد الطالبة :بالاعتماد على ممنشور السفارة الجزائرية ببركوسل والوثيقة الاستراتيجية

2- البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013: خصص للمساعدة الثنائية من الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية 172 مليون ، أو ما متوسطه 57.33 مليون سنويًا، وفقًا لخطة التنفيذ الوطنية. ويمثل هذا زيادة بنسبة 4.2٪ مقارنة بفترة 2007-2010، حيث تم تخصيص 55 مليون سنويًا[2].

الجدول رقم (02-22):التوزيع السنوي لميزانية البرنامج الإرشادي الوطني 2011-2013(الوحدة: مليون يورو)

السنوات	المشاريع	المبالغ	إعادة التخصيص
2011	دعم حماية التراث الثقافي	20	21.5
	دعم اصلاح قطاع النقل	38	13
2012	دعم حماية البيئة	34	-
	دعم اصلاح مصايد الاسماك وتربية الاحياء المائية	30	-
2013	دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية في وسط الشمال والغرب للجزائر	20	-
	دعم اتفاقية الشراكة	30	-

من اعداد الطالبة بالاعتماد على: منشور السفارة الجزائرية ببركوسل والوثيقة الاستراتيجية

[1]. **STRATEGY PAPER 2007 - 2013 and NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007 - 2010, EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT ALGERIA**, European Commission, p25

[2] . The Eu and Algeria, ENPI Info Centre, Algeria , 2010, p1

إن المبلغ الإجمالي للمساعدة المالية (172 مليون يورو لمدة ثلاث سنوات) يبدو ضئيلًا إلى حد مابالاضافة الى وجود أولويتين فقط للتعاون – التنمية المستدامة والثقافة والنمو الاقتصادي والوظائف كما تظهر أيضًا غياب نفوذ الاتحاد الأوروبي والتزامه بالإصلاحات على الجانب الجزائري، يمكن أن يفسر الافتقار إلى الإرادة السياسية والشك في الإصلاحات التي صممها الاتحاد الأوروبي من طرف الحكومة الجزائرية[1]

ثانيا– آلية الجوار الأوروبية (ENI) 2014–2020

تضمن وضع الأولويات نتائج التقييم المشترك لتنفيذ اتفاقية الشراكة التي تمت الموافقة عليه في ديسمبر 2016، ولا سيما المكون التجاري، ودعم تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات غير الهيدروكربونية، اذ تتماشى هذه الأولويات أيضًا مع منطق الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، كما تتوافق الالتزامات المالية ضمن الية الجوار الاوربية مع مخططات عمل الحكومة التي تركز على التحديث المستمر للحوكمة الإقليمية والإدارية وتنويع الاقتصاد، وعليه فان اختيار قطاعات المستفيدة من التمويل كان على اساس الإصلاح المتبع من طرف الحكومة الجزائرية وأولويات الشراكة ونتائج تقييم اتفاقية الشراكة. بحث تدخل الاتحاد الأوروبي من خلال القطاعات الثلاثة المختارة بهدف دعم النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، بهدف التنمية المستدامة والشاملة، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي[2]:

1. الحوكمة الاقتصادية ودعم تنويع الاقتصاد: الانتقال إلى "اقتصاد ما بعد النفط والغاز"، مثل الاقتصاد الأخضر والدائري ودعم تحسين الإدارة المالية العامة ومناخ الأعمال وإمكانية توظيف الشباب.
2. دينامية الأقاليم: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية: نهج إقليمي يمكن أن يساهم فيها الاتحاد الأوروبي بخبرته الطويلة في السياسات الإقليمية التي تركز على التماسك الاجتماعي.
3. الطاقة والبيئة والعمل المناخي: تحول الطاقة ؛ ظهور أنماط إنتاج واستهلاك جديدة ؛ كفاءة الطاقة وتطوير قطاعات الطاقة المتجددة.

وقد تم تخصيص غلافين ماليين في اطار هذه الالية تم توزيعهما على مختلف القطاعات على فترتين بحيث:

- التخصيص الثنائي الإرشادي للفترة 2014– 2020: 221.000.000 - 270.000.000 يورو
- التخصيص الثنائي الإرشادي للفترة 2018–2020 : 108.000.000 - 132.000.000 يورو

[1] . Krauss Stefan, Op. cit, , p3
[2] .**An overview of EU relations with Southern Mediterranean countries under the ENP**, Euromed Rights, Brussels, 2018, p3

والجدول الموالي يوضح القيمة المخصصة لكل قطاع ونسبتها من الميزانية الاجمالية

الجدول رقم (02-23):ميزانية آلية الجوار الأوروبية (ENI) للجزائر 2014-2020(الوحدة: مليون يورو)

قطاع الأولوية	المبالغ الإرشادية	النسبة المئوية للميزانية الإجمالية
الحوكمة الاقتصادية ودعم التنويع الاقتصادي	43,2 – 52,8	40%
تنشيط المناطق: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية	27 - 33	25%
الطاقة والبيئة والعمل المناخي	16,2 – 19,8	15%
الدعم التكميلي للقدرات المؤسسية	16.2 -19,8	تقريبا 15%
دعم إضافي للمشاركة المدنية والإدماج الاجتماعي للشباب	5.4 – 6,6	تقريبا5%

source: Instrument européen de voisinage Résumé du Cadre unique d'appui 2018-2020

خلاصة الفصل:

تمتاز منطقة حوض المتوسط منطقة حوض البحر المتوسط بالترابط التاريخي والعمق الجغرافي بين دول القارة الاوروبية وما يحيط بها من دول شمال افريقية واسياوية، فهي منطقة تعتبر محور يجمع بين ثلاث قارات وبذلك تلتقي فيه مستويات مختلفة من حيث المستوى الاقتصادي والتوجه الفكري والديني والتعدد الثقافي، بالاضافة الى المكانة الاستراتيجية العالمية لهذه المنطقة فانها ايضا غنية من حيث الموارد الطبيعية واليشرية.

وقد اقامت الجزائر علاقات ثنائية واتفاقيات شراكة كان ابرزها تلك اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي، والتي تناولت العديد من المحاور لعدة مجالات اقتصادية وثقافية وسياسية امنية، كما حاز المحور الاقتصادي على الاهتمام الاكثر خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري والمنطقة الحرة والاستثمار ورفع القيود الجمركية الرسمية والغير رسمية.

وبعد مرور حوالي ثمان نوات من دخول اتفاقية الشراكة بين الطرفين قدمت الجزائر طلبا لاعادة مراجعة الاتفاقية فيما يخص رفع التعاريف الجمركية ونسبها ومدة التخلي عنها، وذلك نظرا لعدم استفادة الجزائر من الشروط الموضوعة سابقا واجحافها في حق المنتجات الزراعية والصناعية الوطنية الجزائرية، ليتم ادخال تعديلات حول نسب التعريفات الجمركية وتمديد فترات رفعها.

الفصل الثالث

تمـــهـــــــيد

باعتبار التنمية الاقتصادية عملية شاملة تمس كل الجوانب الاقتصادية في البلد يستوجب ذلك تقييم عمليات ونشاطات التنمية الاقتصادية باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وجزئية لمعرفة وضعية القطاع الاقتصادي ومدى مساهمته في النمو الاقتصاي والتنمية الاقتصادية.

وتعمل الدولة الجزائرية جاهدة منذ نيل الاستقلال على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البرامج والاستراتيجيات المتبعة، كما كان احد اهم الاهداف الاساسية من توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي هو الاستفادة من المزايا التي يمكن ان تحققها هذه الشراكة كالية لتطوير ودعم القطاعات الاقتصادية بغية الوصول الى اعلى مستوى من التنمية الاقتصادية.

كما حاول الطرفين الجزائري والاوروبي التوفيق وتدنية مستوي الاختلافات والفروقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو مايتم ملاحظته من محاور الاتفاقية المصاغة بغية التقليل من العوائق والرهانات التي يمكن ان تواجه بنود الاتفاقية مما يؤثر سلبا على سيرورة الشراكة وبالتالي التاثير على الاهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة.

ومن اجل الاحاطة اكثير بما سبق، قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: الرهانات الاقتصادية في ظل الشراكة؛
- المبحث الثالث: الرهانات السياسية والجيوسياسية في ظل الشراكة؛

المبحث الأول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر

تطرقنا في الجانب النظري الى مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية التي ركزنا فيها على المؤشرات الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول اسقاط تلك المؤشرات على حالة الجزائر .

المطلب الاول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تعتبر مؤشرات الاقتصاد احدى اهم المؤشرات التي تعطي صورة عامة لوضعية النمو وحالة التنمية الاقتصادية، والتي من خلالها يمكن استخلاص مدى تقدم او تباطئ عمليات التنمية الاقتصادية بكل قطاع.

الفرع الاول: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات التضخم وقيمة العملة والادخار

أولا– التضخم: يؤدي ارتفاع التضخم الى انخفاض مستوى معيشة وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الاساسية، فهو بذلك يشكل عائقا لعملية التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح قيمة التضخم ونموه[1]:

الجدول رقم (03–01): قيمة ومعدل نمو التضخم للفترة (2005–2020) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	التضخم ، متوسط أسعار المستهلك	التغير	التضخم ، أسعار المستهلك في نهاية الفترة	التغير
2005	111,47	1,38	111,49	1,22
2006	114,05	2,31	115,77	3,839
2007	118,24	3,67	121,33	4,803
2008	123,98	4,85	127,23	4,86
2009	131,1	5,74	134,55	5,75
2010	136,23	3,913	138,21	2,725
2011	142,36	4,5	145,3	5,16
2012	155,05	8,91	158,48	9,03
2013	160,1	3,25	160,3	1,148
2014	164,7	2,91	166,72	5,25
2015	172,65	4,78	176,08	4,36
2016	183,69	6,39	188,33	6,95
2017	193,97	5,59	197,62	4,933
2018	202,25	4,27	202,956	2,7
2019	213,57	5,6	211,48	4,2
2020	227,88	6,7	231,35	9,4

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي متوفر على:

https://www.imf.org/ar/Search#q=DATA&sort=relevancy&f: =[DATA

[1]. التضخم و اسعار الاستهلاك، .قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي،
https://www.imf.org/ar/Search#q=DATA&sort=relevancy&f: =[DATA

كان متوسط التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 172.74 دولار وبنسبة 5.08% حيث سجل ارتفاع مستمر من سنة 2005 الى سنة 2020 حيث سجلت سنوات 2009 و2011 2014 و2016و2020 اعلى نسب للتضخم خلال فترة الدراسة بـ: 5.75%، 9.03%، 5.25%، 6.95%، 9.4 %على التوالي، في حين كانت نسبته للسنوات الاخرى تتراوح بين 4% و1% في حين لم تحقق نسب سالبة مما يدل على عدم تراجع التضخم طيلة الفترة، ما يعكس تدهور قيمة النقود وبالتالي ضعف الادخار مما سيؤثر عوامل تحفيز النشاط الاقتصادي كالاستثمار وبالتالي ضعف عملية التنمية الاقتصادية .

ثانيا– قيمة الدينار مقابل العملات : تشير قيمة العملة الى سعر الصرف للدولة اذ يسمح هذا المؤشر بقياس الاسعار المحلية مع العالمية ومدى تشجيع الصادرات وممارسة الانشطة الدولية التجارية والاستثمارية، والجدول الموالي يوضح قيمة عملة الدينار الجزائري امام عملة الدولار الامريكي والاورو الاوروبي:

الجدول رقم (03–02): الدينار الجزائري امام الدولار الامريكي والاورو الاوروبي للفترة (2005–2020) (الوحدة مئة)

السنوات	دولار/ دينار		اورو /دينار	
	القيمة	التغير	القيمة	التغير
2005	73,36	1,81	91,30	1,85
2006	72,65	-0,98	91,24	-0,06
2007	69,37	-4,52	95,00	4,11
2008	64,57	-6,92	94,86	-0,14
2009	72,65	12,51	101,30	6,78
2010	74,40	2,42	99,19	-2,08
2011	72,85	-2,08	102,22	3,05
2012	77,55	6,45	102,16	-0,05
2013	79,38	2,36	105,44	3,21
2014	80,56	1,49	106,91	1,39
2015	100,46	24,71	111,44	4,24
2016	109,47	8,96	121,18	8,74
2017	110,96	1,37	125,32	3,42
2018	116,62	5,10	137,69	9,87
2019	119,36	2,35	133,71	-2,89
2020	126,82	6,25	144,88	8,36

المصدر: بنك الجزائر، متوفر على : https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

كانت قيمة الدولار امام الدينار الجزائري في ارتفاع مستمر في اغلب فترات الدراسة بمتوسط 94.73 دح مقابل 1 دولار وبنسبة 40.8% حيث حقق اعلى نسبة ارتفاع سنة 2009 بنسبة 12.51% و2015 بنسبة 24.71% كما حققت سنوات 2006 و2007 و 2008 و2011 انخفاض الدولار بنسب طفيفة قدرت بين 0.98% و6.92%

كما سجلت قيمة الاورو مقابل الدينار ارتفاه مستمر طيلة فترة الدراسة بمتوسط 117.58 دج مقابل 1 اورو وبنسبة 30.31% مع تسجيل سنوات 2006 و2008 و2010 و2012 و2019 انخفاض طفيف للاورو مقابل الدينار اذ تراوحت نسبة الانخفاض بين 0.06% و2.89%

مما سبق يتضح انخفاض الدينار الجزائر امام كل من الدولار والاورو مما يدل على ضعف قيمة العملة الجزائرية امام اهم العملات المستخدمة خاصة عملة الاورو الاوروبية التي كان انخفاضها امام الدينار ضعيف جدا طيلة سنوات فترة الدراسة، وهذا يعكس الاعباء الناتجة عن التضخم وتراجع مداخيل صادرات المحروقات الناتجة عن تراجع اسعار البترول مما يولد عجز في موازنة الدولة وبالتالي تخفيض الانفاق العام وهو ماتم فعلا بداية من سنة 2014 الى سنة 2016 ماتولد عنه ارتفاع قيمة العملات الاجنبية امام الدينار باكبر نسبة خلال فترة الدراية وهذا مانتج عنه تاثيرات سلبية على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي تاثر عمليات التنمية الاقتصادية سلبا.

ثالثا– الادخار:

اكثر النظريات التي تطرقت للادخار تربطه بالدخل حيث اذا زاد الدخل يزيد الاستثمار، لذلك يعتبر الادخار من المؤشرات المفسرة لنمو الاستثمارات الذي بدوره هذا الاخير يعكس حالة النشاط الاقتصادي للدولة، الاستثمار،

وقد حقق الادخار ارتفاع منسنة 2005 الى سنة 2008 بقيمة الدينار والدولار وفي سنة 2009 انخفض الادخار بنسبة 25.79% ليعاود الارتفاع سنوات 2011 و2012 اما سنوات 2013 و2014و2015 فقد انخفض بنسبة 2.07% و1.64% و18.25% على التوالي وعاود الارتفاع الى غاية سنة 2019 لينخفض بنسبة 5.83% اما سنة 2020 فقد سجل الادخار اعلى نسبة انخفاض طيلة فترة الدراسة بنسبة 21.04%، اما فيما يخص نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي فقد حققت هذه النسبة ارتفاع من سنة 2005 الى سنة 2008 ليسجل بعد ذلك تذبذب بين ارتفاع وانخاض من سنة 2009 الى سنة 2018

والتي حققت اعلى نسبة الادخار الى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ليعاود الانخفاض سنتي 2019 و2020 هذه الاخيرة التي سجلت ادنى نسبة طيلة سنوات الدراسة، والجدول الموالي يوضح قيمة قيمة الادخار ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالدولار والدينار اضافة الى معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (03-03): قيمة الادخار ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020) (الوحدة مليون)

سنوات	ادخار/ دينار		ادخار/دولار		نسبة الادخار الى الى ناتج م إ
	القيمة	التغير	القيمة	التغير	
2005	3921407929	15.54	53515358,8	16.85	51,86
2006	4639487199	18,31	63863775,2	19,34	54,57
2007	5325708363	14,79	76858477,4	20,35	56,94
2008	6340608840	19,06	98177979,9	27,74	57,41
2009	4705465679	-25,79	64771273,3	-34,03	47,21
2010	5975294810	26,99	80328235,8	24,02	49,83
2011	7079387520	18,48	97060501,3	20,83	48,53
2012	7744785839	9,40	99886364,6	2,91	47,78
2013	7584208431	-2,07	95557028,1	-4,33	45,56
2014	7459857519	-1,64	92578165,2	-3,12	43,30
2015	6098111848	-18,25	60562370,1	-34,58	36,49
2016	6547552839	7,37	59826109	-1,22	37,38
2017	7310000898	11,64	65871876,9	10,11	38,73
2018	8188012541	12,01	70226831,3	6,61	40,15
2019	7711032902	-5,83	64606644,4	-8,00	37,61
2020	6088826660	-21,04	48027925,1	-25,66	32,95

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متورفر على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=DZ

مما سبق يمكن القول ان قيمة الادخار سواء بالدينار او الدولار ونسبة الادخار الى الناتج المحلي كانت في تذبذب وعدم استقرار والملاحظة العامة تتوجه نحو الانخفاض اكثر من تحقيق الارتفاع، وهذا ما يعكس تراجع الادخار الوطني مما يؤثر سلبا على الاستثمارات وبالتالي تباطء عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي:

اولا– الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المعايير استخداما في المجال الاقتصادي اذ يعني مجموع البضائع والخدمات المختلفة التي تم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يسمح بعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو، والجدول الموالي يوضح الناتج المحلي الاجمالي للجزائر ومعدل نموه[1]:

الجدول رقم (03–04): الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005–2020) (الوحدة الف)

سنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ناتج المحلي الإجمالي								
قيمة	7562	8501,6	9352,9	11043,7	9968	11991,6	14589	16209,6
	16647,9	17228,6	16712,7	17514,6	18876,2	20452,3	20428,3	18476.9
النمو	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4
	2,8	3,8	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	-5.1
ناتج المحلي الإجمالي دولار								
قيمة	103,1	117	134,8	171	7,231	161,2	200,3	209
	209,7	213,9	166,3	160	170,1	175,4	171,1	145.74
النمو	20,87	13,48	15,21	26,85	-19,77	17,49	24,26	4,34
	0,33	2,00	-22,25	-3,79	6,31	3,12	-2,45	-14.81
ناتج محلي إجمالي خارج محروقات								
قيمة	4209,1	4619,4	5263,6	6046,1	6858,9	7811,2	9346,5	10673,2
	11679,9	12570,8	13578,4	14489	15176,5	15903,6	16438	15901.8
النمو	6	5,4	7	6,7	9,6	6,3	6,1	7,2
	7,3	5,6	5	2,2	2	3	2,4	-3.8
ناتج محلي إجمالي خارج محروقات والزراعة								
قيمة	3627,5	3978,1	4555,5	5318,7	5927,6	6795,9	8163,3	9251,5
	10039,9	10798,6	11643,3	12348,7	12957,5	13482	13908,9	13354.9
النمو	11,66	9,67	14,51	16,75	11,45	14,65	20,12	13,33
	8,52	7,56	7,82	6,06	4,93	4,05	3,17	-4.8

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، متوفر على https://www.ons.dz/spip.php?rubrique57

[1]. تقارير الجزائر بالارقام، الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، 2005-2021

حقق الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع مستمر طيلة فترة الدارسة حيث حققت سنة 2005 اعلى معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.9% في حين كان ادنى ارتفاع سنة 2019 بنسبة 0.8% اما سنة 2020 فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة-5.1% .

اما فيما يخص نمو الناتج المحلي الاجمالي بالعملة الاجنبية الدولار تذبذبا في النمو بين ارتفاع وانخفاض حيث حقق سنة 2008 وسنة 2011 اعلى معدل نمو بنسبة 26.85% و24.26% على التوالي في حين حققت سنوات 2015 و2009 و2020 اعلى نسب انخفاض بـ -22.25% و-19.77% و-14.81% على التوالي.

وشهد الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ماعدا سنة 2020 التي حققت انخفاض بنسبة -3.8%، كما حققت سنة 2009 اعلى نسبة نمو للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 9.6% تليها سنة 2013 بنسبة 7.3%، اما ادنى نسبة نمو محققة للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات فقد كانت سنة 2017 بنسبة 2%

كما اتسم الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات والزراعة بتحقيقه الارتفاع المستمر طيلة فترة الدراسة بنسب متقاربة جزئيا ماعدا سنة 2020 التي حققت انخفاض بنسبة -4.8%، كما حققت سنة 2011 اعلى نسبة نمو للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات والزراعة بنسبة 20.12% تليها سنة 2008 بنسبة 16.75%، اما ادنى نسبة نمو محققة للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات فقد كانت سنة 2019 وسنة 2018 بنسبة 3.17 % و4.05% على التوالي

مما سبق يمكن استنتاج ان نمو معدل الناتج المحلي الاجمالي كان ايجابي وفي الرتفاع مستمر خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة وكذلك حسب تقسيمات الناتج المحلي الاجمالي الذي ياخذها بعين الاعتبار، الا ان الملاحظ انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات والزراعة مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي الذي ياخذ بعين الاعتبار المحروقات هذا برغم من تحقيق معدل نمو ايجابي في كليهما، وهذا مايعكس ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات والقطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ضعفها في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها القطاعات الدافعة لها.

ثانيا– نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هذا المؤشر بصفة عامة الرفاهية المادية للفرد المحققة ونصيب افراد الدول من المداخيل، مما يتيح استنتاج عام حول مدى تحسن المستوى المعيشي للفرد والتي بدورها تكون مؤشر على تطور عملية التنمية الاقتصادية والجدول الموالي يوضح قيمة نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار والدينار[1]:

الجدول رقم (03– 05): نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005–2020) (الوحدة الف)

السنوات		نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي				معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي%	
		الدينار الجزائري		الدولار الامريكي			
2005	2013	405472,6	436901,0	3752,09	4042,92	4,44	0,76
2006	2014	406343,5	444374,0	3760,15	4112,07	0,21	1,71
2007	2015	413691,2	451486,2	3828,1	4177,88	1,81	1,60
2008	2016	416745,1	456473,2	3856,4	4224,03	0,74	1,10
2009	2017	416183,8	453047,6	3851,21	4192,33	-0,13	-0,75
2010	2018	423453,7	448928,3	3918,48	4158,32	1,75	-0,91
2011	2019	427604,4	444732,8	3956,89	4111,30	0,98	-0,93
2012	2020	433598,3	414371,0	4012,35	3815,25	1,40	-6,83

المصدر: بنك الجزائر، متوفر على : https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

حقق نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2005 الى غاية سنة 2016 ماعدا الانخفاض المسجل سنة 2009 بنسبة -0.13% ليعاود الارتفاع سنة 2010 بنسبة 1.75% الى غاية سنة 2016 والتي بعد هذه السنة بدات نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الانخفاض الى غاية سنة 2020 والتي حققت ادنى نسبة انخفاض طيلة فترة الدراسة بنسبة -6.83 %.

مما سبق يلاحظ نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2005 الى غاية سنة 2016 وهو ما يدل على تحسن المستوى المعيشي وارتفاع المداخيل الفردية الناتجة عن زيادة المداخيل الوطنية لكن هذه الزيادة لا تكون يبالضرورة متولدة عن عمليات التنمية الاقتصادية خاصة اذا علمنا ان ايردات الدولة في اغليبها

[1]. التقارير الاقتصادية والنقدية السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، 2004-2022

كانت من الصادرات النفطية، الا انه بصفة عامة يمكن القول ان هناك تحسن ملحوظ في عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا– نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعتمد عبء الدين الخارجي لقياس مدى قوة او ضعف الاقتصاد للدولة الذي يعكس الاستقرار والاستقلال الاقتصادي مما يعطي صورة شاملة عن تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح نمو الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03–06): الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005–2020) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	ديون متوسطة وطويلة الاجل		قصيرة الاجل		مجموع الدين الخارجي		نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	
	القيمة	النمو	القيمة	النمو	القيمة	النمو	القيمة	النمو
2005	16.485	-23,11	0.707	72,44	17.192	-21,21	4.8	-40,13
2006	5.062	-69,29	0.550	-22,21	5.612	-67,36	4.1	-71,43
2007	4.889	-3,42	0.717	30,36	5.606	-0,11	3.3	-14,58
2008	4282	-12,42	1.304	81,87	5.506	-1,78	3.9	-19,51
2009	4.356	1,73	1.331	2,07	5.687	3,29	3.4	18,18
2010	3.903	-10,40	1.778	33,58	5.681	-0,11	2.2	-12,82
2011	3.268	-16,27	1.142	-35,77	4.41	-22,37	1.8	-35,29
2012	2.489	-23,84	1.205	5,52	3.694	-16,24	1.6	-18,18
2013	2.068	-16,91	1.328	10,21	3.396	-8,07	1.4	-11,11
2014	1.760	-14,89	1.975	48,72	3.735	9,98	1.7	-12,50
2015	1.197	-31,99	1.823	-7,70	3.020	-19,14	2.4	21,43
2016	1.863	55,64	1.986	8,94	3.849	27,45	2.4	41,18
2017	1.893	1,61	2.096	5,54	3.989	3,64	2.1	0,00
2018	1.723	-8,98	2.319	10,64	4.042	1,33	2.3	-12,50
2019	1.567	-9,05	1.784	-23,07	3.831	-5,22	2.3	9,52
2020	1.682	7,34	3.466	94,28	3.466	-9,53	16.8	0,00

المصدر: بنك الجزائر، متوفر على : https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/

[1]. التقارير الاقتصادية والنقدية السنوية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، 2004–2022

سجلت ديون متوسطة وطويلة الاجل انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة ماعدا السنوات 2009 و2017 و2020 التي سجلت بهم ارتفاعا نسبيا لم يتجاوز نموها الايجابي بـ 7.34% في اعلى المستويات، الا سنة 2016 التي سجلت فيها ارتفاع قياسي بـ 55.64% وهو اعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة.

كما حققت الديون قصيرة الاجل ارتفاع ممستمر ماعدا سنوات 2006 و2011 و2015 و2019 التي حققت بهم انخفاض لديون قصيرة الاجل تراوحت بين -7.7% سنة 2015 كادنى نسبة انخفاض و35.77% كاعلى نسبة انخفاض، اما السنوات الباقية فقد تراوحت نسبة نمو الدين الخارجي قصيرة المدة بين 2.07% كادنى نسبة ارتفاع و94.28% كاعلى نسبة ارتفاع خلال سنوات الدراسة.

اما بالنسبة الى مجموع الدين الخارجي فقد كان الاتجاه العام يشير الى الانخفاض والتراجع خلال فترة الدراسة ماعدا سنوات 2009 و2014 و2016 و2017 و2018 حيث تراوحت نسبة نمو مجموع الدين الخارجي قصير بين 3.27% كادنى نسبة ارتفاع و27.45% كاعلى نسبة نسبة ارتفاع سنة 2016.

وسجل نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي انخفاض متواصل من سنة 2005 الى سنة 2008 ليرتفع سنة 2009 ثم لينخفض من سنة 2010 الى سنة 2014 ليعود للارتفاع الى غاية سنة 2020 ماعدا سنة 2018 التي حققت انخفاض في نسبة الدين الخارجي الى اناتج المحلي الاجمالي.

مما سبق يمكن القول ان الاتجاه العام لمجموع الديون الخارجية بانواعها كانت تتجه الى التناقص والانخفاض ماعدا الارتفاعات المسجلة في بعض السنوات ونفس التفسير ينطبق على نسبة مجموع الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي مما يستنتج منه انخفاض مساهمة الدين الخارجي في الانشطة الاقتصادية الداخلية واعتماد الموارد المالية للدولة من اجل دعم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال القطاعات الاقتصادية الرئيسية

من المعلوم ان التنمية الاقتصادية تتحقق بتحقق التنمية في القطاعات الاقتصادية الاساسية، ونظرا لتكامل وترابط هذه القطاعات فيما بينها فانها تُعتمد في قياس مدى تقدم عملية التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الزراعة وقطاع الصناعة

1- تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي احد القطاعات الوادب تنميتها من اجل رفع الانتاج الزراعي بهدف تحقيق الاحتياجات الغذائية وتوفير المواد الاولية للصناعات الغذائية ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك يعتبر نجاح القطاع الزراعي مؤشرا على نجاح التنمية الاقتصادية، والشكل الموالي يوضح الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة[1]:

الشكل رقم (03-01): نصيب الفرد من الناتج الزراعي للفترة (2005-2020) (الوحدة مسبة مؤوية)

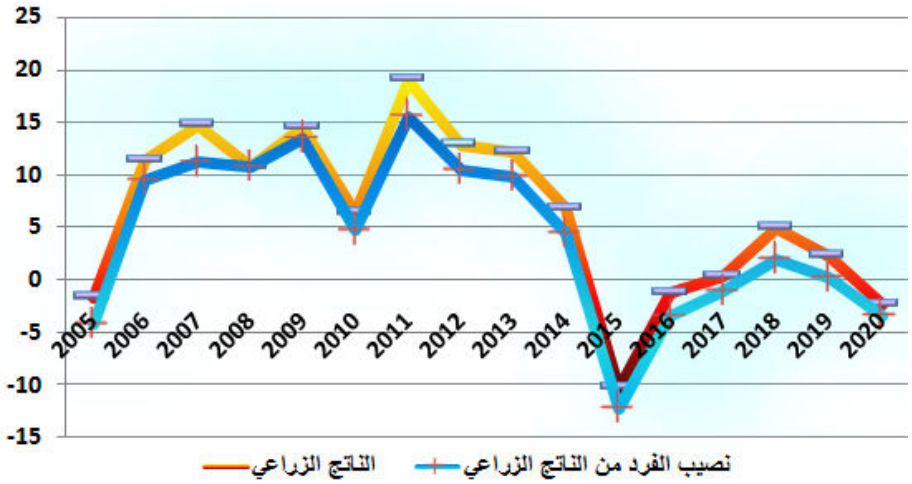

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01

حقق الناتج الزراعي ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ماعدا الانخفاضات المسجلة سنوات 2015 و2016 و2020 حيث سجل الناتج الزراعي اعلى معدل له سنة 2011 بـ 19.05% وادنى معدل له كان سنة 2017 بـ 0.34%، ومن الملحق رقم (01) اما من حيث القيمة فقد سجل اعلى قيمة سنة 2014 بـ 21966,6 مليون دولار وادنى قسمة للناتج الزراعي سنة 2005 بـ 7902 مليون دولار.

1تقارير الجزائر بالارقام، الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، 2005-2021

ومن الملحق رقم (01)حقق نصيب الفرد من الناتج الزراعي ارتفاع في اغلب سنوات الدراسة حيث 238 دولار سنة 2005 ليصل الى 561 دولار سنة 2014 كاعلى نصيب للفرد من الناتج الزراعي، حيث كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي في ارتفاع مستمر ماعدا سنوات 2015 و2016 و2017 و2020 التي حققت انخفاض في النمو وقد كان اعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج الزراعي سنة 2011 بـ 15.62%.

اما بالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فقد تميز بالارتفاع خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة ماعدا بعض الانخفاضات المحققة سنوات 2008 و2010 و2011 و2017 وقد تراوحت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الاجمالي بين 5.6% كادنى نسبة مساهمة سنة 2011 و14.1% كاعلى نسبة مساهمة سنة 2020، كما هو موضح في الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم (03– 02):المؤشرات الزراعية للفترة (2005–2020) (الوحدة نسبة مؤوية)

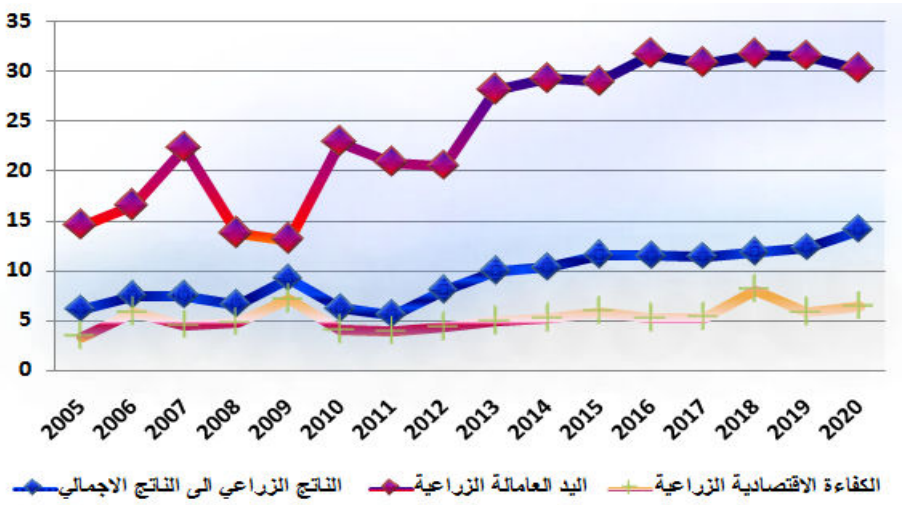

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

من الشكل رقم (03-02) كانت الكفاءة الاقتصادية الممثلة في الناتج الزراعي الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة الزراعية الى القوى العاملة الكلية، فقد حققت ارتفاع مستمر خلال ، اذ تراوحت بين 0.34% سنة 2005 كادنى نسبة لتصل الى 0.81% سنة 2018 كاعلى نسبة محققة.

وفيما يخص اليد العاملة في القطاع الزراعي فقد شهدت ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ماعدا سنوات 2006 و2009 و2020 التي شهدت تراجع في اليد العاملة، لكن بالرغم من الارتفاع المحقق الا ان

1الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، منظمة الزراعة العربية، الخرطوم، 2004-2021

الملاحظ في نسبة اليد العاملة الزراعية الى اليد العاملة الكلية تبقى منخفضة نسبيا حيث سجلت اعلى نسبة سنة 2016 بـ 31.67% وادنى نسبة 13.11% سنة 2009.

مما سبق يلاحظ ضعف الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج الاجمالي مما نتج عنه انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالرغم من النتائج المقبولة للكفاءة الاقتصادية مما يدل على محدودية مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية.

2- تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الصناعة:

تساهم الصناعة في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها من خلال توفير فرص العمل ومن ثم رفع المستوى المعيشي، لذلك يعتبر التقدم الصناعي مؤشرا أساسيا في الحكم على مدى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة كل من الصناعات التحويلية والاستخراجية واجمالي الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة[1]:

الشكل رقم (03-03): القيمة المضافة والكفاءة للصناعة بالنسبة للناتج للفترة (2005-2020) (الوحدة نسبة مروية)

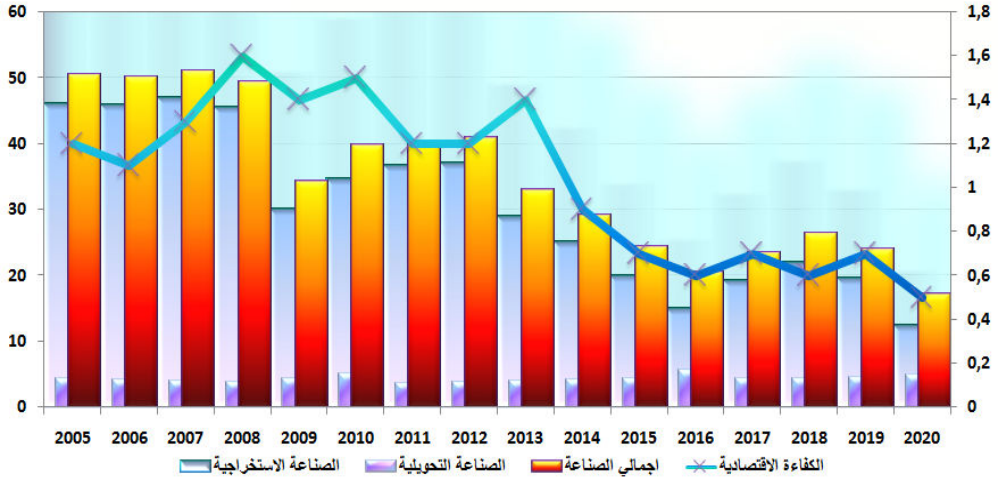

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

حسب الشكل رقم (03-03) حققت الصناعات الاستخراجية تذبذب في القيمة المضافة المخصصة خلال سنوات الدراسة حث سجلت اعلى معدل نمو 46.68% سنة 2005 وادنى معدل نمو 15.35%سنة 2006 بينما كان اعلى معدل لتراجع القيمة المضافة لصناعات الاستخراجية سنة 2009 بـ 45.91%، اما من حيث اعلى قيمة للقيمة المضافة فقد كانت سنة 2008 بـ 77454,3 مليون دولار، وفيما يخص نسبة

1.التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2004-2022.

مساهمة الصناعة الاستخراجية الى الناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت نسبة المساهمة بين 12.3% سنة 2012 كادنى نسبة مساهمة و46% سنة 2005 حيث لوحظ التناقص على نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في اغلب سنوات الدراسة

وسجلت القيمة المضافة لصناعة التحويلية ارتفاع مستمر خلال فتر الدراسة ماعدا سنوات بعض السنوات التي حققت بها تراجع حيث كان أعلى معدل للنمو 38.22% سنة 2010 وادني معدل نمو سنة 2019 بـ 1.18%، اما من حيث قيمة القيمة المضافة فقد كانت اعلى قيمة محققة للصناعة التحويلية سنة2013 بـ 9035 مليون دولار وادتى قيمة سنة 2005 بـ4426 مليون دولار، اما فيما يخص نسبة مساهمة الصناعة التحولية في الناتج الإجمالي فقد تراوحت بين 3.6 % كادني نسبة مساهمة سنة 2011 واعلى نسبة مساهمة سنة 2020 بنسبة 4.9%.

اما فيما يخص القيمة المضافة لإجمالي للصناعة فقد اتصفت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة حيث حققت اعلى معدل انخفاض سنة 2009 بـ -43.2% واعلى معدل ارتفاع سنة 2005 بـ 41.2%، اما فيما يخص نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الاجمالي فقد غلب غليه التناقص من بداية فترة الدراسة الى نهايتها حيث حقق نسبة مساهمة سنة 2005 بـ 50.4% ليصل سنة 2020 الى 17.2% وهي ادنى نسبة مساهمة محققة خلال فترة الدراسة.

اما فيما يخص الكفاءة الاقتصادية لقطاع الصناعة فقد تراوحت بين 0.5% كادنى معدل سنة 2020 و1.6% كأعلى معدل محقق للكفاءة الاقتصادية سنة 2008 ، الا انه بداية من سنة 2014 بدا معدل الكفاءة الاقتصادية يتراجع إلى اقل من 1%.

مما سبق يلاحظ ان قطاع الصناعة الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاجمالية في حين تساهم الصناعة التحويلية بنسب ضئيلة وهذا ما يدل على ارتكاز الصناعة في الجزائر على الصناعة الاستخراجية خاصة استخراج المحروقات الذي يقوم عليه اقتصد الجزائر، اما فيما يخص نسبة مساهمة الصناعة الاجمالية في الناتج المحلي فقد تناقصت مساهمتها من بداية فترة الدراسة حتى نهايتها مما يعني ضعف قطاع الصناعة في الاقتصاد مما يفسر عدم فاعلية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية خاصة الصناعة التحويلية هذه الاخيرة التي تعبر عن تقدم الاقتصاد وقوته.

الفرع الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع السياحة والتجارة:

1- تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع السياحة:

يصنف قطاع السياحة من اهم قطاعات التجارة الدولية فهو يعتبر قطاع خدماتي انتاجي له دور كبير في توليد الدخل وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال دعمه لعملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فمستوى السياة في دولة ما يعكس مدى تطور خدمات تلك الدولة والبنية التحتية الحديثة المتوفرة مما يدل على حالة التنمية الاقتصادية[1].

1-1 ميزان المدفوعات للسياحة:

يعبر ميزان المدفوعات السياحي عن مساهمته لميزان المدفوعات للدولة وذلك من خلال ايرادات ونفقات الخدمات والسفر وتوضيح الرصيد خلال فترة معينة والشكل الموالي يوضح ميزان المدفوعات السياحي لبند الخدمات والسفر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-04):ميزان مدفوعات السياحة للفترة (2005-2020) (الوحدة مليون دولار)

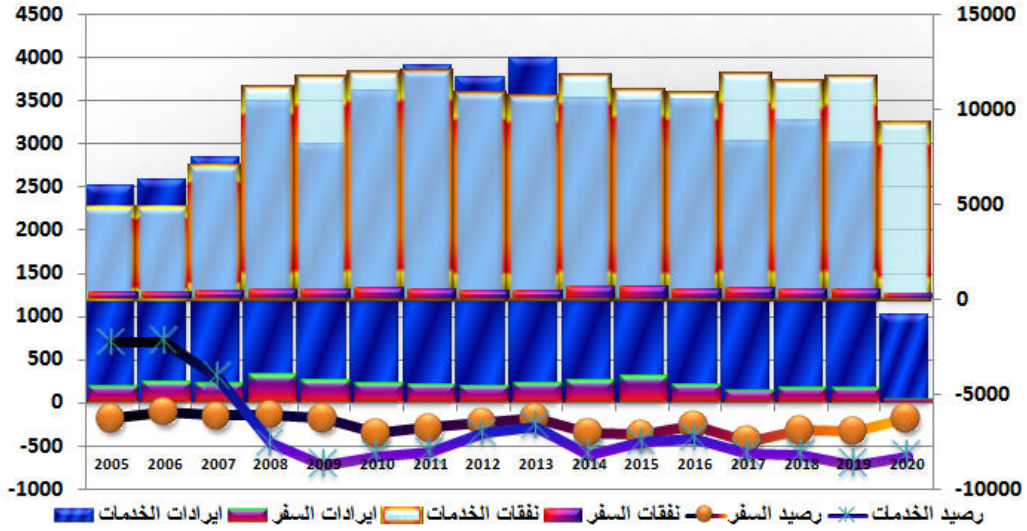

المصدر: من اعداد الطالبة

حقق رصيد ميزان المدفوعات للخدمات رصيد سالب طيلة فترة الدراسة مما يعكس وجود خالة عجز في ميزان الخدمات بمعنى ايرادات الخدمات كانت اقل من النفقات وذلك بالرغم من تراجع العجز في عدد من السنوات حيث كان ادنى عجز محقق سنة 2006 بنسبة تغير تقدر بـ: -3,09% في حين كان اكبر عجز محقق سنة

[1]. تقارير وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، 2014-2022.

2019،كما حقق ميزان المدفوعات لبند السفر رصيد سالب طيلة فترة الدراسة وهو ما يستنتج منه تحقيق عجز لميزان المدفوعات لبند السفر اي النفقات السفر كانت اكبر من الايرادات، وكانت سنة 2014 السنة التي حققت اكبر عجز بـ 353,8- مليون دولار وبنسبة تغير تقدر ب96,66% عن سنة 2013.

مما سبق يمكن القول ان مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات لم يكن ايجابي حيث إن كل سنة كانت تحقق رصيد سالب سواء لبند الخدمات اوالسفر وغيرها وهذا ما يساهم في توسيع العجز المحقق في ميزان المدفوعات.

2-2 اثر السياحة في بعض المؤشرات الاقتصادية:

تساهم السياحة في تدفق الاموال الداخلة والخارجة كما يعتبر قطاع يحتاج الى اليد العاملة ولها دور للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، والجدول الموالي يوضح اهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (03-07): المؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة للفترة (2005-2020)

السنوات	نسبة السياحة من صادرات الخدمات	نسبة السياحة من واردات الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي السياحي المباشر من PIB	ايرادات السياحة الدولية	التغير	اليد العاملة في السياحة	التغير	اليد العاملة السياحة إلى اليد العاملة
2005	7,34	7,67	0,6	477	13,2	199600	0,43	0,26
2006	8,58	7,22	0,3	393	-17,61	200100	0,25	0,25
2007	7,70	5,53	0,5	334	-15,01	203900	1,90	0,23
2008	9,26	4,22	0,8	473	41,62	250100	22,66	0,29
2009	8,39	3,92	1,1	361	-23,68	221400	-11,48	0,24
2010	6,31	5,07	1,0	324	-10,25	213000	-3,79	0,22
2011	5,80	4,19	0,9	300	-7,41	220000	3,29	0,23
2012	5,79	4,87	0,9	295	-1,67	224028	1,83	0,23
2013	6,62	4,36	1,0	326	10,51	256775	14,62	0,25
2014	7,25	5,15	1,1	316	-3,07	261289	1,76	0,24
2015	9,01	6,21	1,3	347	9,81	265803	1,73	0,26
2016	6,09	4,36	1,4	246	-29,11	270317	1,70	0,26
2017	4,54	5,15	1,6	171	-30,49	300000	10,98	0,28
2018	5,16	4,22	1,7	196,5	14,91	308027	2,68	0,28
2019	3,47	6,42	1,8	140	-28,75	320000	3,89	0,29
2020	1,43	3,14	1,0	50	-64,29	-	-	-

المصدر: تقارير البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية ووزارة السياحة والصناعات التقلدية (2005-2020)

من خلال الجدول رقم (03-07) اتصفت السياحة الدولية كنسبة من صادرات اجمالي الخدمات بالتذبذب طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت بين 1,43% كادنى نسبة محققة سنة 2020 و9,26% كأعلى نسبة محققة سنة 2008، اما فيما يخص السياحة الدولية كنسبة من واردات الخدمات فقد اتصفت ايضا بالتذبذب ذيلة فترة الدراسة حيث تراوحت بين 3,14% كادني نسبة محققة سنة 2020 و7,67% كأعلى نسبة محققة سنة 2005.

حقق الناتج المحلي الإجمالي السياحي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي نمو مستمر خلال فترة الدراسة ماعدا سنوات2010 و2011 التي انخفض فهم بنسبة 0,1% على التوالي وسنة 2020 التي انخفض فها بنسبة 0,8%.

وتميزت ارادات السياحة الدولية بالتراجع بصفة عامة خلال سنوات الدراسة حيث كانت سنة 2005 تقدر بـ 477 مليون دولار لتتراجع سنة 2019 الى 140 مليون دولار وسنة 2020 الى 50مليون دولار هذه السنة الاخيرة التي كان بها اكبر نسبة تراجع بـ -64,29% في حين كانت اعلى نسبة ارتفاع سنة 2008 بـ 41,62%.

حققت اليد العاملة في السياحة ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ما عدا سنة 2009 و2010 التي انخفضت فيهما بنسبة -11,48% و -3,79% اما اعلى نسبة تغير حققتها فقد كانت سنة 2008 بـ 22,66% وهي نفس السنة التي حققت فيها اعلى نسبة لليد العاملة في السياحة إلى إجمالي اليد العاملة بـ 0,29%، حيث تراوحت نسبة اليد العاملة في السياحة الى نسبة اليد العاملة الاجمالية بين 0.22% و0.29% طيلة فترة الدراسة

مما سبق اعلاه يمكن القول السياحة الدولية كنسبة من صادرات وواردات اجمالي الخدمات كانت ضعيفة متدنية مما يعكس مساهمتها السلبية والضئلة في ميزان المدفوعات بالاضافة الى ضعف وتراجع ارادات السياحة الدولية وهذا مايفسر كذلك ضعف المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة وهذا مايتم تاكيده من مستوى اليد العاملة في القطاع السياحي التي برغم من تحقيقها نمو متواصل الا ان نسبتها الى اليد العاملة الاجمالية تبقى ضئيلة وضعيفة، وكل هذا يستنتج منه ضعف مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية.

2- تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع التجارة:

2-1 الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري بانه الفرق بين قيمة الواردات وصادرات البلد خلال فترة معينة فهو يعبر عن حالة عجز او فائض حيث يعد الفائض مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدراته على التنافسية من خلال تحليل مكوناته، لذلك يعتبر الميزان التجاري احد اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح حالة الميزان التجاري الجزائري ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03-08): حالة الميزان التجاري ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2005-2020)

السنوات	الرصيد		وضعية	النمو	نسبة تغطية الواردات بالصادرات	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
	دينار جزائري	دولار أمريكي				
2005	1880922	25644	**فائض**	86,16	225,97	25.7
2006	2408466	33157	**فائض**	29,30	254,53	29.2
2007	2255901	32532	**فائض**	-1,88	217,74	25.2
2008	2526006	39077	**فائض**	20,12	199,80	23.7
2009	428015	5900	**فائض**	-84,90	115,02	5.6
2010	1232939	16580	**فائض**	181,02	140,97	11.2
2011	1912008	26242	**فائض**	58,28	155,54	14.2
2012	447542	4476	**فائض**	-82,94	108,89	9.7
2013	788685	9946	**فائض**	122,21	118,07	4.4
2014	117830	1474	**فائض**	-85,18	87,92	0.4
2015	1711623-	17034-	**عجز**	-1255,63	67,05	10.9-
2016	1868188-	17063-	**عجز**	0,17	63,76	12.5-
2017	1206582-	10868-	**عجز**	-36,31	76,40	8.5-
2018	529272,68-	4532,89-	**عجز**	-58,29	90,22	4.2-
2019	729903,5-	6110,59-	**عجز**	34,81	85,43	4.7-
2020	1343641,8-	10595,04-	**عجز**	73,39	69,19	8.7-

المصدر: تقارير السنوية للتجارة الخارجية، متوفرة على، https://douane.gov.dz/spip.php?page=stat&id_auteur=2

سجل الميزان التجاري فائض ايجابي من سنة 2005 الى سنة 2014 مع تذبذب في معدل نمو رصيد الميزان التجاري بين ارتفاع وانخفاض بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة حيث حقق اعلى معدل نمو سنة 2010 بـ

[1].تقارير التجارة الخارجية الجزائرية، مديرية الجمارك، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، 2004-2021.

181.02% بقيمة 16580 مليون دولار وكانت اكبر قيمة لفائض الميزان التجاري خلال سنوات الدراسة سنة 2008 بـ 39077 مليون دولار، وبداية من سنة 2014 حقق رصيد الميزان التجاري عجز حتى غاية 2020 حيث كانت اعلى نسبة انخفاض للعجز في الميزان التجاري سنة 2015 بـ -1255.63% بقيمة -17034 مليون دولار، اما اكبر قيمة لعجز الميزان التجاري فقد سجلت في سنة 2020 بـ -10595.04 مليون دولار .

اما بالنسبة الى تغطية الواردات من قيمة الصادرات فقد حققت نمو من سنة 2005 الى سنة 2013 بتغطية كلية للواردات من خلال ايرادات الصادرات اذ كانت اعلى نسبة تغطية كاملة سنة 2006 بـ 254.53%، وكانت ادنى نسبة تغطية كاملة سنة 2012 بـ 108.89% ، ومنذ سنة 2014 ومع بداية العجز في الميزان التجاري اصبحت تغيطية الصادرات للواردات بنسب جزئية حيث سدلت سنة 2018 اعلى نسبة تغطية جزئية بـ 90.22% كما حققت سنة 2016 ادنى نسبة تغطية خلال فترة الدراسة بـ 36.76%.

اما بخصوص نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج الاجمالي فقد حقق مساهمة ايجابية من سنة 2005 الى غاية سنة 2013 بنسب متفاوتى بين الانخفاض والارتفاع حيث كانت اعلى نسبة سنة 2006 بـ 29.2% وادنى نسبة سنة 2014 بـ 0.4%، اما بداية من سنة 2015 بدات نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي تحقق نسب سلبية اذ سجلت اعلى نسبة سلبية سنة 2016 ب-12.5.

مما سبق يلاحظ ان رصيد الميزان التجاري حقق فائض من سنة 2005 الى غاية سنة 2014 وهذه السنة الاخيرة التي شهت انهيار اسعار المحروقات وبما ان الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل اساسي على المحروقات فقد ادى ذلك الى وقوع العجز في الميزان التجاري مما اثر على نسب تغطية الصادرات للواردات ونسبة المساهمة في الناتج المحلي وهذا مايستنتج منه تاثير ذلك على القطاعات الاقتصادية الاخرى بشكل سلبي مما يعرقل عملية التنمية الاقتصادية

2-1 نصيب الفرد من الصادرات:

يعكس نصيب الفرد من الصادرات على قدرة الاقتصاد النتاج ومستواه في الدولة بالاضافة الى مستوى الابتكار والتنافس على المستوى الدولي مما يعكس وضعية التنمية الاقتصادية في تلك الدولة غير ان نصيب

الفرد من الصادرات يفضل ان يحصر خارج الصادرات الخام حتى تكون النتائج واقعية والشكل الموالي يوضح نصيب الفرد من الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-05):نصيب الفرد من الصادرات للفترة (2005-2020) (الوحدة الف دولار/نسبة مؤوية)

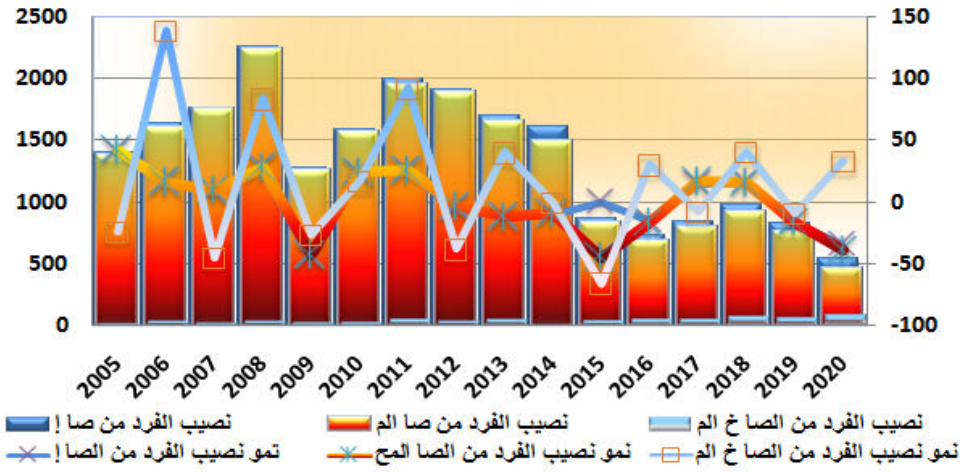

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للجمارك

كان متوسط نصيب الفرد من اجمالي الصادرات 1344.93 دولار خلال فترة الدراسة حيث اتصف بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض اذ ارتفاع من سنة 2005 الى سنة 2008 والتي سجلت اعلى قيمة لنصيب الفرد من اجمالي الصادرات بـ 2261,65 دولار ثم لينخفض سنة 2009 بـ -43.34% وليرتفع في السنتين المواليتين، ليعاود الانخفاض من سنة 2012 الى غاية سنة 2016 كما حققت سنة 2015 اعلى معدل انخفاض طيلة فترة الدراسة بـ -43.44% ، كما سجلت سنة 2020 ادنى قيمة لنصيب الفرد من الصادرات بـ 541.86 دولار.

اما فيما يخص نصيب الفرد من صادرات المحروقات فقد تميزت كذلك بالانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2015 اعلى معدل انخفاض طيلة فترة الدراسة بـ -44.52% ، بينما كان اكبر معدل ارتفاع سنة 2011 بـ 25.12% في حين سجلت سنة 2020 ادني قيمة لنصيب الفرد من الصادرات بـ 460.69 دولار.

اما بالنسبة لنصيب الفرد من الصادرات خارج المحروقات فقد كان بمتوسط يقدر بـ 39.29 دولار طيلة فترة الدراسة، حيث سجل اعلى معدل ارتفاع سنة 2006 بـ 139.1% في حين سجلت سنة 2020 اعلى قيمة لنصيب الفرد من الصادرات خارج المحروقات بـ 81.68 دولار .

مما سيق يتضح أن نصيب الفرد من إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات اتجهت في الأساس إلى الانخفاض خلال فترة الدراسة وذلك راجع الى عدم استقرار أسعار المحروقات العالمية حيث لوحظ نسبة التقارب في في القيم بين اجمالي الصادرات وصادرات المحروقات بما ان هذه الأخيرة تشكل المساهم الأكبر في الصادرات، بينما كان نصيب الفرد من الصادرات خارج المحروقات متدني بالرغم من حالة النمو الايجابي الذي عرفه خلال فترة الدراسة الا انه يبقى ضعيف جدا وهذا يدل على ان القطاعات الاخرى الاقتصادية غير المحروقات ضعيفة المساهمة في التجارة الخارجية مما اثر على ضعف نصيب الفرد من الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الطاقة والاستثمار

تحتاج اي عملية تنموية لقوة دافعة فلا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون تلك القوة المحركة لكل الانشطة التنموية، وبوجود اي خل او ضعف بهاته القوة يعني عدم توفير الوسائل الضرورية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ومن بين اهم هذه القوة الدفعة الطاقة الاستثمار

الفرع الاول: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات الطاقة

1- استهلاك الطاقة حسب نوع الطاقة:

يعد حجم استهلاك الطاقة حسب نوع الطاقة المنتجة مؤشرا دالا على حداثة النشاط الاقتصادي وتوفره على موارد طاقوية مساهمة في نموه خاصة تلك الموارد الحديثة من الطاقة التي تعبر عن تقدم الاقتصاد والحياة المعيشية، والشكلين يوضح حجم استهلاك الطاقة بمختلف انوعها الرئيسية المتمثلة في الكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية:

الشكل رقم (03-06): نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع الطاقة للفترة (2005-2020) (الوحدة نسبة مؤوية)

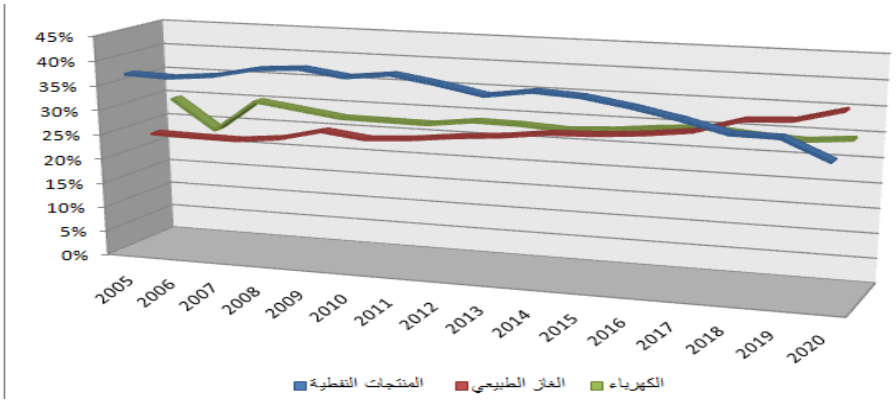

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

وحسب الملحق رقم (03) حققت نسبة استهلاك المنتجات النفطية من اجمالي استهلاك الطاقة خلال فترة الدراسة تذبذب في الاستهلاك بين ارتفاع وانخفاض بنسب متقاربة وبمتوسط 35.73% من اجمالي استهلاك الطاقة بمختلف انواعها حيث حققت سنة 2009 اعلى نسبة استهلاك بنسبة 40.1% وكان ادنى استهلاك سنة 2020 بنسبة 28.2% من اجمالي استهلاك الطاقة، في حين كان تغير مستوى استهلاك المنتجات النفطية من اجمالي استهلاك الطاقة المتاحة في ارتفاع مستمر عدا سنوات 2010 و2016 و2020 التي حققت انخفاض في استهلاك المنتجات النفطية بـ: -0.4% و-2.8% و-12.7% على التوالي.

كما حققت نسبة استهلاك الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث كانت اقل نسبة محققة سنة 2005 بـ: 23.5% لتصل سنة 2020 الى 36.2% من إجمالي استهلاك الطاقة بمتوسط 29.82%

اما فيما يخص نسبة استهلاك الكهرباء من إجمالي استهلاك الطاقة فقد كان بمتوسط 28.56% حيث اتصفت بالارتفاع المستمر طيلة فترة الدراسة ماعدا سنوات 2006 و2008 و2010 التي شهدت تراجع في نسبة استهلاك الكهرباء من إجمالي استهلاك الطاقة المستخدمة.

مما سبق نستنتج ان غالبية استهلاكات الطاقة كانت من المنتجات النفطية ومستقاتها بنسبة اكبر تليها الاستهلاك من الغاز الطبيعي ثم الاستهلاك من الطاقة الكهربائية، وعموما اتصف حجم الاستهلاك بالتزايد لمختلف انواع الطاقة مع بعض الانخفاضات المسجلة في بعض السنوات.

2- استهلاك الطاقة حسب القطاع

ان حجم استهلاك القطاعات للطاقة يعكس مدى اتساع استخدامها للطاقة من انكماشها مما يدل على تطورها ونموها، والشكل الموالي يوضح نسبة استهلاك الطاقة حسب القطاعات الرئيسية المتمثلة في الصناعة والأشغال والنقل والأسر وغيرها[1]:

[1] تقارير الطاقة السنوية، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، 2004-2021.

الشكل رقم (03-07): نسبة استهلاك الطاقة حسب القطاعات للفترة (2005-2020) (الوحدة نسبة مؤوية)

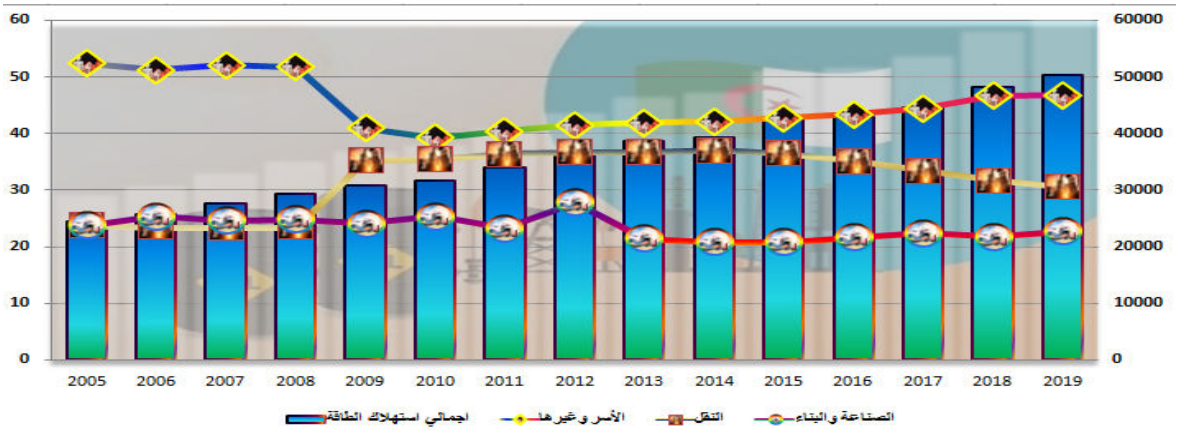

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ:

استهلاك الطاقة لقطاع الأشغال والصناعة: اتسم استهلاك قطاع الصناعة والاشغال من الطاقة الاجمالية بالتزايد المستمر ماعدا سنة 2011 وسنة 2020 والتي حققت فيهما انخفاض بنسبة -1.7% و-4.4% ، حيث تراوح معدل نمو استهلاك قطاع والاشغال بين 0.7% كادنى معدل نمو و11.8% كاعلى معدل نمو محقق، وقد استهلك قطاع الأشغال والصناعة ما يقارب في المتوسط 23.34% من إجمالي الطاقة المستهلكة خلال فترة الدراسة، اما استهلاك الطاقة لقطاع الاشغال والصناعة الى الاستهلاك الاجمالي للطاقة فقد تراوحت بين 20.8% كادنى نسبة و27.8% كاعلى نسبة من اجمالي استهلاك الطاقة خلال فترة الدراسة.

استهلاك الطاقة لقطاع النقل :كان مستوى نمو استهلاك الطاقة بقطاع النقل فقد كان في تزايد مستمر ماعدا سنوات 2016 و2017 و2020 التي سجلت انخفاض بـ -2.8% و-1.1% و-12.3% على التوالي، حيث كان ادنى معدل نمو بمقدار 0.8% واعلى معدل نمو 45.5%، واستهلك قطاع النقل ما يقارب في المتوسط 31.75% من اجمالي الطاقة المستهلكة ، واتصفت نسبة الاستهلاك لقطاع النقل في ارتفاع مستمر الى غاية سنة 2015 اذ بدات في التراجع نسبة إلى اجمالى الطاقة، فقد تراوحت بين 23.4% كادنى نسبة و37% كاعلى نسبة من اجمالي استهلاك الطاقة خلال فترة الدراسة.

استهلاك الطاقة لقطاع الاسر وغيرها: اتصف مستوى نمو استهلاك الطاقة لقطاع الاسر وغيرها بالتزايد المستمر ماعدا سنوات 2008 و2010 و2020 التي شهدت انخفاض في مستوى الاستهلاك بـ -13% و-5% و-6.2% على التوالي، حيص تراوح معدل النمو بين 2.4% كادنى معدل نمو و13.2% كاعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة، فقد كانت نسبة استهلاك الطاقة لقطاع الاسر وغيرها بمتوسط 45.46%

خلال فترة الدراسة حيث اتسمت نسبة استهلاك الطاقة لقطاغ الاسر وغيرها من اجمالي الطاقة المستهكلة بالتذبذب بين ارتفاع وتراجع من سنة 2005 الى سنة 2010 وبداية من سنة 2011 الى غاية سنة 2020 حقتت ارتفاع مستمر، اذ سجلت ادنى نسبة بمقدرا39.2% واعلى نسبة بـ 52.4 %خلال فترة الدراسة.

ومن خلال ماسبق نمت استهلاكات الطاقة من 2005 الى 2020 بنسبة متوسطية تقدر بـ 5.6% حيث كانت سنة 2005 تقدر بـ 24509 مليون كيلو طن نفط مكافئ MK Tep لتصل سنة 2020 الى 46466 مليون كيلو طن نفط مكافئ MK Tep بالرغم من انخفاض مستوى استهلاك الطاقة في هذه السنة بـ -7.7% عن سنة 2019 التي حققت اعلى مستوى استهلاك خلال فترة الدراسة

وقد حاز قطاع الاسر وغيرها على اعلى نسب استهلاك للطاقة ثم تليها قطاع النقل وقطاع الصناعة والبناء على التوالي وهذا يدل على القطاعات الداعمة للتنمية الاقتصادية تستهلك اقل من القطاع المستفيد من التنمية مما يستنتج تباطء عملية التنمية وفق استهلاك الطاقة.

3- نصيب الفرد من الطاقة

يعتبر نصيب الفرد من الطاقة إحدى المؤشرات التي يستدل بها على تحسن مستواه المعيشي واستخدامه لوسائل الحياة المتطورة وتحقيقه للرفاهية، ، والشكل الموالي يوضح نمو نصيب الفرد من الطاقة بانواعها الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية والكهرباء خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03- 08): نصيب الفرد من الطاقة للفترة (2005-2020) (الوحدة نسبة مؤوية)

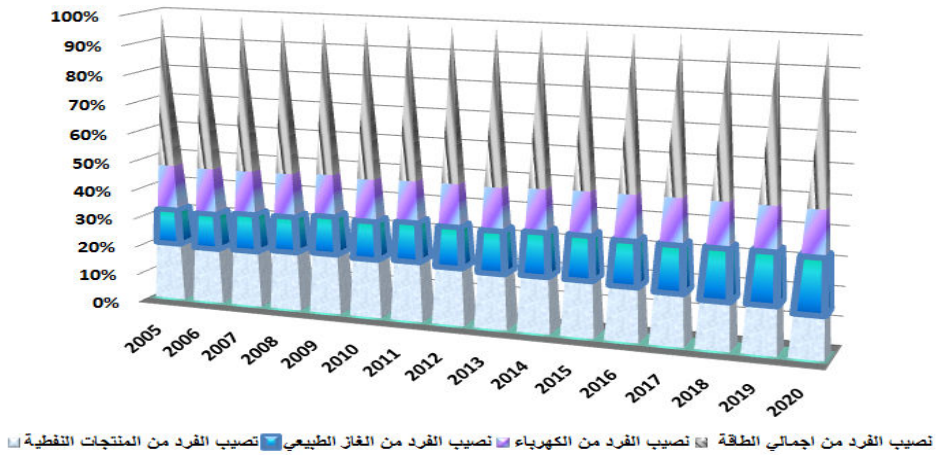

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

عرف نصيب الفرد من استهلاك المنتجات النفطية نمو متزايد حتى سنة 2016 التي انخفضت النسبة بمقدار 2% ثم الى غاية سنة 2020 كانت تتصف بتذبذ بين ارتفاع وانخفاض، في حين اتسمت استهلاكات نصيب الفرد الغاز الطبيعي ونصيب الفرد من الكهرباء بالنمو المتزايد المستمر خلال فترة الدراسة.

وعموما فقد حقق نصيب الفرد من اجمالي الطاقة نمو متزايد من 0.74% سنة 2005 الى 1.06% سنة 2020 بالرغم من الانخفاض المحقق في هذه السنة عن سنة 2019 التي حققت اعلى نسبة بـ 1.16%.

من خلال ماسبق يمكن القول ان الزيادة المستمرة في الستهلاك الطاقة وزيادة نمو نصيب الفرد من استهلاك الطاقة يدل على تحسن المستوى المعيشي للفرد مما اتاح له زيادة استخدام الوسائل والادوات المشتغلة المتطورة بالطاقة وهو ما يكون ناتج عن التنمية الاقتصادية في الغالب

الفرع الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية من خلال قطاع الاستثمار:

يرتبط الاستثمار ارتباطا وثيقا بالاقتصاد فهو يعتبر النشاط الاساسي الذي يعمل كمفتاح للتنمية الاقتصادية نظرا لدوره الفعال في خلق المشاريع الاقتصادية باختلاف انواعها وطبيعة نشاطها فهو يمس كل القطاعات دون استثناء ومن المعروف ان نمو الاستثمارات خاصة الاجنبية يعتبر مؤشرا هاما على وضعية التنمية الاقتصادية للبلد والشكل الموالي يمثل عدد وقيمة الاستثمارات في مختلف القطاعات خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-09): عدد وقيمة الاستثمارات للفترة (2005-2020) (الوحدة نسبة مروية)

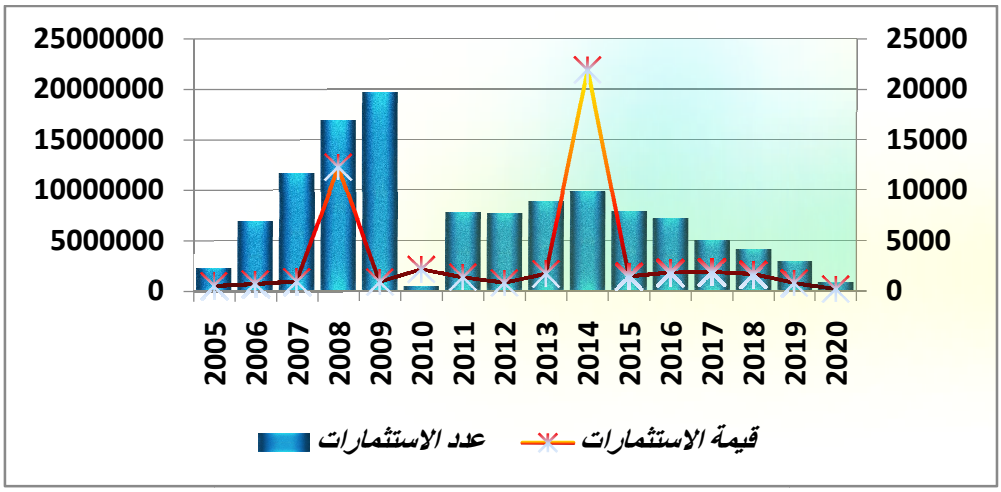

المصدر: من اعداد الطالبة

سجل الاستثمار في الجزائر بمختلف قطاعاته حوالي 99180 استثمار طيلة فترة الدراسة بقيمة تقارب 49056393 دج حيث شهدت سنة 2010 وسنة 2020 ادنى عدد من المشاريع الاستثمارية بـ: 524 و865 استثمار على التوالي بينما حققت سنة 2009 اكبر عدد من الاستثمارات بـ 19729 استثمار ، وكانت اكبر قيمة للاستثمارت سنة 2014 بقيمة 21922530دج، وادنى قيمة سنة 2005 بقيمة 511529 دج.

حقق قطاع النقل اكبر عدد من الاستثمارات طيلة سنوات الدراسة من القطاعات الاخرى بـ: 58740 استثمار في حين كان ادني عدد من الاستثمارات في قطاع السياحة بـ: 2200 استثمار، اما من حيث اعلى قيمة للاستثمارات فقد حققها قطاع الصناعة بـ:20226551 دج، بينما حقق قطاع الصحة ادنى قيمة للاستثمارات بـ: 588100 دج.

كان عدد الاستثمارت في القطاع الزراعي طيلة فترة الدراسة 1752 استثمار بقيمة اجمالية تقدر بـ 1007640 دج حيث حققت سنة 2015 اكبر عدد من الاستثمارت بـ 244 استثمار وادنى عدد من الاستثمارات سنة 2020 بـ 23 استثمار الا ان هذه السنة حققت اعلى قيمة من الاستثمارات بـ 594915 دج اما ادنى قيمة فكانت سنة 2009 بـ 3420 دج

وحقق قطاع البناء 21744 استثمارا بقيمة3275156 دج طيلة فترة الدراسة حيث كان اكبر عدد من الاستثمارات في قطاع البناءات سنة 2009 بـ 3896 استثمار .وادنى عدد من الاستثمارات سنة 2010 بـ: 182 استثمار اما من حيث قيمة الاستثمارات فقد كانت اعلى قيمة بـ 776382 دج سنة 2008 وادنى قيمة سنة2020 بـ 32803 دج

تم استثمار 20037 استثمارا بقيمة اجمالية تقدر بـ: 20226551 دج في قطاع الصناعة خلال سنوات الدراسة، حيث حققت سنة 2017 اكبر عدد من الاستثمارات بـ : 2564 دج واقل عدد من الاستثمارات سنة 2010 بـ 136 استثمار، وكانت اعلى قيمة للاستثمرات في قطاع الصناعى سنة 2088 بـ 10968943دج وادنى قيمة حققها قطاع الصناعة سنة 2020 بـ: 93194دج

بالنسبة لقطاع الصحة فقد حقق 3922 استثمارا وبقيمة اجمالية 588100 دج خلال سنوات الدراسة، حيث كان اكبر عدد من الاستثمارات في قطاع الصحة سنة 2015 بـ 2572 استثمار ،وهي نفس السنة

كذلك التي حققت اعلى قيمة للاستثمارات بـ: 174327 دج وادنى عدد من الاستثمارات سنة 2010 بـ: 16 استثمار وهي نفس السنة التي حققت ادنى قمية للاستثمارات في قطاع الصحة بـ 32803 دج

حقق قطاع النقل خلال فترة الدراسة 58740 استثمارا بقيمة اجمالية 2043062 دج، حيث حققت سنة 2009 اكبر عدد من الاستثمارت بـ 12891استثمار وادنى عدد من الاستثمارات سنة 2018 بـ 3 استثمارات، اما من حيث قيمة الاستثمارات فقد كانت اعلى قيمة بـ 353257 دج سنة 2010 وادنى قيمة سنة 2018 بـ 1617دج

كان عدد الاستثمارت في القطاع السياحي طيلة فترة الدراسة 2200 استثمار بقيمة اجمالية تقدر بـ 2989697 دج حيث حققت سنة 2017 اكبر عدد من الاستثمارت بـ 366 استثمار وادنى عدد من الاستثمارات سنة 2020 بـ 25 استثمار ، وحققت سنة 2010 اعلى قيمة للاستثمارات بـ: 905973دج وادنى قيمة من الاستثمارات في قطاع السياحة سنة 2005 بـ: 453 دج.

تم استثمار 1007640استثمارا بقيمة اجمالية تقدر بـ: 1652964 دج في قطاع الخدمات والتجارة والاتصالات خلال سنوات الدراسة، حيث حققت سنة 2009 اكبر عدد من الاستثمارات بـ : 2018 واقل عدد من الاستثمارات سنة 2020 بـ 43 استثمار، وكانت اعلى قيمة للاستثمرات في قطاع الخدمات والاتصالات والتجارة سنة 2005 بـ 234145 دج وادنى قيمة حققها سنة 2020 بـ: 9215 دج

يمكن القول ان الاستثمارات في الجزائر ارتكزت بصفة اساسية على ثلاث قطاعات اكثر من الاخرى وهي قطاع الصناعة وقطاع النقل وقطاع البناء حيث كانت اكبر الاستثمارات من حيث العدد والقيمة في القطاعات المذكورة طيلة فترة الدراسة وبدرجة اقل في قطاع الخدمات والاتصالات يليه قطاع الزراعة حيث لم يحضى هذان القطاعان سنة 2010 باي استثمار، اما فيما يخص قطاع الصحة وقطاع السياحة فقد لوحظ ان هذين القطاعان كان من اضعف القطاعات من حيث الاستثمارات عددا وقيمة طيلة فترة الدراسة

المطلب الرابع: تقييم التنمية الاقتصادية من البطالة

تعد البطالة احد الظواهر الاقتصادية التي تعكس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، اذ تعبر عن مدى حيوية النشاط الاقتصادي وتنوعه وخلقه لفرص العمل للمجتمع، لذلك تعتبر البطالة اهم المؤشرات التي يستدل بها في مدى تقدم الاقتصاد ونموه وأثرها في التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: تقييم معدل البطالة

الجدول الموالي يوضح معدلات البطالة والعمالة في الجزائر خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03– 09): معدلات البطالة والنشاط في الجزائر للفترة (2005–2020) (نسبة مؤوية)

السنوات	السكان الناشطين والمشتغلين				السكان البطالون			
	معدل الناشطين		معدل المشتغلين		معدل البطالون		البطالون سبق لهم العمل	
	%	(Δ)	%	(Δ)	%	(Δ)	%	(Δ)
2005	41	0,04	34,7	0,02	15,3	-0.2	30,9	-0.14
2006	42,5	0,04	37,2	0,07	12,3	-0,20	42,7	0,38
2007	40,9	-0,04	35,3	-0,05	13,8	0,12	37,5	-0,12
2008	41,7	0,02	37	0,05	11,3	-0,18	22,8	-0,39
2009	41,4	-0,01	37,2	0,01	10,2	-0,10	21,7	-0,05
2010	41,7	0,01	37,6	0,01	10	-0,02	38,8	0,79
2011	40	-0,04	36	-0,04	10	0,00	35,7	-0,08
2012	42	0,05	37,4	0,04	11	0,10	40,5	0,13
2013	43,2	0,03	39	0,04	9,8	-0,11	40,9	0,01
2014	40,7	-0,06	36,4	-0,07	10,6	0,08	45,2	0,11
2015	41,8	0,03	37,1	0,02	11,8	0,11	34,4	-0,24
2016	41,8	0	37,4	0,01	10,5	-0,11	37,1	0,08
2017	41,8	0,00	36,9	-0,01	12,3	0,17	46,3	0,25
2018	41,7	-0,002	36,8	-0,003	11,7	-0,05	49,8	0,08
2019	42,2	0,01	37,4	0,02	11,4	-0,03	45,8	-0,08
2020	40,3	-0,05	35.2	-0,06	13,2	0,16	51.2	0,12

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، متوفر على: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique289

[1] تقارير الجزائر بالارقام، الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، 2005-2021

من خلال الجدول رقم (03-09) نلاحظ ما يلي:

كان متوسط معدل النشاط طيلة فترة الدراسة يقدر بـ 41.54% ومتوسط نسبة التغير تقدر بـ 0.175% وهذا يوضح تناسب نمو السكان الناشطين نسبة الى نمو عدد السكان حيث تراوحت معدلات السكان الناشطين بين 41%و43.2% مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة.

اما معدل المشتغلين فقد كان متوسطه خلال فترة الدراسة يقدر بـ 34.58% وهذا يعتبر نسبة مستقرة الى نسبة السكان الناشطين بحيث كان متوسط نسبة التغير تقدر بـ 0.35% وهذا يعني ثبات معدل التشغيل في حدود هذه النسبة اذ كانت كل النسب متقاربة ماعد سنة 2013 التي حققت اعلى نسبة بـ 39%، كما سجلت سنة 2020 ادنى انخفض محقق بـ 2.2%

انخفض معدل البطالة سنة 2006 الى 12.3% ليرتفع سنة 2007 الى 13.8% ويحقق انخفاض بعد ذلك لغاية سنة 2012 ، حيث كان اكبر معدل للبطالة سنة 2005 بـ 15.3% واقل معدل للبطالة سنة 2013 بـ 9.8% كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-10): معدل البطالة في الجزائر للفترة (2005-2020) (نسبة مؤوية)

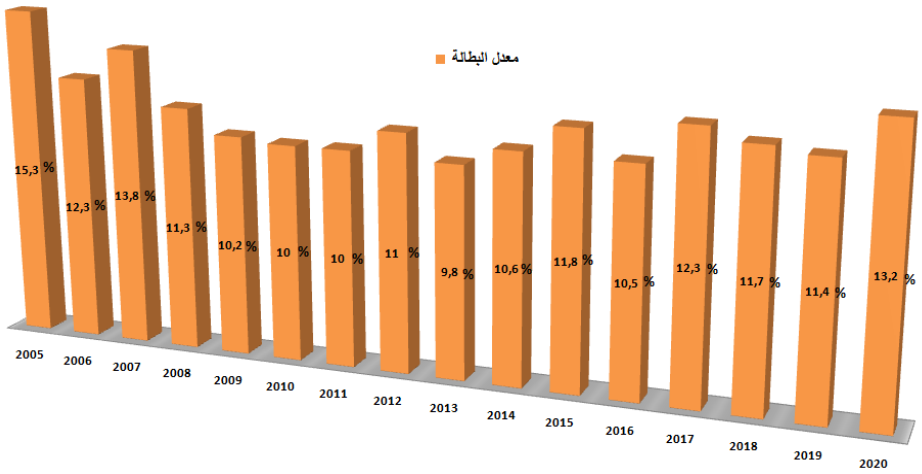

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-09)

يلاحظ تذبذب في معدل البطالة بين ارتفاع وانخفاض بنسب متفاوتة وغير مستقرة خاصة بعد سنة 2014 الى سنة 2020 حيث تراوح خلال هذه الفترة بين 10.5% و13.2 %، ولم يتجاوز مستوى التغير في هذه الفترة -0.11% كادنى نسبة انخفاض و0.16% كاعلى نسبة ارتفاع.

وفيما يخص البطالون الذين سبق لهم العمل سابقا فقد كان متوسط هذا المعدل خلال فترة الدراسة يقدر بـ35.63% بنسبة تغير 6.18% وهذا يدل على ارتفاع هذه النسبة في اغلب سنوات الدراسة حيض يلاحذ الرتفاعها سنة 2006 بـ 11.8% كما ارتفعت سنة 2010 بنسبة 17.1% عن سنة 2009 لتحقق ارتفاع مستمر من سنة 2011 الى سنة 2014 ومن سنة 2016 الى سنة 2020 عادا سنة 2019 التي حققت بها انخفاض.

مما سبق يمكن القول ان معدلات البطالة المتحصل عليها خلال فترة الدراسة كانت عالية نسبة الى عدد السكان النشطين حيث كانت في افضل احوالها تقدر بـ 9.8% وهو معدل مرتفع نسبيا وزاد معدل البطالة بعد سنة 2014 بسبب السياسات التقشفية المتبعة من طرف الدولة وتقليل الوظائف الحكومية الناتجة عن انخفاض اسعار البترول المورد الاساسي للدولة، ونفس التفسير ينطبق على فئة البطالون الذين سبق لهم العمل مما يدل على عدم ثبات العمل والانشطة المهنية في الاقتصاد مما ينتج عنه اثر سلبي على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: توزع القوة العاملة

يعتبر توزع القوى العاملة داخل الدولة مؤشر ذو اهمية اساسية في استقراء طبيعة الموارد التي يعتمد عليها الاقتصاد فالمناطق الحضرية تكون اكثر تقدما من المناطق الريفية والقطاع الخاص يكون افضل من الناحية المادية من القطاع العام في معظم المجالات، وهذا مايوحي بمدى تطور الاقتصاد ونجاح التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح توزع القوى العاملة في الجزائر حسب القطاع القانوني والمناطق[1]:

الجدول رقم (03– 10): توزع القوى العاملة في الجزائر للفترة (2005–2020) (نسبة مؤوية)

السنوات	حضري			ريفي			عام			خاص		
	عدد	نسبة	نمو	عدد	نسبة	نمو	عدد	نسبة	نمو	عدد	نسبة	نمو
2005	4826	59,9	7,25	3218	40,1	9.48	2964	36,85	3,68	5081	63,15	6,78
2006	5291	59,65	9,64	3578	40,34	11,19	2746	30,96	7,35-	6123	69,04	20,51
2007	5288	61,54	0,06-	3305	38,46	7,63-	2987	34,75	8,78	5607	34,75	8,43-
2008	6430	69,46	21,6	2827	30.53	14,4-	3149	34,4	5,42	5997	65,2	6,96
2009	6627	69,96	3,06	2845	30,04	0,64	3234	34,1	2,7	6236	65,9	3,99

[1] تقارير الجزائر بالارقام، الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر، 2005-2021

2,47	65,63	6390	3,46	34,36	3346	18,63	34,66	3375	4,01-	65,33	6361	**2010**
9,92-	59,96	5756	14,85	40,03	3843	2,16-	34,4	3302	1,01-	65,6	6297	**2011**
1,06	57,19	5817	13,27	42,8	4353	7.90	32,47	3302	9,07	67,53	6868	**2012**
9,15	58,84	6349	2	41,15	4440	7,09	32,77	3536	5,61	67,33	7253	**2013**
3,31-	59,95	6139	7,66-	40,04	4100	4,5-	32,98	3377	5,39-	67,02	6862	**2014**
0	57,49	6139	8,66	42,05	4455	0,41	32,01	3391	4,97	67,99	7203	**2015**
5,72	59,84	6490	2,24-	40,15	4355	3,95	32,5	3525	1,62	67,5	7320	**2016**
5,65	63,15	6857	8,13-	36,84	4001	5,79	34,92	3729	2,61-	65,65	7129	**2017**
0,79	62,82	6911	2,22	37,17	4090	23,8-	25.77	2841	14,74	57,71	8180	**2018**
1,49	62,2	7014	4,33	37,8	4267	17.5-	20.75	2341	9,23	79,24	8940	**2019**
19,9	-	8410	-	-	-	4.65-	19.43	2232	3,5	80,56	9253	**2020**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، متوفر على:https://www.ons.dz/spip.php?rubrique289

كانت نسبة القوة العاملة في المناطق الحضرية الى القوة العاملة الاجمالية في ارتفاع مستمر بصفة عامة طيلة فترة الدراسة ماعدا بعض التراجعات المحققة حيث كانت اكبر قيمة انخفاض سنة 2014 بنسبة -5.39% تليها سنة 2010 بنسبة -4.01% ، اما نسبة القوة العاملة في المناطق الريفية الى القوة العاملة الاجمالية فقد تميزت بتذبذ بين الارتفاع والانخفاض طيلة فرتة الدراسة الا ان مستوى الانخفاض كان اعلى من مستوى الارتفاع وعلى الخصوص سنة 2018 وسنة 2019 بنسبة -23.8% و-17.5% ، كما هو موضح فيث الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-11): توزع القوى العاملة في الجزائر للفترة (2005-2020) (نسبة مؤوية)

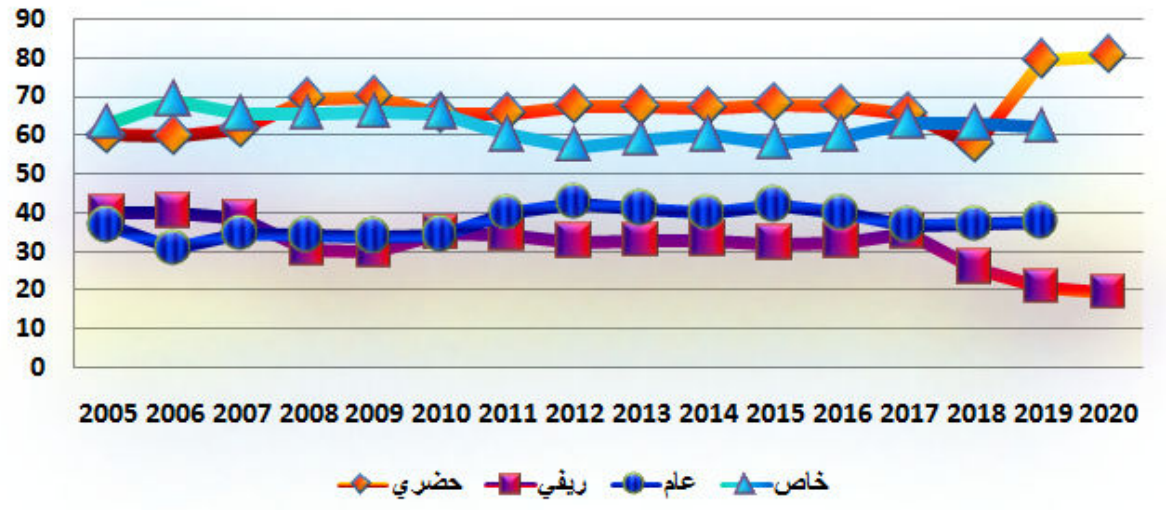

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (03-10)

وحققت نسبة القوة العاملة في القطاع العام الى القوة العاملة الاجمالية ارتفاع مستمر ماعدا سنة 2006 التي انخفضت فيها بنسبة 7.35-% وسنوات 2014 و2016و2017 بنسبة -7.66% و-2.24% و-8.13% على التوالي، كما حققت سنة 2011 و2012 اعلى نسبة ارتفاع بـ 14.85% و13.27% على التوالي، اما نسبة القوة العاملة في القطاع الخاص الى القوة العاملة الاجمالية فهي كذلك تميزت بارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ماعدا سنة 2007 و2011 و2014 التي حققت انخفاض بنسبة -8.43% و-9.92% و-3.31% على التوالي اما اكبر نسبة محققة فقد كانت سنة 2006 بنسبة 20.51% .

وعليه يمكن القول ان توزيع القوى العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة حسب المناطق يرتكز في الاساس وبنسبة كبيرة في المناطق الحضرية بمتوسط 49.06%، عكس توزيع القوة العاملة في المناطق الريفية التي كان متوسطها خلال فترة الدراسة 25.97% وهذا يدل على انجذاب القوة العاملة نحو الاعمال والمهن التي تتميز بها المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، وبخصوص توزيع القوى العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة حسب القطاع يرتكز في الاساس وبنسبة كبيرة في القطاع الخاص بمتوسط 56.56%، في حين بلغ متوسط القوة العاملة في القطاع العام 35.21% وهذا يوحي الى توجه القوة العاملة الى الاعمال ذو الطابع الخاص او الاعمال.

المبحث الثاني: الرهانات الاقتصادية في ظل الشراكة

ان تحقيق التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا وعميقا مع تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية فادون النهوض بهاته القطاعات لا معنى للتنمية اصطلاحا او عمليا، وقد مست اتفاقية الشراكة ركائز القطاعات الاقتصادية للطرفين بغية النهوض بها، وسوف نحاول خلال هذا المبحث تقييم واقع تلك القطاعات الاقتصادية في ظل الشراكة من اجل استخلاص الرهانات التي تعرقل مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: رهانات قطاع التجارة الخارجية في ظل الشراكة

تعتبر التجارة الدولية المورد الاول لخلق التدفقات المالية للدول، وتربط الجزائر والاتحاد الاوربي علاقات تجارية منذ الازل الا ان جاءات اتفاقية الشراكة من اجل جعل هذه العلاقة اكثر تنظيما وافادة للطرفين، ومن خلال هذا المطلب سوف نحدد حجم التبادلات التجارية بين الجانبين وهيكلها ومن ثم تحديد اسباب احتساب التجارة كرهان اقتصادي

الفرع الاول: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي:

اولا– صادرات وواردات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر:

تمثل الجزائر اهم الشركاء التجاريين للاتحاد الاوروبي وسوق تقليدي لمنتجاتها، الا ان المنافسة التي تواجه دول الاتحاد قد تعتبر تهديدا لفقده المكانة الرئيسية في الميزان التجاري الجزائري، والشكل الموالي يوضح حجم الصادرات والواردات بين الجانبين في ظل الشراكة[1]:

الشكل رقم (03–12): المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005–2020)

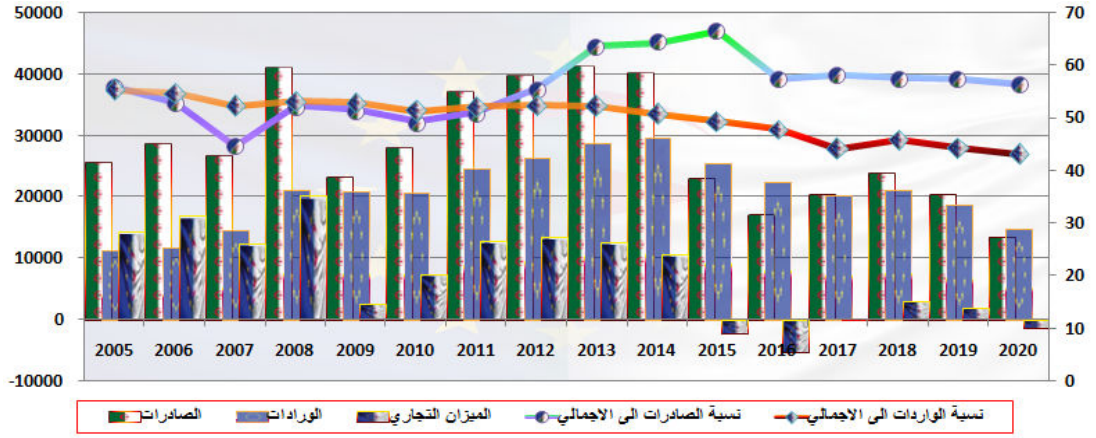

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

من الشكل اعلاه احتلت دول الاتحاد الاوروبي المركز الاول من بين الموردين الرئيسين للجزائر فيما يخص اجمالي الواردات بمختلف تصيفاتها خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة الواريدات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي طيلة فترة الدراسة بين 43.07% سنة 2020 كادنى نسبة و55.29% كاعلى نسبة سنة 2005 من اجمالي الواردات الجزائرية، لكن بالرغم من التذبذب المحقق في هاته النسبة بين الارتفاع والانخفاض الا ان معدل نموها غلب عليه الارتفاع في اغلب سنوات الدراسة وكانت الانخفاضات محصورة بين -20.21% كاعلى نسبة تراجع في النمو و-0.33% سنة 2010 كادنى نسبة تراجع في نمو الوادرات الجزائرية التي مصدرها دول الاتحاد الاوروبي بينما كانت اعلى نسبة ارتفاع لنمو الواردات 45.46% سنة 2008 وادنى نسبة ارتفاع للنمو 3.34% سنة 2014.

بالنسبة لصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الاوربي فقد احتلت هذه الاخيرة ايضا المركز الاول لوجهة الصادرات الجزائرية نحو الخارج بحث حققت نسبة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي من اجمالي الصادرات

[1] تقارير التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي مع العالم، قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبي، 2004–2022.

خلال فترة الدراسة بين 66.27% سنة 2015 كاعلى نسبة للصادرات و44.60 %كادنى نسبة من الصادرات الاجمالية سنة 2007 والملاحظ من قيمة الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الاوروبي هو تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض الا ان نسبة النمو لهاته الصادرات نحو دول الاتحاد غلب عليه الارتفاع اذ تم تحقيق اعلى نسبة نمو سنة 2008 بنسبة 53.71% وادنى نسبة نمو سنة 2023 بـ 3.72% اما فيما يخص تراجع النمو فقد كانت اعلى نسبة تراجع لنمو الصادرات سنة 2009 بنسبة -43.79% وادنى نسبة تراجع للنمو سنة 2014 بـ -2.18%.

وقد حقق رصيد الميزان التجاري الجزائري مع دول الاتحاد الاوروبي فائض تجاري طيلة سنوات الدراسة ماعدا سنوات 015 و2016 و2020 التي حقق بها عجز قدر على التوالي 2368- مليون دولار و5251- مليون دولار و1418- مليون دولار بينما تم تحقيق اعلى فائض سنة 2008 بـ 20261 مليون دولار وادني فائض سنة 2017 بـ 88 مليون دولار

مما سبق يتضح ان المبادلات التجارية للجزائر سواء فيما يخص الصادرات او الواردات تتركز بنصفها الاكبر مع دول الاتحاد الاوربي في المرتبة الاولى فمثلا نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات الجزائيرية سنة 2015 نحو الخارج بنسبة -43.09% عن سنة 2014 الا ان نسبة صادرتها مع دول الاتحاد الاوربي بقيت في المرتبة الاولى ضمن اكثر المناطق المصدر لها السلع الجزائرية، وقد احتلت فرنسا وايطاليا واسبانيا المراكز الاولى للشركاء التجارين الاساسين من دول الاتحاد الاوروبي مع الجزائر ، وعليه فان المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوربي تشكل دافع قوي واساسي لدعم التنمية الاقتصادية واي خلل قد يواجه هذه المبادلات سياثر سلبا على مختلف دعئم التنمية الاقتصادية.

ثانيا– هيكل المبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي والجزائر:

1– هيكل صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر:

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك الرئيسي لتوريد المنتجات المطلوبة للجزائر، والشكل الموالي يوضح اهم المنتجات المصدرة من طرف الاتحاد الاوروبي الى الجزائر خلال فترة الدراسة[1]:

[1]تقارير التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي مع العالم، قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبي، 2004-2022.

الشكل رقم (03-13): هيكل صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

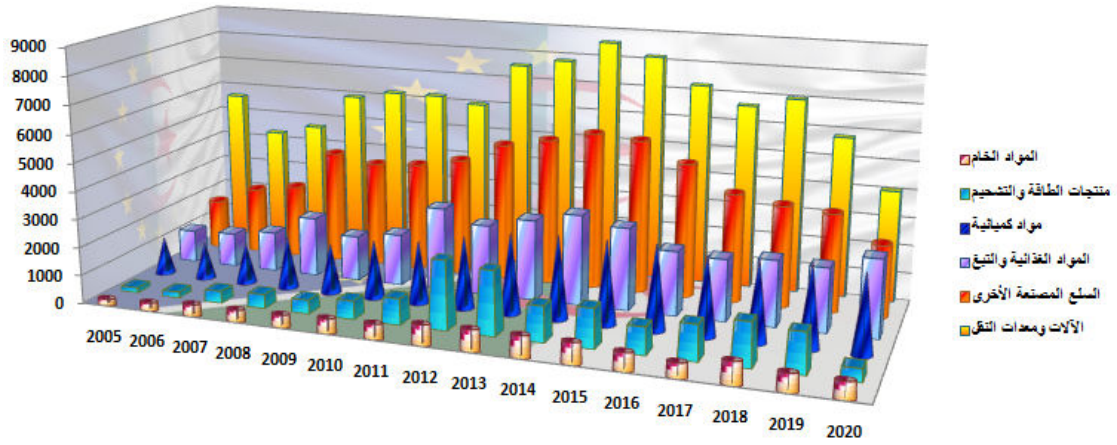

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07)

بالنسبة لهيكل صادرات الاتحاد الاوربي الى الجزائر فقد احتلصت الصادرات الخاصة بالات والمعدات المرتبة الاولى خلال فتر الداسة حيث شكلت اكبر نسبة من اجمالي الصادرات بالرغم من تناقصها بشكل عام خلال سنوات الدراسة حيث كانت نسبتها سنة 2005 تقدر بت 54.5% من اجمالي الصادرات لتصل سنة 2020 الى 30.30% وهي ادنى نسبة محققة

وجاءات في المرتبة الثانية الصلع المصنعة الاخرى من ضمن اكثر السلع المصرة من الاتحاد الاوربي نحو الجزائر اذ تراوحت نسبتها بين 17.28%كادنى نسبة سنة 2005 ز27.43 %كاعلى نسبة سنة 2008

واحتلت المواد الكميائية المرتبة الثالثة من بين اكثر السلع المصدرة من الاتحاد الاوروبي الى الجزائر حيث تراوحت نصبتها بين 12.29 % سنة 2012كادنى نسبة محققة و20.94%كاعلى نسبة محققة سنة 2020 من اجمالي صادرات الاتحاد الاوربي نحو الجزائر حسب المنتجات.

وجاءت المواد الغذائية والتبغ في المرتبة الرابعة من بين اكثر السلع تصديرا للجزائر من منطقة الاتحاد الاوروبي طيلة فترة الدراسة اذ كانت محصورة نسبتها خلال هذه الفترة بين 11.34% سنة 2009 كادنى نسبة و20.92%كاعلى نسبة سنة 2020 من بين المنتجات المصدرة للجزائر.

اما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب منتجات الطاقة والتشحيم المصدرة من طرف دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، حيقث حققت ادنى نسبة لها سنة 2005 بـ 1.75% واعلى نسبة سنة 2012 بـ 11.69% من بين المنتجات الرئيسية لصادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر

وجاءت صادرات المواد الخام للاتحاد الاوروبي الى الجزائر في المرتبة السادسة من بين اكثر المنتجات تصديرا اذ تراوحت نسبتها بين2.3% سنة 2005 كادنى نسبة محققة و4.67%كاعلى نسبة محققة سنة 2020.

مما سبق يتضح جليا تركز صادرات الاتحاد الاوروبي نحو الجزائر حسب نوع المنتجات المصدرة بالاساس في الالات والمعدات والسلع المصنع والمواد الكميائية اذ احتلت هذه الانواع من الصادرات الثلاث المراتب الاولى بما يفوق 80% من اجمالي صادرات السلع مما يعني ان واردات الجزائر من دول الاتحاد ارتكزت ايضا على هاته المنتجات اما منتجات الطاقة والتشحيم والمواد الخام والمواد الغذائية التي احترت المراتب الدنيا بما يقارب 20% فقط من الصادرات خلال فترة الدراسة.

2- هيكل واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر:

يعد الاتحاد الاوروبي المستهلك الاول للمنتجات الجزائرية الموجهة نحو التصدير خاصة في مجال الطاقة، والشكل الموالي يوضح هيطل واردات الاتحاد الاوروبي من المنتجات الجزائرية[1]:

الشكل رقم (03-14): هيكل واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

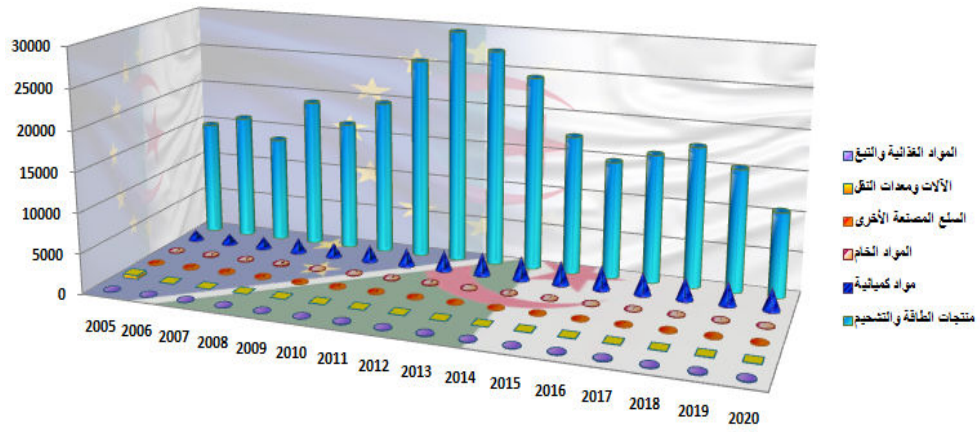

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

احتلت منتجات الطاقة والتشحيم المرتبة الاولى من بين اكثر السلع المستوردة للاتحاد الاوروبي من الجزائر حيث تراوحت نسبتها بين 94.08 % سنة 2020 كادنى نسبة محققة و98.03% كاعلى نسبة محققة سنة 2023 من اجمالي واردات الاتحاد الاوربي من الجزائر حسب المنتجات.

[1] تقارير التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي مع العالم، قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبي، 2004-2022.

وجاءت المواد الكميائية في المرتبة الثانية من بين اكثر السلع استرادا من الجزائر لمنطقة الاتحاد الاوروبي طيلة فترة الدراسة اذ كانت محصورة نسبتها خلال هذه الفترة بين 1.05% سنة 2013 كادنى نسبة و4.15% كاعلى نسبة سنة 2015 من بين المنتجات المستوردة من الجزائر.

وكانت المرتبة الثالثة من نصيب المواد الخام من بين السلع المستوردة للاتحاد الاوروبي من الجزائر اذ تراوحت نسبتها بين 0.21% كادنى نسبة سنة 2009 و0.94% كاعلى نسبة من اجمالي السلع المستوردة سنة 2006

اما المرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب المسلع المصنعة الاخرى المستوردة من الجزائر من طرف دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، حيث حققت ادنى نسبة لها سنة 2014 ب 0.17% واعلى نسبة سنة 2009 بـ 0.98% من بين المنتجات الرئيسية المستوردة الاتحاد الاوروبي من الجزائر

وجاءت واردات الالات والمعدات للاتحاد الاوروبي من الجزائر في المرتبة الخامسة من بين اكثر المنتجات استريدا من الجزائر اذ تراوحت نسبتها بين0.11% سنة 2013 كادنى نسبة محققة و3.19% كاعلى نسبة محققة سنة 2005.

اما واردات منتجات المواد الغذائية والتبغ فقط احتلت المرتبة السادسة والاخيرة من بين السلع اتي يستوردها الاتحاد الاوربي من الجزائر اذ تراوحت نسبتها الى اجمالي المنتجات المستوردة من الجزائر بين 0.15% سنة 2009 كادنى نسبة محققة و0.95% كاعلى نسبة محققة سنة 2020.

مما سبق يلاحظ جليا تركز واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر حسب نوع المنتجات المستوردة بالاساس في منتجات الطاقة والتشحيم اذ كانت نسبتها الى اجمالي المنتجات المستوردة من الجزائر بما يفوق 94% مما يعني ان صادرات الجزائر الى دول الاتحاد ارتكزت ايضا على هاته المنتجات اما 15% الباقية فتوزعت على المنتجات الاخرى المستوردة وكانت اكثرها تتركز على منتجات المواد الكميائية والمواد الخام من الواردات خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية كرهان لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الشراكة:

من خلال تشخيص وضعية المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي يتضح جليا عدم توازن الهيكل التجاري لمختلف المواد ويفهم بدرجة عميقة المزايا التجارية المحققة لدول الاتحاد الاوروبي على حساب الجزائر،

ومن اجل تفسير وتحليل هذا الاختلال فيما يخص المبادلات التجارية سنعتمد على تحليل وتقييم وضعية الجزائر في مؤشر الحرية التجارية الذي يعتبر احدى المؤشرات المكونة لمشر الحرية الاقتصادية وفيما يلي جدول حالة الجزائر ضمن مؤشر الحرية التجارية واهم مؤشراته الفرعية خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03-11): وضعية الجزائر بمؤشر حرية التجارة خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	الحرية التجارية	حرية التجارة الدولية		ضرائب التجارة الدولية	إيرادات الضرائب التجارية	متوسط معدل التعريفة الجمركية	الحواجز التجارية الجمركية التنظيمية	الحواجز التجارية غير الجمركية	تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
2005	54.4	94	5.11	6.95	8.21	6.84	4.85	5.16	4.55
2006	61	92	6.32	6.92	8.69	6.26	6.42	5.55	7.30
2007	66	107	6.14	6.92	8.64	6.28	6.42	5.54	7.30
2008	68.8	95	5.94	6.87	6.28	6.28	6.63	5.95	7.3
2009	68.6	94	6.40	6.90	6.28	6.28	6.76	6.21	7.3
2010	70.7	112	5.14	6.76	8.16	6.28	5.89	4.73	7.05
2011	72.8	116	5.08	6.86	8.48	6.28	5.22	3.39	7.05
2012	72.8	141	4.74	6.86	8.48	6.28	5.55	4.05	7.05
2013	67.8	151	4.87	6.86	8.48	6.28	5.81	4.51	7.12
2014	60.8	154	4.64	6.84	8.48	6.28	2.97	5.95	00
2015	60.8	157	4.01	6.84	8.48	6.24	2.14	4.29	0.00
2016	60.8	159	4.13	6.87	8.48	6.22	2.48	4.96	0.00
2017	63.3	160	2.77	6.89	8.48	6.24	2.62	4.77	0.47
2018	63.5	160	2.58	6.87	8.48	6.22	2.52	4.56	0.48
2019	67.4	164	3.76	6.87	8.48	6.22	2.00	3.53	0.48
2020	66.2	159	3.92	6.86	8.48	6.20	1.55	2.62	0.48

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية، متوفر على: https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ **الحرية التجارية (التقييم 0 من عدم وجود حرية الى 100 حرة كليا)**: تروح تقييم الجزائر ضمن مؤشر حرية التجارة بين 54.4 نقطة كادنى نقطة محققة سنة 2005 و72.8 نقطة محققة سنتي 2011 و2012 عل التوالي ليتراجع بعدها التنقيط الى مافوق 60 نقطة في السنوات التالية وهذا يفسر على ان حرية التجارة اتسمت بحرية متوسطة على العموم خلال فترة الدراسة.

[1] مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤسسة التراث ووال ستريت جورنال، 2004-2021

- ✓ **حرية التجارة الدولية: من 0 حرية ضعيفة جدا الى 10 حرية كلية)**: اترواحت مرتبة الجزائر ضمن مؤشر حرية التجارة الدولية بين 92 عالميا كاحسن مرتبة محققة سنة 2006 والمرتبة 164 كاسوء مرتبة عالميا للجزائر سنة 2019، حيث شهدت مراتب الجزائر تدهور مستمر بداية من سنة 2009 الى غاية سنة 2019 لتتحسن قليلا سنة 2020 الى المرتبة 159، وهو مايعكسه التنقيط المتحصل عليه حيث كانت اسوء مقطة محصلة سنة 2018 بـ2.58 نقطة واحسن نقطة محصلة سنة 2006 بـ 6.32 نقطة ومن الترتيب والتنقيط المحصل يتضح ان حرية التجارة الدولية للجزائر دون المتوسط وهي حرية ضعيفة.
- ✓ **الضرائب على التجارة الدولية (0–10)**: تحصلت الجزائر على احسن نقطة للضرائب التي مصدرها التجارة الدولة سنة 2014 و2015 بـ 6.84 نقطة على التوالي وكانت اسوء نقطة متحصل عليها سنة 2005 بـ 6.95 نقطة، وبالتالي تتصف بغير حرة في المتوسط.
- ✓ **الإيرادات من الضرائب التجارية(0–10)**: كانت احسن نقطة للجزائر لمؤشر الايرادات الضريبية التجارية سنة 2010 بـ 8.16 نقطة واسوء نقطة محصلة 6.92 سنة 2006 ومن سنة 2011 الى غاية سنة 2020 كانت نقطة الجزائر للإيرادات الضريبية من التجارة تعادل 8.48 نقطة،
- ✓ **متوسط معدل التعريفة الجمركية(0–10)**: كان تنقيط الجزائر لمؤشر متوسط التعريفة الجمركية محصور بين 6.20 كافضل نقطة محصلة سنة 2020 و6.84 نقطة كاسوء نقطة سنة 2005 وهي بالتالي غير حرى في المتوسط
- ✓ **الحواجز التجارية الجمركية 1– 10 افضل**:كانت اسوء نقطة للجزائر فيما يخص الحواجز الجمركية النظامية 1.55نقطة سنة 2020 وافضل نقطة محصلة بـ6.76 نقطة سنة 2009 كما يلاحظ انخفاض التنقيط الى اقل من 3 نقاط بعد سنة 2013 مما يعني زيادة الحواجز الجمركية النظامية.
- ✓ **الحواجز التجارية غير الجمركية 1– 10** : حققت الجزائر اسوء نقطة فيما يخص الحواجز غير الجمركية 2.62 نقطة سنة 2020 وافضل نقطة محصلة بـ6.21 نقطة سنة 2009 مما يعني ان هناك حواجز غير جمركية اعلى من المتوسط مما يؤدي الى تقليل القدرة بشكل كبير للسلع المستوردة للمنافسة في السوق المحلية.
- ✓ **تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير**: تحصلت الجزائر على افضل نقطة لمؤشر تكلفة الامتثال للاستراد والتصدير سنة 2005 بـ 4.55 نقطة واسوء قطة سنتي 2006 و2007 بـ 7.30 نقطة

اما بداية من سنة 2014 فقد كانت الجزائر خارج نطاق التصنيف لمؤشر الامتثال لتكلفة الاستراد والتصدير .

مما سبق يستنتج ان مراتب الجزائر المحققة ضمن مؤشر حرية التجارة ومؤشراته الفرعية كانت مراتب متاخرة وتنقيط متدني وهو مايقرا منه بصفة عامة ان التجارة الدولية في الجزائر تتمتع بحرية مقيدة وحسب تصنيف المؤشر فهي غير حرة بالمتوسط، واعم العوائق التي تتصف بها التجارة الدولية حسب المؤشر تمثل في الضرائب على التجارة الدولية في الجزائر التي كانت بمستوى متوسط وهذا يساهم في تقييد التجارة الدولية، بالاضافة الى ارتفاع الايرادات من الضرائب التجارية والتي مصدرها الضرائب التجارية وهذا مايحد من حرية التجارة، وكذلك متوسط التعريفة الجمركية في الجزائر فوق المتوسط وهو ما يساهم في ضعف حرية التجارة، كذلك المستوى المرتفع الحواجز الجمركية النظامية والغير نظماية وهو مايستنتج منه الى تقليل القدرة بشكل كبير للسلع المستوردة للمنافسة في السوق المحلية، ايضا اهم العوائق التجارية تمثل في الامتثال الى تكلفة الاستراد والتصدير الذي كان مستوى الامتثال منخفضا للجزائر قبل ان تخرج من نطاق تصنيف هذا المؤشر وهو مايفسر ان عملية الاستراد والتصدير تستغرق وقتا اطول وبالتالي تكاليف أعلى

المطلب الثاني: رهانات القطاع الاستثماري في ظل الشراكة

ان المحرك الاساسي لاي عملية تنماوية مهما كانت طبيعتها او قطاعها هو الاستثمار، فالاستثمار يعتبر كاداة قياس للتنمية الاقتصادية ومدى تقدمها، لذلك تم تاطير محاور اتفاقية الشراكة في مضمونها بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على اساس فتح مجال الاستثمار فيها بغية تحقيق اهداف هذه الاتفاقية.

الفرع الاول: وضعية الاستمار الاجنبي المباشر للجزائر والاتحاد الاوروبي:

1- حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر والاتحاد الاوروبي:

من المعلوم ان الجزائر كدولة والاتحاد الاوروبي كتكتل اقتصادي لا يمكن مقارنتهما لا بالحجم ولا بالقيمة اقتصاديا، لكننا سنحاول استخلاص وضعية الاستمارات الاجنبية المباشرة في كل منهما من خلال عدد المشاريع الاستثمارية وقيمة التدفقات الاستثمارية للطرفين كما سوضحه الجدول الموالي[1]:

[1]. تقارير الاستثمار الاجنبي المباشر للاتحاد الاوروبي، قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبيeurostat ، 2004-2022

الجدول رقم (03-12): الاستثمارات الاجنبية المباشرة للجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة		الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة	
	الجزائر	الاتحاد الاوروبي	الجزائر	الاتحاد الاوروبي
2005	-	3893	44	3447
2006	1	4652	50	4241
2007	2	5176	29	4246
2008	3	6366	75	4905
2009	1	5517	32	3603
2010	-	5480	21	4031
2011	3	5704	27	4052
2012	1	5270	18	3794
2013	1	5928	16	4048
2014	-	5499	15	3919
2015	1	5469	13	4459
2016	2	5812	17	4587
2017	2	6403	22	5527
2018	2	7052	20	6150
2019	-	7061	23	6337
2020	-	5142	6	4847

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report

نلاحظ من الجدول اعلاه:

- ✓ **الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة:** بالنسبة للجزائر كان عدد الاستثمارات الجنبية المباشرة الصادرة يتراوح بين استثمار واحد وثلاث استثمارات سنة 2011 كاكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية الصادرة للجزائر في العالم وفي بعض السنوات كانت الاستثمارات الصادرة معدومة، اما الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الاتحاد الاوروبي الى العالم الخارجي فقد تراوحت بين 3893 مشروع استثماري سنة 2005 كادنى عدد من المشاريع الاستثمارية و7061 مشروع استثماري سنة 2019 كاكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الاجنبية الصادرة من الاتحاد الاوروبي.
- ✓ **الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة:** تراوحت عدد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردةمن مختلف دول العالم الى الجزائر بين 6 مشاريع استثمارية سنة 2020 كادنى عدد من مشاريع الاستثمارات الاجنبية المبائرة الواردة للجزائر و75 مشروع استثماري سنة 2008 كاعلى عدد من

المشاريع الاستثمارية الواردة للجزائر، بينما كان عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة الواردة لدول الاتحاد الاوروبي من العالم الخارجي 3447 مشروع استثماري سنة 2005 كادنى عدد من المشاريع الاستثمارية الواردة و6337 مشروع سنة 2019 كاعلى عدد من المشاريع الاستثمارية الواردة لدول الاتحاد الاوروبي.

مما سبق يلاحظ ان عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية الصادرة من الجزائر كانت ضعيفة ومحدودة جدا خلال فترة الدراسة وهذا يوضح عدم توجه الجزائر الى الاستثمار الخارجي، اما الاستثمارات الاجنبية الواردة فقد كانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض ولم تتعدى 75 مشروع استثماري في احسن احوالها، اما بالنسبة للاتحاد الاوروبي فقد كان هناك توازن الى حد ما بين الاستثمارات الصادرة والواردة مع تفوق الاستثمارات الصادرة في اغلب السنوات وعليه فان الجزائر تتصف بضعف مكانتها الاستثمارية الصادرة والواردة من والى العالم الخارجي وهو مايفسر على اضاعة الفوائد المرجوة من قطاع الاستثمار، اما بالنسبة للاتحاد الاوربي فقد كانت في نمو مستمر وتوسع الا ان مقارنة ذلك بالمشاريع الواردة الى الجزائر فانها لا ترقى الى مستوى تحقيق اهداف الشراكة المتعددة وخاصة الاستثمارية.

2- حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي:

أ. التدفقات الصادرة والواردة للاستثمارات الاجنبية المباشرة:

الشكل رقم (03-15): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (2005-2020)

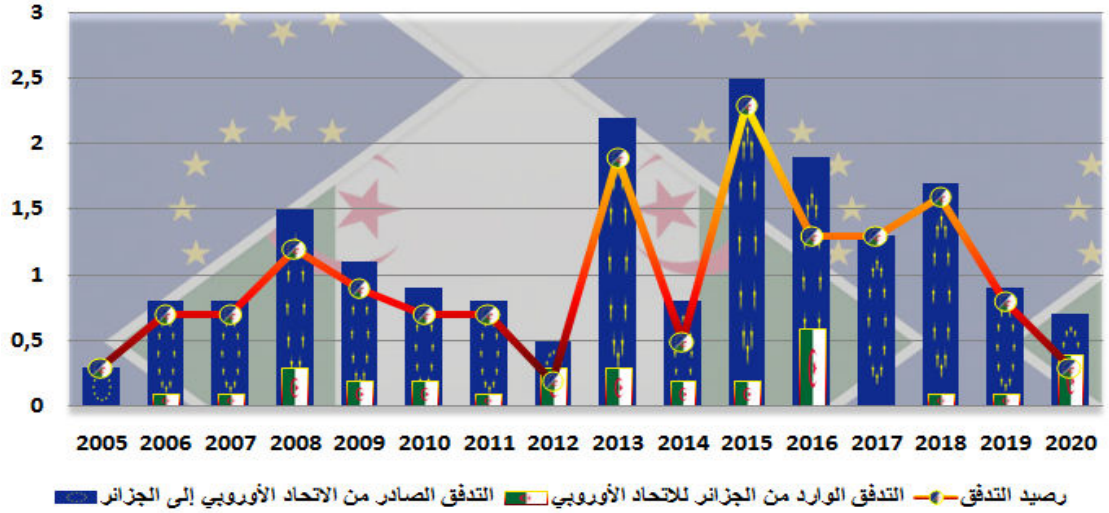

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات eurostat

تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بين 0 و 0.6 مليار دولار خلال فترة الدراسة، حيث تفاوتت هذه التدفقات بين 0.1 و0.3 مليار دولار في اغلب السنوات، في حين تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 0.3 و2.5 مليار دولار ، وكان رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لالتحاد الأوربي في الجزائر رصيد موجب طيلة سنوات الدارسة إذ تراوح بين 0.3 و2.3 مليار دولار.

ب. مخزونات الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

الشكل رقم (03-16): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (2005-2020)

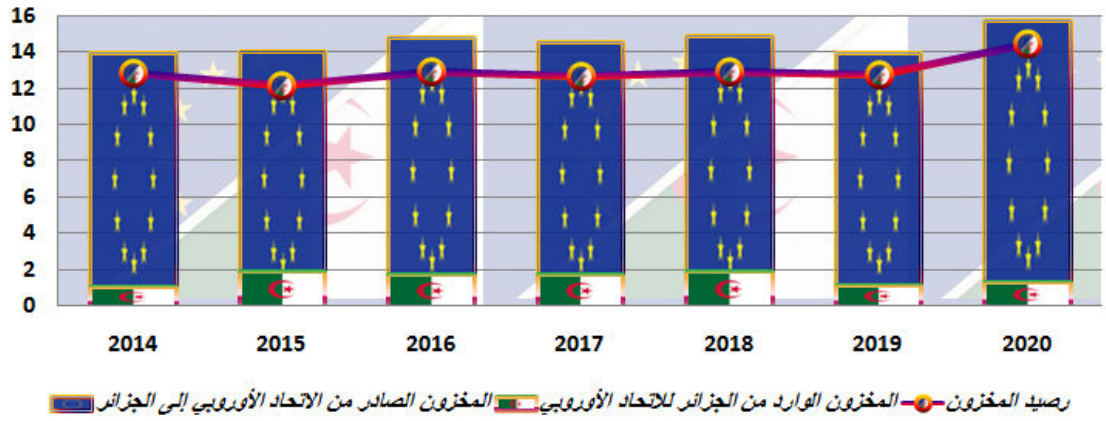

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات eurostat

كما تراوحت مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في الجزائر بين 14 مليار دولار و15.8مليار دولار ، ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائرية في الاتحاد الأوروبي بين 1.1 مليار دولار و1.9مليار دولار ، من سنة 2014 إلى سنة 2020، وحقق رصيد مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة رصيد موجب 12.2 مليار دولار كادنى قيمة و14.5 مليار دولار كأعلى قيمة.

مما سبق يمكن القول انه غلب طابع النمو على تدفقات الاستثمارات من الاتحاد الاوروبي الى الجزائر وطابع الثبات الى حد ما من تدفقات الاستثمارات الجزائرية الى الاتحاد الاوروبي وويبقى دول الاتحاد الاوروبي يتربع على اكثر الدول استثمارا في الجزائر، حيث والى غاية سنة 2018 نفذت دول الاتحاد الاوروبي وعلى راسها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا مايقارب 400 مشروع استثماري تركزت في الاساس بقطاعين اساسين هما القطاع الصناعي والقطاع الطاقوي بالدرجة الاولى، وبذلك مثلت هذه الاستثمارات مايقارب 55% ويمثل ذلك 53 بالمئة من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالجزائر، وهو ما يعادل تقريبا 45% من قيمة الاستثمارات الاجنبية في الجزائر و46 بالمئة من قيمتها. وسمحت هذه المشاريع.

الفرع الثاني : رهانات قطاع الاستثمارات:

1- وضعية الجزائر في مؤشر سهولة الاعمال:

بغية رصد اهم العوائق الاستثمارية التي يمكن ان تشكل رهانات حقيقية لقطاع الاستثمارات، اعتمدنا على وضعية الجزائر بمؤشر سهولة اداء الاعمال والذي يقيس كفاءة ونوعية اللوائح التجارية فيما يقارب 190 دولة حول العالم ويكون هذا القياس من خلال 10 محاور اساسية وبناءا عليها يتم تصنيف وترتيب الدول من الاكثر سهولة الى سهولة منعدمة، كما يوضحه الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم (03-17): وضعية الجزائر بمؤشر سهولة الاعمال خلال الفترة (2007-2019)

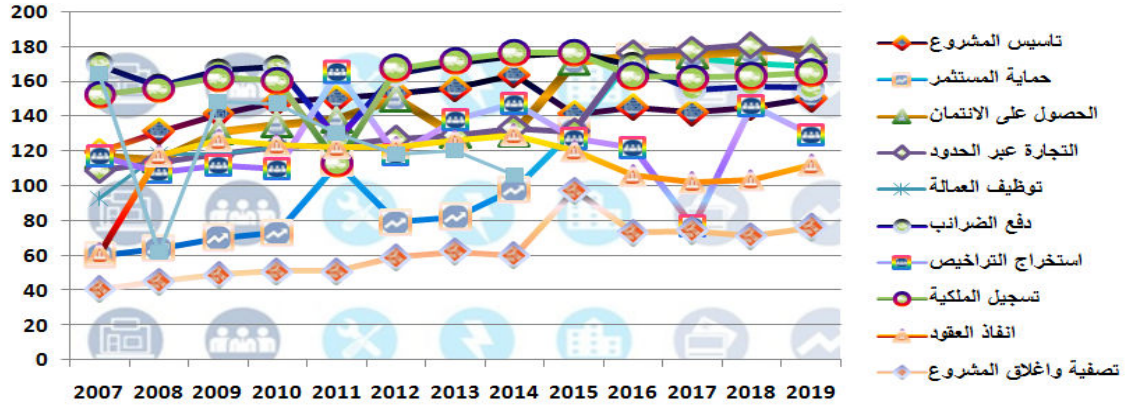

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مؤشر سهولة الاعمال

كان ترتيب الجزائر في المؤشر العام في تدهور مستمر من سنة 2007 الى سنة 2019 حيث شهد ترتيب الجزائر تراجع الى غاية سنة 2016 التي احتلت بها الجزائر المرتبة 163 ثم لتتحسن في السنة الموالية وتحتل المرتبة 156، لكن سنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 166 وهي اسوء مرتبة تحتلها الجزائر خلال فترة الدراسة لمؤشر سهولة الاعمال وفيما يلي نوضح المراتب المحصلة للجزائر حسب محاور الفرعية للمؤشر:

❖ **بدأ المشروع:** ياخذ مؤشر بدا المشروع عدة معايير اهمها اجراءات تسجيل المشروع والوقت المتاح وتكاليف الانتاج والحد الادنى لراس المال، وقد شهد ترتيب الجزائر تدهور مستمر من سنة 2007 الى سنة 2014 اذانت في المرتبة 120 لتصل الى المرتبة 164 سنة 2014 ليتراجع سنة 2015 الى رتبة 141 ويبقى في تذبذب الى غاية سنة 2019 التي حققت الجزائر مرتبة 150 عالميا وهذا يعني ان مؤشرات بدأ المشاريع في انشطتها معقد ولا يرقى لممارسة اعمال بسهولة.

[1]. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، مجموعة البنك الدولي، 2004-2020

❖ **حماية المستثمر**: ياخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الاقلية وسوء استخدام الاصول لاغراض شخصية وقد تراوحت الجزائر بين المرتبة 60 كاحسن مرتبة سنة 2007 والمرتبة 174 كاسوء مرتبة سنة 2016 الا ان الملاحظ قفز مرتبة الجزائر من المرتبة 92 سنة 2014 الى المرتبة 132 سنة 2015 واستمر في الارتفاع الى المرتبة 174 للسنة الموالية، وهذا يوضح تراجع اجراءات وتنظيمات المعتمدة في الجزائر الخاصة بحماية المستثمرين

❖ **الحصول على الائتمان**: يركز هذا المؤشر على إجراءات ومعلومات تسهيل الحصول على القروض، وقد حققت مراتب الجزائر حسب هذا المؤشر تدهور مستمر حيث احتلت المرتبة 117 عالميا سنة 2007 لتصل سنة 2019 الى المرتبة 178 عالميا ، وهذا يوضح صعوبة الحصول على القروض في الجزائر من اجل ممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية وبالتالي ضعف المعلومات الائتمانية عن المقرضين والمقترضين

❖ **التجارة عبر الحدود**: يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الأوقات اللازمة للتصدير والاستيراد بالإضافة الى التكاليف والإجراءات، وقد تراوحت مراتب الجزائر حسب هذا المؤشر بين المرتبة 109 سنة 2007 كاحسن رتبة محققة والمرتبة 181 عالميا سنة 2018 كأسوء رتبة خلال فترة الدراسة، ويبينترتيب هذا المؤشر للجزائر الى تعقيدات اجراءات وصعوبتها فيما يخص الاستراد والتصدير

❖ **توظيف العمالة**: يقوم هذا المؤشر بالتركيز على معايير توظيف العمالة والحقوق مثل التامين وقد احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا سنة 2007 لتصل سنة 2010 الى المرتبة 122 عالميا وقدم تم التخلي عن هذا المؤشر بعد هذا السنة ضمن المؤشرات المركبة لمؤشر سهولة الاعمال.

❖ **الحصول على الكهرباء**: تم اضافة هذا المؤشر الى المؤشرات الفرعية المشكلة لمؤشر العام لسهولة اداء الاعمال بداية من سنة 2012 ويهتم باجراءات ومعلوات الحصول على الكهرباء بالاضافة الى التوقيت والتكلفة، وقد تراوحت رتب الجزائر فيه خلال فترة الدراسة بين 6 و164 عالميا، وهو ما يعكس صعوبة وتعقيد إجراءات وتعقيد الحصول على الكهرباء لمشاريع الأعمال.

❖ **دفع الضرائب**: ياخذ هذا المؤشر نسبة الضرائب من الارباح بالاضافة الى المرات التي يتواصل فيها المستثمر مع ادارة الضرائب والتوقيت والاجراءات اللازمة، وكان ترتيب الجزائر محصور بين المرتبة 127 كاحسن ترتيب والمرتبة 176 عالميا كاسوء رتبة خلال فترة الدراسة ويلاحظ ان معظم المراتب المتحصل عليها كانت تفوق 150 عالميان وهو مايوضح ارتفاع الضرائب وصعوبتها عند ممارسة الاعمال التجارية

❖ **استخراج التراخيص:** يتضمن هذا المؤشر إجراءات وتوقيت وتكلفة الحصول على تراخيص البناء بالإضافة إلى جودة البناء، وقد تراوحت مرتبة الجزائر حسب هذا المؤشر بين المرتبة 77 والمرتبة 165 عالميا، والملاحظ تركز معظم مراتب الجزائر فوق المراتب 110 عالميا خلال سنوات الدراسة، وهو ما يوحي ان استخراج تراخيص البناء للمشاريع يشكل عوائق صعبة أمام الأعمال التجارية.

❖ **تسجيل الملكية:** يركز هذا المؤشر على الاجراءات والتوقيت لتسجيل الملكية بالإضافة الى جودة ادارة الاراضي، وقد تراوحت مراتب الجزائر بين المرتبة 113 والمرتبة 162 عالميا، واغلب المراتب المحققة كانت مساوية او اعلى من المرتبة 152 عالميا،، وهذا يفسر صعوبة تسجيل الملكية للمشاريع الأصول المستحدثة

❖ **إنفاذ العقود:**يركز هذا المؤشر على الإجراءات الإدارية والقضائية التي تعالج النزاعات التجارية وتوقيتها وتكلفتها، وقد احتلت الجزائر، وقد تراوحت مراتب الجزائر حسب هذا المؤشر بين المرتبة 61 سنة 2007 كاحسن رتبة محققة والمرتبة 129 عالميا سنة 2014 كأسوء رتبة خلال فترة الدراسة، ويبين ترتيب هذا المؤشر للجزائر الى تعقيدات إجراءات وصعوبتها فيما يخص إنفاذ العقود

❖ **تصفية وإغلاق المشروع:** ياخذ هذا المؤشر تسوية حالات التصفية وإغلاق المشاريع ومعدل استرداد الديون بالاضافة الى الاجراءات القضائية المتبعة في حالة الافلاس والتصفية، وكان ترتيب الجزائر محصور بين المرتبة 41 كاحسن ترتيب والمرتبة 97 عالميا كاسوء رتبة خلال فترة الدراسة ويلاحظ ان المراتب المتحصل عليها كانت في تدهور مستمر وهو ما يوضح زيادة صعوبة وتعقيدات إجراءات تصفية المشاريع.

من خلال كل ماسبق نستنتج ان كل مراتب الجزائر حسب المؤشر العام سهولة لممارسة الأعمال كانت في المراتب المتأخرة ونفس الشيء ينطبق على المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي عدا مؤشر تصفية وإغلاق المشروع التي حققت مراتب متوسطة خلال فترة الدراسة، وعليه فان ممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية في الجزائر يعتبر صعب ومعقد ويواجه عدة عوائق أهمها الضرائب وتسجيل الملكية والحصول على القروض والتجارة عبر الحدود وحماية المستثمرين وهاته المؤشرات هي التي حققت تراجع في التصنيف في اغلب فترات الدارسة، وهذا يؤثر سلبا على الاستثمار في مختلف فطاعته إذ يعكس وجود مناخ غير ملائم للاستثمارات خاصة الأجنبية لذلك يلاحظ في الواقع عدم وجود استثمارات خاصة كثيرة في الجزائر والتي يكون مصدرها دول الاتحاد الأوروبي أو المستثمرين المنتمين له اذ تتركز معظم الاستثمارات للاتحاد الاوروبي في مجالات محدودة مثل الطاقة والصناعات البتروكماوية وهذا من شانه ان يكون رهان امام الدفع بعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2- وضعية حرية الاستثمار في الجزائر:

يعتبر مؤشر حرية الاستثمار احدى المؤشريات الفرعية لمؤشر الرئيسي الخاص بالحرية الاقتصادية، والذي يهدف الى تقييم حرية الاستثمار بناءا هعلى العوائق والصعوبات التي تواجه الاستثمارات في كل دولة، وقد كانت وضعية الجزائر ضمن مؤشر حرية الاستثمار كما يوضحها الجدول الاتي[1]:

الجدول رقم (03-13): وضعية الجزائر بمؤشر حرية الاستثمار خلال الفترة (2007-2019)

السنوات	الحرية الاستثمار	قيود الملكية/الاستثمار الأجنبي
2005	50	6.07
2006	50	5.99
2007	50	4.78
2008	40	2.94
2009	50	3.41
2010	45	4.27
2011	20	3.69
2012	20	3.73
2013	20	3.79
2014	45	3.87
2015	25	3.36
2016	30	3.66
2017	35	3.+6
2018	25	1.11
2019	30	0.77
2020	30	0.00

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية، متوفر على: https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores

من الجدول نلاحظ ان مؤشر حرية الاستثمار الذي يكون تقيمه من 0 الى 100 نقطة حيث كلما كانت النقطة اعلى كلما دل على وجود حرية للاستثمار ،وفيبا يخص الجزائر فكان مؤشر حرية محصورا بين 25 كادنى نقطة وكاعلى50 نقطة خلال فترة الدراسة الا ان الملاحظ تراجع تقييمات مؤشر حرية الاستثمار في الجزائر حيث كان التقييم من 2005 الى 2010 بين 50 و40 نقطة، ليتراجع من سنة 2011 الى سنة 2013 الى 20 نقطة ثم ليعاود التأرجح بين 25 و30 نقطة طيبلة السنوات الباقية، وهذه التقيمات المتحصل عليها للجزائر يؤكدها تقييم المعيار المسمى قيود الملكية والاستثمار الاجنبي المتضمن للمؤشر الفرعي حرية التجارة الدولية والاستثمار حيث انحصر التقييم بين 0.77 نقطة و6.07 نقطة طيلة فترة الدراسة مع

[1] مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤسسة التراث ووال ستريت جورنال، 2004-2021

العلم ان تنقيطه يكون من 0 الى 10 وكلما كان الاقرب الى نقطة 10 كانت هناك حرية الا ان الملاحظ هو تراجع هذا التنقيط ايضا ليصل سنة 2019 الى 0.77 نقطة وهو ما يدل على تنامي قيود الملكية واعاقة الاستثمار الاجنبي

ويستنتج منه ان حرية الاستثمار تراجعت من بداية فترة الدراسة الى نهايتها وهذا ما يفسر تاثير العوامل والاجراءرات لقانونية والتجارية المتعلقة استثمار بشكل سلبي على مرونة الاستثمار والذي من شانه ان ينعكس سلبا على جذب الاستثمارات الاجنبية وتعطيل الاستثمارات الداخلية

المطلب الثالث: الرهانات الاقتصادية لمجال الطاقة في ظل الشراكة

تتميز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة بتحقيق المصالح المشتركة للطرفين، فالجزائر باعتبارها دولة نفطية يقوم اقتصادها على تصدير المنتجات الطاقوية، وضخامة اقتصاد الاتحاد الاوروبي ومتطلباته المتزايدة للطاقةن والروابط التجارية والجغرافية جعلت من الطرفين شريكين اساسين في هذا القطاع خاصة وان الطاقة هي مفتاح التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: حجم سوق الطاقة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

1- سوق المنتجات النفطية

تعد الجزائر احدى الدول المؤثرة في مجال السوق النفطي العالمي اذ تعتبر مورد اساسي لدول الاوروبية، والجدول الموالي يوضح صادرات الجزائر من النفط الى دول العالم والى اوروبا[1]:

الجدول رقم (03-14): صادرات المنتجات النفطية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005-2020) (1000 برميل)

السنوات	اجمالي صادرات النفط	صادرات النفط للاتحاد الاوروبي	النسبة الى الاجمالي	التغير
2005	970.3	629,5	64,88	12,46-
2006	947.2	289.9	30,61	53,95-
2007	1253.5	374.3	29,86	29,11
2008	840.9	324.2	38,55	13,38-
2009	747	203	27,18	37,38-
2010	709	155	21,86	23,65-
2011	698	291	41,69	87,74

[1].تقارير سوق الطاقة، منظمة اوبيك، 2004-2020

45,81	52,45	424.3	809	**2012**
23,12	70,22	522.4	744	**2013**
0,92-	83,10	517.6	622.9	**2014**
5,08	84,69	543.9	642.2	**2015**
27,56-	58,96	394	668.3	**2016**
1,32-	61,46	388.8	632.6	**2017**
10,70-	60,81	347.2	571	**2018**
4,84	62,31	364	584.2	**2019**
21,43-	65,15	286	439	**2020**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد قاعدة بيانات eurostat وتقارير اوبيك

يلاحظ من الجدول ان حجم صادرات النفط الجزائرية الى العالم كان مستقرا الى حد ما حيث تراوحت حجم الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة بين 439 الف برميل يوميا سنة 2020 كادنى كمية مصدرة وبين 1253.5 الف برميل كاعلى كمية مصدرة، وشهدت حجم الصادرات النفطية الجزائرية نحو اوروبا تذبذبا في الحجم خلال فترة الدراسة حيث تم تصدير سنة 2005 629.5 الف برميل لتنخفض بعدها من سنة 2006 الى سنة 2010 حيث حققت نسبة الصادرات النفطية لاوروبا من امالي الصادرات النفطية الجزائرية تراجع هو الاكبر خلال فترة الدراسة وكانت نسبة تراجع الصادرات النفطية نحو اوروبيا سنة 2006 – 53.95% وهي اكبر نسبة لتراجع الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة وقد سجلت سنة 2010 ادنى صادراتها بـ 155 الف برميل خلال فترة الدراسة وذلك ناتج لتضرر الدول الاوروبية من الازمة العالمية سنة 2007 وبغض النظر عن هاته الفترة فقد ارتفعت حجم الصادرات النفطية بداية من سنة 2011 التي حققت اكبر نسبة نمو في حجم الصادرات النفطية نحو اتوروبا بـ 87.47% الى سنة 2020 وبالرغم من التذبذب في الحجم الى ان نسبة صادرات النفطية نحو اوروبا بقي في المرتبة الاولى من حيث حجم الصادرات النفطية الاجمالية الى الخارج وهذا ماتؤكد النسب المحقق حيث كانت تفوق في المتوسط 60% من حجم الصادرات وقد حققت اعلى نسبة سنة 2015 بـ84.69%

2- سوق الغاز الطبيعي

ترتبط الجزائر بأوروبا عبر ثلاث أنابيب غاز دولية رئيسية تمر بالبحر الأبيض المتوسط بالاضافة الى العمل على انشاء خطوط اخرى هي كالاتي:

- **انبوب ترانسماد:** تم دخوله حيز الخدمة سنة 1983 اذ ينطلق هذا الانبوب من حاسي الرمل مرورا عبر الاراضي التنوسية وصولا الى المصب بجزيرة صقيلية وصولا شمالا الى سلوفينيا بطول 2485 كم وتفوق طاقته 33 مليار متر مكعب في السنة
- **انبوب ميد غاز:** تبلغ سعت هذا الانبوب حوالي 8 مليار متر مكعب في السنة ينطلق من الجزائر الى اسبانيا عن طريق الميريا بطول 760 كم ودخل حيز الخدمة سنة 2011.
- **انبوب المغرب العربي –اوروبا:** ينطلق هذا الانبوب من الجزائر باتجاه اسبنيا مرورا عبر الاراضي المغربية بطول 1620 كم وبسعة 11 مليار متر مكب سنويا ودخل حيز الخدمة سنة 1996
- **مشروع انبوب غالسي:** يبلغ طول هذا الانبوب 1470 كم ينطلق من الجزائر وصولا الى سردينيا بالشمال الاطالي مرورا عبر البحر المتوسط مباشرة بسعة 8 ملريرات متر مكعب سنويا
- **مشروع نقل الغاز العابر للصحراء:** يبلغ طوله حوالي 5000 كم ينطلق هذا الانبوب من نيجريا مرورا بالنيجر ثم الجزائر الذي ستحضى بـ 70% من طول الانبوب عبر اراضيها حيث يتم ربطه بالانابيب الجزائرية بنقطة حاسي الرمل.

ان حجم البنية التصديرية للغاز الطبيعي الجزائري الى الاتحاد يظهر مدى اهمية هذا المجال وهو ماجعل الاتحاد الاوروبي يتربع على رئس مستوردي الجزائ لغاز الطبيعي والمسال الجزائري كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-15): صادرات الغاز الطبيعي الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005-2020) (الوحدة:مليار م^3)

السنوات	صادرات الغاز الاجمالية	صادرات الغاز للاتحاد الاوربي	النسبة الى الاجمالي	التغير
2005	64226	56588	88,11	9.51
2006	61071	52095	85,30	-7,94
2007	58370	48569	83,21	-6,77
2008	58830	50304	85,51	3,57
2009	52670	45309	86,02	-9,93
2010	57359	49289	85,93	8,78
2011	52017	44814,19	86,15	-9,08
2012	54594	43658,44	79,97	-2,58
2013	46708	39499,47	84,57	-9,53
2014	44190	34935,66	79,06	-11,55
2015	43418,7	33770,48	77,78	-3,34

35,24	84,62	45672,83	53974	**2016**
-4,92	80,58	43427,24	53891	**2017**
-3,82	81,22	41767,26	51424	**2018**
-26,57	72,17	30670,95	42497	**2019**
-5,46	73,48	28995,37	39459	**2020**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد قاعدة بيانات eurostat وتقارير اوبيك

تراوحت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي نحو العالم بين 39459 متر مكعب سنة 2020 و64226 متر مكعب اذ اتصفت بصفة عامة بالانخفاض خلال فترة الدراسة كما تراوحت صادرات الغاز الطبيعي الجزئري نحو دول الاتحاد الاوروبي بين 28995.37 متر مكعب سنة 2020 كادنى مية و56588 متر مكعب سنة 2005 كاعلى كمية مصدرة حيث اتصفت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة ،وبالرغم من الانخفاض الملاحظ في حجم الكمية المصدرة نحو الاتحاد الاوروبي الا ان نسبة الصادرات الغاز الى هذه الدول بقيت محافضة على مساهمتها الاعلى في حجم صادرات الغاز الجزائري اذ تراوحت نسبتها بين 72.17% سنة 2019 كادنى نسبة محققة من اجمالي الصادرات وهي نفس السنة التي حققت فها العى نسبة تراجع للصادرات الغاز نحو دول الاتحاد بـ -26.57% اما اعلى نسبة من اجمالي صادرات الغاز فقد كانت سنة 2005 بـ88.11% .

مما سبق يتضح جليا تمركز دول الاتحاد الاوروبي في المرتبة الاولى من حيث اكثر الدول استهلاكا لمنتج الغاز الطبيعي الجزائري، ما جعل الجزائر من أهم المصدرين للغاز الطبيعي نحو الاتحاد الاوروبي في العالم كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-18): اهم موردي الغاز الطبيعي الى الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005-2020)

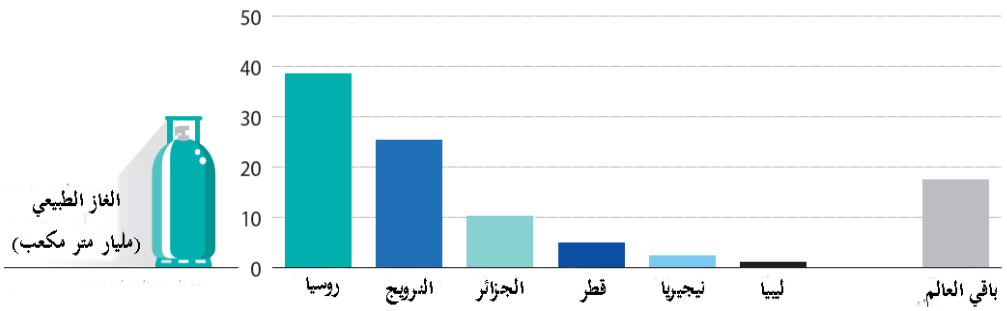

المصدر: تقارير الطاقة للاتحاد الاوروبي

الفرع الثاني: الرهانات الاقتصادية في مجال الطاقة

يتضح جليا ان الجزائر شريك رئيسي ومورد اساسي للاتحاد الاوروبي في مجال الطاقة خاصة الغاز الطبيعي الا ان هذه المكانة التي تحضى بها الجزائر تجاريا في مجال الطاقة تقابلها عدة رهانات وتحديات مما يجعلها ضمن دائرة عدم التاكد ومن بين اهم هذه الرهانات يمكن التطرق اليها على النحو الاتي:

1- المنافسة الطقاوية: ان تنامي توريدات الطاقة لدول الاتحاد الاوروبي من دول اخرى يهدد حجم السوق الجزائري بالتقلص الا ان هذا السيناريو قد لا يكون على المدى القصير لكن على المدى الطويل هو اكثر امكانية للحدوث وهو مايلاحظ في تراجع حجم الورادات من الغاز الجزائري للاتحاد الاوروبي ويفسر هذا التراجع لتنامي الواردات من الغاز من دول اخرى مثل قطر ونيجريا.

تعتبر الجزائر ثالث اكبر مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، والجدول الموالي يوضح مرتبة الجزائر في توريد الغاز الطبيعي ونسبة التوريد إلى إجمالي واردات الغاز من طرف دول الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (03-16): استراد الغاز الطبيعي الى الاتحاد الاوروبي حسب الجهة خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	روسيا	النرويج	الجزائر	قطر	نيجريا	أخرى
2005	36,50	18,12	15,16	1,30	2,84	26,09
2006	35,57	19,31	13,73	1,50	3,61	26,29
2007	35,36	19,92	13,34	1,82	3,95	25,61
2008	34,79	19,42	13,16	2,07	3,47	27,09
2009	29,43	20,59	12,53	3,48	2,14	31,83
2010	29,34	19,23	12,94	5,26	3,59	29,64
2011	30,47	19,12	12,06	4,99	3,60	29,76
2012	30,14	21,07	12,12	3,90	2,76	30,02
2013	35,30	18,93	10,83	3,35	1,48	30,12
2014	33,85	20,97	10,30	2,98	1,24	30,67
2015	34,31	21,02	9,34	3,34	1,71	30,28
2016	40,36	16,62	12,27	3,03	1,94	25,78
2017	41,05	14,84	11,16	4,02	2,52	26,40
2018	40,47	14,27	11,53	4,51	2,72	26,51
2019	39,72	13,11	7,57	5,20	3,30	31,11
2020	41,31	18,02	8,01	4,52	3,14	25,01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد قاعدة بيانات eurostat

من الجدول اعلاه تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من بين اكثر الدول توريدا للغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي بعد روسيا والنرويج، حيث تراوحت نسبة الغاز الجزائري لدول الاتحاد الاوروبي بين 7.57% كادنى نسبة مسجلة سنة 2019 و15.16 % سنة 2005 حيث وبشكل عام اتفت نسبة الغاز الجزائري المستورد بالانخفاض المستمر الى غاية سنة 2016 لتعاود الارتفاع حتى سنة 2019 التي حققت فيها اعلى نسبة انخفاض.

2- البنية التحتية والقدرة الإنتاجية: تتمتع الجزائر حاليا بقدرة إنتاجية محدودة وهو مايمكن توضيحه من خلال تصنيفات الجزائر في مؤشر الطاقة العالمي ثلاثي الأبعاد (تريليما إندكس) الصادر عن مجلس الطاقة العالمي الذي يعتمد على ثلاثة ابعاد تعتبر كمؤشرات فرعية هي: أمن الطاقة، والمساواة في الطاقة، والاستدامة البيئية لأنظمة الطاقة، ويهدف هذا المؤشر الى اعطاء معلومات تساعد الدول وشركائها في مجال الطاقة على تحسين الاداء والعائدات بالاضافة الى الاستكشافات الجديدة، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجظائر في هذا المؤشر والمؤشر الفرعي المتمثل في امن الطاقة[1]:

الجدول رقم (03-17): وضعية الجزائر ضمن مؤشر الطاقة العالمي خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	الترتيب العام	امن الذاقة
2010	79	56
2011	81	65
2012	77	75
2013	81	86
2014	69	80
2015	58	70
2016	66	88
2017	65	81
2018	64	81
2019	82	81
2020	69	82

المصدر: مؤشر تريليما للطاقة العالمية، متوفر على: https://www.worldenergy.org/publications

تراوحت مرتبة الجزائر ضمن المؤشر الرئيسي لمؤشر تريليما للطاقة خلال فترة الدراسة بين المرتبة 64 عالميا سنة 2018 كاحسن مرتبة والمرتبة 82 عالميا كاسوء مرتبة محققة سنة 2019 ، بينما كان ترتيبها ضمن المؤشر الفرعي الخاص بأمن الطاقة يتراوح بين 56 عالميا كاحسن مرتبة محققة سنة 2010 والنرتبة 88 عالميا كاسوء

[1] مؤشر الطاقة العالمي، مجلس الطاقة العالمي، لندن، 2004-2020

مرتبة محققة سنة 2016 ويشير هذا التراجع في مراتب الجزائر لامن الطاقة عالميا الى تراجع الإدارة الفعالة لإمدادات الطاقة الأولية من المصادر المحلية والخارجية، وموثوقية البنية التحتية للطاقة، وقدرة شركات الطاقة المشاركة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي.بالاضافة الى ضعف القدرة على الحفاظ على الإيرادات من أسواق المبيعات الخارجية

3- تسقيف سعر الغاز: يسعى الاتحاد الاوروبي بصفة احادية جاهدا وبكل الوسائل المتاحة لتقنين تسقيف سعر الغاز الطبيعي، خاصة بعد الحرب الروسية الاوكرانية، وترفض الجزائر هذا الطرح رفضا صريحا وذلك لتاثيره على الاستثمارات الطاقوية في دول المنبع،واعتباره خرقا لقانون السوق، خاصة وان سوق الغاز يتم تاطيره لعقود طويلة المدى.

4- المشاكل السياسية: اتصفت العلاقات السياسية الجزائرية مؤخرا مع دول الاتحاد الاوروبي وبالاخص فرنسا واسبانيا ببعض التوترات مما قد يدفع بالجزائر نحو مراجعة سياسة توريد الطاقة مستقبلا الى هذه الدول من خلال رفع اسعار الغاز او وضع شروط محددة او الامتناع عن التعاقد ببيع المنتجات الطقاوية لاستخدمها كاداة توجيه وضغط على سياسات تلك الدول.

5- الطاقة البديلة: يعترف الاتحاد الاوروبي ان الطلب على الطاقة متزايد بشكل مقلق وهو لا يستطيع توفير احتياجاته بقدراته وامكانياته الخاصة لذلك يعمل على تغير نمط وطبيعة الاستهلاك في الطاقة وذلك بالاتجاه نحو الاستثمار في الطاقات البديلة لتفادي توريد الطاقة التقليدية محققا بذلك الاستقلال الطاقوي وهذا من شانه تقليص حجم السوق الجزائري في مجال الطاقة.

مما سبق يستنتج ان الجزائر والاتحاد الاوروبي شركين اساسين وفاعلين في مجال الطاقة بمختلف انوعها وخصوصا بصفة اكبر الغاز الطبيعي الا ان هنالك العديد من المعوقات التي تقيض هذا المجال بين الجانبين اهمها المشاكل السياسية والقدرة الإنتاجية للجزائر ومحالة دول الاتحاد الاوروبي البحث عن بدائل طاقوية سواء من حيث المصدر او من حيث النوع مما يعرض خطط التوسع في السوق العالمي للطاقة بالنسبة الى الجزائر الى خطر الانكماش خاصة مع تزايد الطلب على الطاقة نتيجة الحرب الروسية الاوكرانية واثرها على الامن الطاقوي الاوروبي، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد والامكانيات بهدف الاستكشاف وتطوير البنية التحتية والاستثمارات، بالاضافة الى هاجس تسقيف الاسعار الذي من شانيه التاثير المباشر على الاستثمارات في

قطاع الطاقة وتقييد الايرادات المتاتية من هذا القطاع بشكل عام مما سيؤثر على الاقتصاد بمختلف قطاعته مما سيشكل عائقا كبيرا امام عملية التنمية الاقتصادية

المطلب الرابع: رهانات القطاع السياحي في ظل الشراكة

ان القرب الجغرافي والترابط التاريخي بين الاتحاد الاوروبي والجزائر يجعل من قطاع السياح قطاعا لا يقل اهمية عن القطاعات الاقتصادية الاخرى الداعمة للتنمية الاقتصادية، فما يتميز به القطاع السياحي من مساهمة قوية في جذب الموارد المالية يحتم بالضرورة ادراجه كركيزة في اتفاقية الشراكة

الفرع الاول: التبادل السياحي بين الاتحاد الاوروبي والجزائر

1- السياح الوافدين من الجزائر الى دول الاتحاد الاوروبي:

تعتبر دول الاتحاد الاوروبي ثاني وجهة للساح الجزائرين بعد تونس وذلك لعدة اعتبارات منها القرب الجغرافي والبعد التاريخي واللغوي بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية المترابطة، والجدول الموالي يوضح عدد الجزائرين الواصلين الى دول الاتحاد الاوروبي ونسبتهم مقارنة مع عدد السياح الواصلين للدول الاتحاد من مختلف جنسيات جنوب المتوسط[1]:

الجدول رقم (03-18): السياح الجزائرين الوافدين للاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005-2020) (الوحدة:100 الف)

السنوات	السياح الجزائريين	سياح جنوب المتوسط	% الى اجمالي	%التغير
2005	1443,1	27823,9	5,19	7.56
2006	1637,6	29022,2	5,64	13,48
2007	1743,1	31444,3	5,54	6,44
2008	1771,7	34942,7	5,07	1,64
2009	1911,5	36135,8	5,29	7,89
2010	2070,5	40963,3	5,05	8,32
2011	2394,9	32350,1	7,40	15,67
2012	2634,1	35000,3	7,53	9,99
2013	2732,7	32773,2	8,34	3,74
2014	2301,4	31586,1	7,29	-15,78
2015	1710	25913	6,60	-25,70
2016	2039,4	23095,4	8,83	19,26

[1]. تقارير السياحة الدولية للاتحاد الاوروبي، قاعدة بيانات eurostat، 2005-2020

2017	2450,8	29090,6	8,42	20,17
2018	2657,1	34823,9	7,63	8,42
2019	2371,1	37855,1	6,26	-10,76
2020	591	8867,1	6,67	-75,07

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات eurostat

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ نمو مستمر في عدد السياح الجزائريين التي كان وجهتهم دول الاتحاد الاوروبي من سنة 2005 الى سنة 2014 لينخفض عددهم سنة 2015 الى 1710 الف سائح حيث انخفض بنسبة -25.70% ليعاود الارتفاع الى غاية سنة 2019 حيث كان عدد السياح الجزائريين محصورا بين 591 الف سائح سنة 2020 كادنى عدد من السياح الداخلين للاتحاد الاوروبي و2732.7 الف سائح سنة 2013 كاكبر عدد من السياح الجزائريين

اما فيما يخص نسبة السياح الجزائريين الى احمالي السياح القادمين من حنوب المتوسط فقد تراوحت نسبة السياح الجزائريين بين 5.05% كادنى نسبة سنة 2010 و8.83% كاعلى نسبة سنة 2016 وبالرغم من الارتفاع المستمر المحقق لهذه النسب الا ان الملاحظ لها هو ضعفها مقارنة مع الجنسيات الاخرى بمعنى تدني عدد السياح الجزائريين مقارنة بالسياح من الجنسيات الأخرى القادمين من الدول المتوسطية الذين كانت وجهتهم السياحية دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة

2- السياح الوافدين من دول الاتحاد الاوروبي الى الجزائر:

عملت الجزائر جاهدة على فتح مجال السياحة الخارجية امام الجنسيات الخرى وخاصة الاوروبية بحكم القرب المكاني والعلاقات الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح عدد السياح الوافدين من دول الاتحاد الاوروبي الى الجزائر ومقارنتهم مع السياح الاجانب من مختلف الجنسيات دون الجزائرين المقمين بدول الاتحاد:

الجدول رقم (03-19): سياح الاتحاد الاوروبي الوافدين الى الجزائر خلال الفترة (2005-2020) (الوحدة: **100** الف)

	السياح الاتحاد	**سياح الاجانب**	**نسبة الى اجمالي**	**التغير**
2005	195682	483332	40,49	3.45
2006	190557	528591	36,05	2,62-
2007	164386	573855	28,65	13,73-
2008	181843	595747	30,52	10,62
2009	202205	674456	29,98	11,20
2010	220549	754103	29,25	9,07

12,86	29,44	845367	248912	**2011**
8,10-	23,59	969540	228747	**2012**
0,34	23,83	963417	229535	**2013**
2,53	25,03	940125	235332	**2014**
8,94	23,67	1083121	256377	**2015**
9,14	21,15	1322712	279801	**2016**
80,69	29,59	1708375	505580	**2017**
34,29-	18,58	1788056	332203	**2018**
25,92-	12,73	1933778	246086	**2019**
70,86-	14,07	509736	71715	**2020**

المصدر: تقارير الديوان الوطني للاحصاء ووزارة السياحة والصناعة التقليدية، متوفر على:

https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d9%84%d9%8a%d8%af%d9%8a%d8%a9

من الجدول اعلاه ترواح عدد السياح القادمين من الاتحاد الاوروبي نحو الجزائر بين 71715 سائح كادنى عدد محقق سنة 2020 و505580 سائح سنة 2017 كاهلى عدد من السياح الاوروبينحيث خلال فترة الدراسة حقق عدد السياح الاوروبين نمو مستمر مع بعض الانخفاضات الطفيفة في بعض السنوات حيث كانت اعلى نسبة انخفاض بغض النظر عن سنة 2020 باعتبارها سنة فيروس كورونا تقدر بـ-34.29% سنة 2018 وكانت اعلى نسبة نمو سنة 2017 بـ 80.69 %.

وبمقارنة عدد السياح الوافدين الى الجزائر من دول الاتحاد الاوروبي مع اجمالي عدد السياح الاجانب يتضح ان نسبة السياح الاوروبين كانت ضعيفة وذلك بالرغم من الارتفاع المشهود لعدد السياح الاجانب الوافيدين من مختلف دول الالعالم الى الجزائر حيث كانت اعلى نسبة محققة لنسبة السياح الالوربين الى اجمالي السياح الاجانب سنة 2005 بـ 40.49 % وادنى نسبة محققة 12.73% سنة 2019

مما سبق يلاحظ محدودية وتديني عدد السياح الجزائرين المتوجهين الى دول الاتحاد الاوربي مقارنة بالسياج الاجانب من الجنسيات الاخرى ونفس الملاحظة تنطبق على عدد السياح الوافدين من دول الاتحاد الاوروبي الى الجزائر مقارنة بعدد السياحة الأجانب من الجنسيات الاخرى الذين وصلوا الى الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بالرغم من جهود الطرفين الرامية لتوطيد العلاقة وتنمية السياحة المتبادلة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي فعلى سبيل المثال قامت بعثة الاتحاد الاوروبي في الجزائر عن تنظيم مسابقة فكرة في سياحة بالشراكة مع وزارة

السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية في اطار برنامج التعاون المعروف باسم جيل السياحة وذلك بهدف دعم المشاريع الابداعية والاصلية لرواد الاعمال الرامية لتطوير النشاط السياحي ، بالاضافة الى المهرجان الاوروبي الذي يسلط الذوء على تقريب التراث الاوروبي الجزائري من خلال الحوار بين الشعوب والثقافات.

وعليه فان ضعف وفود السياح الجزائرين على دول الاتحاد الاوروبي او ضعف وفود السياح من دول الاتحاد الاوروبي الى الجزائر توجهه العديد من الصعوبات والمعوقات وبذلك يعد رهانا حقيقيا يقف بوجه تنمية القطاع السياحي الجزائري

الفرع الثاني: رهانات القطاع السياحي في ظل الشراكة:

1- ضعف البنية السياحية للجزائر:

تم اصدرا مؤشر تنافسية السفر والسياحة أول مرة سنة 2007 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي ويشمل 139 دولة، ويتكون المؤشر العام من ثلاث مؤشرات فرعية رئيسية هي الاطار التنظيمي وبيئة الاعمال والبنية التحتية والموارد البشرية والثقافية والطبيعية والتي تتفرع بدورها الى مؤشرات فرعية اخرى متعددة، ويهدف المؤشر الى قياس العوامل التي تساهم في تطوير الاعمال وصناعة السفر والسياحة وعوامل الجذب السياحي لكل دولة، وقد ارتئينا الاخذ ببعض المؤشرات الفرعية التي قد تكون حسب وجهة نظرنا التحليلية اكثر العوامل التي تشكل عائقا امام السياحة الخارجية في الجزائر، والجدول الموالي يوضح رتبة ودرجة الجزائر المتحصل عليها ضمن مؤشر تنافسية السفر والسياحة واهم المؤشرات الفرعية خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03-20): وضعية الجزائر في مؤشر السفر والسياحة للفترة (2007-2019) (الرتبة/139، الدرجة 1-7)

السنوات	مؤشر عام		البيئة التمكينية		بيئة الأعمال والبنية التحتية		الموارد البشرية والثقافية والطبيعية	
2007	93	3,67	89	3,81	93	2,82	97	4,37
2008	108	3,5	99	4,01	93	2,97	98	3,52
2009	115	3,31	108	3,88	98	2,84	127	3,22
2011	113	3,37	112	3,87	110	2,99	116	3,25
2013	132	3,07	134	3,3	126	2,66	123	3,25
2015	123	2,93	126	2,74	121	3,78	127	2,04
2017	118	3,07	124	2,16	110	4,08	112	4,02
2019	116	3,1	112	3,84	116	3,3	121	2

[1]. مؤشر تنافسية السفر والسياحة،المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، 2005-2020

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، متوفر على :https://www.weforum.org/publications/travel-tourism-development-index/

المؤشر العام (درجة من 1 الاسوء الى 7 الافضل): يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع مرتبة الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2009 حيث تراجعت من المرتبة 93 عالميا الى المرتبة 115 عالميا ثم للتحقق تقدم ضئيل إلى المرتبة 113 عالميا لتعاود التأخر إلى المرتبة 132 سنة 2013 وبداية من سنة 2015 حققت الجزائر تحسن في المراتب إذ انتقلت من المرتبة 123 سنة 2015 الى المرتبة 116 سنة 2019 لكن بصفة عامة فان مراتب الجزائر اتسمت بالتراجع خلال فترة الدراسة وهو ما تعكسه الدرجات المحققة من طرف الجزائر لكل اصدرا من اصدرات المؤشر خلال فترة الدراسة حيث تراوحت الدرجات الممنوحة للجزائر بين 2.93 درجة كاسوء درجة محققة سنة 2015 و3.67 اكفضل درجة محققة سنة 2007.

ويتم تفسير المراتب المتأخرة والدرجات المتدنية الممنوحة للجزائر بمهذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التي يتضمنها، والشكل الموالي يوضح مراتب الجزائر ودرجتها بالمؤشرات الفرعية المختارة خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-19):المؤشرات الفرعية لمؤشر السفر والسياحة حالة الجزائرخلال الفترة (2007-2019)

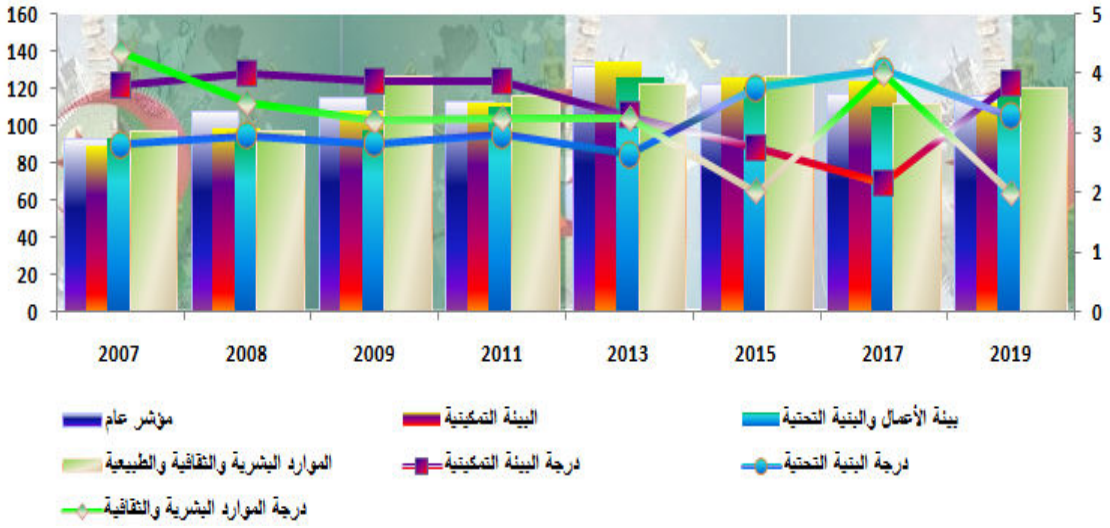

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (03-20)

من خلال الشكل أعلاه:

❖ **البيئة التمكينية**:يعتمد هذا المؤشر في قياسته على عدة مؤشرات فرعية كبيئة العمل الصحة والسلامة والامن والسلامة والموارد البشرية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تراوحت مرتبة الجزائر ضمن المؤشر الفرعي البيئة التمكينية بين المرتبة 89 عالميا كافضل مرتبة سنة 2007 والمرتبة 134

عالميا كاسوء مرتبة محققة سنة 2013، اما من حيث الدرجات الممنوحة للجزائر حسب مؤشر البيئة التمكينية فقد كانت محصورة بين 2.16 كادنى درجة محققة سنة 2017 و4.01 كافضل درجة محققة سنة 2008.

- **بيئة الأعمال والبنية التحتية:** ياخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر العديد من المؤشرات الفرعية مثل البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري والفنادق وتاجير وسائل النقل المتاحة، وقد تراحت مرتبة الجزائر ضمن هذا المؤشر بين المرتبة 93 كافضل مرتبة محققة لسنتي 2007 و2008 على التوالي والمرتبة 126 عالميا كاسوء مرتبة محققة خلال فترة الدراسة في حين كانت ادنى درجة محققة سنة 2013
- **الموارد البشرية والثقافية والطبيعية:** يتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية ثياسية مثل المواقع الطبيعية والمحمياتالطبيعية والموارد الثقافية مثل المعارض والأنشطة الثقافية السنوية، وقد كانت مراتب الجزائر ضمن هذا المؤشر محصورة بين المرتبة 97 عالميا كافضل مرتبة والمرتبة 127 كاسوء مرتبة محققة سنتي 2009 و2015، اما فيما يخص الدرجات الممنوحة للجزائر فقد تحصلت الجزائر على ادنى درجة سنة 2019 بـ 2درجة و4.37 اعلى درجة سنة 2007.

مما سبق يلاحظ المراتب المتأخرة التي تحصلت عليها الجزائر ضمن المؤشر العام لمؤشر تنافسية السفر والسياحة خاصة سنة 2013 التي كانت الاسوء خلال فترة الدراسة من حيث المراتب او الدرجات، وهو ماتثبته قيمة الدرجات الممنوحة لكل السنوات ونفس الاستنتاج ينطبق على المؤشرات الفرعية لحالة الجزائر حيث حيث تحصلت الجزائر ايضا على مراتب ماخرة ودرجات متدنية في البيئة التمكينية وبية الاعمال والبنية التحتية والموارد الطبيعية والثقافية وعليه فان تفسير ذلك يوحي بعدم قدرة الجزائر على التنافس في مجال السياحة الخارجية وهو مايجعل السياح الأجانب وخاصة الاوروبين غير مهتمين بالسياحة في الجزائر نظرا للقدرات السياحية المحدودة مما يؤثر على هذا القطاع سلبا.

2- صعوبة التنقل للجزائرين:

تعتبر تنظيمات وإجراءات الدخول لأراضي الاتحاد الأوروبي هاجسا امام الجزائريين كون القيود المفروضة والشروط المعتمدة لا تتوافق مع قدرات ورغبات الجزائريين حيث يفرض الاتحاد الأوروبي تأشيرات محددة لدخول الجزائريين على غرار تاشيرة "شينجن" كما تفرض الجزائر الزامية الحصول على تأشيرة للدخول الاوروبين

الى اراضيها، والجدول الموالي يوضح طلبات التأشيرات المقدمة من طرف الجزائريين للاتحاد الاوروبي والمقبولة والممنوحة منها[1]

الجدول رقم (03-21): طلبات التاشيرات لدخول دول لاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	طلبات التأشيرة		التأشيرات الممنوحة			التأشيرات المرفوضة			رفض الدخول للجزائريين بصفة قانونية
	ترتيب	% الى اجمالي الطلبات	ترتيب	%الى اجمالي الطلبات	%الى اجمالي الجزائرية	ترتيب	%الى إجمالي	%الى اجمالي جزائر	
2009	9	2,37%	8	1,52%	63,85%	8	12,38%	34,83%	814
2010	8	2,23%	7	1,49%	66,77%	8	11,39%	29,63%	685
2011	5	2,31%	4	1,63%	70,55%	1	11,42%	27,42%	1191
2012	7	2,56%	7	1,85%	72,28%	7	14,35%	26,70%	1330
2013	7	2,59%	7	1,86%	71,72%	6	14,78%	27,57%	2075
2014	6	3,55%	7	2,61%	73,66%	9	17,78%	25,49%	2730
2015	7	4,76%	7	3,43%	72,06%	8	3,03%	28,57%	3102
2016	6	4,90%	8	3,34%	68,15%	6	2,60%	28,56%	3415
2017	6	4,82%	5	3,11%	64,52%	7	1,88%	20,94%	2871
2018	5	4,44%	7	2,39%	53,80%	13	3,88%	45,48%	3042
2019	6	3,94%	7	2,21%	56,00%	7	3,24%	42,97%	3124
2020	6	4,65%	7	2,98%	64,03%	10	2,03%	22,86%	-

المصدر: قاعدة بيانات schengenvisainfo، متوفر على: https://www.schengenvisainfo.com/working-schengen-visa/

من الجدول اعلاه نلاحظ:

❖ **طلبات التأشيرات المقدمة:**

منذ 2009 الى غاية 2020 احتلت الجزائر المراتب العشر الاولى ضمن اكثر الدول الطالبة لتاشيرة الدخول الى الاتحاد الاوروبي اذا تراوحت مرتبتها بين خامسة وتاسعة من اصل الدول المقدمة لطلب التاشيرة، حيث شهدت نسبة طلبات التاشيرة المقدمة من طرف الجزائرين الى نسبة اجمالي الطلبات المقدمة من مختلف دول

[1] تقارير السنوية لطلبات تاسيرة شينجن، قاعدة بيانات schengenvisainfo، 2009-2020

العالم ارتفاع مستمر ماعدا بعض الانخفاضات الطفيفة لبعض السنوات حيث سجلت ادنى نسبة سنة 2010 بـ2.23% من الجمالي الطلبات وكانت اعلى نسبة 4.90% سنة 2014

❖ **طلبات التأشيرات الممنوحة:**

تراوحت مرتبة الجزائرين الممنوح لهم تاشيرة الدخول للاتحاد الاوروبي بين المرتبة الرابعة والثامنة من ضمن اكثر الدول المقبولة طلباتهم للحصول على تاشيرات الدخول، وقد كانت نسبة منح التأشيرات للجزائرين مقارنة مع حجم الطلبات المقدمة في ارتفاع من سنة 2009 الى سنة 2014 لتتراجع وتحقق انخفاض مستمر الى غاية سنة 2019، وقد تراوحت نسبة القبول بين 53.8% سنة 2018 كادنى نسبة و73.66% سنة 2014 كاعلى نسبة.

❖ **طلبات التأشيرات المرفوضة:**

كان ترتيب الجزائريين المرفوض طلباتهم المقدمة للحصول على تاشيرة الدخول لدول الاتحاد الاوروبي بين المرتبة الاولى والمرتبة الثالثة عشر ضمن اكثر الدول المرفوضة طلباتهم، وقد تراوحت نسبة الرفض بين 20.94% كادنى نسبة رفض سنة 2017 و45.48% كاعلى نسبة رفض سنة 2018 ، في حين تراوحت نسبة الرفض للجزائريين الى اجمالي الطلبات المرفوضة من الدول المختلفة بين 12.38% سنة 2009 و17.78% سنة 2014 لتنخفض النسبة بدية من سنة 2015 الى 3.03% وحققت سنة 2017 ادنى نسبة على الإطلاق بـ 1.88%.

كما شهد عدد الجزائريين المرفوضين من الدخول لاراضي الاتحاد الأوروبي بصفة قانونية بمراكز العبور الرسمية لدول الاتحاد ارتفاع مستمر من سنة 2009 الى سنة 2019

مما سبق يمكن القول ان الارتفاع المسجل في عدد الطلبات المقدمة قابله ثبات في التاشيرات الممنوحة الى حد ما بالنسبة للجزائري ، وبالرغم من هذه النسب الجيدة في مستوى القبول الا ان الملاحظ لنسبة قبول الجزائريين الى قبول الجنسيات الاخرى كان متدنيا حيث تراوح بين 1.49 %و3.43% من بين الطلبات التاشيرة المقبولة لدخول الاتحاد الاوروبي، اما عن مستوى رفض طلبات التاشيرة فقد كان مرتفع الى غاية سنة 2014 ليعاود الانخفاض.

وقد شهدت العلاقات الجزائرية الاوروبية الخاصة بتنقل الاشخاص عدة ازمات ابرزها قرار الجزائر بامكانية بتطبيق تحديد عدد مواطني الاتحاد الاوروبي المسموح لهم بالحصول على تاشيرة الدخول للجزائر سنة 2017 في اطار المعاملة بالمثل وذلك بعد اعتماد فرنسا وبعض دول الاتحاد بتحديد عدد الجزائرين المسموح لهم بدخول تلك الدول، كما وجهت وزارة الخارجية الجزائرية مرارا استفسارات وطلب توضيحات على اسباب طول وقت اجراءات الحصول على تاشيرة دول الاتحاد وتاجيل مقابلات التاشيرات من طرف السفارات وتاخر الرد بالقبول او الرفض الذي تجاوز احيانا سنة.

وعليه فان ملف التنقل بين الجزائر والاتحاد الاوروبي يشكل رهانا حقيقيا امام الدفع بعملية التنمية الاقتصادية اذ من شانه يعرقل العلاقات السياسية مما سيؤثر على عمليات التبادلات التجارية وتسهيل الاستثمارات وضعف تبادل الخبرات وتباطئ التدفقات النقدية الورادة من السياحية

المبحث الثالث: الرهانات السياسية والجيوسياسية في ظل الشراكة

باعتبار الاتحاد الاوروبي تكتل كان وليد الديموقراطية التي شهدتها اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فان هذا التكتل لطالما ربط بين علاقاته الخارجية الاقتصادية بالسياسات المتبعة من طرف شركائه، وهو ما تم التركيز عليه في التفاقية الشراكة مع الجزائر ضمن المحور السياسي والامني والاشارة الى دعم الديموقراطية وحقوق الانسان.

المطلب الاول: رهان الديموقراطية والحريات بالجزائر

واحهت العلاقات السياسية الاوروبية الجزائرية العديد من الهزات والتشنجات والتي كان ويكون لها تاثيرا مباشرا على اتفاقية الشراكة وبالتالي تاثيرها على التنمية الاثتصادية بشكل عام في الجزائر.

الفرع الاول: الديموقراطية وحقوق الانسان في الجزائر:

يوجه الاتحاد الاوروبي مرارا انتقادات سياسية خاصة من خلال البرلمان الاوروبي حول وضع الديموقراطية وحقوق الانسان والحريات في الجزائر ويبني عادة وجهة نظره اتجاه الجزائر على على تقارير ومعلومات المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة ، هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية بالاضافة الى طرحه لبعض الملاحظات حول حالات عدم المساواة (في مجالات الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث) قائمة في قانون الأسرة

وتعتبر الديمقراطية اهم المحاور التي ركز عليها الاتحاد الأوروبي في اتفاقياته الخارجية مع الدول الاخرى فقام بربط دعم التنمية من خلال دعم الديمقراطية، بحيث يعمل ضمن نطاق ما يعرف بإرساء الديمقراطية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الشريكة عبر دعم النشطاء العاملين من اجل الديمقراطية، اذ قام الاتحاد الاوروبي باستحداث المؤسسة الاوروبية من اجل الديمقراطية وهي مؤسسة تهدف أساسا إلى توفير منح مباشرة إلى المنظمات العاملة على دفع الديموقراطية وحقوق الإنسان من خلال إجراءات محدّدة ومرنة.

ويعتمد الاتحاد الاوروبي في كثير في تبني مواقفه اتجاه الديموقراطية والحريات العامة على تقارير المنظمات الدولية الرسمية والغير الرسمية في كثير من الحالات مستشهدا بنتائج ومصداقية تلك التقارير، ومن بين اهم التقارير التي يعتمد عليها الاتحاد الاوروبي مؤشر الديموقراطية العالمي الذي تصدره وحدة الاستخبارات الاقتصادية منذ سنة 2006 والذي يهدف الى قياس وتقييم الديموقراطية لـ 167 دولة حول العالم بصفة سنوية ومنح درجات من 1 الى 10 اي تصنيف الديموقراطية من انظمة متسلطة الى ديموقراطية كاملة، ويتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية مرتبطة بالعملية الديموقراطية ارتباطا تاثيريا مباشرا وتخضع لنفس مقياس المؤشر العام للديموقراطية، والجدول الموالي يوضح وضعية الجزائر في مؤشر الديموقراطية العالمي خلل فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03–22): وضعية الجزائر في مؤشر الديموقراطية خلال الفترة (2006–2020) (ترتيب 167 دولة /نقطة:1–10)

السنوات	ترتيب	نقطة	العملية الانتخابية والتعددية	اداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
2006	132	3.17	2.25	2.21	2.22	5.63	3.53
2008	133	3.32	2.67	2.21	1.67	5.63	4.41
2010	125	3.44	2.17	2.21	2.78	5.63	4.41
2011	130	3.44	2.17	2.21	2.78	5.63	4.41
2012	118	3.83	3.00	2.21	3.89	5.63	4.41
2013	118	3.83	3.00	2.21	3.89	5.63	4.41
2014	117	3.83	3.83	3.00	2.21	3.89	5.63
2015	118	3.83	3.00	2.21	3.89	6.25	4.41
2016	126	3.56	2.58	2.21	3.89	5.00	4.12
2017	128	3.56	2.58	2.21	3.89	5.00	4.12
2018	126	3.50	2.58	2.21	3.89	5.00	3.82
2020	115	3.77	3.08	2.50	4.44	5.20	3.82

[1].تقارير مئر الديموقراطية السنوي، وحدة استخبارات الإكونوميست، 2006-2020.

المصدر: مؤشر الديموقراطية السنوية، متوفر على: https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index/

من خلال الجدول اعلاه احتلت الجزائر مراتب متاخرة في مؤشر الديموقراطية العالمي مراتب متاخرة حيث كانت افضل مرتبة محققة سنة 2020 في المرتبة 115 وبنقطة 3.77 في حين كانت اسوء مرتبة محققة 118 بـ 3.32 نقطة سنة 2008 وهو مايصنفه المؤشر ضمن الانظمة المتسلطة وفيما يلي نوضح وضع المؤشرات الفرعية التي يتضمنها مؤشر الديموقراطية العالمي والخاصة بالجزائر خلال فترة الدرايسة:

- **العملية الانتخابية والتعددية:** تراوح تقييم المؤشر الفرعي المسمى بالعملية الانتخابية والتعددية بين 2.17 نقطة كادنى تقييم لسنة2010 و2011 واعلى تقييم بـ 3.83 نقطة لسنة 2014 وهو مايفسر على ضعف العملية الانتخابية والتعددية في الجزائر.
- **اداء الحكومة:** من خلال التقييم تحصل مؤشر اداء الحكومة 2.21 نقطة في اغلب سنوات الدراسة ماعدا سنة 2014 و2020 التي تحصل فيها 3.00 نقطة و2.50 نقطة على التوالي وهو ما يعكس ضعف اداء الحكومة في المجال الديمقراطي.
- **المشاركة السياسية:** تراوحت نقاط تقيمات المشاركة السياسية بين 1.67 كادنى تقييم سنة 2008 و4.44 كاعلى تقييم سنة 2020 وفي اغلب السنوات كان التقييم ثابت عند 3.89 نقطة مما يفسر ضعف المشاركة السياسية في الجزائر.
- **الثقافة السياسية:** كانت نقاط التقييم لمؤشر الثقافة السياسية في اغلب سنوات الدراسة ثابتة عند 5.63 نقطة و5.00 نقطة اما اعلى نقطة محققة فقد كانت سنة 2015 بـ 6.25 نقطة وهذا يعني ان التقييم العام للثقافة السياسية كان متوسط في الجزائر.
- **الحريات المدنية:** تراوحت نقاط تقيمات الحريات المدنية بين 3.53 كادنى تقييم سنة 2008 و5.63كاعلى تقييم سنة 2020 وفي اغلب السنوات كان التقييم ثابت عند 4.41 نقطة وهذا ما يفسر تقييم الحريات المدنية على انه قريب من المتوسط في الجزائر.

من خلال ما سبق يتضح ان وضعية الجزائر في مؤشر الديمقراطية لم يكن في احسن حالته اذ كانت جل المراتب المحققة في اصدارات التقرير مراتب متاخرة وقييم متدنية للمؤشرات الفرعية مما يعكس وصف الديمقراطية في الجزائر بالضعيفة مما ينمي مخاوف الاتحاد الاوروبي اتجاه الديمقراطية في الجزائر.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشاريع والمؤسسات والحكومات لدول شمال إفريقيا بصفة أساسية عن طريق المؤسسات والهيئات الرسمية للاتحاد الأوروبي والتي بدورها تقوم بالتمويل عن طريق قنوات مبرمجة بموجب سياسة الجوار الأوروبية وضمن برامج هذه السياسة خصص الاتحاد الاوروبي ميزانية مقدرة بين 27 و23 مليون دولار للفترة 2014-2020 لدعم التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية ويمكن القول أنها موازنة ضعيفة نسبيا اذا ماتم مقارنتها مع ماتم تخصيصه للدول المجاورة مثل تونس والمغرب، وذلك بسبب محدودية طرق التمويل الخارجي للجمعيات والأحزاب والمنظمات المدنية، إذ تفرض الجزائر رقابة شديدة على هذا النوع من التمويل خوفا من تأثير ذلك على المصالح الداخلية.

وترفض الجزائر هذا الطرح من ربط دعم التنمية بوضع الديمقراطية وبان ذلك يعتبر تدخلا في سيادة الدول وهذا وعليه يتعمد الاتحاد الأوروبي والجزائر التعامل بحذر في هذا المجال وهو ما يفسر النسبة الضعيفة لتنفيذ الميزانيات المخصصة لقطاعات الديمقراطية والمجتمع المدني الممولة من طرق الاتحاد الاوروبي للجزائر مقارنة مع الدول المجاورة، ومن شان ملف الانتقادات الموجه لدموقراطية الجزائر ان تشكل رهان حقيقي امام اتفقاية الشراكة اذا استمر الاتحاد في نهجه الحالي فقد تقوم الجزائر بالغاء الاتفاقية وهو سيناريو محتمل جدا خاصة وان الجزائر ترغب في مراجعة جذرية لبنود الاتفاقية، كما تعتبر الجزائر ان الديموقراطية ليسة مادة يتوجب استرادها بل هي عملية تطبيقية تخضع للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة وان اي انتقاد تتعرض له تعتبره تدخل شؤون تلك الدول.

الفرع الثاني : الحريات

1- الحريات العامة وحقوق الانسان:

كما وجه الاتحاد الاوروبي في العديد من المرات عدة انتقادات وملاحظات حول حريات الصحافة والاعلام واساليب تعامل السلطات الجزائرية معها اخرها سنة 2019 وذلك اعتمادا على تقارير الهيئات الدولية ومن بينها مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود والذي يشمل تقييم ظروف ممارسة النشاط الاعلامي لـ 180 دولة كا يتم منح درجة لكل تصنيف متحصل عليه يتراويح من 0 الى 100 والدرجة الاعلى تعبر عن المستوى العالي لحرية الصحافة في البلد المعني كما سنوضحه في الجدول الموالي[1]:

[1] تقارير مؤشر حرية الصحافة ، منظمة مراسلون بلا حدود، باريس، 2005-2020

الجدول رقم (03-23): وضعية الجزائر في مؤشر حرية الصحافة خلال الفترة (2005-2020) (ترتيب 180 دولة /نقطة:0-100)

السنوات	رتبة	نقطة	الوضعية
2005	129	40.33	حالة صعبة
2006	126	40.2	حالة صعبة
2007	123	40.5	حالة صعبة
2008	121	31.33	حالة شديدة الخطورة
2009	141	49.56	حالة صعبة
2010	133	47.33	حالة صعبة
2011	122	52	حالة صعبة
2012	122	52	حالة صعبة
2013	125	63.46	حالة اشكالية
2014	121	63.74	حالة اشكالية
2015	119	63.37	حالة اشكالية
2016	129	51.31	حالة صعبة
2017	134	51.18	حالة صعبة
2018	136	56.87	حالة صعبة
2019	141	54.25	حالة صعبة
2020	146	54.48	حالة صعبة

المصدر: مؤشر حرية الصحافة السنوي، متوفر على: https://rsf.org/en/index

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ تحص الجزائر على مراتب متاخرة في تصنيف حريات الصحافة حيث تراوح تصنيفها بين المرتبة 121 عالميا سنتي 2008 و2014 كاحسن مرتبة محققة والمرتبة 146 عالميا كاسوء مرتبة محققة سنة 2020، اما في يخص الدرجات فقد تراوحت درجات التي تم منحها للجزائر بين 31.33 كاسوء درجة ممنوحة سنة 2008 و63.47 كاعلى درجة ممنوحة سنة 2014، الا ان الملاحظ بصفة عامة هو تحقيق الجزائر لتحسن غب التصنيف والدرجات خلال فترة الدراسة رغم اتصافها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب متفاوتة ولم تخرج حالة حرية الصحافة عن وضعية حالة صعبة في معظم سنوات الدراسة ماعدا سنة 2008 التي حققت حالة شديدة الخطورةوسنتي 2013 و2014 التي حققت حالة اشكالية.

وقد اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا بشأن حبس العمال ونشطاء حقوق الإنسان في الجزائر سنة 2015، أعرب فيه عن قلقه إزاء اعتقال واحتجاز نشطاء حقوق الانسان الذين تم اعتقالهم على الرغم من أن أنشطتهم كانت قائمة. مسموح به بالكامل بموجب القانون الجزائري وبما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، مما استدعى الرد من طرف الديبلوماسية الجزائرية ممثلة في وزيرها انذاك السيد لعمامرة

عقب الإجتماع التاسع لمجلس الشراكة الجزائر–الإتحاد الأوروبي ببروكسيل، حيث أكد الوزير على أن الجزائر حريصة على الإحترام المتبادل مع شريكها الأوروبي وعليه فهي تطالبه باحترام سيادتها الوطنية من خلال تطبيق مبدا الإحترام المتبادل وتوازن المصالح.

وفي 26 نوفمبر 2020 صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية 669 صوتا، مقابل 3 أصوات وامتناع 22 عضوا عن التصويت، قرارا بشأن تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، حيث دعا البرلمان الاوروبي السلطات الجزائرية إلى:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين والمتهمين بممارسة حقهم في حرية التعبير، سواء اؤلئك الذين ينشطون على الإنترنت وخارجه، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما في ذلك
- فتح وسائل الإعلام ووضع حد لاعتقال واحتجاز النشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أو أي شخص يعبر عن رأي مخالف أو منتقد للحكومة.
- إجراء تحقيقات مستقلة في كل حالة من حالات الاستخدام المفرط للقوة من قبل وكالات إنفاذ القانون، ومحاسبة جميع الجناة.
- ضمان إنشاء فضاء مدني حر يسمح بإجراء حوار سياسي حقيقي ولا يجرم الحريات الأساسية، من خلال اعتماد تشريعات جديدة تتوافق تمامًا مع المعايير الدولية.
- إلغاء الحظر المفروض على التلويح بالعلم الأمازيغي والإفراج الفوري عن أي شخص مسجون لإظهاره الرموز الأمازيغية التي تكثر استخدامها خلال مظاهرات الحراك.
- الضمان الكامل لاستقلال القضاء وحياد القضاء، والكف عن أي تقييد أو تأثير أو ضغط أو تهديد أو تدخل في صنع القرار والمسائل القضائية الأخرى.
- ضمان كل من المسؤولية الكاملة والسيطرة المدنية والديمقراطية على القوات المسلحة، فضلاً عن خضوعها الفعلي لسلطة مدنية مشكَّلة قانونياً، والتأكد من أن دور الجيش محدد بشكل مناسب في الدستور ويقتصر صراحةً على مسائل الدفاع الوطني.

2– حرية الديانة والمعتقد

دعى البرلمان الاوروبي إلى وضع حد لانتهاكات حرية العبادة للمسيحيين والأحمديين والأقليات الدينية الأخرى، و يدعو السلطات الجزائرية إلى إعادة فتح مباني الكنيسة المعنية، حيث اكد البرمان الاوربي على ان

حرية الدين أو المعتقد مكفولة وفقاً للقانون (المادة 42 من الدستور)، لكنها تواجه عقبات في الممارسة. يحظر قانون الأسرة زواج المسلمات من غير المسلمين ويحرم المرتدين ويبطل الزواج قانونيًا في حالة ارتداد الزوج، كما اشار الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، التي صادقت عليه الجزائر،بالزام الحكومات ضمان الحق في حرية الدين والفكر والضمير لكل شخص يخضع لولايتها القضائية، وخاصة الأقليات الدينية، بينما يشمل هذا الحق حرية ممارسة الدين أو المعتقد الذي يختاره الفرد، سواء أكان ذلك علنًا أم سرا، بمفرده أو مع آخرين.

وعلى ضوء ذلك اكدت الجزائر خلال الدورة الثامنة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على ضرورة "احترام كرامة" المواطنين الجزائريين وكذلك الاوروبيين من اصول جزائرية وذلك ما تم ملاحظته من خطابات بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية الاوروبية المقبلة.

مما سبق يمكن اعتبار ان الانتقادات الموجهة للجزائر في مجال الديموقراطية والحريات قد تشكل رهان حقيقي لاتفاقية الشركة مع الاتحاد الاوروبي واستمرارها ، فالجزائر تعتبر سلوك الاتحاد الاوروبي في هذا المجال تحرشا واضحا بها وتدخلا في سياساتها الداخلية ومحاولة لتوجيه شؤونها الخاصة الامر الذي يتعارض مع مبادئ الدولة الجزائرية اتجاه الدول الاخرين هذا الامر قد يؤثر سلبا على عملية التعاون التي التبادل الاقتصادي مما سؤدي الى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية المرجوة من اتفاقية الشراكة.

المطلب الثاني: رهانات الهجرة غير الشرعية والتنقل

تعتبر الهجرة الغير الشرعية للاتحاد الاوروبي اكبر الاشكالات المطروحة من طرف اعضائه اتجاه الدول الشريكة الحدودية سواء البحرية او البرية، خاصة دول جنوب المتوسط التي تعتبر الطريق الرئيسي الاول للمهاجرين من تلك الدول او من الدول الافريقيا الاكثر بعدا، لذلك يسعى الاتحاد الاوروبي لادراج ملف الهجرة الغير الشرعية في كل اتفاقياته التشاركية مع الدول الشريكة والتي من بين اهمها اتفاقية الشراكة مع الجزائر.

الفرع الاول: اختلاف وجهات النظر حول الهجرة الغير الشرعية

هناك اختلاف عميق بين وجهات النظر حول اساليب مواجهة الهجرة غير الشرعية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، حتى حول التسمية الاصطلاحية لهذا الاشكال فالجزائر لطلما اسمت ذلك بمعالجة الهجرة غير الشرعية، بينما يصر الاتحاد الاوروبي على تسمية المحاربة للهجرة غير الشرعية.

1- الجزائر كمركز عبور للمهاجرين غير الشرعيين

يمكن استخدام العديد من المناطق الواقعة على سواحل شمال أفريقيا كنقاط نموذجية انطلاق للعبور الحدودي غير القانوني إلى الاتحاد الأوروبي، اذ تستخدم دول شمال إفريقيا كدول عبور للمهاجرين من المزيد من دول الجنوب الإفريقي للإبحار عبر البحر الأبيض المتوسط. وحسب التقارير أصبح طريق البحر الأبيض المتوسط اكثر نشاطا للهجرة غير الشرعية مما كان عليه قبل 2009 نتيجة الاوضاع والحروب في ليبيا ودول جنوب الصحراء الكبرى وحتى من دول ابعد مثل كوت ديفوار وغينيا ونيجيريا والكونغو بحث تشير الاكتشافات الى ان معظم المهاجرين من جاءوا من الجزائر والمغرب، وفي سنة 2013 بمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، على الحدود البرية والبحرية بين شمال أفريقيا وإسبانيا، بلغ إجمالي عمليات اكتشاف العبور غير القانوني للحدود 6397اكتشاف وكان معظم المهاجرين جزائريين أو من جنوب الصحراء الكبرى قادمين من الجزائر، اذ تشكل مدن مستغانم ووهران والشلف مثلثا الهجرة الاساسي حيث تقوم عصابات التهريب بتجنيد وإيواء وتنظيم العبور البحري في ما يعرف بالمنطقة الساحلية بين الغزوات ووهران و كانت هي منطقة المغادرة الرئيسية المستخدمة للوصول إلى ساحل ألميريا. اما تنس ومستغانم استخدمت للوصول الى مرسيليا، وقد احتل الجزائريون المرتبة الثالثة من بين الجنسيات العشر الاوائل الذي تم اكتشافهم ، وتم استخدامها كذلك كمنطقة عبور للمهاجرين من السورين الى غاية سنة 2014 بعد فرض مصر والجزائر الآن بالحصول على تأشيرة للمواطنين السوريين،

وفي سنة 2015 شهد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين منذ أن بدأت فرونتكس في جمع البيانات بشكل منهجي سنة 2009، وأصبحت هذه الزيادة واضحة بشكل خاص في النصف الثاني من العام عندما ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين، وارتفع عدد مواطني دول المغرب العربي (خاصة المغاربة والجزائريين والتونسيين) بشكل ملحوظ، وقبيل نهاية سنة 2015 شهدت نقاط الدخول الرئيسية من الجزائر انخفاضا في تدفق الهجرة بعد التغييرات في إدارة الحدود في الجزائر حيث تم إغلاق نقاط العبور الحدودية مع موريتانيا ومالي والنيجر وليبيا والمناطق الحدودية التي تحولت إلى مناطق عسكرية المناطق ردا على التهديد الإرهابي المحتمل، اذ تم اتخاذ تدابير المراقبة المتزايدة على جانبي الحدود في عام 2014،

كما شهد عام 2017 و2018 أعداد سريعة النمو من المهاجرين من بلدان المغرب العربي (لا سيما المغاربة والجزائريين والتونسيين) في الجزء الأخير من العام، ونتيجة لذلك شكل المواطنون الأفارقة ما يقرب من ثلثي

المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 2020 ارتفع ضغط الهجرة على الممر الجزائري المتصل بطريق غرب البحر الأبيض المتوسط وذلك بسبب التحول في تدفق المهاجرين من غرب أفريقيا من ليبيا نحو الجزائر، والجدول الموالي يوضح حالات الاكتشافات للمهاجرين غير الشرعين الذين استخدموا الجزائر والمغرب كمركز عبور ونسبتها الى اجمالي الاكتشفات للعبور غير القانونية لدول الاتحاد[1]:

الجدول رقم (03-24): عدد اكتشافات المهاجرين غير الشرعين المنطلقين من الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السموات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الاكتشافات	714	851	1073	6397	6838	7842	1052	1760	4219	4014	11457
النسبة	%32	%30	%28	%31	%17	%15	%14	%17	%18	%16	%66

المصدر: التقارير السنوية لتحليل المخاطر للاتحاد الاوروبي، متوفر على: https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis/

من الجدول يلاحظ ارتفاع مستمر في عدد اكتشافات حالات العبور غير القانوني التي كانت انطلاقتها من السواحل الجزائرية والمغربية من سنة 2010 الى سنة 2015 لتنخفض سنة 2016 و2017 وتعاود الارتفاع سنة 2018 كما كانت سنة 2020 اكبر سنة لعدد الاكتشافات بـ 11457 حالة وهي نفسها السنة التي حققت كبر نسبة من حالات الاكتشافات الإجمالية عبر إجمالي الحدود للاتحاد الأوربي بـ 66% .

مما سبق نستنتج ان الجزائر تعتبر مركز عبور مهم للمهاجرين غير الشرعيين نظرا لشاسعة حدودها البرية مع الدول المجاورة وعدم استقرار تلك الدول اقتصاديا وسياسيا، وهذا ما استدعى من الاتحاد الأوروبي مطالبة الجزائر بالتحكم والمساهمة في محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الذين يستخدمون سواحلها كمركز عبور نحو الاتحاد الأوروبي، الان ان عدد الجزائرين الذين يهاجرون بطرق غير شرعية فلم يكن عدد اكتشافهم او نسبتهم الى اجمالي الاكتشافات بالاعداد المؤثرة

2- عدم التوافق حول اساليب محاربة الهجرة الغير شرعية:

لطالما اعلن الاتحاد الاوروبي عن دعمه وتمويله لبرامج التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط كحل اساسي للقضاء على مشكلة الهجرة الغير الشرعية التي يواجهها لذلك قام الاتحاد الاوروبي بالتركيز على بند العاوني

[1]. تقارير السنوية للهجرة غير الشرعيةنحو اوروبا، شرطة الحدود للاتحاد الاوروبي، 2010-2020

الامني وخاصة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب والاتجار بالبشر في اتفقيات الشراكة التي وقعها مع دول شمال افريقيا، اذ نصت المادة 84 الذي تضمنها محور المجال الامني والشؤون الداخلية من الاتفاقية على التعاون في محاربة الهجرة غير الشرعية والتهريب وقد شدد الاتحاد الاوروبي على الجزائر فيما يخص هذا المحور كون الجزائر تعتبر مركز عبور للمهاجرين غير الشرعين يشكل قلقا لدى الاتحاد الاوروبي ذلك كون حدودها الشاسعة مع دول النيجر ومالي وليبيا موريتانيا تجذب المهاجرين من دول وسط وغرب افريقيا بشكل اكبر من دول شمال افريقيا الاخرى.

علاوة على ذلك يخدم التعاون العملي في مجال الهجرة والمناولة الامنية الذي شرع في اطار مبادرة 5+5دفاع، اكثر مايخدم المصالح الامنية الاوروبية، ذلك لان مجالات التعاون المختلفة تركز على مكافحة الهجرة السرية والجماعات الارهابية واشكال الاتجار غير المشروع، اي التهديدات التي ينظر اليها على انها قادمة من الجنوب، حيث ان العملية الاوروبية لامننة الهجرة تفويض ادارتها الى الخارج، مع هدف توسيع نظاق مركز التنسيق والتخخذيط العملياتيقصد السيطرة على الهجرة الغير الشرعية ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة ذات الصلة[1]

كما حاول الاتحاد الاوروبي طرح فكرة بناء مراكز استقبال وفرز المهاجرين تقوم بتلقي طلبات اللجوء ودراسة ملفات الهجرة بدول شمال إفريقيا حتى تمكن المهاجرين من تسوية وضعيتهم بها فيتم قبول والهجرة بطريقة قانونية واالذين لم يقبل ملفاتهم يعدون الى بلادهم الاصلية ، على ان يتكفل الاتحاد الاوروبي بتمويل وتسيير هذه المراكز وهو الامر الذي ترفضه الجزائر رفضا مطلقا.

وبالتالي يشكل ملف الهجرة غير الشرعية ورقة ضغط قد يستخدمها الاتحاد الاوروبي على الجزائر لإجبارها على المساعدة في حل هذه المشكلة التي يعاني منها الاتحاد، مقابل تقديم الدعم اللازم لبرامج التنمية المساعدة على تقليص اعداد المهاجرين الغير شرعين سواء الجزائري او الذين يستخدمون الجزائر كمركز عبور اذ ترى الجزائر ان مشكلة الهجرة الغير شرعية هي مشكلة الاتحاد الاوروبي وعليه ايجاد الحل المناسب وفق إمكانياتهم الخاصة دون ربطها بالجزائر، مما دفع ببعض المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية على غرار مؤسسة "أسوشيتد برس" لتقديم انتقادات للجزائر بشان تعاملها غير اللائق مع المهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبرها، في حين تؤكد الجزائر على احترامها للقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

[1] .Abdennour Benantar, **LE COMPLEXE DE SÉCURITÉ DE LA MÉDITERRANÉE OCCIDENTALE Dynamiques de sécurité et migrations ("5+ défense"),** editions L' Harmattan, Paris, 2021, p145

من خلال ماسبق نصل الى ان الجزائر تعتبر كمركز عبور اساسي ومهم للمهاجرين الغير الشرعين سواء الجزائرين او القادمين من الدول الافريقيا الاخرى هذا ما جعل الاتحاد الاوربي يركز على الجانب الامني من الاتفاقية على محاربة الهجرة الغير الشرعية والمتجارة بالبشر الا ان اساليب محاربتها والحد منها لم تتوافق مع وجهة نظر الدولة الجزائرية التي تعتبر ان عليها حماية حدودها مهما كان السبب وان مشكلة الهجرة الغير شرعية هي مشكلة اوروربية بحتة، وان ليست الجزائر من تساهم في تفاقم هذه المشكل بل تشديدات الاتحاد الاوروبي لمنح تاشيرات على الجزائرين والافارقية لدخول اراضيها مما يدفع بهم الى طرق غير شريعية للوصل الى دول الاتحاد.

وعليه فان ملف الهجرة غير الشرعية يشكل رهان حقيقي امام التنمية الاقتصادية في الجزائر ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي كون هذا الاخير يربط دعم التنمية بتسوية مختلف الملفات ومن بين اهمها ملف الهجرة الغير الشرعية الامر الذي ترفضه الجزائر وتدعوا الى تسمية الامور بمسياتها وان يكون التوافق والتشارك دون شروط سياسية تمس السيادة الوطنية وانما يكون دعم التنمية في اطار التبادل ورؤية رابح رابح وان مسالة الهجرة غير الشرعية يتم معالجتها من طرف الاتحاد بما يتناسب واهدافه الخاصة دون النظر الى رؤية الجزائر ويمكننا القول ان الهجرة بوصفها هجرة مشكلة امنية

الفرع الثاني: اشكالية المهاجرين الجزائرين غير الشرعين

1- نمو عدد المهاجرين الجزائرين غير الشرعين:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الأولى الجزائريين الخارجية بحكم قربها الجغرافي والجذور التاريخية بالإضافة الى المستوى المعيشي الجيد والرفاهية الاقتصادية الذي تتميز به دول الاتحاد الأوروبي يجعلها ضمن أولويات الجزائريين الراغبين في الهجرة بمختلف أهدافهم، ومع تشديد إجراءات الدخول والإقامة بين دول الاتحاد يحاول العديد من الجزائريين الدخول بطرق غير شرعية سواء من الحدود البحرية أو الحدود البرية والجدول الموالي يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يحملون الجنسية الجزائرية لذين تم اكتشافهم ونسبتهم[1]:

الجدول رقم (03-25):المهاجرين غير الشرعين الجزائرين خلال الفترة (2008-2020)

السنوات	المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين	نسبة إجمالي المهاجرين غير الشرعيين	دخول السري عبر مراكز الدخول القانونية
2008	4032	%2,52	32
2009	4487	%4,29	32
2010	8763	%8,42	35
2011	6157	%4,37	55

[1]. تقارير السنوية للهجرة غير الشرعيةنحو اوروبا، شرطة الحدود للاتحاد الاوروبي، 2010-2020

2012	5479	%7,56	61
2013	3299	%3,07	48
2014	5475	%1,93	120
2015	4365	%0,24	73
2016	5140	%1,01	127
2017	7443	%3,64	90
2018	6101	%4,09	121
2019	5314	%3,75	90
2020	13247	%10,58	-

المصدر: التقارير السنوية لتحليل المخاطر للاتحاد الاوروبي، متوفر على: https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis

نلاحظ من الجدول ان عدد الجزائريين المكتشفين كمهاجرين غير شرعيين كان في ارتفاع مستمر من سنة 2008 الى سنة 2020 ماعدا سنوات 2011 الى 2013 التي تميزت بتراجع، إما فيما يخص نسبتهم الى اجمالي المهاجرين غير الشرعين فقد كانت نسبتهم متدنية نوعا ما اذ سجلت سنة 2020 وسنة 2010 اعلى نسب على توالي بـ 10.58% و8.42% ، كما شهد عدد الجزائرين المكتشفين والذين حاولوا العبور بطريقة سرية من مراكز العبور الرسمية ارتفاع مستمرا.

ويفضل الجزائرين الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر كون سواحل الجزائر قريبة الى سواحل اوروبا، لكن لوحظ تغير وجهة الجزائرين نحو الحدود البرية عوض البحرية ،فقد كانت الجنسية الجزائرية تحتل المرتبة الرابعة من بين اكثر الجنسيات التي تم اكتشاف عبورها غير القانوني على برا وبعد تحليل الجنسيات الرئيسية فإن عدد الجزائريين الذين تم اكتشافهم وهم يعبرون الحدود بشكل غير قانوني على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال سنة 2012 (2223 حالة) وكان أكبر من عدد الجزائريين الذين تم اكتشافهم في غرب البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الطريق التقليدي للجزائرين بحيث ينطلقون مباشرة من الساحل الجزائري. ويفسر هذا التحول رحلات الطيران الرخيصة من الجزائر إلى تركيا وسهولة الحصول على التأشيرة التركية.

2- الخلاف حول شروط اعادة الرعايا:

وقد سعت الجزائر جاهدة الى محاربة الهجرة غير الشرعية في اطر قانونية والعرف الدولي إذ أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي بما يعرف باتفاقيات إعادة القبول وإعادة الرعايا على غرار اتفاقيات ايطاليا وألمانيا وبريطانيا وايرلندا الشمالية واسبانيا، وبالنظر إلى عمليات الكشف يبرز الجزائريون باعتبارهم إحدى

الجنسيات الرئيسية التي تم اكتشاف إقامتهم بشكل غير قانوني (أكثر من 10000 اكتشاف سنوي للإقامة غير القانونية بين عامي 2009 و2013)، على الرغم من أن عمليات اكتشافهم على الحدود الخارجية لا تزال أقل من الجنسيات الاخرى، وهذا يشير إلى أن الجزائريون يميلون إلى عبور الحدود الخارجية بشكل قانوني، ولكن بعد ذلك يتجاوزون فترة إقامتهم القانونية داخل الاتحاد الأوروبي، والجدول الموالي يوضح عدد الجزائريين المقيمين على أراضي الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية وقرارات العودة الصادرة والمرحلون فعلا إلى الجزائر[1]:

[1] تقارير السنوية للهجرة غير الشرعيةنحو اوروبا، شرطة الحدود للاتحاد الاوروبي، 2010-2020

الجدول رقم (03-26):اقامة الجزائرين الغير قانونية وقررات الاعادة خلال الفترة (2008-2020)

السنوات	المقيمين بصفة غير قانونية	نسبة إلى إجمالي المقيمين	قرارات الإعادة الصادرة	العائدون فعليًا	نسبة الى قرارات الاعادة
2008	13359	%3,03	8421	1654	%5,09
2009	12286	%2,98	10235	2143	%4,78
2010	14261	%4,04	11453	1475	%7,76
2011	15908	%4,53	12336	2072	%5,95
2012	15776	%4,57	13771	2521	%5,46
2013	14474	%4,71	8732	2617	%3,34
2014	14778	%3,48	7790	3691	%2,11
2015	14948	%2,14	6832	3202	%2,13
2016	17274	%3,51	9490	3439	%2,76
2017	19886	%4,57	9494	4888	%1,94
2018	16338	%4,45	9199	5052	%1,82
2019	21469	%5,33	12402	5190	%2,39
2020	22613	%7,36	18983	901	%21,07

المصدر: التقارير السنوية لتحليل المخاطر للاتحاد الاوروبي، متوفر على: https://www.frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/risk-analysis/risk-analysis

ملاحظ ان عدد الجزائريين المقيمين بطرقة غير قانونية كان في ارتفاع ماعدا بعض الانخفاضات الضئيلة لبعض السنوات، الا ان نسبة الجزائريين الى اجمالي المقيمين على اراضي الاتحاد الاوروبي بصفة غير قانونية متدنية نوعا ما حيث تراوحت نسبتهم بين 2.14% سنة 2015 الى 7.36% سنة 2020 كأعلى نسبة محققة.

كما ان قرلرات الاعادة التي اصدرها الاتحاد الاوروبي في حق الجزائريين المقيمين بطريقة غير شرعية اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، بينما كانت نسبت العائدون فعلا الى الجزائر الى إجمالي قرارات الاعادة متدنية نوعا ماويعود ذلك الى الشروط الموضوعة من طرف الدول الجزائرية حول اتفاقيات اعادة الرعايا الجزائريين من اثبات الجنسية والهوية ورخصة مرورو انتهت الصلاحية والتي تعتبر من الصعب اثباتها من طرف الاتحاد الاوروبي بالاضافة الى طرق واساليب الاعادة التي في كثير من الاحيان تكون معقدة

المطلب الثالث: رهانات القضايا السياسية الاقليمية والدولية

تتعدد القضايا الخارجية سواء الاقليمية او الدولية التي تعتبرها الجزائر قضايا ملزمة بها سواء بسبب ترابطها بمصالحها او التي تتوافق مع مبدئها او بحكم التقارب القومي، كما يعتبر الاتحاد الاوروبي احدى اكثر

الكيانات الدولية تاثيرا على القضايا ذات الطابع الدولي لنفوذه السياسي ومكانته الاقتصادية وموقع الجغرافي، الا ان وجهات النظر بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تكون متباعدة في معظم القضايا لعدة اعتبارات وهو ما يشكل رهانا حقيقيا لاتفاقية الشراكة مما يكون له تاثير على النهوض بالتنمية الاقتصادية.

اولا– قضية الصحراء الغربية:

تعتبر الجزائر قضية الصحراء الغربية قضية تدخل ضمن تصفية الاستعمار يخضع لاحكام قرار مجلس الامن الدولي رقم 1514 مثلها مثل مختلف القضايا الاستعمارية الاخرى التي يجب تسويتها وهو الموقف الرسمي والفعلي للجزائر الداعم والثابت لها ضمن اطر مشروعة والمؤسسات الدولية، اذ تعترف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية كدولة خاضعة لاستعمار اجنبي وتقدم كل االدعم لقضية الصحراء الغربية من تقديم الدعم لجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة باسم البوليساريو والاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الصحراوي واستقبال اللجئين ، كما تؤيد الجزائر الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الصحراء الغربية، كما دعت لإنشاء آلية دولية لمراقبة وضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية

ويتمثل الموقف الرسمي للاتحاد الاوروبي من قضية الصحراء الغربية في دعم مساعي الامم المتحدة من اجل حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين، وبالرغم من عدم اعترافه باحقية المغرب في الصحراء الغربية الا انه لا يجاهر ولا يعترف بان الصحراء ارض محتلة وهو موقف تشوبه كثير من الشكوك وعدم اليقين و تعكس مواقف مؤسساته الرسمية ذلك التي لم يتخذ مواقف محايدة في العديد من المناسبات والقضايا التي تظهر تحيزه فقد رفض المشاركة في مؤتمر القاهرة الافريقي الاوروبي بسبب مشاركة جبهة البوليساريو،كما انه منح المعاملة التفضيلية للبضائع المغربية المنتجة على أراضي الصحراء الغربية منذ سنة 2000، وعززها بعد ذلك بإبرام اتفاقية التجارة لمنتجات الزراعة والصيد سنة 2012، حيث وافق البرلمان الأوروبي على اتفاقية مصائد الأسماك مع المغرب بأغلبية 415 صوتا مقابل 189 صوتا وامتناع 49 عضوا عن التصويت وتشمل الاتفاقثة الأسماك قبالة المغرب والصحراء الغربية وسيدفع الاتحاد الأوروبي 208 ملايين يورو على مدى أربع سنوات.

ونظرا إلى هذا التضارب في مواقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الصحراوية تقدمت جبهة البوليساريو بدعوى أمام محكمة العدل الأوروبية سنة 2015 إلا أن قرار المحكمة لم يتوافق مع الإرادة السياسية للاتحاد، ما استدعاه للاستئناف أمام المحكمة في 2016، وكون الاتحاد الأوروبي لم يحسم أمره بعد حول

مغربية الصحراء، لا تزال اتفاقيات التجارة المغربية الأوروبية منظورة أمام محكمة العدل الأوربية بين الطعون والاستئناف لكل من الاتحاد الأوروبي وجبهة البوليساريو.

كما ان بعض دول الاتحاد الاوروبي تتخذ مواقف مغايرة لموقف الاتحاد الرسمي فعلى سبيل المثال تصرح الحكومات الفرنسبة المتعاقبة برفضها لقيام دولة صحراوية مستقلة ذات سايدة كلية بحجة ان ذلك سيقوض استقارا المنطقة والمس بالمصالح الفرنسية فيها خاصة وان فرنسا تعد الشريك الاقتصادي الاول للعديد من الدول الإفريقية خاصة المغرب.

كما شهدت العلاقات الجزائرية الاسبانية سنة 2022 ازمة سياسية غير مسبوقة اثر اعلان مدريد دعمها لمبادرة المغرب حول امكانية الحكم الذاتي للصحراء المغربية المطروح منذ 2007 والذي ترفضه جبهة البوليساريو والجزائر، مما ادى الى تعليق الجزائر لمعادة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة مع اسبانيا سنة 2002 بالاضافة الى تجميد العمليات التجارية والخدمات من والى اسبانيا، مع تاكيدها احترامها لجميع الالتزامات مع الطرف الاسباني، وقد انتقدت الجزائر الموقف المتغير الاسباني بانتقاد شديد اللهجة واعتبرت موقفها تكريس واعتراف صريح بسياسة الاستعمار.

ان الموقف المتذبذب والغير مؤكد من طرف الاتحاد الاوربي اتجاه قضية الصحراء الغربية يلعب دورا مؤثرا على علاقاته مع الجزائر واتفاقيتها مع الاتحاد او مع احدى اعضائه، فالجزائر لا تقدم اي مساومة على استقلال الكامل للصحراء الغربية وحق الشعب الحراوي في تقرير مصيره، وهو ماأثبتته الازمة الاخيرة بين الجزائر واسبانيا فيما عبر الاتحاد الاوروبي عن دعمه للقرار مدريد وتاسفه عن قرار الجزائر بشان قطع العلاقات مع اسبانيا، كما عبر عن مخاوفه من تاثير ذلك على اتفاقية الشراكة والعلاقات الثنائية مع دول الاتحاد في المستقبل، حيث اشارت الى ان مثل هذه الاجراءات يؤدي الى معاملة تميزية لدولة عضو في الاتحاد مما ينتج عنه مضرة بمصالح الاتحاد ضمن الاتفاقيات المبرمة.

ثانيا– القضية الفلسطينية:

يعتبر الاتحاد الاوروبي احد اهم الفاعلين المحوريين في القضايا الدولية والاقليمية منذ تاسيسيه، فهو يريد التمركز في موضع عالمي يعيد لاوروبا مكانتها العالمية بعد تراجعها نظرا للدور الامريكي العالمي في معالجة الصراعات والقضايا حول العالم،

وتعد وثيقة شومان 13 ماي 1971 اول بيان رسمي للمجموعة الاقتصادية الاوروبية حول القضية الفلسطينية الاسرائلية اذ تبنت وثيقة شومان قرار 242 الصادر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة في 22 نوفمبر 1967 الا انه قدم بعض التعديلات وركز على بعض البنود مثل انسحاب القوات العسكرية الى حدود 67 ونزع السلاح ضمن مدى الحدود الرسمية بين كل اطراف الصراع، وجعل منطقة القدس بما فيها المدينة القديمة خاصعة لسيادة دولية تقوم بتسيير شؤونها بالاضافة الى عودة اللاجئين او تعويضهم، ومنذ اعلان بيان البندقية سنة 1980 بدات ملالمح موقف الاتحاد الاوربي تتضح حول قضية الصراع العربي الفلسطني الاسرائلي اذ تضمن البيان الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطني شريطة ضمان الحق الاسرائلي في استمرار دولته ومؤساساته الا انه اشار الى ضرورة توقف الاستطان والانسحاب من الاراضي المحتلة.

والى غاية مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 كانت إسرائيل تهمش الدور الذي يمكن ان يلعبه الاتحاد الاوروبي في تسوية القضية او بالمعنى الواضح انها كانت ترفض ان يتدخل الاتحاد او دوله في القضية نظرا للبراغامتية التي يتصف بها الاتحاد من حماية مصالحه اولا وباعتبار ان جل مصالحه ترتبط بدول جنوب وشرق المتوسط وانه لن قدم حل قد يضر بتلك المصالح، وفي عام 1996 قام الاتحاد بتنصيب اول ممثل لشؤون الشرق الاوسط يقوم بتتبع الاحداث والتنسيق ونقل المعلومات والافتراحات بين الاطراف والفيام بجولات ومحاداثات مع الفاعلين وتقديم تقارير واستنتاجات دورية للاتحاد.

كما قام الاتحاد الاوروبي بعقد شركات اقتصادية واجتماعية مع السلطة الفلسطينية 1997 والكيان الصهيوني 2000 على حد سواء ضمن مؤتمر برشلونة بالاضافة الى تقديميه مساعدات مالية للسطلة الفلسطيني بصفة مستمرة، والى هنا يبدو الموقف الأوربي حياديا بين طرفي النزاع الا ان بعد الانتفاضة الاولى تجلى انحياز الاتحاد بموقفه الرسمي الى اسرائيل فرغم كل التصعيد الممارس على الشعب الفلسطيني وانتهاك اراضيه والاستمرار في بناء المستوطنات بقي الاتحاد الأوروبي متجاهلا للوضع واكتفى بالتصريحات السياسية وفي نفس الوقت تعقد دوله الاعضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الاستثمار والبناء والنقل والتكنولوجيا مع اسرائيل مما يفهم منه ان دول الاتحاد ترى في تجاوز اسرائيل للاتفقات والقرارات الاممية فرصة اقتصادية يمكن ان تستفيد منها اوروربا..

اما فيما يخص موقف الجزائر من القضية الفلسطنية غيتمثل في الدعم المطلق للقضية منذ ولادتها اذ يعود جذور هذا الدعم الى سنة 1929 ورغم الاستعمار الفرنسي للجزائر وعدم وجود ممثل رسمي او مؤسسات رسمية تعبر وتمثل موقف الشعب الا ان بعد حوادث حائط البراق بادر العديد من المثقفين والصحفيين والمشايخ

الجزائرين وزعماء الحركة الوطنية الى التعاطف والوقوف الى جانب الشعب الفلسطي على غرا الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ راسم والشيخ ابي اليقضان والشيخ العقبي ... الخ، وبعد تاسيس جمعية العلماء المسلمين كان قلم علماءها وورقات مجالاتها باب مقتوح للجزائرين تنقل من خلالها الوضع في الاراضي المقدسة وما يفعله اليهود واداة لنشر الوعي واليقضة وضرورة تقديم الدعم لاخوانهم رغم التضيقات والممارسات الغاشمة للمستعمر الفرنسي عليهم.

وبعد الاستقلال الجزائري تبنت الجزائر الموقف الداعم ولا محدود للقضية الفلسطمية واعتبراتها ام القضايا ومحورها ونواة للموقف الرسمي اتجاه كل ما يتعلق بالفضية، اذ كانت الجزائر من اوائل الدول التي اعترفت بنظمة التحرير الفلسطنية سنة 1965 إذ قامت الجزائر بتقديم المساعدة المادية والمالية والعسكرية للفلسطنين حيث تخرجت اول دفعة للضباط الفلسطنين من كلية شرشال العسكرية سنة 1966، كما دعمت الجزائر الخاطفين للطائرة الاسرائلية سنة 1968 والتي تم توجيهاا الى مطار الجزائر الدولي ولم تخضع للضغوطات من اجل تسليم المخطوفين والخاطفين ورغم الادنات الدولية وادانة منظمة الملاحة الدولية للجزائر بل اعطت كل الحرية للخاطفين في قراراتهم ومطالبهم، كما لعبت الجزائر دورا محوريا في حصول فلسطين على صفة مراقب في الامم المتحدة وكان ذلك في الدورة 29 الذي كانت رئاستها جزائرية من خلال وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وقبلت الجزائر فتح السفارة الفلسطنية في الجزائر سنة 1974، كما رفضت الجزائر اتفاقية كامب ديفيد وجمدت علاقاتها مع مصر وخفضت من قيمة الدعم المقدم للفلسطنين، وفي سنة 1988 تم الاعلان عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس من الجزائر خلال الدورة التاسعة عشر انعقاد المجلس الوطني الفلسطني.

ومزالت الجزائر داعمة ومساندة للقضية ومقدمة الدعم المادي والمالي والسياسي للفلسطنين ومتعطشة لمبادرات التي من شأ نها ايجاد حل ينصف القضية ويساهم في لم شمل الفلسطنين والحفاظ على وحدة صفوفهم حيث استضافت الجزائر الفصائل الفلسطنية المختلفة في اطار مبادرتها للمصالحة ووقعت الفصائل الفلسطنية على ماسمي اعلان الجزائر التي تسعى الى اتفاق يكون بموجبه تنظيم الدولة من خلال اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

مما سبق يتجلى الاختلاف العميق بين رؤية الجزائر والاتحاد الاوروبي حول القضية الفلسطنية فالاولى تعتبرها قضية مبدأ وتاريخ ولا يمكن المساومة عليها اما الثانية فابلرغم من تاريخها المؤثر في القضية الا ان مواقفها

تغيرت نحو الانحياز للكيان الصهيوني ودعمه المطلق دون النظر الى خلفية الحقوق للفلسطنية حتى من الناحية الانسانية وذلك نتيجة عدة اعتبارات لا يعلنها الاتحاد الاوروبي صراحة ولكن ضمنيا يكون في خدمة اسرائيل على حساب اطراف النزاع، وهذا الانحياز يجعل من العلاقات السياسية الاوروبية الجزائرية ضمن دائرة الهشاشة وعدم الثقة والدليل على ذلك تاخر الجزائر وترددها بقبول كما مشروع الاتحاد من اجل المتوسط اذ تتفسر الجزائر بعض اهدافه على انه محاولة لدمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون مقابل أو تسوية سياسية للقضية الفلسطينة، وهو مايتعارض مع مبدا عدم التطبيع والرافض لاي علاقات مهما كان نوعها مع الاحتلال الصهيوني.

ثالثا– الأزمة الليبية

ساند الاتحاد الاوروبي الثورة اليبية منذ انطلاقة سنة 2011 اذ قام بفرض عقوبات على شخصيات ليبية اواخر فيفري 2011 كمعمر القذافي وافراد اسرته وحضرهم من السفر والامتناع عن تصدير اي مواد يمكن ان يستخدمها النظام ضد الثووار، كما ايدى الاتحاد الاوروبي قرار رقم 19–70لمجلس الامن المتضمن تجميد اموال القذافي وحضر بيع السلاح الى ليبيا واقامة حواجز بحرية لتفتيش السفن المتجهة الى ليبيا، كما يعتبر القرار رقم 19–73 لمجلس الامن سنة 2011 والذي سمح لاعضائه باتخاذ اجراءات اللازمة لحماية المدنين والمناطق الاهلة بالسكان، هذا القرار الذي كان بمثابة غطاء قانوني دولي لدول الاتحاد من اجل التدخل العسكري المباشر في ليبيا خخاصة ان فرنسا والمملكة المتحدة كانت اكثر الدول المتحمسة لهذا القار بالاضافة الى موفقة دول الاتحاد على تدخل حلف الناتو في ليبيا، الا ان هذه المساندة كانت منقسمة داخل دول الاتحاد فقد فضلت فرنسا والمملكة المتحدة اعطاء الاوليوية للحل العسكري اتجاه النظام الحاكم ودعم الثوار الليبين بينما رفضت ايطاليا والمنيا الدخل والتركيز على الحوار .

وبعد مقتل الفذافي تم اعلان انتهاء اعمال حلف الناتو بليبيا وهنا ظهر في الافق خلاف سياسي بين ايطاليا من جهة وفرنسا من جهة وجوهر الصراع حول مستقبل مصالح البلدين في ليبيا الا ان مواقفها من اطراف النزاع في ليبيا لم تتضح، اذ بادرت فرنسا لعقد مؤتمر حول الازمة اللبية في ماي 2018 وتلتها ايطاليا بعقد مؤتمر باليرمو في نوفمبر 2018

شاب الموقف الجزائري الحذر مع بداية الثورة الليبية وذلك راجع إلى سياسة الخارجية التي تنتهجها الجزائر في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالاضافة الى تخوفها من انتقال عدوة الثورات الى اراضيها، الا ان بعد

تبلور المهد العام في الواقع الليبي وبداية توجه القوى الدولية نحو الخيار العسكري رفضت الجزائر هذا الطرح ودعت الى ضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي يقي ليبيا خطر التدخل الأجنبي، وقد تحركت الجزائر منذ البداية لدعم الاستقرار الأمني وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، على ان يكون الحوار الليبي الليبي، وتجنب الخيار العسكري، ومع استمرار الاززمة الليبية بعد نهاية الثورة وثولا الى عملية الحسم العسكري اطلقت الجزائر مبادرة للحوار بين جميع الفصائل العسكرية والسياسية بهدف ايجاد مخرج للازمة من خلال اتفاق ينهي الصراع المسلح والحد من توسعه، بالاضافة الى التركيز على تاسيس اركان الدولة الليبية ومؤسساتها.

من خلال ماسبق يتضح الاختلاف الجوهري بين موقف الاتحاد الاوروبي وموقف الجزائر بداية من الثورة الليبية وصلا الى الازمات الناتجة عنها حيث تمثل موقف الاتحاد الاوروبي في دعم الخيار العسكري بقيادة فرنسا واللمملكة المتحدة الا ان هذا الموقف نفسه كان مرفوض من دول داخل الاتحاد وبالاخص ايطاليا والمانيا في البداية، في بقيت الجزائر ثابتة اتجاه موقفها بعدم قبول التدخل الاجنبي والحرص على تجنبه.

رابعا– أزمة مالي:

للجزائر دور فعال في معالجة النزاعات بدولة مالي حيث احتضنت الجزائر الحوار بين الاطراف المتنازعة في مالي مانتج عنه اتفاق تمرناست 1991 بالاضافة الى اتفاق تسوية النزاع للازمة التارقية بما عرف باتفاق السلام سنة 2006، وعلى اثر ازمة مالي سنة 2011 دعت الاطراف الى الحوار وضرورة ايجاد حل سلمي، كما رفضت التدخل الاجنبي الذي الزمت فرنسا نفسها به والذي رحب به الاتحاد الاوروبي، فيما اعتبرت الجزائر ان التدخل العسكري ليس الحل الامثل كونه سوحول الازمة من ازمة داخلية الى حرب دولية، بالاضافة الى التدعيات الخطيرة التي ستنعكس على المنطقة ككل وان الحل العسكري لا يكفي في ظل غياب الارداة السياسية الجادة لفرنسا ومن خلفها الاتحاد الاوربي لتقديم العون السياسي والتنموي لدول منطقة الساحل الذي من شانيه تجنب هذه الصراعات، فيما استمرت فرنسا بتدخلهاحيث اعتبرت الجزائر ان سياسات الامننة والحضور الدائم للفوات الخارجية دون تماشيه مع برامج التنمية طويلة المدى لن يحقق الاستقرار في المنطقة وسيؤدي الى مزيد من الصراعات، وطرحت الجزائر امكانية تطبيق اتفاقية الجزئر التي تقوم على اللامركزية والمصالحة الوطنية يجب ان ينطلق من التركيز على التنمية

مما سبق اعلاه يرتكز جوهر الخلاف بين الطرفين الجزائري والاوروبي حول القضايا الاقلمية او الدولية ذات الاهمية للجانبين في دعم القضايا والحلول المطروحة لتسوية تلك المشاكل، وهو ما يتضح جليا في القضايا

الاربع التي تم التطرق اليها خاصة القضية الفلسطنية والصحراء الغربية والازمة الليبية، فالجزائر لم تحيد عن موقفها الداعم للقضية الفلسطنية الداعي الى حق الشعب الفلسطني في اقامة دولته وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني كادولة او نظام وهو ماتم فهمه في تاخر الجزائر للانضمام الى مجموعة جنوب المتوسط باعتبار اسرائيل عضو فيه، اما الاتحاد الاوروبي فقد كان موقفه متذبذبا واكثر ضبابية على الصعيد الرسمي اتجاه القضية الفلسطنية اما على الصعيد الغير الرسمي فهو داعم اساسي لاسرائيل وكيانها الصهيوني، وبالنسبة للضية الجوهرية للصحراء الغربية فالجزائر داعمة ومطالبة لحق الشعب الصحراوي في الاستقلال وتقرير مصيره دون قيود وانهاء الاحتلال بكل اشكاله ، بينما الاتحاد الاوروبي يلعب على الحبيلين معا ويبني قراراته اعتمادا على دبلوماسية مصالحه الاقتصادية البراغامتية في المنطقة ونفس التفسير ينطبق على الازمة اللبية اذ ترى الجزائر ان التدخل الاجنبي في ليبيا لن يحقق الاستقرار للمنطقة يمس امنها القومي بينما سعى الاتحاد الاوروبي الى فرض التدخل وذلك من اجل حماية مصالحه واجندته الشخصية.

وعليه فان هذه الخلافات في وجهات النظر تشكل قاعدة اساسية للجوء الى ممارسات واساليب ضغط غير ديبلوماسية من خلال استغلال قطاعات اقتصادية سواء من طرف الجزائر او الاتحاد الاوروبي من اجل دفع كل طرف لقبول راي الاخر وطرحه لحل اشكاليات تلك القضايا، وهذا من شأنه التاثير على عمليات التنمية الاقتصادية المستهدف تحقيقها ضمن اتفاقية الشراكة فبدون توافق سياسي وديبلوماسي لا يمكن تحقيق توافق اقتصادي حتى واذا كانت البدائل الاقتصادية غير متاحة للطرفين.

خلاصة الفصل

من خلال تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر حسب المؤشرات الاقتصادية المستخدمة سواء الكلية او الجزئية لم ترقى نتائج تلك المؤشرات الى المستوى الذي يمكن ان يقال عنه ان التنمية الاقتصادية حققت نتائج مرضية بصفة عامة الا ان الملاحظ هو تحسن المحقق في العديد من القطاعات مع التقدم في فترات الدراسة بالرغم من بعض التراجعات الطفيفة في بعض المؤشرات.

اما فيما يخص الرهانات الاقتصادية التي تواجه الشراكة الاوروبية الجزائرية فقد تمثلت في العديد من الرهانات الممثلة في العوائق والصعوبات بالقطاعات الاقتصادية على سبيل المثال يواجه الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر الرهانات بالاضافة الى التجارة الخارجية خاصة التبادلات التجارية للمنتجات الزراعية والصناعية التي واجهت وتواجه مشكلة رفع التعرفيات الجمركية.

كما تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي رهانات اخرى غير مرتبطة بالعامل الاقتصادي وتتمثل في الرهانات السياسية سواء الداخلية او الخارجية، فداخليا حدثت عدة تشنجات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي هذا الاخير الذي لا يفوت فرصة الا ووجه انتقاداته لسياسات الجزائر الداخلية الامر الذي تعتبره الجزائر تدخلا في شؤونها.

خاتمـــــــــــة

حوصلة

تعتبر منطقة البحر الابيض المتوسط اكثر مناطق العالم حياوية ونشاطا في مختلف المجالات وفي مختلف القطاعات وتنوعا سواء على المستويات الاقتصادية و السياسية او الاجتماعية او الديموغرافية او الثقافية ...الخ، فهي تجمع بين ثلاث قارات تعتبر ثلاثتها بمثابة مهد الحضارات البشرية تاريخيا وومركزا للطاقة العالمية وممرا بحريا وجويا وبريا.

وبالرغم من تعدد مصطلحات تصنيف تطور وتقدم الدول الا ان معناه نفسه في كل مصطلح، يتمثل ذلك المعنى في دول حققت التنمية ودول لم تحقق، فالاولى تعمل للمحافظة واستمرارية وتحديث ماتم تحقيقة والثانية تعمل على الوصول الى مستوى الدول الاولى من التنمية، هذا المصطلح الشامل الذي يتفرع ويتشعب معناه حسب انواعه استخداماته واهدافه واستراتيجياته وسياساته واختلاف وجهات النظر حول اسقاطه العملي بمعناه العلمي، الا ان الاتفاق قائم اجمالا حول عدم تحقق المعنى الشامل للتنمية دون تحقيق التنمية الاقتصادية

كما يتطلب العصر الحديث انشاء علاقات دولية اكثر من اي وقت مضى نظرا للتحديات التي تواجه كل دولة بمختلف انواعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وما ميز العصر الحالي هو بناء التكتلات والمجموعات الدولية التي تجمعها نفس المصالح وتواجهها نفس التحديات، وهو ماسعت اليه الجزائر من خلال ابرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، واذ بالرغم من جملة البنود والمحاور التي تضمنتها الاتفاقية الى ان المحور الابرز فيها هو المحور الاقتصادي الذي كان يهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادي على كل المستويات والتي اعتبرتها الجزائر كفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبعد مرور حوالي عقد ونصف من تنفيذ اتفاقية الشراكة كانت مطالبات الجزائر مستمرة ودورية لمراجعة بعض البنود في الاتفاقيةكانت اهمها تلك التي تم مراجعاتها سنة 2012 لاعادة هيكلة التعاريف الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية الواردة والصادرة من والى الجزائر والاتحاد الاوروبي، الى ان اعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سنة 2020 اعادة مراجعة اتفاقية الشراكة كع الاتحاد الاوروبي بصفة شاملة في اطار مبدأ "رابح–رابح"، وهو مايدل على ان استفادة الجزائر من الاتفاقية كان محدودا اذا لم نقل ان اثارها كانت ضارة عل بعض القطاعات وبالاخص الاقتصادية منها وهو مايتم ربطه بالرهانات والعراقيل التي تواجه التنمية الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة.

نتائج فرضيات الدراسة:

من خلال الفرضيات التي تم اعتمادها لهذه الدراسة وبعد معالجتها في الجانبين التطبيقي والنظري توصلنا الى مايلي:

- ❖ حسب ماتم التطرق اليه في الفصل الاول تم إثبات صحة الفرضية الأولى اذ ان العلاقات الدولية تعتبر إحدى الأسس التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الشاملة، وهو ماتم استنتاجه من مقومات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بحيث لا يمكن باي حال من الاحوال ان تعتمد الدولة بصفة منفردة على تحقيقها بكفاءة وفعالية، بل يجب اقامة علاقات دولية في اطرها الاقتصادية التنموي بغية الاستفادة الكاملة من التجارب الخارجية والتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.
- ❖ من خلال الفصل الثاني تم إثبات صحة الفرضية الثانية حيث الفروقات الشاسعة وتباعد المستوى بين الاقتصاد الجزائري والاوروبي اخرى تنفيذ المحور الاقتصادي للاتفاقية كما كان متوقعا وحسب الرزنامة المسطر له سواء فيما يخص انشاء منطقة التبادل التجاري الحر او رزنامة الغاءات التعاريف الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية نظرا لتضرر المنتجات الجزائرية وقطاعاتها من البنود المتفق عليها مما تطلب اعادة مراجعتها والتاسيس لرزنامة اخرى معدلة بما تراه الجزائر مناسبا ويخدم مصالحها الزراعية والصناعية اولا.
- ❖ حسب الدراسة المتناولة في الفصل الثالث تم إثبات صحة الفرضية الثالثة، اذ تواجه التنمية الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة رهانات حقيقية في قطاعات مختلفة سواء اقتصادية او سياسية او اجتماعية، بحيث اثرت اتفاقية الشراكة على العديد من القطاعات سلبا ولم تحقق النتائج المرجوة منها وذلك راجع بالاساس الى المشاكل والمعوقات التي تقف امام تلك القطاعات في ظل تطبيق اتفاقية الشراكة.

نتـــائـــج الدراسة:

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع بجانبيه النظري والتطبيقي توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- رغم اختلاف التعاريف واساليب اليات التنمية بمفهومها الواسع الا ان الاتفاق الثابت يتمثل في عدم مكانية تحقيق التنمية الشاملة الا بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر عصب التنمية المستدامة، وذلك لما توفره من ترابط بين جل القطاعات في اقتصاديات الدول واثرها على كل الجوانب المعيشية في الدولة.

- من بين اكثر الاسباب التي دفعت الاتحاد الاوروبي لانشاء اتفاقيات اورومتوسطية هو شعوره بالتهديد لفقدان مكانته الاقتصادية والسياسية من طرف القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية والقوى التي كانت تتنامى المتمثلة في الصين وروسيا.
- تاخر الجزائر لتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد الاوروبي مقارنة بالدول الاخرى كان بسبب الحيطة السياسية المعتادة من طرف الدولة الجزائرية خاصة وان الاتفاقية جاءت باقتراح من طرف له ماضي ليس بالبعيد كان هو السبب الرئيسي في ضعف وهوان الدول الراغب في عقد اتفاقيات شراكة معها.
- ركزت الجزائر عند عقد الاتفاقية على الحق في مراجعة البنود المتفق عليها وقت الحاجة بطلب من اي الطرفين، وهو مادل على النظرة الاستراتيجية التي تحلى بها الموفاوضين الجزائرين حول الاتفاقية، اذ صدقت وجهت نظرهم سنة 2012 لطرح مراجعة سياسات التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية والصناعية.
- تاخر تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر المتفق علىها نظرا لعدم تحقق القاعدة الاقتصادية المنتظرة التي كانت تهدف لتاسيسها، اذ تضررت المنتجات الجزائرية على حساب المنتجات الاوروبية، مما اثر على الايرادات الجمركية والسوق المحلية وعد مقدرتها على منافسة المنتجات الاوروبية لا محليا ولا خارجيا، وكان ذلك يخدم مصلحة الطرف الاوروبي على حساب مصلحة الطرف الجزائري.
- رغم تعديل سياسات التفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية والصناعيةمن حيث الرزنامة والنسب وعدد انواع المنتجات الملزمة بازالة التعرفيات الجمركية الا انها لم ترقى الى الاهداف المرجوة منها بعد التعديل.
- بالنظر الى تطور الاقتصاد الجزائري منذ تنفيذ الاتفاقية فقد حقق تقدما على المستوى العام الا ان هذا التقدم لا يمكن القول عنه انه مرضي لبناء اقتصاد منافس او يعادل اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي فمزال الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي له.
- لم تحقق الجزائر تنمية اقتصادية مرضية خلال فترة الدراسة فالبرغم من النتائج المحققة والمعبر عنها بالمؤشرات الاقتصادية المستخدمة في القياس الا ن تلك النتائج لا تعتبر كافية لاسقاطها على معنى التنمية الاقتصادية بمفهومها المعاش والملموس.
- تشكل التجارة الخارجية اكثر الرهانات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في ظل الشراكة نظرا لاهتلاف طبيعى الاقتصاد بين دول الاتحاد والجزائر فالاولى صناعية انتاجية والثانية ريعية مما اثر على التبادلات

التجارية من حيث النوع والكم بين الطرفين مما شكل عدة عوائق تحد من استغلال مزايا التجارة الدولية في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

- بالرغم من تصدر دول الاتحاد الاوروبي قائمة المستثمرين الاجانب في الجزائر بمختلف قطاعته الا ان سياسات الجزائر للاستثمار الاجنبي المباشر المطبقة تحد من فتح مجال الاستثمار بشكل حر وهو ما دل عليه تصنيف الجائر بمؤشر حرية الاستثمار العالمي، وبذلك يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر رهان للشراكة يؤثر على التنمية الاقتصادية.
- يشكل قطاع الطاقة اهم قطاع مشترك بين الجزائر والاتحاد الاوروبي من حيث الاهمية المالية والاستراتيجية للطرفين، فالجزائر باعتبارها المورد الثالث عالميا لدول الاتحاد للغاز الطبيعي، الا ان هذه المكانة مهددة بالتراجع نظرا للمنافسة القوية من قطر ونيجيريا، مما قد يؤثر سلبا على ايرادات الجزائر المالية والذي بدوره سيؤثر على تمويل التنمية الاقتصادية.
- بالرغم من القرب الجغرافي والترابط التاريخي بين الجزائر ودول الاتحاد الاوروبي وتطرق اتفاقية الشراكة الى تنمية القطاع السياحي والتبادل الثقافي، الا ان السياحة تبقى محدودة بين الطرفين نظرا لصعوبات التنقل بين الجهتين وهذا ادى الى اضعاف مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية كما كان منتظرا.
- تشكل انتقادات سياسية خاصة من خلال البرلمان الاوروبي حول وضع الديموقراطية وحقوق الانسان والحريات في الجزائر بالاضافة الى مشكلة الهجرة الغير الشرعية والتي تعتبرها الجزائر محاولة للتدخل في في شؤونها الداخلية رهان حقيقي امام اتفاقية الشراكة واستمرارها فالجزائر لا ترضى ان يتم استغلال المشاكل السياسة كاداة ضغط اقتصادية او العكس، مما يحول امام العديد من برامج الشراكة الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية.
- اختلاف وجهات النظر في التعامل مع القضايا الاقليمية والدولية التي تعكسها المواقف الرسمية او غير الرسمية للطرفين خاصة فيما يخص ام القضايا القضية الفلسطينية وتشكل مما قد يؤثر على اتفاقية الشراكة والذي يشكل رهان حقيقي للاستفادة من مزايا الشراكة على التنمية الاقتصادية

اقتراحات الدراسة:

بناءً على النتائج المتوصل اليها، يمكننا أن نقدم الاقتراحات التالية:

- تجميد اتفاقية الغاء التعاريف الجمركية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية والتركيز على تنمية وتطوير المنتج المحلي ومن ثم خلق فائض انتاجي بمواصافات عالمية تنافسية من حيث السعر والجودة ليتم بعد ذلك الغاء التعاريف الجمركية وفتح السوق المحلية امام السوق الاوروبية.
- اقامة اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة مع قوى عالمية مثل الصين وروسيا والبرازيل واحياء الاتفاقيات القديمة مثل اتفاقيات الدول العربية، وهذا من شانه خلق مناخ تنافسي لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي مما قد يجبر هذا الاخير على تقديم تنازلات اقتصادية للمحافظة على المكاسب التي يجنيها من اتفاقية الشراكة مع الجزائر.
- مراجعة قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر والقيود اعلى التجارة الخارجية بما يضمن الاستفادة القصوى من هذين القطاعين خاصة في مجال التكوين لليد العاملة المحلية وتطبيق تسعيرة الاجور الدولية، بالاضافة الى انشاء وتطوير السوق المالي الجزائري ووضع خطط لادماجه وربطه بالاسواق المالي في الدول الشريكة.
- اسراع وتيرة انجاز خطوط نقل الطاقة والغاز من الجزائر الى دول الاتحاد الاوروبي خاصة بعد اهتزاز الثقة التوريدية بين الاتحاد الاوروبي وروسيا بعد الحرب الاوكرانية الروسية، وذلك من خلال رفع الطاقة الانتاجية الطاقوية مع مرعاة الحفاظ على الاسعار الدولية، والعمل على تحقيق الاستقلال الانتاجي في مجال الطاقة وتكرير النفط، بالاضافة الى استغلال امكانيات المناخية الجزائرية في ميدان الطاقة المتجددة التي تتوجه اليها دول الاتحاد الاوروبي باعتبارها مستدامة واقل تكلفة.
- تنمية قطاع السياحة الجزائرية باعتباره قطاع ذو امكانيات ضخمة يمكن ان تعطي قيمة مضافة للتنمية الاقتصادية وذلك بايجاد حل لمشاكل التاشيرة والنقل بين الجهتين حتى ولو من طرف الجانب الجزائري فقط باعتبارها المستفيد من موارد القطاع السياحي في جذب العملة الصعبة.
- محاولة ايجاد حل سياسي لتهجمات البرلمان الاوروبي على سياسات الجزائر الداخلية وعدم المساس بامنها القومي باستغلال المشاكل الداخلية وتطبيق قاعدة المعاملة بالمثل باعتبار سياسة الجزائر منذ استقلالها عدم التتدخل في شؤون الدول الداخلية.
- مطالبة الاتحاد الاوروبي بتوضيح مواقفه اتجاه القضايا الجوهرية بالمنطقة واعلامه ان أي موقف لا يتوافق مع مبادئ وتوجهات الجزائر قد يؤدي الى اثار عميقة في اتفاق الشركة لدرجة الغاءها وخير مثال على ذلك ازمة الجزائر مع اسبانيا بعد تغيير موقفها اتجها استقلال الصحراء الغربية.

آفاق الدراسة:

من خلال نتائج مقتراحات الدراسة نطرح الافكار التالية كاقتراح للبحث مستقبلا:

- دراسة استشرافية لمكاسب التنمية الاقتصادية من منطقة التبادل الحر في اطار اتفاقية الشراكة.
- تقييم الخاسر اقتصاديا والمستفيد من تاخر تنفيذ كل بنود اتفاقية الشراكة.
- اثر العلاقات السياسية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي على استمراية اتفاقية الشراكة.
- اثر انفتاح الجزائر على روسيا والصين على العلاقات الاقتصادية الاوروجزائرية.

المراجـــــــــع

قائمة المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابراهيم مراد الدعمة، **التنمية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوضعي**، دار المتنبي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
2. إحسان إبراهيم، **إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
3. احلام بوعبدلي، سياسات **ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دارالجنان للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4. احمد ابو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الابعاد والمنهج**، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2007.
5. احمد السعد، **الأسواق المالية المعاصرة**، دارالكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2012.
6. أحمد دودين، **أساسيات التنمية الادارية والاقتصادية في العالم العربي**، دارالأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، 2014.
7. أحمد زايد، اعتماد علام، **التغير الاجتماعى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006.
8. أحمد سلمان المحمدي، **دراسات في قضايا فكرية معاصرة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
9. أحمد عبداللاه المراغي، **الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016.
10. أحمد عرفة أحمد يوسف، **الدعم الاقتصادى حقيقته وأنواعة** دار التعليم الجامعي، مصر. الإسكندرية، 2020.
11. احمد محمود الزنفلى، **التخطيط الاستراتيجى للتعليم الجامعى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013.
12. أحمد مشعان نجم، **مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، دار امجد للنشر والتويزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2017.
13. أحمد منصور و اخرون، تحرير عبد المولى اسماعيل، **الإتجار في العطش** ، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2018.
14. أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، **التكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة**، ادار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019.
15. الأخضر أبوعلاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.
16. إدريس بوسكين، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.
17. أسعد محمد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،، بيروت، 2009.
18. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشروالتوزيع، عمان، الأردن،2015.
19. أسماعيل علي شكر، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، عمان، 2016.
20. الأشوح زينب، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2018.
21. أكرم كرمول، **تطورالقطاعات الاقتصادية والاستثمارية عبر تاريخ الأردن**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
22. إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2013.
23. أماني جرار، **منظمات الاعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.
24. أنس الراهب، **السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئة عام من الاحتلال**، دار الفارابي للنشر والتوزي، بيروت، 2017.
25. إيناس خليفة خليفة، **موسوعة البحار والمحيطات**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
26. أيوب أبو دية، **تنمية التخلف العربي في ظلال سمير أمين**، دار الفاربي، بيروت، 2004.
27. باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ، 2006،ص 51،52 .
28. بخوش مصطفى، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

29. بسام الجرايدة، **توحش الضمير الليبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية** ، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
30. بطرسالحمارنة، **مواطن المستقبل**، دار الآن ناشرون وموزعون ، عمان، الأردن، 2016 .
31. بنيامين هيجنز، **التنمية الاقتصادية: المبادئ – المشاكل – السياسات** ، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2020 .
32. بوجمعة وعلي، **اللغة العربية والتنمية: الميسرات والمعيقات**، اي-ذكتب، لندن، 2018.
33. بيرجيتسترا كينبروك، ترجمة: هاني صالح، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008.
34. تاج الدين جعفر الطائي، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**، دار رسلان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
35. التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، **ورقة الموقف لمكتب MIO-ECSDE حول التوع البيولوجي في البحر المتوسط**، مكتب معلومات البحر المتوسط، اثينا، 2012.
36. توفيق البزاز، **بحوث في اللغة و الأدب**،2010، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
37. توماس بيكيتي ، **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى،2016.
38. جرار أماني، **منظمات الأعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.
39. جونستون مايكل، ترجمة: نايف الياسين، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008.
40. حاتم أحمد عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
41. حاتم عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة** ، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص46.
42. حامد محمود مرسى، **الإعجاز الاقتصادي في القرآن والسنة: المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر**، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2011.
43. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديميون للنشروالتوزيع، القاهرة، 2014.
44. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008.
45. حمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2017، ص97.
46. حمزةالجبالي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة. ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2016.
47. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دورالسياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
48. خالد الحروب، **هشاشة الإيديولوجيا: جبروت السياسة**، دار الساقي، بيروت، 2014، ص42.
49. خالد خليفة، **دليل إبرام العقود الإدارية في القانون الجزائري الجديد**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017..
50. خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017..
51. خضير بنسعود الخضير، **علم الاجتماع الصناعي**، شركة العبيكان ، الرياض، 2020.
52. خواص مصطفى، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019.
53. دانيرودريك، ترجمة رحاب صلاح الدين، **معضلة العولمة**، مؤسسة هنداوي للنشر،لندن، 2017.
54. دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
55. دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دارحميثرا للنشر والترجمة ، القاهرة،ط1، 2018.
56. دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دارحميثرا للنشر والترجمة ، القاهرة، 2018.
57. دروع قاسم, عرقان عبد الله، **دور الجيش العربي في التنمية الوطنية الشاملة**،د.ن، 2009.
58. دريد كامل آلشبيب، **الإستثمار والتحليل الإستثماري**، داراليازوري العلمية للنشرو التوزيع، عمان، 2009.
59. رافدة الحريري، **اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2013 .
60. رامي عبُّود، **المحتوى الرقمي العربي على الانترنت**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

61. رائد محمد عبد ربه، **الاقتصاد السياسي** ، الجنادرية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1،2013.
62. رائد مصباح أبو داير، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000 – 2001)**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013.
63. رحموني عبد الرحيم، وآخرون، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، القاهرة، 2019.
64. رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتاثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتابا لاكاديمي، عمان، الاردن، 2015.
65. رمضان توفيق عبيد، **الثقافة وأثارها علي التنمية في مواجهة التحديات الت يتواجه العالم الإسلامي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013،
66. رمضان على السيد معروف، **التجارة الإلكترونية فى اليابان ومدى استفادة مصر منها**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012،
67. رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات شرق الاوسط، عمان، الاردن، 2010.
68. رنا محمد راضي، **دور الإدارة في منح الإجازة الاستثمارية وإلغائها**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2016.
69. رواء الطويل، **الاقتصاد التركي** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2011، ص180.
70. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة** ، دار غيداء للنشروالتوزيع،الأردن،عمان، 2020.
71. ريهام يسري السيد، **أسس صناعة السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019.
72. زهير احمد السباعي، الرعاية الصحية نظرة مستقبلية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 2013.
73. الزوهرة الصنهاجي، **المعرفة الكفائية ووظيفتها في البناء الحضاري**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
74. زياد حمد القطارنة، **إدارة الكوارث**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
75. زياد شفقان الضرابعة، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
76. زياد عبود علوش، **لبنان التنمية: آفاق وتحديات**، دار الفرابي، بيروت، لبنان، ط 1،2014، ص 40 .
77. زيد كامل الشيب، **المالية لدولية**، داراليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2020.
78. سامح عبد المطلب عامر، **إدارة لأعمال الدولية**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2013.
79. سامي بن عبدالله المغلوث، **أطلس الفتوحات الإسلامية**، العبيكان للنشر، الرياض، 2010.
80. سعدون حمود الربيعاوي, حسين وليد عباس، **إدارة التسويق**، دارغيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2005.
81. السلموني سعاد إبراهيم، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
82. سلوى العنترى، **القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر**، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط1، 2005.
83. سليمان عمر الهادي، **الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي**، دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، ط1، 2009.
84. السماك محمد أزهر سعيد، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
85. سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية**، دارالشروق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010، ص80.
86. سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي،لبنانن بيروت،ط2009،1 .
87. سمير أمين و اخرون، **السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2016،
88. سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**. الجزءالأول، دارالحامدللنشروالتوزيع، عمان 2011.
89. السيد حامد الصعيدي، **الزراعة المستدامة للأراضي الجافة والمروية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2010،ص 10.
90. السيد حميد رمضان، **معجم الجغرافيا للغة العربية**، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1997.
91. سيد محمد عبد المقصود، **اسس ومبادئ التخطيط الاقتصادى الاقليمى والعمرانى**، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 2018.
92. سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

93. شادية سعود يكمالمندور، **التجارة الخارجية اليابانية**، دارالعربي للنشر، القاهرة، 2015.
94. شادية مندور، **دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان**، العربي للنشروالتوزيع، القاهرة، 2015، ص 49 .
95. شربيني وفاء سعد، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991–2003**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14–15 يناير 2004، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005.
96. شريط صلاح الدين، **اصول صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، دارحميثر اللنشر والترجمة، مصر، القاهرة، 2018.
97. شقيري نوري موسى، **الاسواق المالية و اليات التدوال**، دارالكتابالثقافي، الأردن، عمان، 2017.
98. شكيب بن بديرة الطبلبي، توسعة المرصاد: **مدخل نقدي مختصر لمفاهيم الاقتصاد السياسي**، دار المتوسط الجديد، تونس، 2014.
99. شمري هاشم، **الفساد الإداري والمالي وآثارها لاقتصادية والاجتماعية**، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان،الأردن،2011.
100. شهدان عادل الغرباوي، **التنمية المستدامة مابين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
101. شيو جانغيونغ، ياوخويتشين، ترجمة: مروة السيد،مراجعة: حسانين حسين، **التنمية الاقتصادية في الصين: الأقاليم الغربية نموذجا**، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2017.
102. صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
103. صالح طاهر الزرقان، **العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم: النظرية والتطبيق**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 .
104. صبحية بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
105. صفوان المبيضين، عائض الأكلبي، **التخطيط في الموارد البشرية**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
106. صفوت النحاس, ناهد عرنوس، **آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات**، دار دلتا للنشر والتوزيع، القاهرة.
107. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، **البطالة " مفهومها – أسبابها– خصائصها" اتجاهات عربية و عالمية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2017.
108. طاهر أحمد، احمدالسعودى، **البطالة المشكلة والحل**، المحروسة للنشر، القاهرة، 2008.
109. الطاهر المهدي بن عريفة، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.
110. طايع محمد سالمان، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
111. طايع محمد سالمان، **الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.
112. طه محمد، **الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية**، دارالتعليم الجامعى، مصر، الإسكندرية، 2020.
113. عادل البديوي، **الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
114. عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد عباس ، **الاقتصادفي ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 .
115. عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد عباس، **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
116. عائشة شتاتحة، **الأولوية التييحتلها رأسالمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع، الأردن، عمان، 2019.
117. عباس رفعت، **السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2002**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2017.

118. عبد الحافظ الصاوي، **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي: رؤية تنموية**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2012.

119. عبد الحليم مهور باشة، **التخطيط الحضري المبادئ والاسس**،دارالیازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

120. عبد الحي زلوم و اخرون، مراجعة وتقديم خالد الوزني، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مؤسسة عبد الحميد شومان،عمان ، الأردن، ط1، 2008.، ص174 .

121. عبد الرحيم رحموني، **القضايا العربية المعاصرة : الرهانات والتحديات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2020.

122. عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دارالساقي، لبنان، بيروت، 2011.

123. عبد العزيز الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي، بيروت، 2012.

124.عبد الكريم قندوز، **الابتكار المالي ومقدمة الى الهندسةالمالية**، E-Kutub Ltd، لندن، ط1، 2017.

125. عبد اللطيف أحمد علي، **التاريخ الروماني**، دار النهضة العربية، بيروت، 2011.

126. عبد الله تركماني، **العرب وحوار الثقافات في عالم متغير**، إي-كتب، لندن، 2011.

127. عبد المنعم فوزي، **فلسفة الفكر المالي**، وكالة الصحافة العربية، مصر،2018.

128. عبدالسلام بغدادي، **الحريات الأكاديمية والإبداع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

129. عبدالسلام شكركر، **الاعلام التوعوي: المفاهيم والمجالات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2019.

130. عبداللطيف مصطيفي, عبد الرحمان بنسانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، بيروت، 2014،.

131.عبدالوهاب محمد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2016.

132. عدنان داود محمدالعذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010 .

133. عدون حمود جثير الربيعاوي, **حسين وليد حسين عباس، رأسالمال الفكري**، دارغيداءللنشروالتوزيع،عمان،الاردن، 2015.

134. العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية – الأوروبية (1956–2013)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020.

135. عصام الدين مصطفى صالح، **اقتصاديات تكنولوجيا المعلومات والإعلان الإلكتروني في عصر العولمة في المجتمعات العربية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2020.

136. عطا الله علي الزبون، **التجارةالخارجية**، دارالیازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

137. العطار علي، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

138. عقيل زغير، **المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي**، دار الفكر والقانون للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2015.

139. علاء إبراهيم عبد المعطي، **أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة**، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع، مصر، 2016.

140. علاء النجار حسانين أحمد، **دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة دراسة تطبيقية حول أثر أداء البورصه المصرية على الاقتصاد في الفترة من 2011 حتى 2016**، دارالتعليم الجامعى للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2018.

141. علاء عباس، **نحو رؤية فلسفية تربوية للقيم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

142. علاء محمود، **افلات التخلف من قبضتنا**، دار بلاد النهرين، بغداد، 2020.

143. على سيد اسماعيل، **الدروس المستفادة من تجارب الاصلاح الاقتصادى: (المعتمدة على صندوق النقد الدولي)**، دار التعليم الجامعى، الاسكندرية، 2019.

144. علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2010.

145. علي أحمد مدكور، **تطوير المناهج وتنمية التفكير**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ط1، 2015

146. علي شهاب أحمد الصبّاحي، **الاستثمار الأجنبي الخاص الواقع والآفاق**، دار الأكاديميون للنشروالتوزيع، الأردن،عمان، ط1، 2019.

147. علي عبد الفتاح، **الإعلام الدبلوماسي و السياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019.

148. علي عبد الكريم حسين الجابري، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دارجدلة ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2012.

149. علي محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

150. عمار عبد الغني، **خرافات التنمية البشرية**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2017.

151. عمر كامل حسن، **الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي**، دار رسلان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

152.عمر كامل حسن، **النظام الاقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.

153. عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس**، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

154. عميروش شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2012.

155. فراس عباس فاضل البياتي، **الأمن البشري بين الحقيقة والزيف** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.

156. فراس عباس فاضل البياتي، **الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية**، دارغيداء للنشروالتوزيع،عمان،الأردن، 2010.

157. فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

158. فهد خليل زايد، **فن إدارة الأزمات الاقتصادية**، دار يافا للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2013. .

159.فؤاد بن غضبان، **التخطيط والتنمية من منظور جغرافي**، داراليازوري العلمية، عمان، الأردن،2020.

160. فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2018.

161. فؤاد محمد الشريف بن غضبان، **الاقتصاد الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 190.

162.فؤاد محمد الشريفبن غضبان، **الاقتصاد الحضري**، داراليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019.

163. فولفجانج شتريك، ترجمة: علاء عادل، **شراء الوقت: الأزمة المؤجلة للرأسمالية الديموقراطية**، دار صفصافة، القاهرة، 2017.

164. كايد خالد عبد السلام، **جغرافيا المدن**، دار الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص149.

165.كفري مصطفى العبد الله، **عولمة الاقتصاد والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.

166. كلمة وزير التجارة، **يوم تحسيسي واعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي**، وزارة التجارة، الجزائر، 2012.

167. كولين مويرز، ترجمة معين الامام، **الإمبرياليون الجدد: إيديولوجيات الإمبراطورية**، العبيكان للنشر، السعودية، ط1، 2008.

168. لخضر بن داده، **التعليم من أجل التغيير** ، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط1، 2017.

169. ماهر عزيز، **القوي النووية والتنمية المستدامة: تعزيز أمن الطاقة المستدمة لمصر**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2009.

170. مجدى عزيز، **رؤى مستقبلية فى تحديث منظومة التعليم**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001.

171.مجموعة مؤلفون، **الاستثمار في الأردن: فرص وآفاق**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، عمان، ط1، 2002.

172. مجموعة مؤلفين، **االغاز القارّي اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

173. مجموعة مؤلفين، **إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

174. مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.

175.مجموعة مؤلفين، **النظام العربي والعولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

176.مجموعة مؤلفين، **دور القطاع الخاصّ في مسار التّنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

177. مجيد خليل حسين، **مبادئ علم الاقتصاد، دارزهران للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2012.

178.مجيد ملوك السامرائي، **تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة**، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2016 .

179.محسن الحيدري، **الشرق اوسطية اقتصاديا وسياسيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

180.محسن الحيدري، **الشرق اوسطية اقتصاديا وسياسيا**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

181. محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

182. محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية**، مركز الكتاب الأكلديمي، عمان،الاردن، 2020.

183. محمد أحمد محمود عمارنة، **رقابة هيئة سوق رأس المال على الشركات المساهمة: دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية**، القاهرة، ط1، .

184. محمد بن بوزيان, عبداللطيف مصيطفى، **أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية**، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع، بيروت،، ط1 2015، ص152.

185. محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقلامية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوسيع، عمان، الارن،2016.

186. محمد بوبوش، **التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.

187.محمد ربيع، **صنع التاريخ نظرية في التاريخ وتطور الحضارات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.

188. محمد سرور الحريري، **الإدارة العالمية للمنظمات**، دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2016.

189. محمد شاهين، **التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، عمان، الاردن، 2018

190. محمد صادق إسماعيل، **المياة العربية وحروب المستقبل**، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة،2012، ص 184 .

191. محمد صادق إسماعيل،**إدارة الجودة الشاملة في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2014.

192. محمد عبد المنعم شعيب، **الإدارة الصحية و إدارة المستشفيات**، دار النشر للجامعات، مصر القاهرة،ط1،2013.

193. محمد على حوات، **عرب وأمريكا من الشرق اوسطيى الى الشرق الاوسط الكبير**، مكتبة مديولي، القاهرة، 2006.

194. محمد على عزب، **التعليم الجامع بوقضايا التنمية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011.

195.محمد عمارنة، **رقابة هيئة سوق رأسالمال على الشركات المساهمة**، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة ، 2014.

196. محمد عي حزام المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها علىالقطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.

197. محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2012.

198. محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي**، المنظمة الربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998.

199. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية–الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

200. محمدأحمدالأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،الاردن، 2020.

201. محمدشاهين، **الاقتصاد الاسلامى المنقذ من الضلال**، دار حميثر اللنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.

202. محمود السماسيري، **فلسفات الإعلام المعاصرة في ضوء المنظور الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 2008.

203. محمود حامد، **الاقتصاد الكلى**، دارحميثرا للنشر والترجمة، عمان، الاردن، 2017.

204. محمود عبدالله الحبي سو فؤاد بنغضبان، **مدخل الى الاقتصاد الحضري**، دارالياز وري العلمي، عمان،الأردن، 2021.

205. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتويع، عمان، الاردن، 2016.

206. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دارغيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،ط1، 2016.

207. مختار السنوسي، **الإعلام الدولي : الأسس والمفاهيم**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

208. مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

209.مدحت أبو النصر، **التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 72.

210. مرتضى آويني، ترجمة: مسعود فكري، **لتنمية وأسس الحضارة الغربية: التقدم الاقتصادي أم التكامل الثقافي**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2016.

211. مصطفى جمعة، **الإسلام والتنمية المستدامة: تأصيل في ضوء الفقه وأصوله**، مؤسسة شمس للنشر والاعلام، القاهرة، 2017، ص 210 .

212. مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوبا لصحراء** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

213. مصطفى كافي، **إدارة الأعمال الدولية** ، دار الأكاديميون، للنشر و التوزيع، الأردن،عمان، 2017.

214.مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

215. معتصم تركي الضلاعين، **الجندر – فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.

216. مندور عمر، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص185.

217.منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، دار الجندارية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

218.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **منظمة الأغذية والزراعة: التحديات والفرص في ظل عالم واحد**،مكتب المنظمة للاتصالات المؤسسية،روما، 2019،ص 25.

219.مهيرة عماد السباعي، **القضايا الأفريقية من المنظور الإعلامي: الأزمات.. المعالجة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

220. نادية محمود مصطفى، **التاريخ والعلاقات الدولية: منظور حضاري مقارن**. الجزء الثاني، دار البشير للنشر، القاهرة، 2015.

221. ناصر يوسف، **مسالك التنمية المركبة: الأنموذج الياباني والمستقبل العربي**، مركز معرفة الانسان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019.

222. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

223. نائل العواملة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1،2010.

224. نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2018.

225.نجم الدين عبد الله حمودي، **العلاقات البينية العربية والدولية**، د. ن، 2007.

226. ندا ذيبان، **الدراسات السكانية**، دارررسلان للنشروالتوزيع، دمشق، 2019.

227. نشأت إبراهيم، **قوة التخطيط الاستراتيجي**، صرح للنشروالتوزيع ، القاهرة، ط1، 2018.

228. نعيم الأشهب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

229.نعيمالظاهر، **جغرافية الوطن العربي**، داراليازوري العلميه، عمان، الأردن، 2018.

230. نمري بن سليمان، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، الجزء الأول، مكة، 2009..

231. ها-جوونتشانج، ترجمة أحمد شافعي، **السامريون الأشرار** ، دار النشر الكتب خان للنشروالتوزيع ، القاهرة، 2017 .

232. هانى رسلان، **سياسات يوليو خمسون عامًا على الثورة**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

233. هاني خميس، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2011 .

234. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض2010.

235. هيفاء عبد الرحمن، ياسين التكريتي، **آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردنن 2010.

236. و. ج. مور، **ثروة العالم**، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، 2018.

237. وصفي عبد الرحمن أحمد النعسة، **التسويق المصرفي**، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن، 2011.

238. وليد خلف الله محمد دياب، **أخلاقيات ممارسات العلاقات العامة**، داراليازوري العلمية للنشروالتوزيع ،عمان، الأردن،2019 .

239. وليد شتوح، **التحليل الاقتصادي البيئي**، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، 2020.

240.ياسر الخواجة، **دراسات فى الاقتصاد الاسلامى**، نيوبوك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

241. يسرا لسامرائي، زكريا الدوري، **البنوك المركزيةوالسياسات النقدية**، داراليازوري العلمية، الأردن، عمان، 2006.

المقالات:

1. امال ايوب، **التخلف خصائصه واسبابه وطرق معالجته**، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مجلد4، عدد1، 2010.

2. بربري محمد امين، **العوامل المؤثرة على الادخار العائلي**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد ،10 جوان ،2013 جامعة الشلف.

3. بلجيلالي ايمن، عبد الحليم غازلي، **سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 8 عدد 01، جانعة الجزائر 03، 2020.

4. بلجيلالي ايمن، عبد الحليم غازلي، **سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 8 عدد 01، جانعة الجزائر 03، 2020.

5. بوصالح سفيان، بوثلجة عبد الناصر، **دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 2، عدد2، 2016.
6. بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي والرفي وانعكاسها على القاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 16، العدد 01،2006.
7. بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي والرفي وانعكاسها على القاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مجلد 16، العدد 01،2006.
8. تمغارت اسمهان، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09،جامعة ورقلة، الجزائر جوان 2013،.
9. تمغارت اسمهان، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09،جامعة ورقلة، الجزائر جوان 2013،.
10. الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 4، عدد5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
11. الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 4، عدد5، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
12. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو–متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزوائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، جامعة الشلف، الجزائر، مجاد 1، عدد1، 2004.
13. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الاورو–متوسطية واثرها على الاقتصاد الجزوائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، جامعة الشلف، الجزائر، مجاد 1، عدد1، 2004.
14. سليمة بن حسين، **مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الاوربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، عدد 03، جامعة الواد، 2018.
15. سليمة بن حسين، **مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الاوربية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، عدد 03، جامعة الواد، 2018.
16. عباس مكي حمزة، **ممكنات تحقيق النهضة الاقتصادية في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط،مجلد1، عدد25، 2017.
17. عياد محمد سمير، **الحوار المتوسطي لحلف الشمال الاطلسي**، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 3، عدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012.
18. عياد محمد سمير، **الحوار المتوسطي لحلف الشمال الاطلسي**، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد 3، عدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012.
19. لمياء محمد جودة، **اثر سياسات الشراكة الاوروبية العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك من 1957 الى 2014**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مجلد 3، عدد2018،5 .
20. لمياء محمد جودة، **اثر سياسات الشراكة الاوروبية العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك من 1957 الى 2014**، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مجلد 3، عدد2018،5 .
21. ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 الى 2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، البليدة، الجزائر، عدد 15، 2018.
22. ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 الى 2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، البليدة، الجزائر، عدد 15، 2018.

الاطروحات والرسائل:

1. ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
2. ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
3. خالد حسن العشماوي، **الأزمة المالية العالمية: تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتها مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، اطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2017.
4. شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
5. شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

مواقع الانترنيت:

1. اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، *https://www.commerce.gov.dz/ar/a-presentation-de-l-accord-d-association*
2. الغذاء المستدام والزراعة، **تشجيع الإدارة المستدامة للأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، تم الاطلاع، 2020/06/25، متوفر على: https://www.fao.org/sustainability/success-stories/detail/ar/c/1301083/
3. مجموعة البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، اطلع عليه يوم: 2020/08/28 متوفر على: http://www5.albankaldawli.org/ida/what-is-ida.html

ملتقيات

1. براق محمد، ميسوني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة**، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
2. رقيبة سليمة، **الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة ام نقمة**، الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.
3. غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الاوروجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 13 و14 نوفمبر 2006.

القوانين والمراسيم:

1. **مرسوم رقم 83-512 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1403 الموفق 27 اوت 1983 المتضمن المصادقة على اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر والبرتغال**، الجريدة الرسمية، السنة العشرون، العدد 36، 30 اوت 1983، الجزائر.
2. **مرسوم رقم 91-345 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1412 الموفق 5 اكتوبر 1991 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات**، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 46، 6 اكتوبر 1991، الجزائر.
3. **مرسوم رقم 91-346 مؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1412 الموفق 5 اكتوبر 1991 المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وايطاليا والمتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات**، الجريدة الرسمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد 46، 6 اكتوبر 1991، الجزائر.
4. **مرسوم رقم 67-46 مؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1386 الموفق 17 مارس 1967 المتضمن نشر الاتفاقية المبرمة بين فرنسا والجزائر والمتعلقة بمصلحة الادخار**، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 25، 24 مارس 1967، الجزائر.

5. **مرسوم رقم 82-442 مؤرخ في 25 صفر عام 1409 الموفق 11 ديسمبر 1982 المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين الجزائر واليونان**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 51، 11 ديسمبر 1982، الجزائر.
6. **مرسوم رقم 85-271 مؤرخ في 29 صفر عام 1406 الموفق 12 نوفمبر 1985 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي بين الجزائر واسبانيا**، الجريدة الرسمية، السنة الثانية والعشرون، العدد 47، 13 نوفمبر 1985، الجزائر.
7. **مرسوم رقم 73-34 مؤرخ في 25 محرم عام 1393 الموفق 28 فيفري 1973 المتعلق باتفاق التعاون المالي بين الجزائر والمانيا الاتحادية**، الجريدة الرسمية، السنة العاشرة، العدد 24، 23 مارس 1973، الجزائر.
8. **قانون رقم 08-16 مؤرخ في اول شعبان سنة 1429 الموافق 3 اوت سنة 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والاربعون، العدد 46، الموافق 10 اوت سنة 2008.
9. **امر رقم 72-56 مؤرخ في 10 رمضان عام 1392 الموفق 18 اكتوبر 1972 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق التعاون الاقتصادي والمالي بين الجزائر واسبانيا**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة، العدد 90، 10 نوفمبر 1972، الجزائر.
10. **مرسوم رقم 82-259 مؤرخ في 17 شوال عام 1402 الموفق 07 اوت 1982 المتضمن المصادقة على البروتكول الخاص بالتعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا**، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 32، 10 اوت 1982، الجزائر.
11. **مرسوم رقم 67-34 مؤرخ في 28 شوال عام 1386 الموفق 8 فيفري 1967 المتعلق بالاتفاق التجاري بين الجزائر والمانيا الديموقراطية**، الجريدة الرسمية، السنة الرابعة، العدد 13، 10فيفيري 1967، الجزائر.
12. **مرسوم رقم 88-117 مؤرخ في 29 شوال عام 1408 الموفق 14 جوان 1988 المتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجزائر وبلجيكا ولكوسمبورغ**، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 24، 15 جزان 1988، الجزائر.

ثانيا- المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. A.W.Bob Coats, **The Development of Economics in Western Europe since 1945**, Routledge, New Fetter Lane, London, 2000.
2. ABBAS MIRAKHOR , HOSSEIN ASKARI, **Islam and the Path to Human and Economic Development**, PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2010.
3. Abdelaziz Belkhadem, **Intervention du Chef de la délégation algérienne**, Sommet de l'OSCE, Astana, 1-2 Décembre 2010.
4. Abdennour Benantar, **LE COMPLEXE DE SÉCURITÉ DE LA MÉDITERRANÉE OCCIDENTALE Dynamiques de sécurité et migrations ("5+ défense"),** editions L' Harmattan, Paris, 2021.
5. Abdelkhaleq Berramdane, **Le partenariat euro-méditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de l'Union européenne**, Éditions Karthala, Paris , 2005.
6. Arab Society in Revolt: The West's Mediterranean Challenge Cesare Merlini, Olivier Roy, Arab Society in Revolt: The West's Mediterranean Challenge, Brookings Institution Press,Washington, 2013.
7. Ben Tonra, Eilís Ward, **Ireland in International Affairs: Interests, Institutions and Identities**, Institute of Public Administration, Dublin, 2002.
8. Bessaoud O., **L'agriculture en Algérie : de l'autoges tion à l'ajus tement (196 3 - 1992)**, Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes(CIHEAM), Paris, 1994.
9. Bichara Khade, **LE PARTENARIAT EURO-MÉDITERRANÉEN** VU DU SUD, Paris, 2001.
10. **Carolyn Rhodes, The European Union in the World Community**, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1998.
11. Celia de Anca, **Beyond Tribalism: Managing Identities in a Diverse World**, Palgrave Macmillan, London, 2012.

12. Création Simon Gléonec, **Maroc-Algérie: analyses croisées d'un voisinage hostile**, Editions Karthala, Paris, 2011.
13. Dennis Campbell, **International Securities Law and Regulation**, Yorkhill Law, London, 2009
14. Ferdinand Bakoup, **Promoting Economic Reforms in Developing Countries Rethinking Budgetary Aid?**, African Development Bank, Tunisia, 2013.
15. Francesca Ippolito, Seline Trevisanut, **Migration in the Mediterranean: Mechanisms of International Cooperation**, Cambridge University Press, Cambridge, 2015
16. group of authors, PoliticalEconomy, **Crisis and DevelopmentPolitik**, IJOPEC Publication, London, 2011.
17. HL Ahuja, **Development Economics :A Critical Study of EconomicGrowth. Development and Environment**, S. Chand Publishing, New Delhi, 2016.
18. Jacques Blondel, and others**, The Mediterranean Region: Biological Diversity in Space and Time**, Oxford University Press, Oxford, Second Edition, 2010.
19. James Crawford, and others, **The International Legal Order: Current Needs and Possible Responses**, Brill Nijhoff Publishers, Boston 2017.
20. Jurgen Brauer, Keith Hartley, **The Economics of Regional Security: NATO, the Mediterranean and Southern Africa**, Harwood academic publishers, 2013.
21. Kalypso Nicolaïdis,Berny Sèbe, **Gabrielle Maas Southern Barbarians? A Post-colonial Critique of EUniversalism**, Echoes of Empire- Memory, Bloomsbury Publishing, London, 2014.
22. Karim Knio, **The European Union's Mediterranean Policy: Model or Muddle?: A New Institutionalist Perspective**, Palgrave Macmillan, London, 2013..
23. Kelly Swanson, **AP Human Geography 2017-2018**, Kaplan Publishing, New York,2017.
24. **Les financements de la FEMIP en Algérie**, EIB Graphic Team, Luxembourg, N 8, 2013.
25. Lindsay Whitfield, and all, **The Politics of AfricanIndustrial Policy: A Comparative Perspective**, Cambridge UniversityPress, Cambridge, 2015..
26. Liu Wei, New Silk **Road :All the way to the west One Belt One Road Story**, Beijing Book Co, New Jersey, 2017.
27. Luis Martínez,**Translated by: Jonathan Derrick, The Algerian Civil War 1990-1998**, C. Hurst & Co Publishers, London, 2000.
28. Lynge Nielsen, **Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done**, IMF Working Paper, February 2011.
29. M. Allaoua**, Le nouveau schéma du démantèlement tarifaire Algérie-UE**, ministère du Commerce algérien, 2012.
30. Michael Lebowitz, **The Socialist Alternative: Real Human Development**, NYU Press, New York, 2010.
31. Murat A. Yülek, **How Nations Succeed Manufacturing, Trade, Industrial Policy, and Economic Development**, Palgrave Macmillan, london, 2018.
32. Nachida M'hamsadji-Bouzidi, **5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne**, enag éditions , Algérie, 1998.
33. ParthaDasgupta, Karl-GöranMäler,**TheEnvironment and EmergingDevelopment Issues**, OUP Oxford, Oxford, 2008,.
34. Piero Lionello, **The Climate of the Mediterranean Region From the Past to the Future**, London, 2012.
35. Regional Office for Europe, **Health and Economic Development in South-Eastern Europe**, Council of Europe Development Bank, Paris, 2006.
36. SALAH BACHTA Mohamed, GHERSI Gérard, **Agriculture et alimentation en Méditerranée. Les défis de la mondialisation**, KARTHALA Editions, Paris, 2004, p23
37. Salim Rashid, **Economic policy for growth : economic development is human development**, Springer Science+Business Media, New York, 2000..
38. Shannon L. Blanton, Charles W. Kegley, **World Politics: Trend and Transformation, 2016 - 2017**, Cengage Learning, ˈbɒstən, 2016.
39. Simon Blake, Julia Bird, Lynne Gerlach, **Promoting Emotional and Social Development in Schools: A Practical Guide**, Paul Chapman Publishing, London, 2007.
40. Stephen M. Kapunda, **Industrial and Development Economics An African Perspective**, CODESRIA, DAKAR, 2017..
41. UNCTAD, **Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion**, United Nations Trade and Development Report, USA, 2018.
42. Zgheib Philippe, **Impacts of PoliticalInstability on Economics in the MENA Region**, IGI Global, Pennsylvania, USA, 2019.

المقالات:

1. BENCHADLI Nacer, **LES RELATIONS COMMERCIALES ENTRE L'UNION EUROPEENNE ET L'ALGERIE ASPECTS JURIDIQUES ET INSTITUTIONNELS** , Memoire de Magister , Universite d'oran, 2007
2. Faiza Meraghni**, Accord d'association Algérie-UE, LE DÉMANTÈLEMENT TARIFAIRE: OPPORTUNITÉS OU MENACES**, Business-magazine, N° 08, Novembre et Décembre 2014.
3. José Manuel, Muñoz Puigcerve, A**lgeria: Determining Vectors of its Relationship with the European Union. Updating the Center-Periphery Relationship in the Mediterranean Region**, UNISCI Journal, Complutense University of Madrid, Madrid, Vol 17, Nº 50, 2019

الملتقيات والؤتمرات:

1. **10th ANNIVERSARY EURO-MEDITERRANEAN SUMMIT Barcelona**, 27 and 28 November 2005, FIVE YEAR WORK PROGRAMME, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 28 November 2005
2. **AGREED CONCLUSIONS FOR THE 7th EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF MINISTERS OF FOREIGN AFFAIRS, LUXEMBOURG**, 30-31 MAY 2005, Brussels, 31 May 2005
3. **Agreed Conclusions of the 9th Euro-Mediterranean Meeting of Ministers of Foreign Affairs**, Lisbon, 5-6 November 2007, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 06 November 2007
4. COMMISSION OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, THIRD EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF FOREIGN MINISTERS (STUTTGART, 15-16 APRIL 1999), COMMISSION WORKING DOCUMENT, Brussels,, 1999.
5. Menouer Boughedaoui, **Algérie Rapport D'étude Analyse des sources existantes de financement au service de l'efficacité énergétique et des énergies renouvelables dans les communes**, Human Dynamics public sector consulting, Vienne, 2012, p22.
6. **Presidency conclusions for the euro-mediterranean meeting of ministers of foreign affairs**, the hague, 29-30 november 2004, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 30 November 2004.
7. PRESIDENCY CONCLUSIONS, **Vth EURO-MEDITERRANEAN CONFERENCE OF FOREIGN MINISTERS** (Valencia, 22-23 April 2002), European Commission, Valencia, 23 April 2002.
8. Tampere Conclusions**,8th Euro-Mediterranean Conference of Ministers of Foreign Affairs** (Tampere, 27-28 November 2006), COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 30 November ..2006

التقارير والاحصاءات:

1. **ACCORD ENTRE LA Communauté économique européenne et l'Algérie**, Rapport du Groupe de travail, Communauté économique européenne, Brussels , 31 octobre 1977.
2. **An overview of EU relations with Southern Mediterranean countries under the ENP**, Euromed Rights, Brussels, 2018.
3. ANNEXE 1, **Liste des produits agricoles et produits agricoles transformés relevant des chapitres 25 à 97 du tarif douanier**, visés aux articles 7 et 14 de l'accord d'association.
4. **ANNEXE 1, PROTOCOLE n° 1** : Relatif au régime applicable aux importations dans la Communauté des produits agricoles originaires d'Algérie
5. **ANNEXE 1:** Liste des produits agricoles et produits agricoles transformés relevant des chapitres 25 à 97 du tarif douanier, visés aux articles 7 et 14 de l'accord d'association.
6. ANNEXE 3, **Liste des produits industriels originaires de la communauté importés en Algérie visés à l'article** 9, paragraphe 2 de l'accord d'association.
7. Commission of the European Communities, **Cooperation Agreements Between the EEC and the Maghreb Countries**, Directorate-General for Information, Brussels,1982.

8. DÉCISION DU CONSEIL **sur la position de l'Union européenne au sein du Comité d'association UE-Algérie concernant la mise en œuvre des dispositions concernant les produits industriels prévues aux articles 9 et 11 de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la Communauté européenne et ses Etats membres, d'une part, et la République algérienne démocratique et populaire**, COMMISSION EUROPÉENNE, Bruxelles, le 28.11.2012.
9. **DECISION No 1/2018 OF THE EU-ALGERIA ASSOCIATION COMMITTEE of 27 December 2018**, Official Journal of the European Union, L 16/141, 18/1/2019.
10. **Déclaration de Barcelone et programme de travail**, Office des publications officielles des Communauté européennes, Bulletin de l'Union européenne. Novembr5e, n° 11, Luxembourg, 1995.
11. **Décret n° 63-353 du 12 septembre1963 portant accord commercial algéro** - suisse du 5 juillet 1963/ JORADP N° 067 du 17-09-1963, Algérie.
12. ESCWA, **Impact of Selected E-Services on Socioeconomic Development in the Arab Region**, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Lebanon, 2013.
13. Essen European Council, **Reproduced from the Bulletin of the European Communities**, No 12/1994, EUROPEAN COUNCIL, Brussels ,1994.
14. **Euro-Mediterranean Mid-Term meeting of Ministers of Foreign Affairs Dublin**, 5-6 may 2004, EU Council press release, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION , Brussels, 6 May 2004.
15. European Commission, **Euro-Mediterranean Association Agreements: the Partnership is moving forward**, MEMO/04/275, Brussels, 26 November 2004.
16. European Commission, **Euro-Mediterranean Conference of Ministers for Foreign Affairs** (Brussels, 5 and 6 November 2001) Presidency Conclusions, Brussels, 2001.
17. European Commission, **SECOND EURO MEDITERRANEAN MINISTERIAL CONFERENCE**, MALTA, 15 and 16 April 1997, 10 June 1997.
18. **GUIDE DES AVANTAGES FISCAUX**, DIRECTION GENERALE DES DOUANES, CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATION ET DE LA DOCUMENTATION, 2008, p2.
19. **HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1990, for the United Nations Development Programme (UNDP)**, Oxford University Press, New York, 1990.
20. **INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT, ALGERIE DOCUMENT DE STRATÉGIE**, PROGRAMME INDICATIF NATIONAL 2007 – 2013.
21. International Transport Forum, **17th International ITF/OECD Symposium on Transport Economics and Policy: Transport Sector Contribution and Policy Challenges**, OECD Publishing, Paris, 2008.
22. **Joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean**, Paris, 13 July 2008, COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION, Brussels, 15 July 2008
23. Marjorie Lister, The European Union and the South.
24. Ministère du Commerce et de la Promotion des Exportations, **Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne**, Avantages accordés aux produits originaires de la communauté, 2005.
25. MINISTERE DU COMMERCE,**Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**, Ministère du Commerce-DG Douanes, Algérie, 2012.
26. **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**, op ct , p
27. **Nouveau schéma de démantèlement des mesures exceptionnelles (1058 sous-positions tarifaires)**, Ministère du Commerce
28. **PROTOCOLE N° 2**, Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles originaires de la Communauté
29. **PROTOCOLE N°3**, Relatif au régime applicable à l'importation dans la Communauté des produits de la pêche originaires d'Algérie
30. **PROTOCOLE N°4**, Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits de la pêche originaires de la Communauté
31. **PROTOCOLE n°5**, ANNEXE 1, Droits préférentiels accordés par l'UE aux produits originaires d'Algérie
32. **PROTOCOLE n°5**, ANNEXE 2, Porte sur les droits préférentiels accordés par l'Algérie aux produits originaires de l'UE
33. RUSSELL K ING, and others , **The mediterranean Environment and Society**, Routledge taylor & francis group, London, 2014.
34. **STRATEGY PAPER 2007 - 2013 and NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007 - 2010, EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT ALGERIA**, European Commission.

35. **Supplément 50e ANNIVERSAIRE DE L'INDÉPENDANCE**, Service européen pour l'action extérieure, Bruxelles, 2012.
36. The Eu and Algeria, ENPI Info Centre, Algeria , 2010.
37. The Euro-Mediterranean **Partnership, Balance of the Euro-Mediterranean Partnership**, Panorama: the Mediterranean Year
38. **Union Européenne- Algérie 30 ans de coapératian**, Délégation de l'Union européenne, 2010.
39. What is the OSCE, **Organization for Security andCo-operation in Europe**, OSCE Documentation Centre, Vienna.

الملاحـــــــق

الملحق رقم(01):مؤشرات القطاع الزراعي

	الناتج الزراعي		مساهمة زراعة ف ناتج محلي		نصيب الفرد من الناتج الزراعي		الكفاءة الاقتصدية زراعية	القوى العاملة الزراعية		
	القيمة مليون دولار	التغير	النسبة	التغير	القيمة	التغير	النسبة	عدد بالاف	نسبة	التغير
2005	7902	1,62-	6,1	1,67	238,33	4,12-	0,34	1380	14.5	14,66-
2006	8804	11,41	7,5	22,95	261,07	9,54	0,58	1610	16.5	51,65
20047	10105	14,78	7,5	0,00	290,37	11,22	0,45	2220	22.3	44,05-
2008	11195	10,79	6,6	12,00-	321,7	10,79	0,48	1252	13,69	6,92
2009	12820	14,52	9,2	39,39	365,24	13,53	0,71	1242	13,11	0,80-
2010	13644	6,43	6,2	32,61-	382,6	4,75	0,4	3318	22,9	167,15
2011	16242,6	19,05	5,6	9,68-	442,37	15,62	0,39	3345	20,8	0,81
2012	18334,02	12,88	8	42,86	488,97	10,53	0,43	3368	20,5	0,69
2013	20573,39	12,21	9,9	23,75	537,21	9,87	0,49	3387	28,07	0,56
2014	21966,6	6,77	10,3	4,04	561,6	4,54	0,52	3401	29,21	0,41
2015	19718	10,24-	11,5	11,65	493,41	12,14-	0,59	3412	28,92	0,32
2016	19476,73	1,22-	11,5	0,00	476,95	3,34-	0,52	3781	31,67	10,81
2017	19543	0,34	11,4	0,87-	472,2	1,00-	0,53	3787	30,8	0,18
2018	20520	5,00	11,8	3,51	481,9	2,05	0,81	3950	31,7	4,30
2019	20992	2,30	12,3	4,24	483,4	0,31	0,58	4009	31,5	1,50
2020	20501	2,34-	14,1	14,63	467,5	3,29-	0,64	3541	30,2	11,69-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، متوفر على:https://www.aoad.org/AASYXX.htm

الملحق رقم(02):مؤشرات القطاع الصناعي

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي قطاع الصناعة			الكفاءة الاقتصادية
	القيمة المضافة	% المساهمة في الناتج	التغير	القيمة المضافة	% المساهمة في الناتج	التغير	القيمة المضافة	% المساهمة في الناتج	التغير	
2005	47192,3	46	46,68	4426,1	4,3	5,78	51618,4	50,4	41,9	1,2
2006	54434,2	45,9	15,35	4779,1	4,1	7,98	58218,5	50	12,7	1,1
2007	63651,2	47	16,93	5378,6	4	12,54	69029,8	51	18,5	1,3
2008	77454,3	45,5	21,69	6540,4	3,8	21,60	83994,7	49,3	21,6	1,6
2009	41894	30	45,91-	5814	4,2	11,11-	47708	34,2	43,2-	1,4
2010	56185	34,7	34,11	8036	5	38,22	64221	39,7	34,6	1,5
2011	72500	36,7	29,04	7126	3,6	11,32-	79625	40,3	9 ,23	1,2
2012	67454	37,1	6,96-	7522	3,7	5,56	74976	40,8	5,8-	1,2
2013	65359	28,9	3,11-	9035	4	20,11	74394	32,9	0,7-	1,4
2014	55085	25	15,72-	8951	4,1	0,93-	64036	29,1	13,9-	0,9
2015	36411	20	33,90-	7760	4,3	13,31-	44171	24,3	31-	0,7
2016	24138	15	33,71-	8884	5,5	14,48	33022	20,5	25,2-	0,6
2017	32768	19,2	35,75	7339	4,3	17,39-	40217	23,5	21,7	0,7
2018	39212	22	19,67	7627	4,3	3,92	46839	26,3	16,4	0,6
2019	33047	19,5	15,72-	7717	4,5	1,18	40764	24	12,9-	0,7
2020	18925	12,3	42,73-	7521	4,9	2,54-	26446	17,2	35,1-	0,5

المصدر: صندوق النقد العربي، متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar/statistics

الملحق رقم(03):استهلاك الطاقة حسب المنتج

السنوات	استهلاك حسب المنتج MK Tep									المجموع	(Δ)
	منتجات نفطية			غاز طبيعي			كهرباء				
	Q	%	(Δ)	Q	%	(Δ)	Q	%	(Δ)		
2005	9101	37.2	3.7	5734	23.5	18.1	7192	29.4	3.4	24509	5.4
2006	9486	36.9	4,2	5987	23.3	4,4	7655	23.3	6.4	25703	4.9
2007	10372	37.7	9.3	6871	23.2	14.8	7779	29.8	1.6	27538	7.1
2008	11438	39.5	10,3	6976	24.1	1,5	8275	28.6	6.3	29299	6.4
2009	12319	40.1	7.7	7728	26.2	10.8	8414	27.4	1.7	30707	6
2010	12272	38.9	0,4-	8021	25.1	3,8	8607	27.3	2.2	31650	2.4
2011	13548	39.9	10.4	8750	25.7	9.1	9258	27.2	7.6	33982	7.4
2012	13999	38,5	3,3	9710	26,7	11,0	10278	28,3	11	36377	10
2013	14190	36,8	5.7	10562	27,4	8.8	10878	28,2	5.8	38543	6
2014	14989	38,1	5,6	11207	28,5	6,1	10918	27,7	0.3	39371	5
2015	15975	37,6	6.6	12248	28,8	9.3	11966	28,2	9.6	42458	7.8
2016	15527	36,2	2.8-	12654	29,5	3.3	12476	29,1	4.3	42863	1
2017	15338	34,4	1,2-	13655	30,6	7,9	13270	29,7	6.3	44646	4.1
2018	15517	32,2	1.2	16024	33,3	17.4	13926	28,9	4.9	48146	7.8
2019	16153	32,1	4.1	17002	33,8	6.1	14299	28,4	2.7	50359	4.6
2020	13135	28.2	- 12.7	16843	36.2	0.9-	13614	29.2	7.3-	46466	7.7-

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar/statistics

الملحق رقم(04):استهلاك الطاقة حسب القطاع

السنوات	استهلاك حسب القطاع									المجموع	(Δ)
	الصناعة والبناء			النقل			الأسر وغيرها				
	الكمية	%	(Δ)	الكمية	%	(Δ)	الكمية	%	(Δ)		
2005	5817	23,7	5.8	5842	23,8	2.8	12850	52,4	6.4	24509	5.4
2006	6507	25,3	11,8	6035	23,5	3,3	13161	51,2	2,4	25703	4.9
2007	6779	24,6	4,1	6450	23,4	6,9	14308	52	8,7	27538	7.1
2008	7130	24,8	5,1	9384	23,6	45,5	12442	51,7	-13	29299	6.4
2009	7380	24	3,5	10264	35,2	9,4	13063	40,9	5,0	30707	6
2010	8019	25,3	8,6	11215	35,4	9,3	12415	39,2	-5,0	31650	2.4
2011	7880	23,2	-1,7	12370	36,4	10,3	13721	40.3	10,5	33982	7.4
2012	7948	27,8	0,8	13372	36,7	8,1	15075	41,4	9,9	36377	10
2013	8010	21,4	0,7	13762	36,7	2,9	15704	41,9	4,2	38543	6
2014	8228	20,9	2,7	14551	37,0	5,7	16579	42,1	5,6	39371	5
2015	8818	20,8	7,1	15495	36,5	6,5	18145	42,7	9,4	42458	7.8
2016	9242	21,6	4,8	15057	35,1	-2,8	18584	43,3	2,4	42863	1
2017	9943	22,3	7,5	14895	33,4	-1,1	19808	44,4	6,6	44646	4.1
2018	10450	21,7	5,1	15281	31,7	2,6	22414	46,6	13,2	48146	7.8
2019	11424	22,7	9,3	15405	30,6	0,8	23529	46,7	5,0	50359	4.6
2020	10911	234	-4.4	13499	29	-12.3	22066	47.4	-6.2	46466	-7.7

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar/statistics

الملحق رقم(05):نصيب استهلاك الفرد من الطاقة

السنوات	منتجات نفطية	غاز طبيعي	كهرباء	اجمالي الطاقة
2005	0,28	0,17	0,22	0,74
2006	0,28	0,18	0,23	0,77
2007	0,30	0,20	0,23	0,81
2008	0,33	0,20	0,24	0,85
2009	0,35	0,22	0,24	0,87
2010	0,34	0,22	0,24	0,88
2011	0,37	0,24	0,25	0,93
2012	0,37	0,26	0,27	0,97
2013	0,37	0,28	0,28	1,01
2014	0,38	0,29	0,28	1,01
2015	0,40	0,31	0,30	1,06
2016	0,38	0,31	0,31	1,05
2017	0,37	0,33	0,32	1,07
2018	0,36	0,38	0,33	1,13
2019	0,37	0,39	0,33	1,16
2020	0.30	0.38	0.31	1.06

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar/statistics

الملحق رقم(06): المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الواردات				الصادرات				رصيد الميزان التجاري
	الاتحاد	الاجمالي	نسبة الى اجمالي	نمو	الاتحاد	الاجمالي	نسبة الى اجمالي	نمو	
2005	11255	20357	55,29	11,47	25593	46001	55,64	47,12	14338
2006	11729	21456	54,67	4,21	28750	54613	52,64	12,34	17021
2007	14427	27631	52,21	23,00	26833	60163	44,60	-6,67	12406
2008	20985	39479	53,15	45,46	41246	79298	52,01	53,71	20261
2009	20772	39294	52,86	-1,02	23186	45194	51,30	-43,79	2414
2010	20704	40473	51,16	-0,33	28009	57053	49,09	20,80	7305
2011	24616	47247	52,10	18,89	37307	733489	50,77	33,20	12691
2012	26333	50376	52,27	6,98	39797	71866	55,38	6,67	13464
2013	28724	55028	52,20	9,08	41277	64974	63,53	3,72	12553
2014	29684	58580	50,67	3,34	40378	62886	64,21	-2,18	10694
2015	25344	51501	49,21	-14,62	22976	34668	66.27	43.09-	-2368
2016	22472	47089	47,72	-11,33	17221	30026	57,35	25.04-	-5251
2017	20298	46059	44,07	-9,67	20386	35191	57,93	18,38	88
2018	21150	46330	45,65	4,20	23993	41797	57,40	17,69	2843
2019	18563	41935	44,27	-12,23	20484	35823	57,18	-14,63	1921
2020	14812	34391	43,07	-20,21	13394	23796	56,29	-34,61	-1418

الملحق رقم(07): هيكل صادرات الاتحاد الاوروبي الى الجزائر الوحدة (مليون يورو)

السنوات	الإجمالي		المواد الغذائية والتبغ			المواد الخام			منتجات الطاقة والتشحيم			مواد كميائية			الآلات ومعدات النقل			السلع المصنعة الأخرى		
	القيمة	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇
2005	10206	10,87	1164	11,41	-3,95	235	2,30	-12,96	179	1,75	40,94	1302	12,76	4,49	5562	54,50	15,90	1764	17,28	5,63
2006	9628	-5,66	1216	12,63	10,74	292	3,03	24,26	215	2,23	20,11	1300	13,50	-0,15	4215	43,78	-24,22	2390	24,82	35,49
2007	10923	13,45	1429	13,08	3,58	422	3,86	44,52	425	3,89	97,67	1446	13,24	11,23	4567	41,81	8,35	2634	24,11	10,21
2008	14828	35,75	2134	14,39	10,01	429	2,89	1,66	495	3,34	16,47	1839	12,40	27,18	5864	39,55	28,40	4067	27,43	54,40
2009	14242	-3,95	1615	11,34	-21,21	451	3,17	5,13	489	3,43	-1,21	1746	12,26	-5,06	6134	43,07	4,60	3807	26,73	-6,39
2010	15115	6,13	1845	12,21	7,64	525	3,47	16,41	646	4,27	32,11	2039	13,49	16,78	6137	40,60	0,05	3923	25,95	3,05
2011	16787	11,06	2974	17,72	45,14	540	3,22	2,86	913	5,44	41,33	2203	13,12	8,04	5923	35,28	-3,49	4234	25,22	7,93
2012	20611	22,78	2516	12,21	-31,10	728	3,53	34,81	2409	11,69	163,86	2533	12,29	14,98	7491	36,34	26,47	4934	23,94	16,53
2013	21730	5,43	2870	13,21	8,20	773	3,56	6,18	2246	10,34	-6,77	2838	13,06	12,04	7762	35,72	3,62	5241	24,12	6,22
2014	22287	2,56	3221	14,45	9,43	776	3,48	0,39	1245	5,59	-44,57	2914	13,07	2,68	8524	38,25	9,82	5607	25,16	6,98
2015	21582	-3,16	2930	13,58	-6,06	761	3,53	-1,93	1367	6,33	9,80	2926	13,56	0,41	8112	37,59	-4,83	5486	25,42	-2,16
2016	18840	-12,71	2287	12,14	-10,59	647	3,43	-14,98	952	5,05	-30,36	2963	15,73	1,26	7194	38,18	-11,32	4797	25,46	-12,56
2017	17182	-8,80	2186	12,72	4,81	528	3,07	-18,39	1240	7,22	30,25	2762	16,07	-6,78	6586	38,33	-8,45	3880	22,58	-19,12
2018	18001	4,77	2336	12,98	2,00	798	4,43	51,14	1524	8,47	22,90	2783	15,46	0,76	6936	38,53	5,31	3624	20,13	-6,60
2019	16402	-8,88	2259	13,77	6,13	644	3,93	-19,30	1401	8,54	-8,07	2878	17,55	3,41	5716	34,85	-17,59	3504	21,36	-3,31
2020	13094	-20,17	2739	20,92	51,88	612	4,67	-4,97	455	3,47	-67,52	2742	20,94	-4,73	3968	30,30	-30,58	2578	19,69	-26,43

المصدر: مفزضية الاتحاد الاوروبي متوفر على:https://european-union.europa.eu/live-work-study/import-and-export_en

الملحق رقم(08): هيكل واردات الاتحاد الاوروبي من الجزائر الوحدة (مليون يورو)

السنوات	الإجمالي		المواد الغذائية والتبغ			المواد الخام			منتجات الطاقة والتشحيم			مواد كميائية			الآلات ومعدات النقل			السلع المصنعة الأخرى		
	القيمة	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇	القيمة	%	∇
2005	15601	36,23	50	0,32	25,00	82	0,53	-6,82	14708	94,28	36,91	198	1,27	17,16	497	3,19	52,45	66	0,42	-23,26
2006	16624	6,56	45	0,27	-10,00	157	0,94	91,46	16039	96,48	9,05	198	1,19	0,00	48	0,29	-90,34	137	0,82	107,58
2007	14038	-15,56	44	0,31	-2,22	106	0,76	-32,48	13540	96,45	-15,58	187	1,33	-5,56	24	0,17	-50	137	0,98	0,00
2008	19640	39,91	42	0,21	-4,55	175	0,89	65,09	18963	96,55	40,05	312	1,59	66,84	22	0,11	-8,33	126	0,64	-8,03
2009	16832	-14,30	32	0,19	-23,81	36	0,21	-79,43	16485	97,94	-13,07	189	1,12	-39,42	30	0,18	36,36	60	0,36	-52,38
2010	20200	20,01	31	0,15	-3,13	83	0,41	130,56	19656	97,31	19,24	284	1,41	50,26	43	0,21	43,33	103	0,51	71,67
2011	26119	29,30	113	0,43	264,52	99	0,38	19,28	25470	97,52	29,58	310	1,19	9,15	38	0,15	-11,63	89	0,34	-13,59
2012	30230	15,74	65	0,22	-42,48	116	0,38	17,17	29519	97,65	15,90	421	1,39	35,81	48	0,16	26,32	61	0,20	-31,46
2013	27941	-7,57	100	0,36	53,85	73	0,26	-37,07	27391	98,03	-7,21	293	1,05	-30,40	35	0,13	-27,08	49	0,18	-19,67
2014	25281	-9,52	81	0,32	-19,00	69	0,27	-5,48	24419	96,59	-10,85	638	2,52	117,75	32	0,13	-8,57	42	0,17	-14,29
2015	18429	-27,10	61	0,33	-24,69	63	0,34	-8,70	17446	94,67	-28,56	764	4,15	19,75	52	0,28	62,50	43	0,23	2,38
2016	15543	-15,66	96	0,62	57,38	51	0,33	-19,05	14767	95,01	-15,36	537	3,45	-29,71	64	0,41	23,08	28	0,18	-34,88
2017	16953	9,07	120	0,71	25,00	56	0,33	9,80	16139	95,20	9,29	528	3,11	-1,68	61	0,36	-4,69	49	0,29	75,00
2018	18412	8,61	90	0,49	-25,00	57	0,31	1,79	17552	95,33	8,76	579	3,14	9,66	58	0,32	-4,92	76	0,41	55,10
2019	16208	-11,97	105	0,65	16,67	68	0,42	19,30	15354	94,73	-12,52	518	3,20	-10,54	74	0,46	27,59	89	0,55	17,11
2020	11246	-30,61	107	0,95	1,90	62	0,55	-8,82	10580	94,08	-31,09	380	3,38	-26,64	64	0,57	-13,51	53	0,47	-40,45

المصدر: مفزضية الاتحاد الاوروبي متوفر على:https://european-union.europa.eu/live-work-study/import-and-export_en